المُستقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليميًّا ودوليًا، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

شروط النشر لمجلة «المستقبل العربي» متوفرة على الرابط: <http://caus.org.lb/ar>

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.or3g>

3 ـ دار منظمة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

130$ للنسخة الورقية.

10$ للنسخة الإلكترونية.

140$ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الخامسة والأربعون | الحادي والعشرون والخمسمئة | تموز/يوليو 2022

المحتويات

■ دراسات

□ **الحركات الخضر والهواجس البيئية** ..... الحبيب استاني زين الدين 7

تنطلق هذه الورقة من فكرة رئيسة مفادها أن تحديات التنمية الحالية والمستقبلية ستتطلب الكثير من التعبئة والتعاون والتضامن للتوفيق بين ركائز التنمية المستدامة: السكان والبيئة والتنمية الاقتصادية. وتخلص إلى أنه بقدر ما يُوجِّه براديغم العدالة الإيكولوجية التفكيرَ العلمي والنقاش العمومي، فهو يمثّل أيضاً أطروحة تتبناها الكثير من الحركات الاحتجاجية والحركات الاجتماعية الجديدة. وحتى لو كان وصف التحركات في المنطقة العربية بأنها حركات اجتماعية متجذّرة ومؤثّرة مبالغًا فيه لاعتبارات متنوعة، يبدو من غير المنصف تجاهل إرهاصات ما يمكن تسميته حركات اجتماعية تطمح، وفقاً لبيئتها الثقافية وعلاقات القوة والنفوذ ضمنها، إلى تعزيز الممارسات الفضلى لحماية البيئة بمختلف مكوناتها.

□ **تعاظم دور التيار الديني في السياسية الإسرائيلية** ..... جمال حويل 27

تسعى هذه الدراسة لفهم الأسباب التي أدت إلى تعاظم دور القوى الدينية على الساحة الإسرائيلية التي تمتلك رؤى خاصة نابعة من منطلق فكري وأيديولوجي يستند إلى النصوص التوراتية والتلمودية. وقد ساهمت عوامل متعددة في تعميق دور الدين وتأثيراته في التوجهات الفكرية للتجمعات اليهودية، وللحركة الصهيونية، واشتملت هذه العوامل على الجذور الدينية والأفكار اليهودية، بما فيها أسفار العهد القديم والتلمود، وآراء المفكرين اليهود، إلى جانب تأثيرات البيئة الأوروبية وتصاعد القوميات ومعاداة السامية وفشل الاندماج، وتفاقم المسألة الشرقية والاستعمار الأوروبي، الأمر الذي ترتب عليه ظهور تيارات فكرية يهودية متعددة، وتصاعد صراع الأيديولوجيا والعقيدة قبل قيام الدولة.

رئيسة التحرير: لونا أبوسويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

□ **السياسات العمومية والمسألة الشبابية:**
من الدرس النظري إلى البعد العملي ..... محمد مهداوي 46

في ظل التحوُّل الذي يعيشه المغرب في مختلف المجالات، والحراك الذي يعرفه المشهد السياسي ومطالب الشرائح الاجتماعية، فضلًا عن تفاعلات المجتمع المدني فيه، يغدو من الضروري البحث في تشابك العلاقة بين التحولات السياسية والدستورية الوطنية، والسير قدمًا نحو انتقال ديمقراطي منشود، والمسارات المتعلقة بهندسة السياسات العامة وصوغها وتنفيذها وتقييمها، مسألة ضرورية وملحة. يعود هذا الترابط إلى النمو المضطرد الذي يعيشه حقل السياسات العامة منذ منتصف القرن العشرين، في ظل إيلاء العمل الحكومي الأهمية الكبرى في النقاش الأكاديمي والتطبيقي في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومدى فاعلية خيارات الحكومات في تدبير شؤون المجتمع.

□ **شرق السودان والمطامع الإثيوبية**
(دراسة حالة منطقة الفشقة) ..... أحمد سليمان أبكر 64

تنطلق هذه الدارسة من التعريف بمفهوم علم الجيوبوليتيك ومفهوم الاحتلال. ثم تتناول خليفة النزاع بين السودان وإثيوبيا، الذي هو في الأصل احتلال واستيطان إثيوبي في الأراضي السودانية (ولاية القضارف) وليس نزاعًا كما يصوّره البعض، مع تسليط الضوء على منطقة الفشقة السودانية المتاخمة للحدود المشتركة بين البلدين، وهو احتلال تسنده مطامع ظلت كل الحكومات الإثيوبية المتعاقبة تتبناها بصورة أو بأخرى، ويظهر ذلك جليًا في تلكُّئها عن عملية ترسيم الحدود بينها والسودان رغم اعترافها بكل الاتفاقيات التي بينّت هذه الحدود منذ عام 1902. وقد خرج البحث بعدد من النتائج التي تكشف عن مطامع إثيوبيا في الأرضي السودانية.

□ **تأثير العوامل السياسية والصحية**
في التفاوت التنموي في تونس ..... رياض بشير 79

بعد مرور أكثر من عقد على «الثورة» التي شهدتها تونس وأحدثت تغييرات دستورية وسياسية شملت رأس السلطة وخريطة القوى السياسية فيها، من دون المساس جذريًا ببنية الدولة العميقة، لا يزال التفاوت التنموي الجهوي والمحلي من أكبر الإشكاليات التي تواجهها تونس، وهو ما أسفر عن عدد من المشكلات، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في منوال التنمية المتبع وضرورة تحديد رؤى جديدة وبلورة مقترحات وحلول كفيلة بإعادة صوغ نمط جديد للتنمية الجهوية في تونس تأخذ في الحسبان الأوضاع السياسية والصحية السابقة والحالية. تتناول هذه الدراسة مختلف المراحل التنموية التي مرت بها تونس وتأثير الأوضاع الصحية الحالية في التفاوت التنموي بالبلاد.

■ **المضائق والممار البحرية ومشاريع السيطرة في العالم (ملف ـ 2)**

□ **الصراع الدولي على المضائق البحرية العربية:**
رؤية مستقبلية ..... خضير عباس أحمد النداوي 96

منذُ سنوات طويلة خلت، أصبحت مسألة الصراع الدولي على المضائق البحرية العالمية، والعربية منها على وجه التخصيص، موضوعاً مُثيراً للجدل والصراع المتواصل. وقد ساهم تزايد التبادل التجاري الدولي ودخول النفط كسلعة استراتيجية دولية، في إعادة توجيه الأنظار للتركيز على هذا الموضوع. وعلى الرغم مما حدث من تسويات واتفاقيات عرفهما القرنان التاسع عشر والعشرون، فقد ظلت الصراعات حول دور المضائق العربية مُستمرة، وبخاصة عقب حروب القرن العشرين. تسلط هذه الدراسة المركّزة الضوء على موضوع الصراع الدولي على المضائق البحرية العربية، وتطرح جانباً من التحديات نحو إعادة الاهتمام من جانب صانعي القرار وتقدير ما يتصل بالمستقبل العربي.

□ **الأهمية الجيوسياسية لمضيق هرمز**
وأثرها في الصراع الإيراني ـ الأمريكي ..... زهراء عباس هادي 118

يؤدي مضيق هرمز دوراً حيوياً، كونه يمثل ممراً بحرياً مهماً تمر من خلاله السفن التجارية من الهند والصين إلى أوروبا. وهو المنفذ الوحيد لدول الخليج العربي الذي تمر منه صادراتها النفطية والبضائع إلى العالم، وبالتالي فهو نقطة وصل بين الشرق والغرب فضلًا عن كونه نقطة فصل بين دول الخليج العربي والجمهورية الإسلامية الإيرانية. هذا الموقع الجغرافي المتميز للمضيق جعل منه محوراً للصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية، وتستخدمه إيران كورقة ضغط على دول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية لحماية مصالحها والحفاظ على سيطرتها على المضيق ومنع التدخل الأمريكي والغربي من التحكم فيه وبسط نفوذه في منطقة الخليج العربي.

□ **نظام الهيمنة «يطوّق» العالم و«يخنق» المحيطات** .....ياسمين قعيق 133

بشبكةٍ عملاقةٍ من القواعد العسكرية، وبهيكلٍ تنظيميٍّ عسكريّ متشابك، تُحكم الولايات المتحدة الأمريكية قبضتها على العالم. وهي اليوم، تمتلك شبكة أخطبوطيّة تمتّد أذرعها عبر القواعد العسكرية لـ«تطوّق» العالم و«تخنق» المحيطات وتتحكّم في البحار الرئيسية بذريعة حماية «مصالحها القومية». لكن على الرغم مما تُبديه الولايات المتحدة من «توحّش» في هيمنتها على العالم فإن هذه الهيمنة لن تستمر إلى الأبد؛ فبوادر «تراجع» هذه «الإمبراطورية» تتعزّز بفعل دخول دول كبرى وصاعدة مناوئة لها على الساحة العالمية وهي تقوم بإحداث توازنٍ مضادّ بوجه تلك الهيمنة. وبالتالي، فإنّ بوادر انبثاق نظام عالمي جديد باتت أكثر وضوحاً، وتقويض النفوذ الأمريكي في العالم بات أكثر واقعية.

■ مقالات وآراء

□ **تفاقم قلق المكانة الاجتماعية فى ظل**
رأسمالية الجدارة الليبرالية ..... عبد الرحمن عاطف أبوزيد 147

■ كتب وقراءات

□ **مفهمة فلسطين الحديثة: نماذج من المعرفة التحررية**
(إشراف وتحرير: عبد الرحيم الشيخ) ..... أحمد عز الدين أسعد 154

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... إعداد كابي الخوري 163

الكتب العربية: أحاديث ومراسلات عجاج نويهض: الحركة العربية (1905ـ1933)؛ المرأة بين أصول الفقه والواقع: آداب الحجاب؛ العربية والمعرفة: قراءات في حاضر اللغة ومستقبلها؛ القضية الفلسطينية والمشكلة الإسرائيلية: رؤية جديدة.

الكتب الأجنبية: A Fledgling Democracy: Tunisia in the Aftermath of the Arab Uprisings; Trade Makes States: Governing the Greater Somali Economy; The United Nations in the 21st Century; Understanding Humanitarian Protection

تقارير بحثية: Lebanon's (Verbal) Threat Against Israeli Gas Exploration; Biden Was Always Going to Need Saudi Arabia.

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف:
مقطع من لوحة تشكيلية بعنوان: «الذهب الأبيض»
للفنانة المصرية أنجي أفلاطون، 1963

الحركات الخضر والهواجس البيئية

الحبيب استاتي زين الدين(*)

أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاضي عيّاض، مراكش – المغرب.

مقدمة

من يقرأ تقرير ريني دبـوس (René Dubos) وبـاربـرا وارد (Barbara Ward)[1]، وتوقّعات جوليان دامون (Julien Damon)[2]، ويراجع أفكار جان فيرون (Jacques Véron)[3]، وأعمال أمارتيا صن (Amartya Sen)[4]، سيدرك لا محالة أن تحديات التنمية الحالية والمستقبلية ستتطلب الكثير من التعبئة والتعاون والتضامن لمواجهة عولمة المعضلات المشتركة كما هو الشأن بالنسبة إلى البيئة والموارد المحدودة، على أمل التوفيق بين السكان والبيئة والتنمية الاقتصادية. وهذا جوهر مفهوم التنمية المستدامة الذي ظهر أول مرة في منشور أصدره الاتـحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980، لكن تداوله على نطاق واسع لم يحصل إلا بعد أن أعيد استخدامه في تقرير «مستقبلنا المشترك» المعروف باسم «تقرير برونتلاند»، الـذي صدر سنة 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة الوزراء النرويجية غرو هارلم برونتلاند (Gro Harlem Brundtland). وقد عرّف التقرير التنمية المستدامة حينئذ بأنها «التنمية التي تستجيب لحاجات الحاضر من دون أن تُعرِّض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها»[5].

يحيل هذا الترابط على تجاوز النظر إلى البيئة بوصفها موضوعًا لعلوم الطبيعة أو للفعل البشري لا غير، إلى الانتباه إلى كونها أصبحت أيضًا فاعلًا وضحية في آن واحد داخل منظومة

(*) البريد الإلكتروني: estatizineddine@uae.ac.ma

(1) René Dubos et Barbara Ward, *Nous n'avons qu'une terre* (Paris: Denoël, 1972).

(2) جوليان دامون، «المجتمعات وأنماط العيش في العالم: الاتجاهات الكبرى للتطور في أفق 2030ـ2050،» في: **استشراف للدراسات المستقبلية**، الكتاب الثاني (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

(3) Jacques Véron, «Population et développement: Théories partielles ou théories partiales?,» in: Hubert Gérard, dir., *Intégrer population et développement: Actes de la chaire Quételet, 1990* (Louvain la-Neuve: Academia-Erasme; Paris: L'Harmattan, 1993).

(4) Amartya Sen, «Il n'y a pas de bombe démographique,» *Esprit* (novembre 1995).

(5) United Nations, *Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future* (Oxford: Oxford University Press, 1987).

صناعية وتقانية يجب أن تُعيد الاعتبار لهذا «المظلوم الصامت» (البيئة) والتخلي عن سيناريو «الوضع المعتاد» القائم على مبدأ «النمو أوّلًا والتنظيف لاحقًا»[6]، من خلال الحرص على احترام التوازنات الخاصّة بالمجال البيئي واستحضار دوره في استمرارية الوجود الإنساني وضمان السلم والأمن الدوليين في بعدهما الشمولي. ومن أوائل الذين كتبوا حول هذا الانزياح كانوا من المُؤرّخين الشُّبّان الذين أرادوا بكتاباتهم آنذاك إعطاء الكلمة «للمظلومين والمنسيين نسقيًّا»[7]، ويقصدون بذلك الأرض والمحيط البيولوجي[8]، وكانوا يقولون بضرورة كتابة التاريخ انطلاقًا من الأسفل، أي من المَنسي والمجهول الذي لا يتكلّم[9]؛ أي إعطاء دورٍ محوريٍّ للطبيعة وإدماجها في كل كتب التاريخ عوضًا من الاهتمام فقط بالتاريخ الفكري والسياسي[10]، وذلك لأن تحقيق التنمية والرفاه للأجيال الحالية والقادمة، لا يمكن أن يتأتى من دون الأخذ في الحسبان متطلبات المحافظة على البيئة التي توفر كل مقومات الحياة من ماء وهواء وطاقة.. للإنسان ومختلف الكائنات الحية[11].

تاريخيًّا، منذ نَشْر توماس روبرت مالتوس (Thomas R. Malthus) كتابه **مقالة عن مبدأ السكان** في عام 1798[12]، وطوال القرنين التاسع عشر والعشرين الماضيين، كانت الاهتمامات الديمغرافية تتركّز أساسًا حول القدرة على إطعام بشرية تنمو بسرعة كبيرة (1.6 مليار في عام 1900 و6 مليارات في عام 2000، ومن شأنها أن ترتفع إلى 10 مليارات شخص بحلول عام 2050)، وضمان ظروف معيشية مناسبة لها. وأُضيفت إلى هذه الاهتمامات في العقود القليلة الماضية مخاوف جديدة ذات طبيعة بيئية[13]. يكفي أن نعود، مثلًا، إلى صاحب كتاب **هل ينبغي أن نخاف من سكان العالم؟** جاك فيرون (Jacques Véron) لنهتدي إلى أن العلاقة بين تغير المناخ

---

(6) مكتب العمل الدولي، **التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء: التقرير الخامس** (جنيف: مكتب العمل الدولي، 2013)، ص 7.

(7) عبد الحميد العبيدي، «محاولة في فهم تقاطعات الخطاب البيئي مع مسار نقد الحداثة،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 31 (شتاء 2020)، ص 118.

(8) Mark Cioc and Char Miller, «Interview with Roderick Nash,» *Environmental History*, vol. 12, no. 2 (April 2007), pp. 399–407.

(9) Roderick Nash, «American Environmental History: A New Teaching Frontier,» *Pacific Historical Review*, vol. 41, no. 3 (August 1972), pp. 362–372.

(10) Donald Worster, «History as Natural History: An Essay on Theory and Method,» *Pacific Historical Review*, vol. 53, no. 1 (February 1984).

(11) إدريس لكريني، «الحركات الاجتماعية والهاجس البيئي،» **الخليج**، 2018/3/2، <https://cutt.us/MQ91F> (شوهد في 18 أيار/مايو 2021).

(12) Thomas R. Malthus, *An Essay on the Principle of Population*, edited and with an introduction Geoffrey Gilbert (New York: Oxford University Press, [1798] 1993).

(13) هيئة التحرير، «تزايد سكان العالم: نقمة أم نعمة؟ قراءة نقدية في كتاب هل ينبغي أن نخاف من سكان العالم؟،» في: **استشراف للدراسات المستقبلية**، الكتاب الخامس (الدوحة؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 388، <https://istishraf.dohainstitute.org/ar/issue05/Pages/Istishraf-5-Editorial-Board-4.pdf>.

واشتداد التلوث واستمرار إزالة الغابات والأراضي الخصبة أصبحت أكثر حدةً وأكثر تواترًا من ذي قبل[14]. وسيؤدي تزايد استخدام الموارد الطبيعية والتلوث إلى تفاقم ظواهر مثل الشح المتنامي في المياه العذبة والأراضي الخصبة وتسارع استنفاد التنوع الإحيائي وتغيّر المناخ. وإذا لم تعالج هذه التحديات البيئية معالجة سريعة وحاسمة، فإنها ستحد من النمو الاقتصادي وفرص العمل على نحو متزايد. وتتبدى هذه التكلفة في حالة الآثار المباشرة التي تخلفها الكوارث البيئية، من قبيل التلوث على نطاق واسع، بل إنها لترتفع أكثر بالنسبة إلى هذه الظواهر الأقل وضوحًا و«الأبطأ نشوءًا»، حيث كثيرًا ما يستحيل عكس مسار الأضرار الواقعة[15].

ومع تجديد المقاربات وتقاطع الاختصاصات تفاعلًا مع هذه التحديات، أصبحت البيئة تعني المحيط الإيكولوجي لحياة الإنسان بما يشمل النبات والحيوان والماء والهواء والتربة. وضمنيًا، ترتبط الكلمة بتدهور عام للمحيط الحيوي بفعل الثورة التكنولوجية وآثارها في المحيط الطبيعي ومـوارده الإيـكولـوجـية[16]، مـع العلم أن تلبية حـاجـات البشرية المتنامية تعني، في الكثير من المجالات، استمرار الضغط على البيئات المعرّضة للضرر البشري، وخصوصًا أنّ النمو الديمغرافي مصحوب بزيادة في نسبة سكان الحضر، إذ تُقدّر نسبة عدد سكان العالم في المدن بـ 54 بالمئة في عام 2015، وتقدّر إسقاطاتها بنسبة 66 بالمئة بحلول عام 2050 (زاد السكان الحضريون في العالم من 746 مليون نسمة في عام 1950 إلى 3.9 مليار نسمة في عام 2015؛ وقد يصبح عدد الحضر 6 مليارات نسمة في عام 2045)[17]. وفي مقاربة مميزة لهذه القضية، يُجادل جيورجوس كاليس ضدّ الفكرة القائلة بأن البيئة شأن ينبغي تدبيره، سواء من خلال الاقتصاد أو الإرادة السياسية، أو وفقًا للتوصيات العلمية[18]. وعلى العكس من ذلك، يدافع عن أنّنا نحتاج من أجل معالجة المخاوف البيئية إلى تركيز إشباع الناس من خلال التقييد الذاتي للأفراد، ومن خلال الديمقراطية المباشرة، بديلًا من النمو اللامحدود والاستهلاك المفرط[19]. وفي السياق نفسه، لخّص هنري فارفيلد أوزبورن (1857 – 1935) في كتابه الشهير **كوكبنا في نهب**[20]، الأزمة بالخطر من أن تلتهم البشرية الموارد الطبيعية وتخرّبها أكثر من تخريب أيّ حرب كانت. وقد تجلّى ذلك في

(14) Jacques Véron, *Faut -il avoir peur de la population mondiale?* (Paris: Seuil, 2020).

(15) مكتب العمل الدولي، **التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء: التقرير الخامس**، ص 7.

(16) العبيدي، «محاولة في فهم تقاطعات الخطاب البيئي مع مسار نقد الحداثة،» ص 117.

(17) دامون، «المجتمعات وأنماط العيش في العالم: الاتجاهات الكبرى للتطور في أفق 2030ـ2050،» ص 249 وما بعدها.

(18) Giorgos Kallis: *Degrowth: The Economy: Key Ideas* (Newcastle upon Tyne: Agenda Publishing, 2018), and *Limits: Why Malthus Was Wrong and Why Environmentalists Should Care* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2019).

(19) هيئة التحرير، «تزايد سكان العالم: نقمة أم نعمة؟ قراءة نقدية في كتاب هل ينبغي أن نخاف من سكان العالم؟»، ص 388.

(20) Fairfield Osborne, *La Planète au pillage*, traduction de Maurice Planiol (Paris: Actes Sud, 2008 [1948]).

توازي مسارين متصاعدين يتلخّصان في النموّ الاقتصادي اللامتناهي من جهة، ثم النموّ الديمغرافي المتزايد من جهة أخرى، ما أنتج استغلالًا فاحشًا للثروات الطبيعية[21].

أنتج هذا التهديد المتزايد خطابًا بيئيًا يمزج بين نتائج العلوم الطبيعية من جهة والوعي بأهمية البيئة والدفاع عنها أمام ارتفاع الكوارث من جهة أخرى، وخصوصًا أن التغيرات المناخية والمشكلات البيئية كيفما كان نوعها، ليست إشكالات إيكولوجية خالصة تقف عند حدود عالم الطبيعة فحسب، بل هي مسائل اجتماعية تؤثر في كل البنى الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة[22]. ومع تزايد الوعي البيئي، بات من المفهوم إلى حدّ أبعد أن بقاء البشرية وتنميتها والتمتع بحقوق الإنسان هي أمور تتوقف على مدى توافر بيئة آمنة وسليمة. وبالتالي، فإن حماية البيئة الصحية وتعزيزها هما ضرورة لا غنى عنها ـ ليس من أجل حماية حقوق الإنسان فقط، وإنما لحماية التراث المشترك للبشرية أيضًا. ومن خلال إثبات العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة، تسهم صكوك حقوق الإنسان والصكوك البيئية مساهمة كبيرة في ضمان التمتع بحقوق الإنسان ومن بينها بيئة صحية[23] تقع على الجميع مسؤولية حمايتها والدفاع عنها.

من خلال إثبات العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة، تسهم صكوك حقوق الإنسان والصكوك البيئية مساهمة كبيرة في ضمان التمتع بحقوق الإنسان ومن بينها بيئة صحية تقع على الجميع مسؤولية حمايتها والدفاع عنها.

تَكوَّن هذا الخطاب تدريجًا عبر مسار تداخل فيه العلمي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ولعل المتابع لهذه السيرورة الطويلة والشاقة، يدرك دور الحركات الاجتماعية من أجل العدالة الإيكولوجية، تحت مسمياتها المتعددة (حركات بيئية، حركات إيكولوجية، حركات خضر... إلخ)، في تحريك ملف المحافظة على المحيط الطبيعي للإنسان منذ أواخر ستينيات القرن العشرين، وذلك انطلاقًا ممّا عرفته هذه الحقبة من أنواع احتجاج مغايرة لما كان سائدًا قبلها، نظرًا إلى تبدّل المطالب والأولويات الاجتماعية التي ترافقت مع تحوّل المجتمع من مجتمع صناعي إلى مجتمع ما بعد صناعي[24]، فنشأت، على سبيل المثال، حركات نسائية طالبت بإعادة النظر في مكانة المرأة وشروط وجودها ودورها، وحركات حقوقية طرحت موضوعات حقوق الإنسان،

(21) العبيدي، «محاولة في فهم تقاطعات الخطاب البيئي مع مسار نقد الحداثة،» ص 120.

(22) «العدالة الإيكولوجية، العدالة الاجتماعية، والحركات الخضراء: مقاربات، مفاهيم، وتجارب،» ورقة مرجعية، ندوة دولية من تنظيم مختبر الأبحاث حول «الموارد الحركيات والجاذبية»، كلية الآداب والعلوم الإنسانية في مراكش، بتاريخ 20ـ 21 أيار/مايو 2021 <https://cutt.us/TqCCn> (شوهد في 14 حزيران/يونيو 2021).

(23) الأمم المتحدة، «دراسة تحليلية بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة،» تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الدورة التاسعة عشر (16 كانون الأول/ديسمبر 2011)، ص 7.

(24) إميل مارون، «الحركات البيئية اللبنانية وتغيير التوجّهات الثقافية (نموذج الحركات البيئية في الشمال اللبناني)،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 13 (صيف 2015)، ص 134.

وثالثة ثقافية، ورابعة بيئية فرضت مطالب تتعلّق بالحفاظ على البيئة، وأنضجت مع مرور الوقت مفهوم العدالة الإيكولوجية بما يحيل عليه من توجه إصلاحي يتوخى توزيعًا عادلًا للبيئة والمجال الإيكولوجي من جهة، وجهد مبذول للتخفيف من ثقل الأضرار البيئية من جهة ثانية في ظل ندرة الموارد بفعل الاستغلال والاستنزاف المفرط لها. وتجنبًا لأيّ خلط بخصوص سيرورة تطور حركة الاستدامة البيئية نفسها وأبرز التوجهات المُعبّرة عنها، يجب الإشارة إلى أن هذه الحركة كانت، منذ بدايتها، منقسمة على نفسها ـ مثل معظم الحركات الاجتماعية الأخرى ـ إلى توجه إصلاحي معتدل (ويعرف أحيانًا بحركة الاستدامة الضعيفة يمثله عادة كل من اتجاه التحديث الإيكولوجي والعدالة البيئية، وهما الاتجاهان اللذان يحظيان بشعبية متزايدة ضمن أدبيات هذا التوجه وبقبول لدى الساسة والحكومات والشركات في الدول الصناعية المتقدمة في الوقت نفسه، وآخر ثوري يُعرف أيضًا بحركة الاستدامة القوية[25]، أو الإيكولوجية العميقة التي ينظر أنصارها إلى الأرض كمورد ناضب غير متجدد ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إلا إذا تم إحداث تغيير ـ تعديل جذري[26] في النموذج الإرشادي المهمين إذا ما أريد فعلًا إنقاذ الأرض من الفساد البيئي؛ وهي وجهة النظر التي أثارت مخاوف كل الأطراف التي تفضل حلولًا جزئية للمشاكل البيئية[27].

منذ منتصف ستينيات القرن العشرين، ظهرت الحركات الاجتماعية الجديدة التي لم تعد تعبّر على نحو مباشر عن مشاكل الإنتاج والاقتصاد، بل أصبحت بفضل فاعلين جدد تتموقع في الثقافة، والاستئناس الاجتماعي، والمدينة، والقيم، متجاوزة بذلك الأنماط الكلاسيكية لتدبير النزاع الاجتماعي.

إن نشأة النوع الأول من الحركات الاجتماعية الجديدة، وأخص بالذكر الاتجاه الثاني من التوجه المعتدل الذي يمثل مظلة تستخدم لوصف الجهود الجماعية التي تحاول تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة نظرًا إلى حالات عدم العدالة التوزيعية الناتجة من السياسة البيئية، هو موضوع اشتغال وانشغال هذه الورقة البحثية؛ إذ على الرغم من اهتمام بعض الباحثين العرب بالموضوع، يبدو أن الواقع العربي بوجه عام، والمغربي بوجه خاص، لم يتجاوزا بعد طابع ندرة الدراسات الاجتماعية المتعلقة بالحركات البيئية. وعيًا بهذا الفراغ، ونحن نستحضر أن العيش بكرامة وبانسجام مع بيئة

(25) للاستزادة حول حركة الاستدامة البيئية، انظر: سعاد إبراهيم السلموني، **استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية** (عمّان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2020)، ص 82.

(26) Edward Goldsmith [et al.], *The Future of Progress: Reflections on Environment and Development* (Dartington: Green Books, 1995).

(27) السلموني، المصدر نفسه، ص 85.

ذات جودة هو الهدف الذي ينبغي أن يتحقق لجميع الناس[28] والأكثر تضررًا في مقدمتهم، سنركز في الإشكالية التي يعالجها هذا العمل على سياقات نشأة الحركات البيئية وأدوارها، من دون إغفال الاستشهاد ببعض التجارب العربية، للكشف عن مدى نجاح هذه الحركات في السعي إلى الحفاظ على البيئة بجميع مكوّناتها من الأخطار الواقعة والمتوقعة التي تهدّدها، والأهم تبيان علاقة هذا النجاح أو التعثر في إدامة هذه اليقظة بالظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية التي نشأت فيها، ووُلِدت بموجبها ولادة طبيعية أو مصطنعة.

أولًا: الحركات الخضر وتنامي الهواجس الإيكولوجية

منذ منتصف ستينيات القرن العشرين، ظهرت الحركات الاجتماعية الجديدة التي لم تعد تعبّر على نحو مباشر عن مشاكل الإنتاج والاقتصاد، بل أصبحت بفضل فاعلين جدد تتموقع في الثقافة، والاستئناس الاجتماعي، والمدينة، والقيم، متجاوزة بذلك الأنماط الكلاسيكية لتدبير النزاع الاجتماعي، والتمثيل السياسي[29]، التي ظلت مرتبطة بالحركة العمالية التي هيمنت لوقت طويل على التحركات الاجتماعية الكبرى. منذ أفول المجتمع ما بعد الصناعي، وبروز مجتمع المعرفة والثقافة والاتصال، انضاف إلى الحركة العمالية فاعلين عقلانيين جدد (الطلبة، النساء، المجموعات العرقية واللغوية...)، قرروا تغيير المجتمع[30] من طريق الحركات الاجتماعية الجديدة. من ثم، لم يعد دور هذه الحركات يتحدد في الدفاع عن الحقوق المكتسبة، في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، على غرار ما كانت تقوم به الحركات الاجتماعية الكلاسيكية[31]، بل تناضل من أجل امتلاك الزمن والفضاء والروابط ضمن الوجود اليومي الفردي والجماعي[32].

أمام هذا التغير، يعرّف تشارلز تلي (Charles Tilly) هذه الحركات بأنها تنظيمات شاملة مؤلَّفة من جماعات، مثل العمال، والجماعات النسائية، والطلاب، إلى جانب العنصر الفكري، والأمر الذي سيجمع هذه القطاعات المختلفة من المجتمع ذات المصالح المتنوعة، هو شعور عام بالضيم قوامه الإدراك المشترك لغياب الديمقراطية. غير أن أنتيمو فارّو أكثر دقة في ما يخصّ تعريف الحركة الاجتماعية الجديدة في العصر ما بعد الصناعي، بحيث يرى أن «الحركة الجماعية للمجتمع الحالي

---

(28) رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، **البيئة ومشكلاتها**، عالم المعرفة؛ العدد 22 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1979)، ص 209.

(29) François Dubet, «Les Nouveaux mouvements sociaux,» dans: François Chazel, dir., *Action collective et mouvements sociaux* (Paris: PUF,1993), p. 61.

(30) Jean-Guy Vaillan Court, «Mouvement ouvrier et nouveaux mouvements sociaux: L'approche d'Alain Touraine,» *Cahier de recherche sociologique*, no. 17 (1991), p. 217.

(31) رشيد مقتدر، «ملف الحركة الأمازيغية: الحركات الاجتماعية ذات الطابع الاحتجاجي ـ الحركة الأمازيغية والحركة الإسلامية: مقاربة أولية في أوجه التشابه والتمايز،» **المجلة المغاربية للكتاب**، العددان 27ـ28 (صيف ـ خريف 2003)، ص 102 وما بعدها.

(32) Alberto Melucci, «*The* New Social Movements: A Theoretical Approach,» *Social Science Information*, vol. 19, no. 19 (1980), p. 217.

هي عنصر من المبادرات الجماعية، التي تنزع إلى نشر صراعات مع العاملين الحكّام في ما يخصّ مسائل تمتدّ من الحفاظ على البيئة إلى العلاقات بين الجنسين. تتعلّق هذه المسائل بالسيطرة على إنتاج المعلومات ونشرها؛ معلومات تولد من خلالها القوانين الثقافية والرموز ولغات قطاعات حياة اليوم الاجتماعية، كالصحة والتعليم وتحديد الصلات بين المجتمع والقوى المادية لمحيطه»[33].

هكذا، حاولت عدّة نظريات وباراديغمات مقاربة موضوع الديناميات المجتمعية، وخصوصًا مفهوم الحركات الاجتماعية، بحيث سعت العلوم الاجتماعية منذ نهاية القرن التاسع عشر لمحاولة فهم السلوك الاجتماعي وتفسيره. وقد دار النقاش حول عقلانية السلوك الجماعي أو لاعقلانيته. تعكس هذه الديناميات التغيرات الاجتماعية، وتتخذ أشكالًا احتجاجية متعددة ومتنوعة. وحريٌّ بالتسجيل أن الأحداث يمكن أن تتحول من حركة احتجاجية إلى ثورة تستهدف مجمل النظام السياسي، والنماذج على ذلك متشعبة، كما في حالتي تونس ومصر مثلًا؛ إذ لم تكن أصلًا الدعوة إلى الثورة هدفها الرئيس إطاحة نظام الراحلَين زين العابدين بن علي أو حسني مبارك، بل بدأت بوصفها تحركًا شعبيًا غاضبًا[34]، حوَّله سوء تقدير فاعليته، على نحوٍ متدرج، إلى ثورة قلبت موازين القوى داخل البلدين. فالثورة تعني استكمال حقبة وانتهاء حقبة زمنية بأكملها[35]، أي أنها لن تكون حقيقية إلا إذا تمكنت من إنجاز تَحوُّل هيكلي في النظام السياسي وهيكل السلطة السياسية، وإحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية[36]. أما الحركة الاجتماعية، فهي بناء منظّم لصيرورة جماعية تهدف إلى الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لفئة أو أكثر من فئات المجتمع. وتعتمد هذه الأفعال الجماعية أساسًا على اختيار عقلاني يوجّه السلوكات الاجتماعية كإضراب العمّال، أو الموظفين، أو الطلبة، أو حركات الشباب المعطل من العمل الحاصل على الشهادات، وهو سلوك جماعي منظّم يتميّز بالسلمية. ويعدّ أمد حياة التمرد قصيرًا مقارنة بالحركة الاجتماعية التي قد تكون لها ديمومة زمنية. أما الحركات الاجتماعية الجديدة، كما سبق الذكر، فهي تقوم بالدفاع عن مجموعة من القيم؛ إذ يقود التعبئة الاجتماعية فاعلون جدد، فرضوا أنفسهم في المشهد الحضري، مثل الحركات الثقافية، والحركات النسائية، وحركات حقوق الإنسان والطفل، والمثليين، وكذلك البيئيين أو «الإيكولوجيين»... إلخ[37].

---

(33) Antimo L. Farro, *Les Mouvements sociaux: Diversité, action collective et globalization*, Politique et économie Tendances actuelles (Montréal: Les Presses de l'université de Montréal, 2000), p. 241.

(34) عزمي بشارة، «الثورة ضد الثورة، والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة،» **سياسات عربية**، العدد 4 (أيلول/ سبتمبر 2013)، ص 6.

(35) للاستزادة، انظر: عزيز خمليش، **الانتفاضات الحضرية بالمغرب: دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2005)؛ إبراهيم أبراش، **الثورات العربية في عالم متغير (دراسة تحليلية)**، سلسلة كتاب الجيب؛ العدد 55 (الرباط: منشورات الزمن، 2011)، ص 17 وما بعدها، وعزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 12 وما بعدها.

(36) سمير الحمادي، **ربيع الغضب: مقاربة أولية** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2012)، ص 40.

(37) عبد الرحمن رشيق، «الحركات الاجتماعية والاحتجاج في سياقات انتقالية،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 26 (خريف 2018)، ص 161.

وإذا كانت الحركة العمالية تدافع عن مصالح مجموعة اجتماعية – اقتصادية خاصة، فالحركات البيئية تعمل بموجب تفويض من الجماعة للتدخّل في مسائل المحافظة على البيئة، أي في مسائل ذات مضمون كلّي. بناءً على ذلك، لا تتخلى الحركات البيئية عن العقلنة الحديثة، بل توجِّه انتقادات عقلانية إلى لاعقلانيات نسق المجتمع الحالي؛ بمعنى آخر، تنتقد هذه الحركات الجديدة، كما سنرى، التدهور البيئي الناتج من التوسّع الصناعي، مثلًا، تبعًا للعناصر اللاعقلانية للنسق، علمًا بأنها تصوغ انتقاداتها وفق تحليلات عقلانية[38]. ومن اللافت للانتباه أن الثورة الاتّصالية في سياق العولمة سهّلت انتشار هذا الوعي البيئي النقدي وتغلغله في الثقافات المحلية وفي نسيج المجتمع المدني. إضافة إلى ذلك، فإنّ الأزمات المالية والاقتصادية وتناقص كمّية الموارد الطبيعية واتّساع الفوارق الاجتماعية من منظور اقتصادي وبيئي غذّى جميعها انتشار تلك الثقافة وتجذيرها في المجتمع[39].

لم يعد منظّرو تعبئة الموارد والعملية السياسية، ابتداءً من سبعينيات القرن العشرين، يتساءلون عن سبب شعور البشر بأنّهم محبطون بما يكفي لأن ينخرطوا في احتجاجات جماعية، بدلًا من أن ينتظموا عبر القنوات السياسية التقليدية، بل أصبحوا يتساءلون متى وكيف يؤمّن هؤلاء البشر الموارد لمقارعة إقصائهم من تلك القنوات.

قاربت هذه الحركات الاجتماعية الجديدة، إذًا، موضوعات لم تطرحها الحركات الاجتماعية قبل هذا التاريخ، وهو ما أوجد إشكالية تعريف الحركات الاجتماعية الناشئة[40]. على غرار باقي الحركات الاجتماعية الجديدة، تُعَدّ الحركة البيئية من أهم مجموعات التأثير والضغط التي أسهمت، ولا تزال تسهم، في ما تمّر به التوجّهات الثقافية داخل المجتمع الدولي والمحلي من تغيرات. المستفاد أن الإشكال لا يتمثل بجِدّة الحركات الجديدة إزاء حركات قديمة والمقارنة بينها، وما إذا كانت الأولى أفضل من الثانية أو العكس، بل إن نعت «الجديدة» هنا يُميّزها عن الحركات الاجتماعية التي كانت قائمة قبلها بالنظر إلى الإشكالات التي تطرحها والفاعلين فيها والأدوات التي تستخدمها[41]. المقصود بهذه الفكرة، بحسب ألبرتو ميللوتشي (Alberto Melucci)، هو معرفة ما إذا كان هناك سلوكات وأشكال فعل لا يمكن أن تُفسَّر كلّيًا في إطار فئات المجتمع الصناعي أو المجتمع الرأسمالي. يتعلّق الأمر، بالنسبة إليه، بأن يُستخلَص داخل الأشكال التجريبية للتعبئة الاجتماعية، والصراع، والاحتجاج، ما لا تسمح بتفسيره الأدوات الكلاسيكية للتحليل السوسيولوجي أو السياسي. من ثم، لم تعد المسألة تتمثّل بمعرفة ما إذا كنّا أمام حركات اجتماعية

(38) مارون، «الحركات البيئية اللبنانية وتغيير التوجّهات الثقافية (نموذج الحركات البيئية في الشمال اللبناني)،» ص 150.

(39) العبيدي، «محاولة في فهم تقاطعات الخطاب البيئي مع مسار نقد الحداثة،» ص 120.

(40) المصدر نفسه.

(41) Farro, *Les Mouvements sociaux: Diversité, action collective et globalization*, p. 241.

جديدة أو قديمة، بل معرفة ما إذا كنّا نمتلك الأدوات التحليلية الضرورية لمعرفة هذا الشيء الذي لا ينتمي إلى إطار المجتمع الرأسمالي أو الصناعي[42].

في هذا السياق، لم يعد منظّرو تعبئة الموارد والعملية السياسية، ابتداءً من سبعينيات القرن العشرين، يتساءلون عن سبب شعور البشر بأنّهم محبطون بما يكفي لأن ينخرطوا في احتجاجات جماعية، بدلًا من أن ينتظموا عبر القنوات السياسية التقليدية، بل أصبحوا يتساءلون متى وكيف يؤمّن هؤلاء البشر الموارد لمقارعة إقصائهم من تلك القنوات. وبذلك باتت الصيغة ذاتها منطوية على «مصالح» الفاعلين الجمعيين؛ إذ يُفترض أن هذه المصالح الجمعية طويلة الأمد تُسهم في اقتناص الفرص حين تتاح، وتعبئة الموارد المحلية لأغراض اجتماعية أو سياسية في الوقت المناسب، وهو ما قد يؤدي إلى تأمين النفاذ إلى بنية المساومة السياسية المستقرة[43]. اعترض على هذا الافتراض باحثو «الحركات الاجتماعية الجديدة»، وتحديدًا تلك الحركات الاحتجاجية المتعلقة بالسلام، والطاقة النووية والاستقلال المحلي والمثلية الجنسية والنسوية، أي تلك الحركات التي بدت كأنّها تحلّ محل التعبئة السياسية على أساس طبقي في أوروبا الغربية في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته[44]. ورأى منظّرو هذه الحركات أنّ المشاركة في مثل هذه الحركات لا يمكن التنبؤ بها من خلال الموقع الطبقي. ولا يسعى المشاركون وراء تنازلات سياسية واقتصادية يقدّمها فاعلون

العدالة الإيكولوجية توجد دائمًا في جوهر العدالة الاجتماعية، واللامساواة الاجتماعية تتحول دائمًا إلى لامساواة إيكولوجية، إذ حيثما يوجد إقصاء اجتماعي وتهميش سياسي، توجد هشاشة إيكولوجية ومشكلات صحية أكبر.

(42) Alberto Melucci, «Individualisation et globalization,» *Cahiers de recherche sociologique*, no. 24 (1995).

(43) فرانشيسكا بوليتا وجيمس م. جاسبر، «الهوية الجمعية والحركات الاجتماعية،» ترجمة ثائر ديب، **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 33 (صيف 2020)، ص 170.

(44) Alberto Melucci: «The Symbolic Challenge of Contemporary Movements,» *Social Research*, vol. 52, no. 4 (1985), pp. 789–816, and *Nomads of the Present: Social Movements and Individual Needs in Contemporary Society* (London: Hutchinson Radius, 1989); Claus Offe, «New Social Movements: Challenging the Boundaries of Institutional Politics,» *Social Research*, vol. 52, no. 4 (1985), pp. 817–868; Manuel Castells, *The Power of Identity* (Oxford, UK: Blackwell, 1997); Jean L. Cohen, «Strategy or Identity: New Theoretical Paradigms and Contemporary Social Movements,» *Social Research*, vol. 52, no. 4 (1985), pp. 663–716; Alain Touraine: *The Voice and the Eye: An Analysis of Social Movements* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1981), and «An Introduction to the Study of Social Movements,» *Social Research*, vol. 52, no. 4 (1985), pp. 749–787.

مؤسسيون، بغية تعزيز «مصالحهم» بمعناها التقليدي، بل يسعون وراء اعتراف بهويات وأنماط حياة جديدة[45] كما هو الشأن بالنسبة إلى الحركات الساعية إلى المحافظة على البيئة.

تعددت الأبحاث التي بينت أن الحركات البيئية تستند إلى قيم ومفاهيم عالمية تمثّل الأساس والمرجع لعملها، وتتمحور أساسًا حول الديمقراطية والعدالة والحرّية والمساواة وحقوق الإنسان، علمًا بأن هذه القيم تمثّل كلًا متكاملًا لا يمكن تجزئته، أو القبول ببعض أبعاده واتجاهاته ورفض البعض الآخر، مع الإشارة إلى أن أهميتها تكمن في حاجة الفاعل البيئي إليها لتوجيه فعله وخطابه اللذين يجب أن يتقاطعا معها؛ فإنْ تكن الحركات البيئية تنطلق مثلًا من حقّ الإنسان في العيش في بيئة نظيفة، فإنه لا يمكنها استتباعًا رفض حقّه في التعلّم أيضًا؛ ذلك أن حقوق الإنسان كل متكامل[46]. فالعدالة الإيكولوجية توجد دائمًا في جوهر العدالة الاجتماعية، واللامساواة الاجتماعية تتحول دائمًا إلى لامساواة إيكولوجية، إذ حيثما يوجد إقصاء اجتماعي وتهميش سياسي، توجد هشاشة إيكولوجية ومشكلات صحية أكبر، فالحق في بيئة سليمة وصحة جسدية واجتماعية ونفسية، يضيق على نحوٍ واسع عند الطبقات الفقيرة، بينما يتسع عند الطبقات الغنية والمهيمنة سياسيًا، والعكس صحيح، أي أينما وجدت هشاشة إيكولوجية أنتجها الاقتصاد الاستخراجي، برزت أشكال متنوعة من الفقر والتفقير والإبعاد الاجتماعي، ومشكلات صحية وبيئية لا حصر لها. والحركات الاجتماعية من أجل المحافظة على البيئة، تحت تسمياتها المتشعبة، كما سبقت الإشارة، ترى أن التغيرات المناخية والمشكلات الإيكولوجية كيفما كان نوعها، ليست مشكلات بيئية خالصة تقف عند حدود عالم الطبيعة، بل هي مسألة اجتماعية تؤثر في كل البنى الاجتماعية[47]. لهذا، تعتقد هذه الحركات أن الشركات العابرة للقارات والدول الصناعية تعدّ مدينة للعالم من الناحية الإيكولوجية، بينما مساهماتهما في إنقاذ العالم من أمراضه البيئية التي تصيب معظمها، وبطريقة ظالمة، الفئات المهمشة الأقل استعدادًا لتحمّلها جد ضعيفة؛ وهي صورة غير مرضية ومقبولة مقارنة بتاريخها

على الرغم من أن المجتمع الدولي راكم مجموعة من المكتسبات التي تُجسّد في مجملها الرغبة في تجاوز مختلف الإشكالات والتحديات التي تواجه الأمن البيئي العالمي [...] فقد أظهرت الممارسة الدولية أن هذه الجهود وعلى أهميتها، تظل دون النتائج المطلوبة.

(45) بوليتا وجاسبر، المصدر نفسه، ص 170.

(46) مارون، «الحركات البيئية اللبنانية وتغيير التوجّهات الثقافية (نموذج الحركات البيئية في الشمال اللبناني)،» ص 150.

(47) «العدالة الإيكولوجية، العدالة الاجتماعية، والحركات الخضراء: مقاربات، مفاهيم، وتجارب،» ورقة مرجعية، ندوة دولية من تنظيم مختبر الأبحاث حول «الموارد الحركيات والجاذبية»، كلية الآداب والعلوم الإنسانية في مراكش، بتاريخ 20ـ 21 أيار/مايو 2021.

الطويل في تسريع أخطار البيئة وتدمير المؤسسات الاجتماعية الحاضنة لها بسبب ممارساتها غير الأخلاقية وسياساتها النيوليبرالية.

وفقًا لذلك، تنقل إلينا عدة كتابات أنه على الرغم من أن المجتمع الدولي راكم مجموعة من المكتسبات التي تُجسّد في مجملها الرغبة في تجاوز مختلف الإشكالات والتحديات التي تواجه الأمن البيئي العالمي، **سواءٌ على مستوى السياسات العامة الداخلية، أو في إطار التعاون الدولي**، فقد أظهرت الممارسة الدولية أن هذه الجهود وعلى أهميتها، تظل دون النتائج المطلوبة، بفعل استمرارية التأثر بعلاقات القوة والنفوذ وما يتولد عنها من غموض واختلاف وتناقض[48]، وتتجلى هذه الحقيقة، مثلًا، في ضعف انضباط الكثير من الدول وعدم تنفيذ التزاماتها الدولية في هذا الإطار، وهو ما أفرز حالة من الاستياء في أوساط عدد من الفعاليات المدنية على امتداد مناطق مختلفة من العالم، دفعها إلى المرافعة في شأن بلورة جهود وسياسات أكثر نجاعة وفعالية لحماية الأمن البيئي، وتمثّل الحركات الاجتماعية إحدى أهم هذه الفعاليات التي أصبحت تقوم اليوم بأدوار مهمة في هذا الخصوص على المستويين الداخلي والدولي[49].

لقد أفضى انشغال الناس بالحاجة الماسة إلى الحماية البيئية إلى بروز الحركات الاجتماعية والأحزاب الخضر إضافة إلى ظهور مبادرات متعددة أخرى مماثلة مثل «أصدقاء الأرض»، و«السلام الأخضر»[50]. وقد تأثرت هذه الدينامية والاهتمام العام بمشكلات البيئة في البدايات بالوثيقتين اللتين تمخضتا عن مؤتمر الحكومات حول البيئة الإنسانية في مدينة ستوكهولم عام 1972، وكذلك بالتقرير الذي نشره نادي روما سنة 1974 بعنوان «حدود النمو»، وهو التقرير الذي تكهن، بناء على توقعات جاي رايت فورستر (Jay Wright Forrester) التي عرضها في كتابه **ديناميكية العالم**، بوقوع أزمة بيئية خطيرة في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء. وأكد التقرير أن العالم سيواجه مخاطر عدم الاستدامة في ما يتصل بخمسة متغيرات رئيسية هي السكان والتلوث والموارد الطبيعية ونوعية الحياة ورؤوس الأموال المستثمرة[51].

وبالقدر الذي أصبحت فيه التنمية المستدامة براديغم (Paradigm) هيكل حقل البحث العلمي بانبعاث مراكز بحث ومختبرات بحثية متعددة الاختصاصات تشتغل أساسًا حول المسألة البيئية في علاقة بقطاعات النقل والفلاحة والصناعات الغذائية والموارد الطبيعية، ومفهومًا مُحدِّدا للسياسات العامّة، برزت أحزاب وتيارات سياسية تتبنى القضية البيئية داخل برامج كبرى تأخذ في الحسبان التبعات البيئية للأنشطة الاقتصادية والتنموية عمومًا؛ بحيث نشأت في سياق تكوّن هذا الوعي البيئي العالمي آلاف التنظيمات المجتمعية ذات الامتداد العالمي الناشطة في حقل البيئة والمدافعة

(48) Raymond Fowke and Deo K. Prasad, «Sustainable Development, Cities and Local Government,» *Australian Planner*, no. 33 (1996), pp. 6-61.

(49) لكريني، «الحركات الاجتماعية والهاجس البيئي».

(50) أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصياغ، ط 4 (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص 638.

(51) للاستزادة حول هذه المتغيرات وما يرتبط بها من احتمالات، انظر: الحمد وصباريني، **البيئة ومشكلاتها**، ص 202.

عن التنوع البيولوجي، والحفاظ على الموارد الطبيعية كالماء والأراضي الفلاحية والغابات. وهكذا، نشأت حركات اجتماعية حاملة لواء الدفاع عن قضايا البيئة بمختلف تفرّعاتها، وتبنّت أشكالًا نضالية قد تصل إلى حد العنف تجاه الفاعلين الاقتصاديين أو السياسيين، وأثّرت حتى في المطالب النقابية لبعض القطاعات. كما ظهرت أيضًا، كما أسلفت الذكر، حركات سياسية واجتماعية اتّخذت من البيئة قضيّة مجتمعية، منتقدة فلسفة اللاقَيد على الفعل الاقتصادي ومحمّلةً الحكومات مسؤولية كل ذلك. وأُلقيت المسؤولية نفسها على هيمنة منطق رأس المال على الدولة والسياسة العامة. أما على المستوى الاجتماعي للأفراد والجماعات الصغيرة، فقد برزت تدريجًا أنماط عيش وتفكير واستهلاك جديدة اتّسمت بالتخلي عن رفاهية الحداثة؛ إذ يتجنّب الأفراد قدر المستطاع المنتوجات الغذائية المصنّعة، ويفضلون المنتوجات الفلاحية والحيوانية العضوية والمحلية حفاظًا على الصحة، ثم مساهمة في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة المؤثّرة في المناخ[52]. لكن على الرغم من التنوع في المنطلقات السياسية، وربما الفلسفية للحركات المهتمة بشؤون البيئة، فإنها تلتقي في الدعوة المعززة بالممارسات العملية لحماية البيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية بدلًا من استنضابها، وحماية ما تبقى من فضائل الحيوانات والنباتات والحؤول دون انقراضها.

تعاظم الأثر الاجتماعي لهذه الحركات، حتى إن بعضها قد دخل معترك العمل السياسي المباشر وحقق إنجازات مشهودة في عدد من البلدان الأوروبية. فالحركة البيئية في فرنسا مثلًا، شأنها شأن مثيلاتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، تمثّل قوّة ضغطٍ ونقدٍ اجتماعيين، وخطابها يتخطّى الخطاب البيئي لينخرط في العملية الديمقراطية، وخصوصًا بعد تحوّل بعضها إلى أحزاب[53]، بحيث إن إحدى تشكيلات الحكومة الائتلافية في فرنسا، وهي «حركة الإيكولوجيين» تمكنت من الفوز بعدة حقائب وزارية في الانتخابات، منها وزارة البيئة، كما أن إحدى ناشطاتها حصلت على مقعد في البرلمان الأوروبي أهّلها إلى نقل الانشغال بالدفاع عن البيئة من فرنسا إلى سائر الدول الأوروبية. وفي ألمانيا، تأسس الحزب الأخضر سنة 1980، والذي رفع نسبته إلى 5.6 بالمئة من مجموع الأصوات بعد ثلاث سنوات فقط من نشأته، وحصد وقتها 27 مقعدًا في البرلمان أو «البوندستاغ»، بل ومنذ وصوله إلى الحكم سنة 2005 وعدد أعضائه في تزايد؛ إذ ارتفع خلال النصف الأول من العام الحالي بمقدار 10 آلاف عضو ليصل إلى 85 ألف عضو في عام 2018 مقابل 65 ألف عضو أواخر عام 2017[54]. ولقد ساعد هذا التوجه أيضًا، على اختلاف سياقاته وتطوراته، على ممارسة نفوذ متزايد على الصعيد العالمي من خلال معارضة الكثير من السياسات والمؤسسات الداعية إلى عولمة الأنشطة الاقتصادية والتجارية مثل منظمة التجارة العالمية بوصفها محاولة لفرض هيمنة اقتصادات الدول الصناعية الكبرى على المجتمعات النامية[55]. ولئن وجد

---

(52) العبيدي، «محاولة في فهم تقاطعات الخطاب البيئي مع مسار نقد الحداثة،» ص 119.

(53) Thierry Rogel, «La Matrice de Louis Dirn: Une Approche du changement social à moyenne portée,» *DEES*, no. 110 (décembre 1997).

(54) عربيًا كذلك، ظهرت بعض الأحزاب الخضراء، ومنها حزب الطبيعة والنمو في الجزائر، وحزب الخضر المصري، وفي المغرب تأسس حزب البيئة والتنمية عام 2002 وبعده بست سنوات ظهر حزب اليسار الأخضر.

(55) غدنز، **علم الاجتماع**، ص 639.

هذا الخطاب آذانًا صاغية بنسبة أكبر في مجتمعات أوروبا الغربية منها والشمالية وكذلك أمريكا الشمالية، يلاحظ أن تأثيراته بدأت تتسع تدريجًا لتشمل مناطق متعددة في العالم مثل أفريقيا والوطن العربي، لكن عند الأخذ في الحسبان مستويات الاستدامة البيئية، ومدى خطورة ذلك على الاستهلاك والهدر الغذائي[56]، نجد أنه يبقى في حدود المبادرات المحلية والنخبوية المتواضعة.

ثانيًا: واقع الناشطية البيئية في الوطن العربي: ملاحظات أوّلية

لنتذكر مجددًا، دفعًا لأيّ لبس، أن هذا العمل يرى أن مفهوم الحركة الاجتماعية يشير إلى الجهود المنظمة والمستمرة التي تبذلها جماعة اجتماعية ما بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو القوانين، أو الهياكل القائمة، لتكون أكثر اقترابًا من القيم التي يؤمن بها الأعضاء المشكّلون للحركة[57]، الذين ينتمون في الغالب إلى الطبقة الاجتماعية نفسها، وتتمايز أفعالهم عن الأنشطة المؤسسية والتنظيمية حزبيةً كانت أو نقابية[58] أو مهنية، ويعلنون احتجاجهم بطرائق مألوفة كالإضراب، والتظاهر، واحتلال المرافق العمومية[59]. وقد تكون هذه الحركات محلية، أو إقليمية، أو عالمية، مثل فيا كمبسينا (Via Campesina) (طريق المزارعين) المعروفة عمومًا بنضالها الطويل ضد العولمة النيوليبرالية وبعض إملاءات المنظمات الدولية التي تخل بمتطلبات الأمن الغذائي وتهدد حياة الإنسان واستمراره. ولئن تأسس هذا النوع من الحركات الاجتماعية البيئية، بفضل مجهودات عدد من العلماء الذين تنبأوا بمستقبل الدمار الذي يهدد البيئة منذ أزيد من ستين سنة خلت، عبر إصدار كتب ونشر تقارير ودوريات متخصصة في مجال البيئة في مختلف التخصصات، فإن قدرتها على الاقتراح والتأثير والإقناع لم تكن لتحقق المبتغى التوعوي لولا اعتمادها على شبكات تواصلية احترافية، عبر مختلف وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري. وإذا كانت العولمة قد سهّلت مأمورية هذه الحركات، فإنها كانت تعتمد من قبل على الاتصال التقليدي والحركات الاحتجاجية، من وقفات ومسيرات، ناهيك بالعرائض والملتمسات، وهي كلها آليات مكنت من أن تشغل الرأي العام العالمي كما الوطني على حد سواء، وقبل أن تتحول إلى مرافع سياسي باسم البيئة ومن أجلها على نطاق واسع[60].

وعيًا بهذا التدويل وما يعكسه من تعبئة اجتماعية منظمة وإنتاج معرفي تراكمي، هل يجوز وصف التحركات في المنطقة العربية بأنها حركات اجتماعية تمتلك القدرة الكافية على التأطير

---

(56) الحسين شكراني وإبراهيم المرشيد، «آثار الضغوط الديمغرافية في استدامة الموارد الطبيعية في المنطقة العربية: تحليل من منظور الإنصاف ما بين الأجيال،» في: **استشراف للدراسات المستقبلية**، الكتاب الخامس، ص 61.

(57) Yves Alpe [et al.], *Lexique de sociologie* (Paris: Dalloz, 2005), p. 169.

(58) إيمان محمد حسين عبد الله، **الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012)، ص 59.

(59) Eric Neveu, *Sociologie des mouvements sociaux* (Paris: La Découverte, 1996), p. 6.

(60) عياد أبلال، «المجتمع المدني والإيكولوجيا السياسية بين السياقين الغربي والعربي،» مؤمنون بلا حدود، 20 شباط/فبراير 2020، <https://cutt.us/jHgVc> (شوهد بتاريخ 3 تموز/يوليو 2021).

والتوجيه والضغط والاقتراح؟ سأبالغ إذا أجبت بالإيجاب؛ إذ على المستوى العربي، بقي خطاب البيئة مرتبطًا بالبعد التوعوي الصرف، ذلك أن انبثاق اللبنات الأولى للقوانين البيئية لم يظهر إلا مع بداية الألفية الثالثة وبمظهر محتشم جدًا، في ظل ضعف الانسجام بين الجانب الحقوقي والجانب القانوني الملزم لكل الأطراف من ناحية، وهشاشة الجانب الحيوي للبيئة وجانبها التنموي المرتبط بالسياسات العامة من ناحية أخرى[61]. في المقابل، وبصرف النظر عن صعوبة التوصيف لأسباب إما ذاتية متعلقة مثلًا بضعف الخلفية الفكرية الكفيلة بنشر وتعميم الوعي البيئي، وتكريس منظومة حقوق الإنسان المرتبطة بالشق البيئي، أو تواضع رأسمالها البشري والثقافي الإيكولوجي، وإما موضوعية مرتبطة باستمرار الأجهزة الحكومية في احتكار عملية التخطيط والإنجاز في معظم الحالات، إلا أنه يمكننا، من باب الإنصاف لبعض الجهود المبذولة، ملاحظة إرهاصات لما يمكن تسميته حركات اجتماعية في المنطقة العربية، مثل تشكُّل مجموعات مناهضة العولمة في عدة دول (آتاك- مجموعات المناهضة)، أو من خلال حركات سياسية تسعى إلى تغيير ديمقراطي في دول أخرى، وثالثة تحتج على السياسات الرأسمالية التي من شأنها الإضرار بمصالح الطبقات الفقيرة، مثل الحركات العمالية، ومناهضة الغلاء، والبطالة، والسياسات الجبائية، والمحافظة على البيئة... وغيرها[62].

وفي علاقة بموضوعنا، سأسوق بعض الحالات من باب التمثيل على ما أزعم، وسأقتصر على لبنان وتونس والمغرب لأسباب منهجية مرتبطة أساسًا بتوافر بعض المعطيات ذات الصلة بهذه البلدان مقارنةً بتجارب أخرى؛ وهي في الأصل معطيات ببليوغرافية مستمدة من الدراسات والمقالات والتقارير التي تناولت موضوع الحركات البيئية على قلّتها، ومُعزَّزة بآلية الملاحظة بوصفها إحدى التقنيات المهمة التي يوفرها المنهج الكيفي لفهم الطريقة التي تصبح بها الموارد الطبيعية مولّدة للاحتقان وللتفاوتات ومنتجة للتهميش السياسي والهشاشة الاقتصادية، فضلًا عن الاستراتيجيات والتكتيكات التي تعتمدها الحركات الاجتماعية الجديدة لمقاومة ما يطاولها من حيفٍ وإقصاء.

لم تصل الحركات البيئية في لبنان إلى التغيير المنشود على أرض الواقع، وإنْ تمكّنت مثلًا من دفع الدولة إلى إنشاء وزارة للبيئة سنة 1993، وهي الوزارة التي لا تزال إلى اليوم تحتاج إلى موارد بشرية ومالية، وهو ما يجعلها غير ذات فاعلية في الميدان، فضلًا عن تمكّنها من استصدار بعض القوانين البيئية التي لا يزال أمر تطبيقها بعيدًا جدًا. إضافة إلى ذلك، تبقى الحركات البيئية في الشمال عاجزة أمام إجراء التغيير الثقافي الهادف إلى حماية البيئة وتحسين ظروفها؛ فالوضع البيئي يتجه إلى مزيد من التدهور والموارد الطبيعية تتجه إلى مزيد من الاستنفاد، والقوانين البيئية تتجه إلى مزيد من الانتهاكات[63]. لا يكفي أن تتفق حركات البيئة اللبنانية على حقّ الإنسان في العيش ضمن بيئة نظيفة وتختلف في شأن حقوقه الأخرى، ضمن واقع وطني منقسم بين

(61) المصدر نفسه.

(62) عمرو الشوبكي، «المقدمة،» في: مجموعة من الباحثين، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب ـ لبنان ـ البحرين)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 41.

(63) مارون، «الحركات البيئية اللبنانية وتغيير التوجّهات الثقافية (نموذج الحركات البيئية في الشمال اللبناني)،» ص 152.

مجتمعات مصغّرة، لكلّ منها خصوصيته وأحيانًا عاداته، علاوة على انتماءاته الحزبية والمذهبية والطائفية والعشائرية والمناطقية. وفي الأوضاع الراهنة، يتشظّى بعض هذه التجمعات إلى أحياء وزواريب تسكنها مجمعات معزولة بعضها عن بعض، ولكلّ منها رايته الخاصة أحيانًا كثيرة. من هنا، تخضع البيئة في لبنان لهذه الأسباب جميعها، وهو ما يجعل عمل الجمعيات البيئية، وأيّ جمعيات أخرى، خاضعًا للأمور نفسها، الأمر الذي يحدّ من فاعلية عملها وقدرتها على إنجاح التغيير الثقافي المنشود[64].

في تونس، ارتبط الاحتجاج في ذهنية المشاركين في التظلمات العامة بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية في الأساس، وبخاصة تلك المتعلقة بتدهور الظروف المعيشية والبطالة. نتيجة زخم الشارع والتحولات التي شهدها السياق الاجتماعي بعد عام 2011، ظهرت الاحتجاجات ذات البعد البيئي، الذي كان حكرًا في السابق على منظمات وجمعيات تأسست في أغلبها على مقاس النظام المُسقط الذي سعى إلى كتم كل تعبير يخالف خياراته وتوجهاته. مثّل الملف البيئي في الحوض المنجمي أحد عناوين الشكوى العلنية عام 2008، لكنه استعمل فقط كورقة تعبوية وورقة ضغط تفاوضية لتحقيق مطالب اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى[65]. كما كان للوضع البيئي في خليج المنستير وانعكاساته على السكان والبحارة قبل ذلك دافعًا للخروج إلى الشارع بتأطير مناضلين حقوقيين ونقابيين على الرغم من نجاح السلطة في احتوائه بسرعة. وبفعل التطورات التي شهدتها تونس بعدما سميّ إعلاميًا «ثورة الياسمين»، نشأت نواة لحركات وحملات بيئية جديدة عابرة للطبقات، وحاملة لمطلب الحق في العيش ضمن بيئة تراعي شروط الصحة والسلامة.

تَوزّع الفعل الاحتجاجي البيئي بين التظاهرات والحملات والاعتصامات والمسيرات والوقفات الاحتجاجية في الفضاءات الرمزية (شارع رئيسي أو إدارات أو مؤسسات...)، وتوظيف واسع لشبكات التواصل الاجتماعي وما تتيحه من إمكانات سرعة التواصل والتعبئة والحشد، ومسايرة الحركات البيئية بقية الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في استراتيجيات عملها في كثير من الحالات[66]. تتخذ هذه الحركات عمومًا إما صورة احتجاجات تلقائية وغير منظمة ومحدودة زمنيًا ومجاليًا تفاعلًا مع ضرر مستجد مثل انقطاع الماء أو إطلاق غازات ملوثة أو سكب مرجين (المصدر الرئيس للكثير من الاحتجاجات في القيروان)... إلخ، أو حركات منظمة ودائمة وقادرة على التوقع والضغط كما هو الشأن بالنسبة إلى الحركات في المناطق الساحلية حيث نسبة التلوث الصناعي مرتفعة: قلعة الصغرى (سوسة)، صفاقس، قابس...، وقادرة على التأقلم مع حركات المواطنين. تُوظِّف هذه الحركات وسائل الخلق والإبداع المتوافرة لديها من حيث تقنيات التعبئة وأساليب الاحتجاج، وغالبًا ما تستوحي تعبيراتها الميدانية من الجماهير الرياضية، وخير مثال على ذلك الحضور الكثيف للألوان المتنوعة مثل اللون الأصفر لدى الحركة البيئية بصفاقس والأزرق

(64) المصدر نفسه.

(65) رمضان بن عمر، «الحركات الاجتماعية البيئية،» في: **العدالة البيئية: المعركة مستمرة** (تونس: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2019)، ص 8.

(66) المصدر نفسه، ص 9.

والأخضر والأحمر عند بقية الحركات...)، وحملة «أوقفوا التلوث» (Stop Pollution) في قابس التي اعتمدت رمزًا يُمكِن التعرف إليه بسهولة (قناع الغاز)[67]. وبمعزل عن الصعوبات التي تمر منها هذه الحركات والحملات البيئية (ضعف انتظام وتيرة نشاطها وتشتتها وعدم توحدها في فعل احتجاجي واحد بحكم التأثيرات الطويلة والممتدة لمخاطر التدهور البيئي)، من السابق لأوانه التسرع في التقليل من أهمية المقاومة المادية والرمزية التي تقوم بها هذه الحركات في أفق التصدي لسوء تدبير القطاع العام والخاص وضعف تقديرهما للانتهاكات البيئية والأضرار المترتبة عنها في الحاضر والمستقبل.

وإذا كانت المملكة المغربية قد نجحت إلى حدّ معتبر في مواكبة الاهتمام العالمي بقضايا البيئة اقتصاديًا وسياسيًا، وأصبحت من الدول الأكثر نشاطًا وفاعلية على المستوى البيئي كما يظهر من خلال ما سنَّته من قوانين وما نظمته من لقاءات وأنشطة وتظاهرات توجت باحتضان الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في شأن تغيّر المناخ من 7 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، يبدو أنها ما تزال تقاوم للتقليص من المخاطر البيئية ووضع عموم المجتمع المغربي في صلب الإشكالات البيئية التي وإن لم يكن سببًا مباشرًا في الكثير منها، فإنه ليس في مأمن من آثارها السلبية في الفرد والجماعة كما تُبين الكثير من التوترات المجتمعية، ولا سيما أن الدينامية الاقتصادية تمارس ضغوطًا قوية على البيئة وعلى الموارد الطبيعية؛ بحيث ينتج المغرب مثلًا 1.5 مليون طن من النفايات الصناعية سنويًا، منها 256,000 طن تعَدّ خطرة. وغالبًا ما يتم التخلص من النفايات الصناعية في مطارح عشوائية أو في نقاط سوداء وفي مجاري المياه من دون الخضوع لأي معالجة أو مراقبة، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على الصحة العامة والبيئة. وتقدر تكلفة التدهور البيئي في المغرب بنحو 32.5 مليار درهم، أي ما يعادل 3.52 بالمئة من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يمثل 960 درهمًا لكل فرد سنويًا. ومن جهة أخرى، يبلغ حجم الأضرار التي تخلفها انبعاثات غازات الدفيئة على البيئة الإجمالية نحو 1.62 بالمئة من الناتج الداخلي الخام[68].

وبالرجوع إلى تلك التوترات وما تكشف عنه من مظالم وما تبطنه من مخاوف، الملاحظ أن المحرك الرئيس لفعل التظلُّم العلني يختلف من حقبة زمنية إلى أخرى. في مرحلة الاستعمار، تجسّد في تعبئة القوى المدنية والسياسية للدفاع عن الوطن ضد سلطات الحماية، واتخذ هذا الفعل بين الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي شَكْل حركات احتجاجية سياسية، بخلفيات اجتماعية، عملت من خلالها أحزاب المعارضة على استثمار الإضراب العام، الذي كان الشكل الاحتجاجي المهيمن آنذاك، قصد تصريف صراعها مع النظام السياسي حول السلطة، وفق ثنائية «العنف والعنف المضاد». ومنذ التسعينيات، بدأ الاحتجاج يتجه إلى الطابع السلمي غير العنيف، وارتبط، أساسًا، بمطالب ذات طبيعة اجتماعية صرفة، لاعتبارات متعددة، يمكن إجمالها في تحوُّل بنية

(67) المصدر نفسه، ص 9 وما بعدها.

(68) رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، «إنجاح الانتقال نحو المدن المستدامة،» إحالة ذاتية رقم 2017/32 (الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2017)، ص 13.

السلطة الحاكمة من نظام مغلق إلى نظام مفتوح نسبيًا، وإدراك التنظيمات النقابية والحزبية أنها تقوى على الدعوة إلى الاحتجاج، لكنها تعجز عن السيطرة على أعمال التخريب والعنف الدموي التي تصاحبه، وذلك تزامنًا مع التغيرات التي وقعت على المستوى الدولي، على رأسها انهيار الاتحاد السوفياتي، وارتفاع الطلب على احترام حقوق الإنسان، وما رافقه من دعوات إلى تحرير الفضاءات العامة أمام مكونات الشعب المختلفة للتعبير عن انشغالاتها وتطلعاتها، وهو ما أفرز على الصعيد الداخلي، في ارتباط بالبيئة، تأسيس حزبين (حزب اليسار الأخضر المغربي وحزب البيئة والتنمية) وأزيَد من ألفي جمعية تسعى، في حدود مواردها وإمكاناتها وطبيعة تركيبتها وسياقات نشأتها، إلى تكريس ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان وإدراج البعد البيئي في أغلب التشريعات والسياسات العمومية الوطنية والترابية، وهو ما سمح بانتقال دينامية فعل التغيير تدريجًا من المعارضة السياسية إلى الفئات الشعبية، فجعل هذا الانتقالُ فعلَ الاحتجاج تمرينًا يوميًا مألوفًا، تتعدد تعبيراته ومميزاته داخل الفضاء العام[69]. وحتى لا نغالي في هذا الانتقال، لا بد من الإشارة إلى أن وجود هذا الكَمّ الهائل من الجمعيات لا يعني أنها تجاوزت التحسيس وتؤدي دورًا ضاغطًا وفعالًا ومؤثرًا في السياسات العمومية الوطنية أو الترابية. يمكن تفسير هذه المفارقة بعاملين متداخلين: **أولهما** هو العضوية وطبيعتها في هذه الجمعيات، إذ يُستنتج من خلال المعاينة السوسيولوجية أن معظم أعضاء هذه الجمعيات لا يتمتعون بمؤهلات علمية في مجال البيئة، مقارنة بالجمعيات الدولية، ويرجع السبب إلى أن الكثير من هيئات المجتمع المدني إما تتفرع من الأحزاب السياسية وإما تنشأ بإيعاز من السلطة، لذلك، فإن الوعي البيئي المؤسس على كفايات علمية وتواصلية يبقى محدودًا جدًا، ناهيك بأن معظم هذه الجمعيات لا تملك بنك معلومات خاصًا بالبيئة، كما أنها لا تتوافر لديها مقارّ قائمة بذاتها ومستقلة عن دور الشباب التي تعَدّ الحاضن الفعلي لمعظم الجمعيات، سواء كانت بيئية أو تنموية أو ثقافية[70].

من ثم، على الرغم من تباين أشكال التوترات المجتمعية (احتجاجية ذات طبيعة عفوية وغير منتظمة وذات موضوعات مختلفة تبعًا للظروف والسياقات أو تظاهرات وحملات حزبية وجمعوية مهيكلة ودائمة تدافع عن الحق في البيئة وتترافع من أجل الارتقاء بها والتحسيس بأهميتها)، فإن وقائعها في مختلف المناطق الحضرية وشبه الحضرية والقروية، القريبة من المركز أو البعيدة منه بعشرات أو مئات الكيلومترات، تعكس الواقع نفسه. ولربما القاسم المشترك بينها هو استبطان المشاركين في دينامياتها خوفًا كبيرًا أمام التحولات المتسارعة غير المتحكَّم فيها والتي تعمل في عمق المجتمع، من جراء السياسات العمومية والاختيارات الكبرى للدولة في ظل تحولات دولية تفرض على المغرب سياقاتها وإكراهاتها[71].

---

(69) الحبيب استاتي زين الدين، «الممارسة الاحتجاجية بالمغرب: دينامية الصراع والتحول،» **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 19 (شتاء 2017)، ص 144.

(70) أبلال، «المجتمع المدني والإيكولوجيا السياسية بين السياقين الغربي والعربي».

(71) الحبيب استاتي زين الدين، **الحركات الاحتجاجية في المغرب ودينامية التغيير ضمن الاستمرارية** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

تنوعت هذه الأشكال التي تعبّر من خلالها الاحتجاجات الاجتماعية في مناطق متعددة عن الإقصاء والهشاشة الاجتماعيين اللذين يمسّان الكثير من الفئات، وذلك خارج أيّ تأطير سياسي أو جمعوي أو نقابي أو مهني بالنظر إلى تنامي ضعف الثقة في هذه التنظيمات وبدرجات متفاوتة باقي المؤسسات العمومية وهيئات الوساطة التي ينُظر إليها أحيانًا على أنها امتداد للمؤسسات، أو يتم تجاهلها في أحيان أخرى، لأن البعض يرى أنها هيئات متجاوزة[72] وغير مؤثرة. ارتفع عدد الاحتجاجات، ما بين 2018 و2019، إلى 18 ألف و800 حركة تظاهر في الشارع، شارك فيها مليونان و700 ألف فرد[73]، مقابل 17,511 شكلًا احتجاجيًا سنة 2017، بمشاركة 852,904 أفراد، أي بمعدل 48 شكلًا احتجاجيًا يوميًا يضم 2337 مشاركًا[74]، سواء للتعبير عن ارتفاع أسعار الفواتير أو التنديد بالانقطاع المتكرر لهما، أو التنبيه إلى التهديدات المرتبطة بالنقص الحاصل في الماء الصالح للشرب في أمكنة بعينها حيث الحصول على الماء أصبح مقترنًا بالمعاناة والألم. ولنأخذ احتجاجات زاكورة أنموذجًا على موجة الاحتجاجات البيئية الجديدة؛ إذ تطالب ساكنتها منذ سنوات بمعالجة ندرة المياه وشح آبار الشرب، من جراء استنزاف الفرشة المائية من جانب ضيعات البطيخ الأحمر. وإذا كان مستساغًا إلى حد ما هذا النقص في الأماكن الجافة، أليس من العبث الحديث عنه في مناطق تزخر بإمكانات مائية هائلة (قرى جبال الأطلس مثلًا)؟ في الحالتين معًا، وبمعزل عن الظروف المناخية والبنى التحتية، سنجد لا محالة أن الحكامة بما هي ترشيد وعقلنة للموارد لا تزال تبحث عن عقليات ونفسيات وطنية. بالفعل، المغرب سجّل مكتسبات لا تنكر في سياسته لتدبير قطاع الماء مثلًا، وخصوصًا في مجال تعبئة المياه السطحية بواسطة السدود الكبرى، وسقي أكثر من 1.5 مليون هكتار، وتوسيع التزود بالماء الصالح للشرب، المعمم في الوسط الحضري، والذي قارب نسبة عالية

إن مفهوم العدالة البيئية وما يرتبط به من شبكة مفاهيمية، يعدّ من بين أهم البراديغمات العلمية الموجّهة للتفكير السوسيولوجي والسياسي في تحديات الإنسان المعاصر، بحيث انتقلت المشكلات الإيكولوجية من كونها مسائل اجتماعية صرفة، إلى حسبانها أحد أهم الموضوعات التي تثير النقاش العمومي والعلمي في الوقت الحاضر.

(72) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، **التقرير السنوي** (الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2018)، ص 95.

(73) كشف هذه المعطيات المندوب الوزاري المكلف بحقوق الانسان أحمد شوقي بنيوب خلال ندوة حول موضوع «مرجعية الأمن وحقوق الإنسان»، نظّمت في إطار النسخة الثالثة لأيام الأبواب المفتوحة للمديرية العامة للأمن الوطني بمدينة طنجة، من 2 إلى 6 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

(74) تقرير وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان، «منجز حقوق الإنسان: التطور المؤسساتي والتشريعي وحصيلة تنفيذ السياسات العمومية بعد دستور 2011،» تموز/يوليو 2019، ص 56 وما بعدها.

في المجال القروي، غير أن المخاطر التي تتهدد جودة واستمرارية الموارد المائية، بسبب الأنشطة البشرية، بلغت مستويات مقلقة (من استخراج مفرط ومعيب، وضعف مراقبة الاستعمال في بعض المشاريع الصناعية أو الفلاحية... وغيرها من الممارسات غير المسؤولة)؛ وهي مستويات تنذر بمشاكل اجتماعية قد يترتب عنها في المستقبل القريب اضطرابات أو انزلاقات أمنية يصعب التنبؤ بمآلاتها.

المستفاد من هذه الإحالة أنه إلى جانب المطالب الكلاسيكية المرتبطة بتوفير وسائل النقل والمرافق الصحية وإصلاح الطرقات والربط بالكهرباء، برزت احتجاجات ميدانية وافتراضية حاملة لهاجس انعكاسات التغيرات المناخية والمشكلات البيئية التي تستلزم تكثيف الجهود وديمومتها ليس فقط لمواجهتها وتوسيع ثقافة التحسيس بآثارها، وإنما كذلك باستباقها وتعزيز مسؤولية الانخراط الجماعي الطوعي تجاهها (لدى المستهلك ومتخذ القرار في القطاع العام والخاص في الوقت نفسه)؛ وهو الرهان الذي لن يتحقق إلا بتوفير إمكانات الحصول على المعلومة والموارد وربط سوء التدبير، بالنسبة إلى جميع الفاعلين، بالمحاسبة للحؤول دون تكسير المزيد من النوافذ بالمعنى الجرمي الذي أورده جيمس ويلسون (James Q. Wilson) وجورج كيلنغ (George L. Kelling).

خاتمة

يتعذر عليّ ادعاء الإحاطة بالموضوع من كل جوانبه حتى ولو حبّرت مجلدًا، فكيف إذا خَصَّصت له دراسة واحدة ضمن هذا العدد؛ ليس فقط بالنظر إلى تقاطعه مع تخصصات ومقاربات متنوعة، بل كذلك بفعل تسارع تطوراته وحجم المشكلات التي تعترض مجال اهتمامه، وتحديدًا البيئة والتنمية التي أمسى مدلولهما يمتد، أخذًا في الحسبان ارتباطهما بمستلزمات الاستدامة، من المجال الطبيعي والإنساني إلى الاجتماعي والأمني كما أسلفنا التوضيح في المتن. طبيعي والحالة هذه أن يتسلل شيء من التعميم في بعض الفقرات إزاء موضوع شائك ومتشعب لم ينل حقه من الاهتمام على نحو كافٍ.

أوضحت كيف أن مفهوم العدالة البيئية وما يرتبط به من شبكة مفاهيمية، يعدّ من بين أهم البراديغمات العلمية الموجّهة للتفكير السوسيولوجي والسياسي في تحديات الإنسان المعاصر، بحيث انتقلت المشكلات الإيكولوجية من كونها مسائل اجتماعية صرفة، إلى حسبانها أحد أهم الموضوعات التي تثير النقاش العمومي والعلمي في الوقت الحاضر، بل وأصبح خطاب الحركات الاحتجاجية ونضالها غير منفصل عن القضايا البيئية، وأطروحة أيضًا تتبناها حركات اجتماعية جديدة متعددة؛ التي تعتقد أن العدالة الإيكولوجية والعدالة الاجتماعية وجهان لعملة واحدة ولا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى في ممارسة الضغط على السلطات العامة التي تقوّي اطمئنانها في شأن قدرتها، وبخاصة في الوطن العربي، على احتوائها وعزلها بل وإعادة تجديد نفسها في سياقات اللايقين التي تحتمل الشيء ونقيضه. كيف لا وهذا العالم لا تفارقه التناقضات. بقدر ما تحيط الوفرة بعدد من بلدانه، لا تنفك الندرة تحاصره من كل جانب. وحتى اليوم، يبدو أن هذا العالم لا يزال يبحث عن نفسه على الرغم من موارده وقواسمه المشتركة المادية والرمزية الكثيرة.

صحيح أنه راكم في بعض الحالات مجموعة من المكتسبات التي تُجسّد طموحه إلى تجاوز مختلف الضغوط والمعضلات التي تعترض أمنه البيئي، سواء على مستوى السياسات العامة الداخلية، أو في إطار التعاون الدولي، بيد أن الواقع يكشف أن هذه الجهود لا تزال موضع نقد وإحباط.

في هذه الفضاءات الجغرافية، يتم تقزيم ميزانيات إدارات البيئة والأبحاث العلمية حولها مقابل تضخيم ميزانيات قطاعات الدفاع أو الأمن الوطني، حتى في الدول التي يكون التهديد الرئيس للأمن فيها هو التصحر، والفقر، والبطالة، وهو ما يفيد أن المعركة الحقيقية من أجل الأمن الوطني والإنساني تكمن في التصدي لحالات تصحّر الأرض وتَصلُّب المعيشة. والملاحظ كذلك أن أولئك المعنيين بأجندة التنمية أو الذين يعملون من أجلها لا يقرون بعد بأن البيئة لا بد أن تكون في صميم كل الحلول، ذلك أن إهمالها يكمن في أصل كل مشكلاتنا إلحاحًا[75]. هذه العقلية تفسر ربما السبب وراء تراكم الإخفاقات. وإذا لم يُعَد النظر في هذه العقلية، فلن يكون مصير الأهداف الإنمائية للألفية هو الفشل فقط، بل إن قاعدة الموارد التي تقوم عليها التنمية ستتدمر أيضًا، وبهذه الطريقة تتفاقم وتترسخ الإكراهات التي تواجهها. لذلك، وبوجه عام، ستكون الحركات الاجتماعية المعاصرة، ومنها الحركات البيئية، في مواجهة عدة خصوم، وفي مقدمتهم من يدبر الشأن العام وينتج المعلومات ويتحكم في نشرها، ويسنّ بالتالي قوانين ثقافية تحدّد سياقات الحياة اليومية البيئية، الفردية منها والجماعية.

علميًّا، من المجدي لفت الانتباه مجددًا إلى أنه بمعزل عن صعوبة الانسياق وراء وصف التحركات في المنطقة العربية بأنها حركات اجتماعية متجذرة ومؤثرة ـ بالمعنى الذي أوردته هذه الورقة – كما هي الحال في عدة دول متقدمة، سيكون من الحيف تجاهل إرهاصات ما يمكن تسميته حركات اجتماعية تصبو إلى الارتقاء بالممارسات العملية لحماية البيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية بدلًا من استنضابها، وحماية ما تبقى من فضائل الحيوانات والنباتات والحؤول دون انقراضها، على الرغم من تسجيل تنوع منطلقاتها ورهاناتها ومعيقاتها. ولربما ستتقلص الأسئلة حول هذه الملاحظة في حال استحضار أن تعزيز الديمقراطية بوصفها سياسة الاعتراف بالآخر من شأنه إنضاج هذه الإرهاصات وتقويتها، أي أننا نحتاج من أجل معالجة المخاوف البيئية وضعف العمل الجمعوي والحزبي إلى تركيز إشباع الناس من خلال التقييد الذاتي للأفراد، ومن خلال تقليص الهوّة بين تصور الديمقراطية التمثيلية والتشاركية وواقع ممارستهما، بدلًا من لعبة المصالح وتجاذباتها اللامتناهية وميول الاستهلاك وانحرافاتها غير المقبولة. إن الأمر يتعلق هنا، وفي إطار هذه الحاجة، بضرورة الاجتهاد في إيجاد آليات جديدة لتطوير عمل الجمعيات والأحزاب البيئية بوجه خاص، وإعادة النظر في طرق تكوينها ودعمها، عسى أن تُخلق قوة مدنية ناعمة متسمة بالشفافية وقادرة على التعبئة الإيجابية وواعية بواجبات المواطنة الحقّة □

(75) لوانغاري ماثاي، **أفريقيا والتحدي**، ترجمة أشرف محمد كيلاني، عالم المعرفة؛ العدد 410 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014)، ص 236.

تعاظم دور التيار الديني في السياسية الإسرائيلية

جمال حويل(*)

أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العربية ـ الأمريكية، فلسطين.

في ظل ما شهدته منطقة الشرق الأوسط منذ ثمانينيات القرن المنصرم، من حضور بارز للحركات الدينية التي لم يعد بعضها يكتفي بالجانب الدعوي والخدمي، أخذت هذه الحركات تسعى لتأدية دور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية بكل جوانبها من منطلق رؤيتها الخاصة. وقد برزت على الساحة الإسرائيلية قوىً دينية تمتلك رؤى خاصة نابعة من منطلق فكري وأيديولوجي، مستندة إلى النصوص التوراتية والتلمودية. بناء على ما سبق تتمحور مشكلة الدراسة حول السؤال الرئيس التالي: ما الأسباب التي أدت إلى تعاظم دور القوى الدينية في السياسة الإسرائيلية؟

تتصف أفكار الديانة اليهودية، بالخصوصية ومحدودية العلاقة بمن هم يهود من دون غيرهم، أي أنها ديانة لا تسعى إلى الانتشار والعالمية واستقطاب مريدين جدد، وقد ساهمت الطبيعة الخاصة للديانة اليهودية، في تسهيل مهمة المفكرين والقادة اليهود، في تطويع الدين وتفسير مضامينه، من خلال التيارات الفكرية المختلفة، التي بلورت رؤى مختلفة حول مستقبل اليهود وتطلعاتهم وكيفية تحقيقها، وقد توِّجت تلك المحاولات بما عُرف بالصهيونية القديمة والحديثة، التي استطاعت استثمار كل المعطيات التي أحاطت باليهود في أوروبا، والربط بينها وبين الحلم اليهودي بالعودة وإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين، على أساس وعد الرب. لم تكن الظروف التي أحاطت باليهود في أوروبا إبان عصر القوميات، السبب الوحيد في بلورة الفكر، الذي هيأ لظهور الحركة الصهيونية، وإنما ارتبط عضويًا باليهودية، حيث عمد رجال الدين اليهودي عند إعادة كتابة أسفار العهد القديم وتأليف كتاب التلمود وغيره من الكتب المقدسة، إلى تدوين ما يشير إلى الهدف الرئيسي، وهو وعد الرب يهوه بالأرض المقدسة أرض إسرائيل، أرض كنعان[1].

لم تشهد حقبة ما قبل ظهور الحركة الصهيونية، اجتهادات فكرية غير تقليدية، باستثناء ما طرحته الحركة الإصلاحية، التي تميزت أفكارها بالعنصرية والدعوة إلى النقاء العرقي، وقد ساهمت

(*) البريد الإلكتروني: jamal.haweel@aaup.edu

(1) سيد راشد، **دراسات في الصهيونية وجذورها** (الرياض: دار المريخ للنشر، 1992)، ص 57.

تلك الأفكار في بلورة ما يسمى الشرعية اليهودية التاريخية، التي مثلت مصدر الإلهام للفكر الصهيوني الديني والسياسي. لقد أثرت عوامل كثيرة في تعميق دور الدين وتأثيراته في التوجهات الفكرية للتجمعات اليهودية، وللحركة الصهيونية، واشتملت هذه العوامل على الجذور الدينية والأفكار اليهودية، بما فيها أسفار العهد القديم والتلمود، وآراء المفكرين اليهود، إلى جانب تأثيرات البيئة الأوروبية وتصاعد القوميات ومعاداة السامية وفشل الاندماج، وتفاقم المسألة الشرقية والاستعمار الأوروبي، الأمر الذي ترتب عليه ظهور تيارات فكرية يهودية متعددة، وتصاعد صراع الأيديولوجيا والعقيدة قبل قيام الدولة.

أولًا: الجذور الدينية والأفكار اليهودية

مثلت التوراة والتلمود المصدر الأساسي للمنطلقات الفكرية والسياسية لليهود على مر العصور، وكان لهما جل الأثر في تكوين الوعي الجمعي اليهودي، وبخاصة في ما يتعلق بالعلاقة بالآخر، والاعتقاد بنقاء العرق اليهودي وتفوقه على الأغيار.

استندت الحركة الصهيونية في دعوتها، إلى رواية دينية وتاريخية، تقوم على العودة إلى أورشاليم، مملكة الأجداد، وقد تحولت النصوص والأسفار المقدسة وأحداث التاريخ، إلى رموز وشعارات رئيسية في الخطاب الصهيوني، وتمحور الادعاء الديني حول فكرة الوعد الإلهي للنبي إبراهيم، بتملك الأرض المقدسة، وأن اليهود شعب الله المختار.

تمثل التوراة دستور الشعب اليهودي، والسجل التاريخي للأصول اليهودية، والوثيقة القانونية الأساسية، التي تنتقل من جيل إلى آخر، كما أنها توفر الأساس الذي تقوم عليه علاقة اليهود بالله، وكذلك تفاعلاتهم كمجموعة ثقافية اجتماعية سياسية، وتتكون التوراة من خمسة كتب مقدسة، تحتوي على تاريخ علاقة الله بإسرائيل، إلى جانب الوصايا «ميتزفوت» التي تمثل الأساس القانوني الإلهي لكل ما هو يهودي، وتحتوي التوراة على مجموعتين أخريين، هما المرسلات «نفئيم» والكتابات «كتوفيم»[2]. إضافة إلى التوراة، استندت الصهيونية إلى التلمود، من أجل حث يهود العالم، وتأجيج مشاعرهم الدينية في العودة إلى المملكة اليهودية، مستندة في ذلك إلى تفسيرات وكتابات وشروح الكهنة والحاخامات، والأقوال الربانية، التي تجعل معلمي التلمود في مصاف الآلهة[3]، والتلمود عبارة عن الجمع بين متن جوهري هو المشناة أو

(2) Thomas Hawk, *Sharing the Light: Judaism*, Pluralism Project, Harvard University, Religious Literacy Project (San Francisco, Harvard Divinity School, 2015), pp. 4-6.

(3) عبد المجيد همو، **الفرق والمذاهب اليهودية منذ البدايات** (دمشق، دار الأوائل للنشر والتوزيع، 2008)، ص97.

التنقيح، والتحليل اللاحق، أي الجمارا، وهو مرتب بحسب محتوياته وفق مباحث ومقالات، ويعَدّ الشريعة الشفهية لليهود[4].

مثلت التوراة والتلمود المصدر الأساسي للمنطلقات الفكرية والسياسية لليهود على مر العصور، وكان لهما جل الأثر في تكوين الوعي الجمعي اليهودي، وبخاصة في ما يتعلق بالعلاقة بالآخر، والاعتقاد بنقاء العرق اليهودي وتفوقه على الأغيار، يعزي بعض المفكرين اليهود قيام دولة إسرائيل إلى اقتران التقاليد اليهودية بالرغبة الشديدة في العودة إلى صهيون، ولذلك فإن أعظم إنجاز للصهيونية تمثل بإقامة دولة يهودية في إسرائيل، وأن اسم صهيون «الاسم العبري للجبال المقدسة في القدس» يعبّر عن وطن إسرائيل[5].

تعَدّ معاداة السامية أكثر من مجرد رأي أو موقف يتعلق باليهود، فهي تقدم توجهات أخلاقية وسياسية تحدد طريقة التفكير وتصور العالم ككل، وهذا يعني أنها لم تكن موجهة إلى اليهود من دون غيرهم، ومع ذلك ركز منظرو الحركة الصهيونية على حسبان معاداة السامية موجهة إلى اليهود فقط.

وفق الوقائع التاريخية، مثلت آراء بعض المفكرين اليهود، الذين استندوا إلى روايات العهد القديم، في خلق فكرة وطن قومي لليهود، الجذور الأولى للفكرة الصهيونية، أي قبل أن يتبناها ثيودور هرتزل، وتقوم أفكارهم، على أن اليهود كلٌ واحدٌ مترابط، فهم شعب وتاريخ وأرض وحضارة وتمثيل للرب، ويعَدّ الحاخام موشيه بن نحمان 1194ـ 1270، أول من أضفى سمة القدسية على أرض إسرائيل «فلسطين»[6]، أما الحاخام يهودا القلعي 1798ـ1878، فقد كانت أعماله بمنزلة البداية الحقيقية للصهيونية الدينية[7]. أما الحاخام زيفي هيرش كاليشر 1795ـ1874، فيرى أن بداية الخلاص لن تتحقق على يد المسيح المنتظر، وإنما من طريق الذهاب إلى فلسطين[8]، أما الحاخام أبراهام كوك 1856ـ1935، فقد تبلورت بفضل أفكاره، فلسفة صهيونية دينية شاملة، وتقوم فلسفته على ثلاثة مبادئ هي، إضفاء سمة دينية حقيقية على مركزية أرض إسرائيل في الحياة اليهودية، وتنمية الإدراك الحسي للعلاقة بين الدين اليهودي ونشاط الصهيونية العالمية، وإعطاء أهمية عالمية للنهضة اليهودية من خلال نظام الفلسفة الدينية[9]، وأخيرًا، سار ليون بنسكر 1821ـ

(4) أحمد إيبش، **التلمود، كتاب اليهود المقدس: تاريخه وتعاليمه ومقتطفات من نصوصه** (دمشق: دار قتيبة، 2006،ص27).

(5) Hawk, *Sharing the Light: Judaism*, p. 15.

(6) رشاد الشامي، **القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة**، عالم المعرفة؛ 186 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997)، ص 86.

(7) المصدر نفسه، ص87.

(8) أسعد زروق، **التلمود والصهيونية**، ط 2 (القاهرة: الناشر للطباعة والنشر، 1991)، ص 203.

(9) عبد الفتاح ماضي، **الدين والسياسة في إسرائيل** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، ص 229.

1891، على نهج من خلفوه، ويعدّ أيضًا أحد أهم من روّج الفكر اليهودي، ودعا اليهود إلى إنشاء وطن قومي في فلسطين.

عكست تجربة اليهود الحياتية في أوروبا نفسها على تبلور التوجهات الفكرية والدينية لليهود، ومن ثم بلورة مواقف سياسية وقومية في ما يتعلق بتوجهاتهم نحو إقامة دولة قومية خاصة، فقد انتقل اليهود في أوروبا في عدة مراحل، بدأت في عهد الإمبراطورية الرومانية حيث كانوا يعدّون أمة خاصة تعيش تحت الحكم المسيحي، حيث قيدت حريتهم، وعاشوا في المناطق المخصصة المسمَّاة «الغيتو»، وتلا تلك المرحلة حصولهم على المواطنة الكاملة والمساواة القانونية بعد الثورة الفرنسية عام 1791، وعُرفت هذه المرحلة باسم التحرر، وتلاها مرحلة التثاقف، أي قبول اليهود بثقافة جديدة أو جزء منها، من دون التخلي عن تقاليدهم تمامًا، وقد كان من المتوقع أن ينفتح اليهود على المحيط، وأن يتركوا الغيتو الثقافي لكن هذا لم يحصل بالمعنى الكلي[10].

ارتبطت أوضاع اليهود بموقف المجتمعات الأوروبية منهم؛ لهذا تحسنت أوضاعهم طرديًا بعد حركة النهضة والإصلاح الديني، وتحولوا إلى مواطنين بحقوق كاملة، وعملوا في التجارة، وأنشأوا طبقة ربوية مهمة، لكن الأمر تغير مع تطور المدن الأوروبية، وظهور طبقات أوروبية منافسة بالحد الذي تراجع معه الموضوع الاقتصادي والاجتماعي لليهود[11]، وتحولوا إلى جماعة شبه طفيلية، ليس لها دور وظيفي في المجتمع، وفي هذا يقول ابراهام ليون: «ريثما يتوقف اليهود عن تشكيل طبقة لها دور اجتماعي واقتصادي، تختفي بقدر أو بآخر خصائصهم العرقية والدينية واللغوية ويندمجون»[12]. لكن رؤية ليون هذه جانَبها الصواب إذ فتحت التطورات في أوروبا الطريق للقوميين اليهود نحو استقطاب الجمهور اليهودي لفكرة القومية، وأهمية البحث عن كيان معنوي ومادي، توّج بعد ذلك بالإعلان عن قيام الحركة الصهيونية.

تعَدّ معاداة السامية أكثر من مجرد رأي أو موقف يتعلق باليهود، فهي تقدم توجهات أخلاقية وسياسية تحدد طريقة التفكير والتصور للعالم ككل[13]، وهذا يعني أنها لم تكن موجهة إلى اليهود من دون غيرهم، ومع ذلك ركز منظرو الحركة الصهيونية على حسبان معاداة السامية موجهة إلى اليهود فقط، وأنها تمثل توجهات عنصرية تهدد حياة اليهود في مجتمعاتهم الأوروبية[14].

---

(10) Monika Richarz, «The History of the Jews in Europe during the Nineteenth and Early Twentieth Centuries,» (Briefing for Global Network of United Nations Information Centers, Hamburg, Institute for German-Jewish History, 2008), pp. 77-80.

(11) ماضي، المصدر نفسه، ص.94

(12) أبراهام ليون، **المفهوم المادي للمسألة اليهودية**، تقديم إرنست ماندل، ط 2 (بيروت: دار الطليعة، 1973)، ص 24.

(13) Jean Paul Sartre, *Anti-Semite and Jew*, translated by George Becker, 4th ed. (New York: Schocken Books, 1995), p. 23.

(14) William Brustein and Ryan King, «Anti-Semitism in Europe Before the Holocaust,» *International Political Science Review*, vol. 25, no. 1 (2004), pp. 47-48.

عززت التوجهات الفكرية الأوروبية المتطرفة، من سرعة بروز الفكر القومي اليهودي، وسهلت مهمة المفكرين اليهود في استقطاب أغلب المجتمعات اليهودية في أوروبا، فقد مثّل ما يعرف بمعاداة السامية، وما تبعها من موجات اضطهاد روسي لليهود في أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر، وتكرار الأمر نفسه في ألمانيا، دافعًا رئيسيًا في قيام الحركة الصهيونية وتعزيز نفوذها[15]. وقد استغلت الحركة الصهيونية، التطورات الاجتماعية والاقتصادية في أوروبا، وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها الحركة اليهودية الإصلاحية، إلا أن الحركة الصهيونية استفادت من الارتدادات الاجتماعية، وحالة الإحباط التي سادت عند اليهود، بل إن منظّري الحركة قبل تأسيسها، ساهموا في تعزيز قدرة وحضور التيارات اليهودية المناوئة، وبخاصة التياران المحافظ والأرثوذكسي[16]. وفي هذا ما يشير إلى مستوى البراغماتية، التي ميزت قادة الحركة الصهيونية، التي لم تمنعهم من التحالف مع أي قوى يهودية، لإفشال محاولات الاندماج، وتعميق الفرز الاجتماعي.

برزت المسألة اليهودية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، كمسألة متعددة الأوجه؛ فمن ناحية اليهود، تطورت الحاجة إلى نوع من الاستقلال عن البنية الاجتماعية السياسية للمجتمعات الغربية والسعي إلى بناء كيان يهودي مستقل، وجاء ذلك على خلفية تصاعد ما عرف باللاسامية. لذلك أجريت محاولات يهودية للبحث عن طريق لتحقيق كيانيتهم الخاصة خارج المجتمعات التي يعيشون فيها. بدأ ذلك مع قيام مجموعة أحباء صهيون في القرن الثامن عشر، على هدي ما كتبه ليو بنسكر حول التحرير الذاتي لليهود، سنة 1882[17]، والذي لقي دعمًا وتشجيعًا من البارون اليهودي الفرنسي روتشيلد، ومقابل ذلك ظهرت جمعيات وشخصيات تدعو إلى اندماج اليهود في مجتمعاتهم. غير أن الغلبة في النهاية كانت، وتحت وطأة تصاعد العداء لليهود في أوروبا، للجناح الذي نادى بالكيانية المستقلة لليهود خارج المجتمعات التي يعيشون فيها[18].

تبدَّل ميزان القوى في منتصف القرن التاسع عشر، لمصلحة الدول الاستعمارية الأوروبية، وضعفت الدولة العثمانية، وصار من الواجب تقسيم تركتها. وقد جذبت فلسطين بالذات، أطماع الدول المستعمرة، بسبب موقعها، وإرثها التاريخي والديني. تزامن هذا التوجه مع مشكلة اليهود في أوروبا ورفضهم للاندماج في مجتمعاتهم. وقد برع القادة اليهود في استغلال تلك المعطيات، وانتجوا صيغًا محكومة للربط بين الأمرين، بالحد الذي نجحوا فيه في إقناع تلك القوى، بضرورة الأخذ في الحسبان مشكلة اليهود وحقهم التاريخي في فلسطين[19]. ساهمت رغبة القادة الأوروبيين

---

(15) بيان نويهض الحوت، **فلسطين القضية الشعب الحضارة: التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين** (بيروت: دار الاستقلال، 1991)، ص 282.

(16) المصدر نفسه، ص 283.

(17) Bruno Bauer, «On the Jewish Question 1844,» Proofed by Andy Blunden, Matthew Grant and Matthew Carmody, Deutsch Franzosische Jahrbucher, Copenhagen, 2010, pp. 56-71.

(18) Abram Leon, *The Jewish Question: A Marxist Interpretation*, 9th ed. (London: Pathfinder Press, 2001), p. 163.

(19) Virgilio Rivas, «On the Jewish Question: A Polemical Précis,» *Critique Journal*, vol. 9, no. 2 (2015), pp 95-76

في تسريع ظهور الحركة الصهيونية، كممثل رسمي لليهود، يمكن الاتفاق معه على الصفقات الاستعمارية المستقبلية، وفي هذا السياق نشأ التيار القومي اليهودي، كرد فعل لفقدان الأمان والثقة في المجتمع الأوروبي، وانعكاسًا للتغيرات في المجتمع الأوروبي، إذ نادى القوميون اليهود بضرورة فصل اليهود عن سائر أفراد المجتمع، وأكدوا ضرورة تنظيم اليهود ذاتيًا وبعيدًا من باقي التنظيمات الاجتماعية والسياسية الموجودة[20].

ثانيًا: التيارات الفكرية اليهودية ما قبل الصهيونية

ساهم ظهور المسألة اليهودية، وحركة التنوير اليهودية في أوروبا «الهاسكلاه»، في بلورة عدد من التيارات الفكرية اليهودية. كان لهذه الحركة الأثر في بروز الفكرة الصهيونية قبل ولادة الحركة الصهيونية[21]، وقد ووجهت حركة التنوير، من جانب عدد كبير من التيارات اليهودية، التي رأت أن التوصل إلى صيغة عقلانية لليهودية، يعني القضاء عليها[22]. ورغم بروز دور حركة التنوير، فإن ذلك لم يحل دون ظهور حركات مناوئة ساهمت في بروز الصهيونية كفكر سياسي واجتماعي قادر على استيعاب اليهود.

1 ـ اليهودية الأرثوذكسية

تحسب الأرثوذكسية نفسها الامتداد الطبيعي لعصر التلموديين، وتعرف في كثير من الكتب التلمودية بالأصولية اليهودية. وقد ظهر التيار الحديث من الأرثوذكسية كردٍّ على محاولات الحركة الإصلاحية، حيث رأت أن إدخال الإصلاحيين تعديلات على الديانة اليهودية يعد مخالفة خطيرة للقوانين والتقاليد اليهودية، وأن الانفتاح على الثقافة الحديثة سيؤدي إلى اندماج اليهود، واعتناقهم المسيحية في نهاية المطاف. لهذا دعت الجماعات اليهودية إلى الانغلاق على نفسها، خوفًا من خطر الحداثة، الذي يهدد تلاحم الجماعة واستمرارها. ودعت هذه الجماعات كذلك إلى رفض الامتيازات التي وفرها التحرُّر، وطالب بعض المتشددين بالانفصال الاجتماعي والثقافي الكامل لليهود، وفرض قيود على التفاعل الاجتماعي مع غير اليهود، كما أنها رفضت الحلول المقترحة من حركة المحافظين، الداعية إلى إدخال بعض التعديلات على الممارسة الدينية[23].

فشرط إصلاح الذات اليهودية مرتبط عند الأرثوذكسية بالتقيد بمبادئ الدين اليهودي، لأن التوراة هي العروة الجامعة لليهود، وليس هناك ما يمنع اليهودي من الانتفاع بجميع مكاسب التحرير، ما دام متمسكًا بدينه، الذي يقوم على مبادئ أساسية، أهمها أن الدين اليهودي ليس مجرد

---

(20) Arry Magdoff and Others, «Western Colonialism: European Expansion Since 1763,» <https://www.britannica.com/topic/Western-colonialism/Quest-for-a-general-theory-of-imperialism>

(21) أحمد الدجاني، «الصهيونية،» في: **الموسوعة الفلسطينية العربية** (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية 1984)، مج 2، ص 811.

(22) إسماعيل الفاروقي، **الملل المعاصرة في الدين اليهودي**، ط 2 (القاهرة: مكتبة وهبة، 1988)، ص 77.

(23) صلاح الزرو، **المتدينون في المجتمع الإسرائيلي** (الخليل: رابطة الجامعيين، 1990)، ص 90.

عقيدة بل هو نظام حياة، وأن الخلاص ليس بالإيمان بل بالعمل. فاليهودي المؤمن يؤدي ستمئة وثلاثة عشر واجبًا، وعليه الإيمان بأن مصدر التوراة هو الله، والتوراة هي أسفار موسى الخمسة، والإيمان كذلك بالتوراة الشفهية، التي دوّنت قديمًا وتعرف باسم المشناه، إذًا عليه الإيمان بالمكتوب والشفهي توراتيًا، وهو ما يعرف باسم الهالاخاه، التي هي نظام دين وحياة لليهودي الأرثوذكسي، وهو مكلف بطاعة كل نص فيها، فهي أزلية تطبق في كل مكان وزمان من دون تغيير، وعند وجود تعارض، على الحياة أن تتغير وليس الهالاخاه[24].

2 ـ اليهودية المحافظة

برز في صفوف يهود أوروبا، ما عرف باسم التيار المحافظ الوسيط، لجمع الكل اليهودي، فقد توافق التيار المحافظ مع الإصلاحيين، حول فكرة التغيير والتطوير، فهم يرغبون في التغيير لكن من دون الإخلال بروح الشعب اليهودي، أما عن مدى توافقهم مع الأرثوذكسية، فتتفق معها في إطار الحلولية التقليدية، من دون توسيع نطاقها لتشمل غير اليهود، فهي تؤمن بالثالوث الحلولي «الإله أو التوراة والشعب والأرض»، كما تتفق معها حول أهمية وخصوصية وتميز الشعب وتراثه وتاريخه[25].

لتوضيح رؤية اليهودية المحافظة نادى مفكروها مثل رخاريا فرانكل، بأن أي تغيير في اليهودية يجب أن يكون نابعًا من روح الديانة، أي من روح الشعب العضوي، وقد عبرت عن مواقف محددة من القضايا الإشكالية، فمثلًا نادت بعدم حصر التفسيرات لدى الحاخامات ورجال الدين، وطالبت بتحديد جماعة تنطق باسم شعب إسرائيل، كما طالبت بالمحافظة على فكرة العودة إلى صهيون[26]، وعمومًا، شكلت اليهودية المحافظة مصدرًا أساسيًا لاستلهام أفكار اليمين القومي اليهودي بعد إنشاء الدولة، وحافظت على الدوام على موقع متقدم من الناحيتين السياسية والفكرية، بوصفها جوهر الأداء عند التكوينات القومية.

3 ـ اليهودية الإصلاحية

ساهمت حركة التنوير الأوروبية وبروز عصر القوميات في ظهور تيار يهودي يسعى إلى التوفيق العقائدي، فخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، بدأ الكثير من اليهود في المشاركة في حياة ثقافة الأغلبية، وفي نهاية القرن الثامن عشر، أعلن عن وعد المساواة المدنية لليهود في فرنسا وألمانيا ودول أوروبية أخرى، في محاولة لاستيعاب العادات اليهودية في العادات الحديثة، ويُعد ظهور حركة التنوير اليهودية، أحد إرهاصات حركة التنوير الأوروبية، ويُعد موسى مندلسون، أحد

---

(24) Eva Loenen, «A Fresh Perspective on the History of Hasidic Judaism,» *eSharp Journal* (Glasgow University), no. 20 (2016), pp. 18-19

(25) عبد الوهاب المسيري، **من هم اليهود وما هي اليهودية: أسئلة الهوية وأزمة الدولة اليهودية** (القاهرة: دار الشروق، 2008)، ص 112ـ114.

(26) Ismar Schorsch [et al.], *Emet Ve'emunah: Statement of Principles of Conservative Judaism*, 2nd ed. (Washington, DC: Jewish Theological Seminary of America and Rabbinical Assembly and by The United Synagogue of America, 2016), pp. 38-40.

أبرز منظّري الحركة الإصلاحية، وقد تأثر في أفكاره بمارتن لوثر والحركة الإصلاحية المسيحية. وتدعو الهسكالاة إلى ضرورة التغيير في الحياة اليهودية، والتخلي عن بعض المعتقدات الدينية، بما يلائم واقع الحياة والتطور الحاصل في المجتمعات، كما قام مندلسون بترجمة أسفار موسى الخمسة إلى الألمانية، بغرض فك العزلة الاجتماعية والنفسية لليهود[27]. أما أبرهام جايجر، الذي يعد أحد أعمدة الفكر الإصلاحي، فقد نادى بحذف جميع الإشارات إلى خصوصية الشعب اليهودي من كل طقوس الدين وعقيدته وأخلاقه وزاده، وطالب بالتخلي عن الفكرة الحلولية الخاصة بالشعب المختار[28].

تكمن أهمية التيارات الفكرية اليهودية، في كونها الأساس الذي قامت عليه الحالة الحزبية بعد قيام الدولة، وما زالت أفكار وتوجهات هذه التيارات، حاضرة ويعبّر عنها بالممارسة الحزبية، وبخاصة ما يتعلق بالمواقف من الصراع، ومعنى الكيانية اليهودية، والحفاظ على الدولة وتفوقها، واستمرار نقاء العرق فيها.

تكمن أهمية التيارات الفكرية اليهودية، في كونها الأساس الذي قامت عليه الحالة الحزبية بعد قيام الدولة، وما زالت أفكار وتوجهات هذه التيارات، حاضرة ويعبّر عنها بالممارسة الحزبية، وبخاصة ما يتعلق بالمواقف من الصراع، ومعنى الكيانية اليهودية، والحفاظ على الدولة وتفوقها، واستمرار نقاء العرق فيها، ويمكن فهم هذا الربط من خلال النظر إلى طبيعة الخارطة الحزبية، فهناك ثلاث توجهات رئيسية هي الأحزاب اليسارية، التي تعبر عن أفكار الحركة الإصلاحية، وأحزاب اليمين ويمين الوسط، التي تقوم على أفكار التيار المحافظ، والأحزاب الدينية التي تؤمن بالرواية الأرثوذكسية، وتدافع عنها بكثير من المغالاة والتطرف.

ثالثًا: صراع الأيديولوجيا والعقيدة قبل قيام الدولة

حتى ظهور حركة الإصلاح اليهودية، لم يعتمد اليهود في حياتهم على الأيديولوجيا، وظل الدين المصدر الوحيد للتشريع، لذلك رأى كثير من رجال الدين اليهودي أن التحرر والمشاركة في الحياة العامة، دعوة إلى التخلي عن الهوية اليهودية[29]، وأنه لا بد من الحفاظ على الذات اليهودية، الأمر الذي لن يتم من دون المحافظة على نظام الغيتو، لكن سرعة التحول في مجتمعات أوروبا، ساهمت

(27) Dana Kaplan, *The New Reform Judaism: Challenges and Reflections* (Nebraska: Jewish Publication Society, University of Nebraska Press, 2015), pp. 222-223.

(28) Ulrich Wyrwa, «Anti-semitism in Europe 1879-1914: Lines of Inquiry, Conception and Objectives of the Research Seminar at the Center for Anti-semitism Research,» *Annals of the University of Bucharest/Political Science Series*, vol. 13, no. 1 (2011), p. 34.

(29) روبن فايرستون، «الديانة اليهودية والحداثة فى أوروبا الغربية،» <https://bit.ly/3NbcTDR>.

في نشر أفكار مندلسون، وبخاصة مع كثرة المنافع التي حققتها لهم، فقد مكنتهم من الاندماج، والسيطرة على بعض قطاعات الاقتصاد الحيوية[30].

ظهرت الأيديولوجيا السياسية لليهود، مع الصهيونية السياسية، التي قدمت نفسها، كحل شامل وثوري للمسألة اليهودية، استدعت المفاهيم والمقولات التوراتية، لصوغ خطابها الموجّه إلى اليهود، ودعوتهم إلى العودة إلى الوطن المنشود، ولهذا يرى بعض المتدينين، أنها تمثل إنكارًا للتقليد اليهودي، وتمثل التهديد الأكبر، لأنها قصدت سلب الجماعة التقليدية، كل تراثها في الشتات، كما في أرض إسرائيل، وأنها تنتزع منها انتظاراتها المسيانية، فرغم أن الصهيونية، سخرت الكثير من الادعاءات الدينية، والأساطير، في سبيل بث الحمية الدينية والتأثير في عامة اليهود، إلا أن مناهضيها رأوا أن أيديولوجيتها وممارساتها، خطر على الأسس اليهودية. لقد أدرك الزعماء الدينيون أن الصهيونية حركة قومية علمانية، لذلك تصدى أغلبهم للفكرة، ليس بسبب طابعها العلماني فقط، ولكن لإيمانهم أن بناء مملكة إسرائيل، لا بد من أن يتم على يد المسيح المنتظر[31]، وتدعم نصوص التوراة وجهة نظر اليهود المتدينين، وفي ذلك، ينص سفر يشوع: «سوف أخلصهم بقوة رب الخلود إليهم، ولن أنقذهم بالقوس، ولا بالسيف ولا بالحروب ولا بالخيل ولا بالفرسان»[32]، ومن وصايا التوراة «لا تحاول أن تستعجل نهاية الأيام، ولا تثر على الشعوب التي تحكمكم»[33].

ظهرت الأيديولوجيا السياسية لليهود، مع الصهيونية السياسية، التي قدمت نفسها، كحل شامل وثوري للمسألة اليهودية، استدعت المفاهيم والمقولات التوراتية، لصوغ خطابها الموجّه إلى اليهود، ودعوتهم إلى العودة إلى الوطن المنشود.

انطلقت الصهيونية، وهي تدرك جيدًا، أنها ترتكب خطايا بحق التاريخ اليهودي، وأنها تخالف أسفار التوراة والأنبياء باستبدال الخلاص الإلهي بالدنيوي، وهذا ما بدا واضحًا في نتائج المؤتمر الصهيوني الأول وكتاب **دولة اليهود** لهرتزل، الذي يدعو إلى إقامة وطن قومي، وقد قادت تلك الخطيئة، إلى موجة من الاعتراضات اليهودية، تصدرها اليهود الأرثوذكس، الذين قاموا بسلسلة خطوات لمواجهة خطر الصهيونية، مثل عرقلة جمع الأموال، وإدانة التعامل مع الخطاة الدنيويين، الذين أيّدوا الحركة الصهيونية وبرامجها[34].

---

(30) Shmuel Feiner, *Moses Mendelssohn: Sage of Modernity* (Tel Aviv: Zalman Shazar Center and Yale University, 2010), pp. 230-233.

(31) الشامي، **القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة**، ص 126.

(32) **الكتاب المقدس**، «سفر يوشع»، الأصحاح الأول، الآيات 7 ـ 8.

(33) عبد الله أبو علم، **قالوا من فمك أدينك يا إسرائيل** (عمّان: دار الفلاح للنشر، 2016)، ص 176.

(34) David Vital, *A People Apart: A Political History of the Jews in Europe 1789-1939* (London: Oxford University Press, 2001), p 188

رغم المعارضة اليهودية الواضحة، فإن الحركة الصهيونية، برعت في استخدام الدين بمهارة فائقة، وصبغت دعوتها بصبغة دينية، حيث أثمرت جهودها في استقطاب الكثير من اليهود، وتوَّجت فيما بعد، بتبني تيار اليهودية المحافظة لكامل البرنامج الصهيوني، بل والترويج له بقوة. أما اليهود الأرثوذكس، فقد شهد تيارهم انقسامًا حادًا حول الصهيونية، ففي حين تقبل المزراحيون، فكرة الحل السياسي لمشكلة الخلاص بدلًا من الحل المعجز على الإله، أصرت أغودات إسرائيل على أنه لن يتم بالطريقة السياسية[35]، وبهذا عُدّت المنظمة المزراحية، التي أسسها الحاخام اسحق يعقوب رينز في أوروبا عام 1902، أول تنظيم ديني صهيوني حقيقي، يسعى إلى بناء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وفقًا لقوانين التوراة والشريعة، متجاوزة فكرة انتظار المسيح المخلّص[36]، وهذا ما عُدّ شرعنة علنية لمطالب الصهيونية، بتهجير اليهود إلى فلسطين لإنشاء الدولة، وأضفت عليها طابعًا دينيًا، الأمر الذي فسح المجال لهيمنة رؤى وأفكار الحركة الصهيونية. أما حركة أغودات إسرائيل، التي انشقت عن مزراحي وانضم إليها عدد آخر من اليهود المتدينين الألمان والهنغاريين، فقد حددت هدفها في إعادة بعث شعب التوراة، وناصبت الحركة الصهيونية وحركة المزراحي العداء، ورأت أن الصهيونية قد انحرفت عن طريق اليهودية الحقة، وأعلنت صراحة عن معارضتها لبرنامج بازل الصهيوني، على اعتبار أنه محاولة خطرة لتعجيل الساعة، وصورة حديثة من صور عبادة الأصنام، لأن حال اليهود في الشتات هو جزء من قضاء الله، وأن السعي لتبديله من دون أمر إلهي كفر وإلحاد[37].

نجحت الحركة الصهيونية، رغم محاولات التيارات الدينية التقليدية إفشالها، في استيعاب الأغلبية الساحقة من يهود العالم، مستخدمة في ذلك، وسيلتين أساسيتين، تمثلت الأولى، بقدرة الصهيونية على جعل نفسها جزءًا من الاستراتيجية الغربية العامة [...] وتمثلت الثانية، بصهينة العقيدة اليهودية.

نجحت الحركة الصهيونية، رغم محاولات التيارات الدينية التقليدية إفشالها، في استيعاب الأغلبية الساحقة من يهود العالم، مستخدمة في ذلك، وسيلتين أساسيتين، تمثلت **الأولى** بقدرة الصهيونية على جعل نفسها جزءًا من الاستراتيجية الغربية العامة، بما مكنها من السيطرة على اليهود الذين يقيمون في الغرب، وبالتالي لم يعد هناك تناقض بين أن يكون اليهودي صهيونيًا ويدين بالولاء لأمريكا، وهكذا تغلبت على معضلة معارضة المشروع الصهيوني، خشية ترك اليهود لأوطانهم، والانتقال إلى الاستيطان في فلسطين، وقدمت الصهيونية فكرة صهيونية الدياسبورا، أي

(35) Jacqueline Rose, *The Question of Zion* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2005), pp. 133-134

(36) ماضي، **الدين والسياسة في إسرائيل**، ص 232 - 243.

(37) إيان لوستيك، **الأصولية اليهودية في إسرائيل**، ترجمة حسني زينه (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1991)، ص 34.

تأييد الحركة الصهيونية من دون الهجرة إلى فلسطين، وتمثلت **الثانية** بصهينة العقيدة اليهودية، إذ أعادت تفسير كثير من المفاهيم الدينية وبخاصة فكرة العودة، مستفيدة من فتاوى بعض الحاخامات[38]، وهكذا تغلبت الصهيونية على مسألة التعارض بين أفكارها، وبين الدين اليهودي ومنظّريه، من خلال إعادتها توصيف مفهوم العلمنة.

رابعًا: يهودية الدولة في الفكر الصهيوني

على الرغم من إعلان الحركة الصهيونية عن نفسها كحركة علمانية تسعى إلى حل المشكلة اليهودية، والبحث عن وطن قومي لليهود، ورغم مجاهرة بعض قادة الحركة بالإلحاد، إلا أنها وظفت وببراعة فائقة، كل مفاهيم الدين اليهودي من أجل تحقيق أهدافها، فقد أدركت أهمية الدين في توحيد صفوف اليهود[39].

تحمل العلاقة بين اليهودية والصهيونية، جملة من التناقضات، إلى الحد الذي تبدو معه الصهيونية في اتجاه معادٍ للدين، وتظهر وكأنها استنساخ للحركة القومية الأوروبية، ولكن، لماذا اختار هرتزل، في كتابه **الدولة اليهودية**، أن يثير الجدل حول القومية والدين. الحقيقة أن هرتزل حاول تجاوز الفهم التقليدي للدين اليهودي، بما فيه طريقة التفكير النمطية للحاخامات، فقد كان من الذكاء، إلى الحد الذي مكّنه من المزاوجة بين تقديم حركته بشكلها القومي، بما يتناسب مع تطورات العصر، وبين استلهام مفاهيم الدين كعنصر جذب[40]، وقد تجاهل حقيقة كون اليهودية مجرد دين، وأراد لليهود أن يكونوا شعبًا، لهذا روّج في كتابه للقومية الجديدة التي ينادي بها، في حين واجهت فيه أفكاره العلمانية القومية اعتراضات كثيرة من الحاخامات، الذين عاصروا نشأة الحركة الصهيونية، ورفضوا فكرة الرابطة القومية للشعب اليهودي، وفي هذا يقول الحاخام الأكبر لبريطانيا حينها، هرمان أدلر «إننا بكل بساطة إنكليز أو فرنسيون أو ألمان، نمارس بالضرورة بعض العقائد الدينية الخاصة بنا، لكننا لا نختلف في هذا الشأن مع المواطنين الذين يعتنقون أي دين آخر»[41].

لم يكن للدين دور في صناعة السياسات الصهيونية، باستثناء كونه أصلًا لرواية الارتباط بأرض الميعاد، هذا الارتباط، جعل دعاة الصهيونية السياسية، رغم علمانيتهم، يلجأون إلى الدين في السعي لاكتساب الشرعية وسط الجماعات اليهودية المختلفة، وبخاصة المتدينة منها، وتجنيد أفرادها من

---

(38) Joshua Shanes, *Diaspora Nationalism and Jewish Identity in Habsburg Galicia* (London; Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2012), pp. 201-202.

(39) Amir Mashiach, «Changes in the Understanding of Work in Religious Zionist Thought: Rabbi T.I. Thau as a Case Study,» *Religions*, vol. 9, no. 10 (October 2018), pp. 23-24.

(40) Charles Smith, *Palestine and the Arab Israeli Conflict*, 8th ed. (Boston, MA: Bedfords ST Martens Press, 2013), p. 31.

(41) هبة النادي، «**اليهودية الإصلاحية وعلاقتها بدولة إسرائيل**،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزقازيق، قسم الأديان المقارنة، 2009)، ص 47.

خلال إضفاء الصبغة الدينية على الصهيونية، لتظهر وكأنها امتداد لليهودية وليس نقيضًا لها[42]، ويفيد ذلك بأن للدين ورجالاته، دورًا محددًا للقيام به، خدمة لأفكار الصهيونية وسياستها، وما دون ذلك مرفوض، بما فيها المضامين الدينية المتعارضة مع الأهداف السياسية. وقد نجحت الصهيونية في استقطاب الجماهير اليهودية من شرق أوروبا وغربها، فبرغم ازدرائها للدين، فهي سعت إلى كسب الشرعية، وتجنيد الجماهير باستخدام الدين[43].

باتت قيادة الحركة الصهيونية مقتنعة بأن الدين عنصر الإجماع الوحيد، الذي يمكن الاعتماد عليه في بناء الدولة، فلا مانع من استخدامه، وليس بالضرورة أن تكون الدولة نتاج عهد إلهي أو مجيء المسيح، وبهذه الصيغة استطاعت الصهيونية أن تصل إلى لغة مشتركة بين العلمانيين والمتدينين، وقد أدى المتدينون دورًا مهمًا في إطار الصهيونية، من خلال تشجيع اليهود على الهجرة إلى فلسطين، وما دون ذلك، لم يكترث مؤسسو الحركة الصهيونية بالعقيدة اليهودية. وفي هذا يؤكد ماكس نوردو، أن كتاب **دولة اليهود** لهرتزل سيحل محل التوراة، بوصفه كتاب اليهود المقدس، مع الأخذ في الحسبان أن هرتزل عندما وضع حلًا للمسألة اليهودية في كتابه، دولة اليهود وليس الدولة اليهودية، كي لا تستند شرعيتها إلى التوراة، فهي دولة اليهود، أي أنها لا تكترث للشرعية اليهودية، ولا للحياة الدينية اليهودية[44]. لذلك لم يطالب هرتزل، في المؤتمر الصهيوني الأول بفلسطين أرض الوعد الإلهي، بحسب التوراة، بل بوطن لليهود في أي مكان في العالم.

عمدت الحركة الصهيونية إلى الإبقاء على فكرة الغيتو كنظام اجتماعي ديني سياسي يحمي اليهود المهاجرين إلى فلسطين، كنوع من حماية الذات الصهيونية، والغيتو كما هو معروف، هو نظام فرض العزلة الذاتية على المجتمع والفرد على حد سواء، جغرافيًا أولًا ومن ثم فكريًا، يضمن الحفاظ على التقاليد اليهودية بوصفها الأساس الذي ستقوم عليه الدولة اليهودية النقية، ولهذا حرصت الحركة الصهيونية على فرض الغيتو من خلال منظومة الكيبوتس (التجمع الزراعي المغلق)، منذ بداية نشاطها في فلسطين، بوصفه نظامًا مغلقًا خاصًا، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وقد استمر هذا النظام قبل وإبان حقبة الانتداب، واستمر حتى بعد إقامة الدولة[45]، وفي مطلع الخمسينيات سن الكنيست الإسرائيلي، قانونين مهمين يعدّان أساسًا لكيانية الدولة اليهودية، هما قانون العودة وقانون الجنسية، وبموجب هذين القانونين يحق لكل يهودي، يعيش في أي مكان في العالم، الهجرة إلى إسرائيل متى شاء، ومن ثم الحصول على جنسيتها في حال وصوله إليها، وتسري هذه الإجراءات حصرًا وقطعًا، على اليهود من دون غيرهم. وعليه، لا يمكن نظريًا أو عمليًا

(42) Alejandra de Barcena, «Analyse the Role of Zionist Movement in the Reconstruction of the Jewish Collective Identity,» (Analytical Paper, Exeter, University of Exeter, 2017), p. 8.

(43) Kerstin Armborst-Weihs, «The Formation of the Jewish National Movement Through Transnational Exchange: Zionism in Europe up to the First World War before 1914,» (Analytical Article, European History Press, 2018), p. 18.

(44) Gil Troy, *The Zionist Ideas Visions for the Jewish Homeland: Then, Now, Tomorrow* (Philadelphia: Jewish Publication Society, 2018), p. 78.

(45) Gabriel Mayer, «Zionism as a Performative: Winners and Losers,» *International Journal Advances in Social Science and Humanities*, vol. 6, no. 1 (January 2018), pp. 9-10.

إلا ليهودي، أو من يتزوج مواطنًا إسرائيليًا، أن يصبح إسرائيلي الجنسية، وفق الشروط التي يضعها قانون الجنسية، ومن بينها الإلمام باللغة العبرية وإعلان الولاء للدولة[46]. شذ عن هذه القاعدة الفلسطينيون الذين لم يغادروا بيوتهم بعد حرب عام 1948، التي اضطرت إسرائيل إلى قبولهم مواطنين فيها لتثبيت كيانها، وذلك بتسهيل توقيع اتفاقيات الهدنة مع البلدان العربية المجاورة من جهة ومن ثم الحصول على اعتراف دولي بإسرائيل وقبولها عضوًا في الأمم المتحدة من جهة أخرى.

خامسًا: موقع الدين في الدولة

أثارت العلاقة بين إسرائيل كدولة والدين، جدلًا محمومًا، بدأ عمليًا قبل قيام الدولة، وقبل إنشاء الحركة الصهيونية، وما زال هذا الجدل مستمرًا حتى اليوم، ويرتبط عادةً بطرفين أساسيين، لا يختلف كلاهما على البعد الديني وحضوره في المشهد السياسي والاجتماعي، ولكنهما يختلفان على الطريقة والشكل الذي يجب أن يبدو فيه، حيث لم يكن هناك قرار يفرض الفصل بين الدين والدولة، ولا حتى في الممارسة العملية، ويعتقد الساسة في إسرائيل أنه من الصعب قطع الصلة بين الدين والدولة القومية اليهودية، لأن اليهود عمومًا ينظرون إلى اليهودية على أنها أمة ودين، وأن فصل الدين عن الدولة هو فصل الأمة اليهودية عن الدولة. وهذا الأمر يتعارض مع رغبة اليهود في أن تكون إسرائيل دولة للشعب اليهودي. وفي غياب قرار رسمي في شأن العلاقة بين الدين والدولة، خضعت الدولة لآلية تحافظ على ترتيبات تعود إلى مرحلة ما قبل إقامة الدولة، في ما عرف بالوضع الراهن عام 1947، خشية معارضة الطائفة الأرثوذكسية المتطرفة لإقامة الدولة[47].

لقد انتقلت حلبة الصراع من الحركة الصهيونية إلى الدولة بعد تأسيسها، وظهر المشهد الأول، في وثيقة إعلان الاستقلال وقيام الدولة، حيث أصر المتدينون على تضمين عبارة «أن الدولة تؤسس تحت رعاية الإله»، وهذا ما رفضه العلمانيون، وتم حل المشكلة مؤقتًا، باستخدام عبارة مبهمة «تسور يسرائيل» أي صخرة إسرائيل، وهي أحد أسماء الإله في العقيدة اليهودية، لكن يمكن للصهيوني العلماني تفسيرها على أنها الهوية القوية الثابتة[48]، وفي هذا الخلاف ما يشير إلى أن التشابك والتعقيد ما بين مفاهيم اليهودية والصهيونية وإسرائيل، ناتج من محاولة الصهيونية السياسية خلق وعي محدد ومفهوم واحد للمصطلحات الثلاثة في ذهن اليهودي وغير اليهودي، ضمن ادعاء القومية الواحدة والتاريخ الواحد المشترك لليهود، منذ ثلاثة آلاف سنة.

---

(46) *Israel's Discriminatory Laws: Summary Version*, Badil Occasional Bulletin; no. 26 (Ramallah: Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, 2012), pp. 6-8.

لمزيد من المعلومات، انظر: Yossi Harpaz and Ben Herzog, *Report on Citizenship Law: Israel*, Country Report; no. 2 (Brussels: Global Citizenship Observatory - GLOBALCIT, Schuman Centre for Advanced Studies, 2018), pp. 1-17.

(47) Yedidia Ster, «Religion, State and the Jewish Identity Crisis in Israel,» (Analytical Paper, Washington, Center for Middle East Policy at Brookings, 2017), p. 8.

(48) المسيري، **من هم اليهود وما هي اليهودية: أسئلة الهوية وأزمة الدولة اليهودية**، ص 348 .

تحمل الأحزاب الإسرائيلية رؤى متباينة حول مفهوم الدين وعلاقته بالدولة، وترتبط جميعها بالخلفية التاريخية والفكرية لتلك الأحزاب. فالأحزاب العلمانية، تختزل الدين، في كونه مصدرًا لاشتقاق مفاهيم تخدم المصلحة السياسية، مثل أرض إسرائيل، والعودة، والحق التاريخي وغيرها، ولكنها ترفض اعتماد الشريعة مصدرًا للقوانين. أما الأحزاب الدينية والمحافظة، فتنقسم رؤاها إلى ثلاث: **الأولى** وهي القوى المحافظة، فترى أن اليهودية يجب أن تكون المصدر الأساسي لكل ما يتعلق بالحياة، ومن أهمها حزب الليكود. أما الرؤية **الثانية**، فتتمثل بمواقف الأحزاب الدينية الأرثوذكسية الصهيونية، وبخاصة الشرقية، التي تقوم على أساس ديني كلي رغم صهيونيتها، وتحاول صبغ المشهد اليومي بصبغة دينية. والرؤية **الأخيرة**، تمثلها الأحزاب الدينية غير الصهيونية، التي تعيش حالة تناقض بين عدم إيمانها بإقامة الدولة على يد بشرية، وما بين العيش داخلها[49].

قادت الحركة الصهيونية، ومؤسسو الدولة بعدها، مفاوضات شاقة مع القوى الدينية، لكنها لم تفضِ إلى حلٍ مُرضٍ للأطراف، بل إنها زادت من تعقيد العلاقة بين الدين والدولة. وعلى الرغم من موقف بن غوريون من الدين، حيث يقول «كنت مصممًا على أن تكون إسرائيل دولة علمانية، تحكمها حكومة علمانية وليست دينية، وحاولت أن أبقي الدين بعيدًا عن الحكومة والسياسة قدر المستطاع»[50]، إلا أنه أقر بأهمية تلبية بعض مطالب المتدينين، وعدم الفصل بين الدين والدولة، لأن ذلك سيضمن تأييدهم له، عند تشكيل الحكومات الائتلافية من جهة، وسيخفف من حدة التوتر بينهم وبين غير المتدينين، من جهة أخرى.

عمليًا، قبل المتدينون الدولة ضمن رؤية الحركة الصهيونية، وقد كان هذا القبول مشروطًا، حيث اقترن عند الحريديم، بتلقي خدمات توفرها الدولة، وبرر بنصوص الشريعة اليهودية، التي تبيح القبول بعمل ممنوع تم عن طريق الخطأ[51]. وقد افترض المتدينون أن المشاركة في الحياة السياسية سيكون الوسيلة الأنجع لتحقيق الأهداف الحزبية والمطالب الدينية عبر الضغط على الائتلافات الحكومية[52]. هذا إضافة إلى قناعة تلك الأحزاب بأن الحفاظ على اتفاقية الوضع الراهن، التي وقعت عام 1947، يتطلب مشاركتها في الحكومات، وتحقيق المزيد من المطالب الدينية العامة، وتثبيت فكرة من هو اليهودي، وضمان مراعاة التقاليد والقيم اليهودية، والحفاظ على تدفق المساعدات المالية، وقد نجحت الأحزاب الدينية، في تحقيق الكثير من أهدافها[53].

---

(49) Luke Howson, «The Role of Ultra-Orthodox Political Parties in Israeli Democracy,» (Thesis submitted in Accordance with the Requirements of the University of Liverpool for the Degree of Doctor in Philosophy, Liverpool, University of Liverpool, 2014), pp. 46-49.

(50) عبد الوهاب المسيري، **البروتوكولات واليهودية والصهيونية**، ط 3 (القاهرة: دار الشروق، 2002)، ص156.

(51) عزمي بشارة، «دوامة الدولة والدين في إسرائيل،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، السنة 1، العدد 3 (صيف 1990)، ص 33.

(52) Andreas Follesdal and Joel Perlmann, «Can There be a Just Zionism? Does Anyone Care?,» *Ethical Perspectives Journal* (London), vol. 18, no. 4 (2011), pp. 629-630.

(53) Gal Levy, «Secularism, Religion and the Status Quo,» in: Jack Barbalet, Adam Possamai and Bryan S. Turner, eds., *Religion and the State: A Comparative Sociology* (London: Anthem Press, 2011), pp. 133-134

سادسًا: أيديولوجيا الدولة

انعكس الجدل ما بين الحركة الصهيونية والحركات الدينية، على مضمون الأيديولوجيا والخلفية الفكرية للدولة، وبدا الأمر واضحًا فى تعريف ماهية الدولة واسمها. فإسرائيل الدولة، بالمعنى السياسي تختلف عن أرض يسرائيل ببعدها الجغرافي والتوراتي. وهذا يعني أنه من الممكن إقامة الدولة على جزء من أرض «إسرائيل»، وفي ذلك ما يفسر قبول قيادة الحركة الصهيونية بقرار التقسيم الرقم 181، الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947. ويبدو أن القادة اليهود اختاروا اسم «إسرائيل» للدولة كصيغة توفيقية، بدلًا من «دولة اليهود»، بغرض التناسق مع الاسم العبري «أرض يسرائيل»، وللتخفيف من الصفة العنصرية لكلمة اليهود.

شكلت ـ ولا تزال ـ الازدواجية والمزج ما بين القومية والدين، التي أنتجتها الصهيونية، عقبة أساسية في تعريف هوية وأيديولوجيا الدولة بمعزل عن الخليط الإثني لسكانها. لذلك ظلت الأيديولوجيا الرسمية للدولة موضوع بحث، وحملت المطالبات بضرورة الإقرار بيهودية الدولة كثيرًا من التناقض ما بين عنصرية المفهوم وديمقراطية الممارسة. وهذا ما تجلى في إقرار الكنيست قانون القومية في 19 تموز/ يوليو 2018، وباتت إسرائيل تعرّف نفسها كدولة يهودية، ويمكن الاستدلال على الأيديولوجيا الرسمية للدولة، من خلال تتبع شكل النظام السياسي الإسرائيلي الذي يوصف رسميًا على أنه نظام ديمقراطي برلماني[54]. فالمشهد البرلماني، والهيكل السياسي العام، يوحيان بأن إسرائيل تعتمد الديمقراطية فعلًا، كمرجع فكري لنظامها السياسي. لكن ازدواجية القومية والدين تجعل من هذا الوصف ضبابيًا، فهناك الكثير من القوانين المعتمدة تجاه بعض القضايا السياسية والمجتمعية تنفي عنها صفة الديمقراطية، مثل: قانون الجنسية وقانون العودة، وقوانين السبت والذبح والأعياد اليهودية، ناهيك بالاستيطان وممارسة العنصرية تجاه غير اليهود.

لا بد من التذكير بأن إعلان إقامة دولة إسرائيل، في وثيقة الاستقلال في14 أيار/ مايو 1948، نص على أنه «نشأ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وفيها صيغت شخصيته الروحانية والدينية والسياسية، وفيها عاش حياة مستقلة في دولة ذات سيادة، وفيها أنتج ثرواته الثقافية والوطنية والإنسانية»[55]. وقد تضمن الإعلان أيضًا إشارات إلى الشعب اليهودي، وإلى إله وأرض إسرائيل، أي أن الإعلان أوحى بعبارات صريحة حول أيديولوجيا دينية توراتية. لكن الحركة الصهيونية، في إنشائها للدولة، تخلت عن هذه الأيديولوجيا في صياغة أسس ونظام الدولة، وما نص الإعلان إلا مكمل لحالة الاستغلال العاطفي الديني لليهود في العالم، من أجل إنجاح المشروع الصهيوني ودفع اليهود للهجرة إلى فلسطين.

---

(54) «الدولة والهيكل السياسي العام»، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، <https://www.gov.il/ar/departments/ministry_of_foreign_affairs/govil-landing-page>.

(55) «وثيقة استقلال دولة إسرائيل» <https://m.knesset.gov.il/ar/about/pages/declaration.aspx>.

سابعًا: الصراع العلماني الديني

استمرارًا للجدل بين العلمانيين والمتدينين، الذي بدأ مع ظهور التيارات الفكرية اليهودية والحركة الصهيونية من بعدها، قدمت القوى الصهيونية تصورين مهمين حول ماهية الدولة وطبيعة كيانها: يقوم **الأول** على فرضية استمرارية الشعب اليهودي المرتبطة بالزمان، أي الاستمرارية التاريخية بين يهود العصرين القديم والحديث. ويرتبط **الثاني** بعنصر الاستمرارية في المكان، أي وحدة اليهود في جميع أرجاء الأرض. وقد نجحت الصهيونية، مع تلك التصورات، في دعوة اليهود إلى الهجرة والاستيطان في فلسطين، وإقامة الدولة عام 1948[56]. لكن ذلك لم يمنع القوى الدينية المتشددة من الاستمرار في معارضتها للصهيونية، رغم التحول التدريجي، ولأسباب موضوعية، نحو حالة التعايش المشروط. وقد عبَّر موقف حركة أغوداة يسرائيل عن هذا التعايش، إذ قبلت عام 1937، لأول مرة، بفكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين رغم خشيتها من أنها قد تكون بعيدة من تعاليم الهالاخاة، بسبب قيادة العلمانيين[57].

شهد موقف القوى الدينية من إقامة الدولة ومن خلفيتها العلمانية الصهيونية، تحولات جوهرية وأصبح أكثر تعقيدًا مما كان عليه سابقًا، وبخاصة ما يتعلق بموقف الحركات الأرثوذكسية، كما أنه شهد انقسامًا عموديًا، حيث انقسم معسكر المتدينين إلى فريقين: يعارض **الأول** الصهيونية ولا يعترف بالدولة ويتمثل بحركة ناطوري كارتا وبعض الجماعات الدينية الصغيرة؛ أما **الثاني** ويمثله أتباع حركات همزراحي، وأغوداة يسرائيل، التي قبلت فكرة الدولة، لكنها وجدت نفسها في صراع مع العلمانيين في شأن الكثير من القضايا المتعلقة بالدولة والمجتمع والطقوس الدينية[58]. وقد ظهر أول شكل للصراع عندما حاول مجلس الدولة التأسيسي وضع دستور للدولة، على النحو الذي تنص عليه وثيقة الاستقلال، لكنه لم ينجح بسبب معارضة حزبي همزراحي وأغوداة يسرائيل، بحجة أن وضع دستور مكتوب للبلاد قد يؤدي إلى تناقضه مع التوراة، أو قد ينظر إليه بقدسية مطلقة ويعطل معه العمل بالتوراة[59].

أما الأحزاب الصهيونية، ممثلة بحزب الماباي، ثم المعراخ، ولاحقًا حزب العمل، فقد استطاعت توظيف الدين في خدمة برامجها، وتحقيق الدولة العلمانية، ومحاربة أي نزعة ثيوقراطية. وقد استطاع العلمانيون ترويض الحركات الدينية، مستخدمين في ذلك كل الوسائل، بما فيها استخدام قيم ورموز يهودية، بعد إفراغها من مضامينها الدينية، ونجحوا في إرضائهم عبر بعض الصفقات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والميزانيات. وباتت الحركات الدينية تمثل الشريك الثانوي الذي يجمل

---

(56) أحمد حرب، «قراءة في كتاب الخطايا الأولى: تأملات في تاريخ الصهيونية وإسرائيل،» **مجلة السياسة الفلسطينية** (مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس)، العددان 7ـ8 (1995)، ص 181.

(57) Tal Becker, «The Claim for Recognition of Israel as a Jewish State: A Reassessment,» (Policy Focus; no. 108, Washington Institute for Near East Policy, 2011), pp. 5-8.

(58) Joshua Hovsha, *Clashing Worlds: Religion and State Dualism in Jewish Political Thought*, Master's Research Report (Johannesburg: University of Witwatersrand, 2015), pp. 26-27.

(59) سائد عايش، «**اليهودية الأرثوذكسية**،» (رسالة ماجستير، مركز الإعلام العربي، القاهرة، 2007) ص 168.

شكل الائتلافات الحكومية[60]. وقد ساهم هذا السلوك في تقزيم مستوى الصراع الديني العلماني بالحد الذي لم يخرج فيه عن إطاره الفكري.

مثلت نتائج انتخابات الكنيست سنة 1977 انقلابًا كبيرًا في مركز وقوة المجتمع الديني في «إسرائيل»، وبرزت معها طليعة صهيونية جديدة قادها مناحيم بيغن وحزبه الليكود. وبغرض تجديد الشرعية وتمتين الجبهة اليمينية، لجأ بيغن إلى التحالف مع المتدينين وتبني أفكار كتلة الإيمان، غوش إمونيم[61]، وينظر إلى التحول الكبير في المشهد السياسي «الإسرائيلي» سنة 1977، على أنه حد فاصل تاريخي في حياة الدولة، وبخاصة في ما يتعلق بجوهر الصراع العلماني ـ الديني؛ فقد تعاظم نفوذ الأحزاب الدينية في عهد بيغن، ونجحت في اقتناص الفرصة، وسن الكثير من القوانين الدينية، ومع ذلك لم تتمكن من فرض تلك القوانين بالقوة بسبب الأغلبية العلمانية التي رفضت الانصياع للقوانين الدينية[62].

لا يزال الصراع مستمراً بين العلمانيين والمتدينين، وينظر كلٌ منهما إلى الآخر بعين الريبة وعدم الاعتراف، فالمتدين يرى العلماني بعيداً من اليهودية ويهدد التراث والقيم اليهودية، أما العلماني فينظر إلى المتدين بأنه عبء على الدولة.

كما ساهم صعود الليكود إلى سدة الحكم في تعظيم نفوذ الأحزاب الدينية، وبخاصة الحريدية منها، إلى الحد الذي مكنها من التدخل في القضايا الخلافية، وقضية الهوية، ومسألة تعريف من هو اليهودي، والقوانين الدينية، ناهيك بالقضايا السياسية والمجتمعية، وإقرار الدستور، والديمقراطية والتسوية السلمية، ومضاعفة أعداد مؤجلي الخدمة لسنوات، وعززت من مكانة التعليم الديني، كما أنها حافظت على الإعفاء من الخدمة العسكرية، بحجة دراسة التوراة، حيث يفسر الحريديم ذلك بأن دراسة التوراة تحمي اليهود في أرض إسرائيل أكثر مما يحميهم سلاح الدولة[63]. لا يزال الصراع مستمرًا بين العلمانيين والمتدينين، وينظر كلٌ منهما إلى الآخر بعين الريبة وعدم الاعتراف، فالمتدين يرى العلماني بعيدًا من اليهودية ويهدد التراث والقيم اليهودية، أما العلماني فينظر إلى المتدين بأنه عبء على الدولة، يستفيد من اقتصادها ولا يخدم في جيشها[64]. كما أن

(60) يائير شيلغ، **المتدينون الجدد: نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل**، ترجمة سعيد عياش (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2002)، ص11.

(61) داني روبنشتاين، **غوش أمونيم الوجه الحقيقي للصهيونية**، ترجمة غازي السعدي (عمّان: دار الجليل للنشر، 1983)، ص24-21 .

(62) باري شيمش، **سقوط إسرائيل**، ترجمة محمد العابد (عمّان: دار الأهلية، 1998)، ص73 .

(63) عبد الغفار الدويك، **الحالة الدينية في إسرائيل** (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 2004)، ص359 .

(64) جاكلين روز، **القضية الصهيونية**، ترجمة محمد عصفور (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2007)، ص153.

مطالب المتدينين تثير حفيظة العلمانيين، فهي مطالب تتعلق بهوية إسرائيل ونظامها السياسي والاجتماعي[65].

أنتج الصراع الديني ـ العلماني تجمعات أو جماعات منفصلة عن بعضها، ليس فقط على الساحة الحزبية، ولكن داخل المجتمع نفسه. وتمثل التجمع الديني بتيارات وأحزاب رئيسية، منها التيار الديني الصهيوني المتمثل بالحزب الديني الوطني، والتيار الحريدي غير الصهيوني ويمثله حزب يهدوت هتوراه، والتيار التقليدي الذي يمثله حزب شاس. تلك التيارات الثلاثة مثلت تجمعات دينية مختلفة داخل «إسرائيل»، غير موحدة تجاه بعضها، لكن جميعها نادى بربط الحياة الاجتماعية والسياسية بالهالاخاة، أي القانون الديني اليهودي. في المقابل مثل التجمع العلماني، ثلاثة فروع رئيسية: (1) اليسار الصهيوني ممثلًا بميرتس؛(2) ومبام؛ مثله شينوي، صاحب الموقف ضد الدين؛ (3) والفرع الثالث مثله الاتجاه الروسي، حزب يسرائيل بعليا، وحزب «إسرائيل بيتنا»، وهذا الفرع صاحب توجه علماني واضح ويسمى المجتمع الناطق بالروسية[66]، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن حزب الليكود والأحزاب التي انشقت عنه، ما زالت تمثل جميعها، تيار اليهودية المحافظة، التي تقبع في الوسط ما بين العلمانيين والمتدينين.

ساهمت عوامل كثيرة متداخلة في تعظيم دور القوى الدينية في «إسرائيل»، وتركت آثاراً واضحة في الأسس التي تقوم عليها السياسة العامة للدولة الإسرائيلية. فقد شهدت «إسرائيل» تحولاً أيديولوجياً جوهرياً، انتقلت معه من كونها دولة علمانية، لتصبح خاضعة لخطاب ديني أصولي.

يمكن تلخيص الصراع الديني ـ العلماني بعد قيام الدولة، بثلاث مراحل: شكلت **الأولى**، مرحلة دفاع ديني وحريدي خلال السنوات الأولى من عمر الدولة، نتيجة شعور المتدينين بالنقص والتخلف، إزاء النموذج العلماني الطليعي المتفوق؛ أما المرحلة **الثانية**، فقد مثلت مرحلة الهجوم الديني، وبلغت ذروتها بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، حيث سيطر إحساس عميق بالأزمة على المجتمع الصهيوني العلماني، وبدأت حينها الجهود والمساعي، التي أفضت إلى ظاهرة التوبة الدينية، ووصلت هذه العملية إلى ذروتها بمشاركة حزب أغوداة يسرائيل في المفاوضات الائتلافية التي أجريت بعد انتخابات سنة 1977، وتحول الحزب إلى طرف مهم في تشكيل الحكومة؛ أما المرحلة **الثالثة**، فيمكن ربطها بالسنوات الأخيرة، ويمكن تسميتها بمرحلة الانعزال والفصل المقصود بين الفريقين، فكلاهما لم يعد يركز على القيام بمحاولات لاستهداف الآخر، باستثناء الأحزاب الحريدية الشرقية التي مارزلت مصرة على تكفير

(65) أسعد غانم، **الهامشيون في إسرائيل: تحدي الهيمنة الإشكنازية** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2005)، ص 111.

(66) أسعد غانم [وآخرون]، **الهويات والسياسة في إسرائيل** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2003)، ص22 ـ 24.

الآخر وتدفع نحو استتابته والعودة إلى أصول الدين[67]، ونحن الآن في المرحلة الرابعة، مرحلة انقضاض الديني على العلماني، قبل مرحلة الحسم.

خاتمة

لقد ساهمت عوامل كثيرة متداخلة في تعظيم دور القوى الدينية في إسرائيل، وتركت آثارًا واضحة في الأسس التي تقوم عليها السياسة العامة للدولة الإسرائيلية. فقد شهدت إسرائيل تحولًا أيديولوجيًا جوهريًا، انتقلت معه من كونها دولة علمانية، لتصبح خاضعة لخطاب ديني أصولي، تخلق بفعل المزاوجة بين فكرة الصهيونية والدين اليهودي، والاعتماد على البعد الإثني الديني، كأساس لتعريف العلاقة بالآخر. فقد نجحت الحركة الصهيونية في توظيف الدين كأداة سياسية، واستخدامه في تقديم ذاتها كمرحلة تاريخية مشتقة من إرادة إلهية لتحقيق حلم الدولة اليهودية. وقد مر التحول الأيديولوجي بمراحل مختلفة، حيث برز على صورة انزياح نحو اليمين القومي بعد صعود حزب الليكود إلى سدة الحكم عام 1977. وتعمق هذا الانزياح بعد الانتفاضة الأولى، وأخذ بعدًا دينيًا قوميًا مع تصاعد أدوار الجماعات الدينية والاثنية، وازداد الأمر تعقيدًا بعد موجات الهجرة إلى «إسرائيل»، إذ ساهم المهاجرون في نشوء أحزاب قومية متطرفة، ونتيجة لاندلاع أعمال الانتفاضة الثانية، نجحت قوى اليمين الديني والقومي في التأثير في مواقف المجتمع، بحيث تجند الكل الإسرائيلي في مواجهة الخطر الفلسطيني □

(67) غانم، **الهامشيون في إسرائيل: تحدي الهيمنة الإشكنازية**، ص 111.

السياسات العمومية والمسألة الشبابية: من الدرس النظري إلى البعد العملي

محمد مهداوي(*)

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية – المغرب.

مقدمة

إن الحراك الذي يعرفه المشهد السياسي ومطالب الشرائح الاجتماعية، فضلًا عن تفاعلات مكونات المجتمع المدني، في مغرب قيد التحول في مختلف المجالات، يجعل البحث في تشابكات العلاقة بين التحولات السياسية والدستورية الوطنية، والسير قدمًا نحو انتقال ديمقراطي منشود، في ارتباط وثيق بالمسارات المتعلقة بهندسة وصوغ وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية[1] مسألة ضرورية. لمَ هذا الترابط؟ لأن السياسات العامة تعَدّ، اليوم، من الحقول التي بدأت ونمَت نموًا مضطردًا في النصف الثاني من القرن العشرين؛ حقل شهد، شأنه في ذلك شأن الحقول الاجتماعية الأخرى، تطورًا هائلًا، بصورة جعلت ملاحقة التحولات فيه أمرًا ليس باليسير. وقد كان السبب المباشر في تطور هذا الحقل إيلاء الأهمية الكبرى في النقاش الأكاديمي والتطبيقي في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى العمل الحكومي ومدى فاعلية اختياراتها في تدبير شؤون المجتمع وسد حاجاته باستعمال المال العام، مع الأخذ في الحسبان أن دينامية إعداد وصوغ السياسات العمومية تحتضن الكثير من أشكال المشاركة الموجَّهة لإدماج تعبيرات المصالح الاجتماعية المختلفة، نظرًا إلى أن السياسات العمومية، في كل درجات ومراحل تبلورها، تبقى خاضعة لتدافع سياسي يحاول إدماج الانتظارات المتناقضة داخل صيرورة تقديم الجواب للمشاكل العامة، على أن هذه الخطاطة تختلف طبعًا بحسب الأزمنة والدول، وبالنظر كذلك إلى طبيعة الأنظمة السياسية[2]، إذ إن السياسات العمومية تعدّ مدخلًا رئيسيًا لفهم «الديمقراطية في حالة فعل».

(*) البريد الإلكتروني: mahoz@hotmail.fr

(1) حسن طارق، «في الأثر المهيكل لدستور 2011 أو رهان «تسييس» السياسات العمومية،» **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية** (سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية)، العدد 105 (2014)، ص 69.

(2) Olivier Giraud et Philippe Warin, «Les Politiques publiques: Une pragmatique de la démocratie,» *Politiques publiques et démocratie* (2008), pp. 7-31.

مغربيًا، ارتبطت السياسات العمومية ببدايات السياسات الاجتماعية، وهذا يعكس بالضرورة تلك اللحظة التي لم تعد خلالها شبكات التضامن التقليدية ذات المرجعية الدينية والاجتماعية والعائلية والمهنية...، قادرة على تدبير مجال اجتماعي أصبح يبدو أكثر تعقيدًا وصعوبة. ومن الواضح هنا أن الصدمة الاستعمارية مثلت الإطار الذي انطلقت معه هذه السياسات وبخاصة مع البدايات الجنينية لما يمكن تسميته أنظمة عصرية للحماية الاجتماعية؛ وبعد حصول المغرب على استقلاله أصبح من الصعب الفصل بين السياسات الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية، ثم أيضًا كان على المسألة الاجتماعية أن تقبل التضحية في انتظار ما يسفر عليه التقويم المالي والهيكلي الذي أقرته الدولة، وحتى عندما دخل المغرب في مرحلة الانفتاح السياسي بدا كما لو أن جل الإشكالات الاجتماعية غير مرتبط بالضرورة بمسلسل التحول الديمقراطي.

ليس همّنا الأساسي من خلال موضوع هذا العمل هو الوقوف على إكراهات مسلسل الانتقال وإنما ما ترتب عنه من آثار، نظرًا إلى أن التحول الديمقراطي يمر بالضرورة، في تقديرنا، من السياسات العمومية، وسينتبه القارئ إلى هذا الترابط في ثنايا هذه الورقة، وخصوصًا حين سنتحدث عن سياسة عمومية موجهة إلى فئة الشباب، التي وإن كانت نسبة مهمة في التركيبة الديمغرافية للمغرب، فهي تمثل الشريحة الأكثر تضررًا والأكثر معاناة من التهميش والإقصاء خلال السنوات الخمسين الماضية. بالرغم من الجهود التي بُذلت والبرامج التي سخرت لفائدتها، لا يزال الشباب يواجهون صعوبات شتى في مسار إدماجهم في الحياة العامة، وفي الحصول على تربية وتكوين ملائمَين، وفي ولوج سوق العمل، وفي الولوج إلى الخدمات الأساسية، ناهيك بتحديات التمثيلية والمشاركة السياسية الفاعلة[3].

أخذًا في الحسبان هذه الترابطات، سيتجه اهتمامنا، **أولًا**، إلى تسليط الضوء على خطوات إعداد وآليات صناعة السياسات العمومية بوجه عام، بينما ستخصص النقطة **الثانية** لموقع المسألة الشبابية داخل هذه السياسات من دون إغفال الحديث عن تجلياتها والإكراهات التي تحول عمليًا من دون الرقي بها.

أولًا: في شأن إعداد السياسات العمومية وصناعتها

يرتكز إعداد السياسات العمومية على مجموعة من الخطوات الأساسية المتلازمة والمتداخلة في إطار كتلة منسجمة يجمع بينهما خيط ناظم من أجل نجاعة هذه السياسات وفالعيتها.

1 ـ خطوات إعداد السياسات العمومية

سنعمل في هذه النقطة على تحديد خطوات إعداد السياسات العمومية، التي نوجزها فيما يلي:

---

(3) يحيى الوزكاني، «المعايير الدولية للسياسات الوطنية للشباب،» **هسبريس**، 11 آب/أغسطس 2018، <https://bit.ly/3mc4nbW> (شوهد بتاريخ 3 تموز/يوليو 2019).

أ ـ التعريف بالمشكلة

لم تُعِرْ الدراسات المتعلقة بالسياسات العمومية مسألة تعريف طبيعة المشكلة التي توجه نحوها هذه السياسات اهتمامًا في كتب تحليل السياسات العمومية التقليدية رغم أهميتها لأن التعريف للمشكلة يؤثر في نوعية الحلول المقدمة إليها كما يؤثر في طبيعة الآثار المتوقعة منها. كما أن التعريف الذي يعطى لمشكلة معينة هو الذي يفسر لماذا يتم الاهتمام بمشاكل بعينها دون أخرى، كما أن تعريف المشكلة يوضح طبيعتها. هذا إضافة إلى أن عملية تقييم السياسات بعد تنفيذها تتطلب أساسًا معرفة طبيعة المشكلة على أساس أنها حالة أو وضع يفرز عدم رضا عام أو يخلق حاجات تتطلب استيعابها من طريق حلول حكومية[4]. إن عملية تحويل قضية معيَّنة إلى مشكلة يهتم بها صانع السياسات، وتتطلب أيضًا أن تكون النظرة العامة لهذه المشكلة أنها من نوع المشاكل التي تقع ضمن اختصاصات الحكومة. وهي تتطلب حلًا حكوميًا؛ فمشكلة تلوث البيئة مثلًا لا تعرّف كمشكلة عامة في بعض الدول النامية التي تعاني مشكلات أساسية أخرى أكثر إلحاحًا تتعلق بالخدمات الضرورية[5].

في السياسات العمومية لا يكفي أن تعرَّف المشكلة كمشكلة فحسب، ولكن يجب أن تأخذ طريقها إلى الحل وأن تحتل مكانًا في أجندة صنع السياسات العمومية، فهناك وفرة من المشاكل لا تلفت انتباه الحكومة، وبالتالي لا تجد مكانًا في عملية صنع هذه السياسات.

من ناحية أخرى لا نجد دائمًا اتفاقًا عامًا على تعريف المشكلة من جانب المتأثرين بها، أو قد نجد لها تعريفات متضاربة تعكس مصالح متنافسة، كما تؤثر عمليات التحول الاجتماعي والتطور الاقتصادي في تعريف المشاكل وعلى بروزها للسطح، كما أن المشاكل المتفق على تعريفها حاليًا قد تتغير إذا تغيرت الظروف السياسية والاجتماعية. فمثلًا قضية التعليم والصحة لم تكن من المشاكل الضاغطة في مجتمعات الدول النامية، حيث كانت القبائل تمارس العلاج بالأساليب الشعبية، كما أنها ربما لا ترغب في إرسال أبنائها إلى المدارس الحكومية وتستعيض عن ذلك بمدارس تعليم القرآن الكريم في المدارس التقليدية. مع عملية التحول الاجتماعي أصبحت تلك القضايا تلاقي اهتمامًا كبيرًا من قطاعات متعددة وأصبحت جزءًا من أجندة السياسات العمومية في

(4) لمزيد من المعلومات، انظر: Edith Stokey and Richard Zeckhauser, *A Primer for Policy Analysis* (New York: W. W. Norton, 1978), p. 5, and Charles L. Cochran, *Public Policy: Perspectives and Choices* (New York: Lynne Rienner Pub, 2009), p. 39.

(5) يعني هذا أن مشروعية المشكلة ترتبط بالثقافة السياسية والاجتماعية السائدة في مجتمع معين. للمزيد عن دور الثقافة السياسية ودورها في بلورة قضايا السياسات العامة، للاستزادة، انظر: مجموعة من الكتّاب، **نظرية الثقافة**، ترجمة علي السيد الصاوي؛ مراجعة الفاروق زكي يونس، عالم المعرفة؛ 223 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997)، ص 343ـ411.

الدول النامية[6]. ويمكن أن نخلص إلى أن إعداد السياسات العمومية يبدأ بإحاطة الحكومة بموقف أو بمسألة أو مشكلة معينة، إما بواسطة أحد صانعي السياسة في البرلمان أو الجهاز التنفيذي وإما من طريق إدارات الحكومة أو جماعة المصلحة أو الصحافة، وقد تتطلب مراجعة لقوانين أو سياسات مطبقة بالفعل.

ب ـ جدول أعمال صنع السياسات العمومية

في السياسات العمومية لا يكفي أن تعرَّف المشكلة كمشكلة فحسب، ولكن يجب أن تأخذ طريقها إلى الحل وأن تحتل مكانًا في أجندة صنع السياسات العمومية، فهناك وفرة من المشاكل لا تلفت انتباه الحكومة، وبالتالي لا تجد مكانًا في عملية صنع هذه السياسات. فالمشاكل التي يختار صانعو السياسات التعامل معها تمثل أجندة صنع السياسات. وترتب موضوعات أجندة صنع السياسات بحسب أهميتها وأولويتها ضمن أجندة النشاط الحكومي ومن وجهة نظر صانعي السياسات الذين يخول لهم جمع الحقائق والتشاور مع الأطراف المعنية بالمشكلة قيد الاهتمام، حيث يتطلب ذلك إجراء المشاورات مع الجماعات المصلحية المنظمة وغيرها من الهيئات، وتأليف لجان برلمانية ووزارية بغرض التحقيق والتحري وسماع آراء الخبراء والفنيين، هذه الأطراف وغيرها تمثل مصادر الحصول على المعلومات اللازمة لرسم السياسات العمومية[7].

ج ـ صوغ السياسات البديلة

لا تتضمن عملية صوغ السياسات العمومية إعلان أهداف السياسة فقط، ولكن البرامج الإدارية المختلفة لتحقيق تلك الأهداف. لذلك فإن طريقة صوغ السياسة توجه الطريقة التي يتم بها التوصل إلى مقترحات تدفع إلى التواصل إلى برامج تحقق الفاعلية الحكومية من خلال تحليل فني شامل لكل خيارات السياسة المعنية ودراسة آثارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحتملة[8]. وتشارك في مرحلة الصوغ مجموعات متعددة وبطرائق مختلفة وبدرجات متفاوتة بحسب طبيعة النظام السياسي، وتشمل تلك المجموعات المؤسسات الحكومية، وجماعات المصالح والأحزاب السياسية والمواطنين. فصوغ السياسات البديلة هو ما تنهض به الأطراف صاحبة المصلحة، والمؤسسات العامة، والإداريون الذين لهم اتصال ومعرفة بالمشكلة أو الذين تقع المشكلة في نطاق اختصاصهم[9]. إذًا، تخضع مختلف بدائل السياسة المقترحة لنقاش عام يحدث داخل المؤسسات

---

(6) للمزيد عن الإطار النظري لهذه القضية، انظر: ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة حمدي عبد الرحمن (عمّان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001)، الفصل الرابع، ص 131ـ159.

(7) كمال المنوفي، «السياسة العامة وأداء النظام السياسي،» في: المؤلف الجماعي الصادر عن مركز البحوث والدراسات السياسية بعنوان: **تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية** (القاهرة: مكتبة النهضة، 1988)، ص 23.

(8) محمد مهداوي، «السياسات العمومية والانتقال الديمقراطي في الخطاب السياسي بالمغرب: دراسة تحليلية ونقدية،» (أطروحة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الأول، سطات، 2019)، ص 68.

(9) المنوفي، المصدر نفسه، ص 3.

الحكومية طبقًا للإجراءات الدستورية وما استقر عليه العمل. كما يجري النقاش داخل مؤتمرات تعقدها الأحزاب أو جماعات المصلحة وعلى صفحات الجرائد والمجلات وفي الحملات الانتخابية.

د ـ تبنّي السياسات (اتخاذ القرار)

في هذه المرحلة يتم اتخاذ قرار أو صدور تشريع أو قانون يجسد الأهداف التي تسعى السياسة العمومية لتحقيقها. وتتضمن هذه المرحلة إمكان تبني مقترحات سياسة عمومية أو تعديلها أو رفض أو قبول بديل معين. وما يحدث في عملية تبني السياسة ليس الاختيار بين بدائل متعددة مطروحة، ولكن اتخاذ قرار حول بديل مفضل اتفق عليه أصحاب المصلحة، وإن كان لا يمثل كل ما كانوا يطمعون فيه. وهنا يجب أن نميز بين قرارات السياسة العمومية التي تؤثر في محتوى السياسة العامة وبين القرارات الروتينية التي تتعلق بالتنفيذ اليومي للسياسة. ونجد في الأنظمة الديمقراطية أن اتخاذ القرارات حول السياسات العمومية يقع ضمن اختصاص السلطات التشريعية التي تمثل الشعب، على الأقل من الناحية النظرية[10]. كما ترتبط عملية تبني السياسات بموضوع الشرعية التي تعطي القرار تأييدًا قويًا وتقوي من فرصة تنفيذه. لذا نجد أن الشرعية مهمة لتطوير الدعم الشعبي وقبول سياسات الحكومة التي تتبناها[11]. وبالتالي فإن صدور قرار سلطوي ملزم من الجهات الرسمية المختصة، يعني ذلك حسم الاختيار بين البدائل المقترحة لمصلحة أحدها ليصبح بمنزلة السياسة العامة[12].

على الرغم من الارتباط الوثيق بين استطلاعات الرأي العام والنظام الديمقراطي، فإن هناك محاذير كثيرة على هذه الاستطلاعات في المجتمعات الديمقراطية نفسها، لأن تنفيذ السياسة يتطلب وسائل كافية ورغبة في الانصياع لذلك.

هـ ـ تنفيذ السياسة

يمثل التنفيذ المرحلة التي يقل فيها عدد المشاركين في عملية صنع السياسات العمومية، وتعَد هذه المرحلة من اختصاصات الجهاز التنفيذي والإداري، حيث يتم تنفيذ السياسة لتحقيق الأهداف المرجوة منها، كما أن هذه المرحلة مهمة جدًا، لأن أي إهمال في التنفيذ قد يؤدي إلى فشل ذريع في تنفيذ السياسة، ولقد اهتم الباحثون كثيرًا بهذه المرحلة. وهناك الكثير من العوامل المهمة التي تؤثر في تنفيذ السياسة ومن أهمها مسألة تصميم السياسة نفسها، التي يجب أن تشمل تعريفًا

(10) Cochran, *Public Policy: Perspectives and Choices* p. 54.

(11) للمزيد عن الشرعية والعلوم السياسية بصفة عامة، انظر: جان ـ مارك كواكو، **الشرعية والسياسة: مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية**، ترجمة خليل إبراهيم الطيار؛ مراجعة وتحقيق مصطفى منجود (عمّان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001).

(12) خديجة جبراني، «السياسات العمومية والمجموعات المهنية دراسة في تأثير التنظيمات المهنية على دوائر القرار العام،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاضي عياض، مراكش، 2014)، ص 99.

واضحًا للمشكلة وأبعادها، فالتحديد الغامض للأهداف قد يؤدي إلى تنفيذ السياسة بصورة تختلف عن تصورات السلطات التي تتبناها. ومن المشاكل التي تعقّد عملية التنفيذ تداخل الاختصاصات في تنفيذ السياسة بين مستويات متعددة، والجزء الأكبر من التنفيذ يتم من خلال الإداريين العاديين في الجهاز الإداري كالقضاة، وموظفي الصحة، والمدرّسين، والأطباء والمهندسين وغيرهم[13]، كما تظهر جليًا محدودية تأثير الرأي العام في السياسات العمومية، إذ يقف أنصار هذا التيار موقفًا متشائمًا في ما يتعلق بطبيعة العلاقة بين اتجاهات الرأي العام والسياسات العمومية، إذ على الرغم من الارتباط الوثيق بين استطلاعات الرأي العام والنظام الديمقراطي، فإن هناك محاذير كثيرة على هذه الاستطلاعات في المجتمعات الديمقراطية نفسها[14]، لأن تنفيذ السياسة يتطلب وسائل كافية ورغبة في الانصياع لذلك[15].

وفي هذا الصدد قد تفشل عملية التنفيذ أو قد ينتابها القصور بسبب تقصير واضعي السياسة في توفير الاعتمادات المطلوبة[16].

و ـ التغذية العكسية

تعَدّ هذه المرحلة آخر حلقة في عملية صنع السياسة، ومن طريقها يعرف واضعو السياسة بما فيها من أوجه قوة وضعف، وما رتبته من آثار متوقعة وغير متوقعة. كما أن عملية اتخاذ القرار، غالبًا ما تربك حسابات النخبة بآراء المواطنين من شأنه تدمير النظام الديمقراطي، وهذا يجعل السلطة في النظم السلطوية توكل الأجهزة الأمنية والسرية للدولة، وأجهزة الحزب الحاكم مهمة رفع تقارير سرية لها عن حالة الرأي العام وتأثيره في السياسات العمومية[17]، هذه الأمور تتم معرفتها من طريق التقارير التي يعرفها المسؤولون عن التنفيذ أو الشكاوى والالتماسات المقدمة من الأطراف التي تخاطبها السياسة[18]، وهناك من يرى هذه المرحلة مرحلة تقييمية، وهذا لا يعني أن التقييم يتم بعد التنفيذ فقط، ولكن العمليات والدراسات التقييمية قد تتم في أي مرحلة من المراحل السابقة[19]. والتقييم هنا هو عملية التأكد من أن السياسة قد حققت أهدافها كما هو متوقع منه وبصورة تحقق نيات صانع السياسات. وتتميز هذه المرحلة عن باقي مراحل عمليات صنع

---

(13) للمزيد عن مشاكل تنفيذ السياسات، انظر: Talib Younis, *Implementation in Public Policy* (Aldershot: Dartmouth, 1990).

(14) صدفة محمد محمود ونجوان فاروق شيحة، «دور استطلاعات الرأي العام في صنع السياسات العامة،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي لاستطلاعات الرأي العام واتخاذ القرار النظرية والتطبيق، شباط/ فبراير 2007، ص 4.

(15) جبراني، «السياسات العمومية والمجموعات المهنية دراسة في تأثير التنظيمات المهنية على دوائر القرار العام،» ص 99.

(16) المنوفي، «السياسة العامة وأداء النظام السياسي».

(17) صالح ناهد، **موقف المؤسسة الأكاديمية من التجاوزات المنهجية والأخلاقية في استطلاعات الرأي العام، في قياس الرأي العام: استطلاعات الرأي ودراسات** (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1994)، ص 432.

(18) المنوفي، المصدر نفسه، ص 24.

(19) Thomas R. Dye, *Understanding Pubic Policy* (Boston, MA: Pearson, 2016), pp. 353-357

السياسات الأخرى التي غالبًا ما تكون نظرتها مستقبلية، كما أن التقييم يمكن أن يستخدم كأداة تهتم بعمليات تشغيل السياسة لتقديم معلومات راجعة (تغذية عكسية) للمشاركين في عمليات صنع السياسات العمومية في المراحل السابقة.

تساعد هذه التغذية العكسية على تعديل محتوى السياسة حتى في مرحلة التنفيذ إذا اقتضى الأمر، وذلك لتحسين فاعليتها وكفاءتها[20]. ومن ثم فإن الحكومة تعلم بمثالب السياسة، وهو ما يدفعها إلى إجراء مشاورات وتحريات جديدة وتعديلات لاختيار سياسة جديدة تباشر الحكومة تنفيذها ومتابعة آثارها[21].

2 ـ عمليات صنع السياسات العمومية

لا تهتم الدراسات المعنية بصوغ السياسات كثيرًا بمناقشة المشاكل العامة، فهي تبدأ من حيث توجد المشاكل القائمة وتنطلق في التحليل. وهناك من يرى أن تحليل المشاكل العامة يقع خارج اختصاص واهتمام علماء السياسة، ومع ذلك يمكن القول إن التحليل السياسي الذي يتجاهل المشكلة العامة وأبعادها بوصفها المحفز للتحرك الحكومي والموجّه للبدائل المناسبة، لا يعدّ تحليلًا كاملًا: فطبيعة المشكلة ـ على سبيل المثال ـ تساعد على تحديد عملية صنع السياسة الملائمة[22]. ولهذا الاعتبار يتخذ التفاعل المصاحب لإعداد سياسات الدولة عدة أنماط أبرزها المساومة والتنافس والصراع والتعاون والإقناع.

المساومة: يمكن تعريف المساومة على أنها عملية تفاوض بين شخصين أو أكثر ممن يتمتعون بالسلطة والصلاحية للاتفاق على حل مقبول ولو جزئيًا لمصلحة أهدافها، وليس بالضرورة أن يكون حلًا مثاليًا. باختصار، تتضمن المساومة المفاوضات المعتمدة على مبدأ اعطِ وخذ، والتوفيق بين المواقف وصولًا إلى حل مقبول بين الطرفين، ولكي تحصل المساومة، لا بد أن تكون الأطراف راغبة في ذلك وأن يكون هناك شيء يتم التفاوض عليه، وأن كلًا من الطرفين لديه شيء يمكن أن يعطيه للآخر مقابل ما يأخذه[23].

وربما تكون المساومة علنية أو ضمنية في طبيعتها. فحين تكون واضحة فإن المساومين (من قادة الجماعات والأحزاب وأعضاء اللجان ورؤساء الإدارات وغيرهم) يضعون شروطهم ومطالبهم بصورة واضحة ويثبتونها كتابة لمنع سوء الفهم والغموض حولها[24]، وفي السياسة الدولية تمر

---

(20) أحمد مصطفى الحسين، **تحليل السياسات العامة** (عمّان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2012)، ص 261.

(21) جبراني، «السياسات العمومية والمجموعات المهنية دراسة في تأثير التنظيمات المهنية على دوائر القرار العام،» ص 100.

(22) David G. Smith, «Pragmatism and the Group Theory of Politics,» *American Political Science Review*, vol. 58, no. 3 (September 1964), p. 607.

(23) عامر الكبيسي، **صنع السياسات العامة** (عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2002)، ص 108.

(24) انظر المناقشة الجيدة لهذه الحلقة، في: Laurence C. Pierce, *The Polities of Fiscal Policy Formation* (Pacific Palisades, CA: Goodyear Pub. Co., [1971]), chap. 7.

الاتفاقيات بمساومات علنية لأن المصلحة الوطنية هي الدافع والهدف من إجرائها. بمعنى آخر، يُقصد بالمساومة التوصل إلى مبادلات مفيدة بين الطرفين وحيث تزخر الحياة السياسية بالمساومات التي تحدث في ما بين المواطنين والساسة، وبين البيروقراطيين وكل من الساسة وجماعات المصلحة، وفيما بين الدول، وعلى المساوم أن يكون على بينة من إمكاناته وإمكانات وتفضيلات الآخرين. وأن يعرف استراتيجيات وتكتيكات المساومة الفعالة، وأن هذه المعلومات يصعب الحصول عليها بوجه عام وما هو متاح لكن تنقصه الدقة أو الحداثة، وفي النظم التي تسمح ببقاء الساسة في مناصبهم مدة طويلة يصبح المساومون على درجة عالية من الكفاءة والخبرة بخلاف النظم التي تتميز بقصر مدة شغل المناصب السياسية، إذ يغلب في هذه الحالة الأخيرة أن تكون مهارات المساومين أقل نضجًا وأكثر عشوائية[25].

تاريخيًا، ارتبط التغيير، جذريًا كان أو إصلاحيًا، بالشباب. معظم ما قُدم للإنسانية من تضحيات إنسانية واختراعات علمية كان من ورائه شباب. في المغرب، وبخاصة إبان هبّة الحراك الاجتماعي لسنة 2011 وبعدها، كان الشباب هم الداعون إلى إحداث التغيير والمطالبون بدستور تحترم فيه الحقوق.

وتحدث المساومة لأن كل طرف يشعر بأن أي اتفاق أفضل من عدم الاتفاق، وهي بهذا المعنى ليست ترفًا بل ضرورة تفرضها الرغبة في التوصل إلى حل أو وضع يرتضيه المساومون.

ـ **التنافس:** وهو نشاط يسعى من وراءه طرفان أو أكثر إلى تحقيق الهدف نفسه، مثلًا لذلك تنافس الساسة لأجل الظفر بأصوات الناخبين، وتنافس الأحزاب في سبيل تحقيق نصر انتخابي، والحصول على أغلبية مريحة، أو للحصول على فريق برلماني، وتنافس الدول في سبيل الحصول على مكاسب اقتصادية أو قوة أو مكانة. ويتفاوت التنافس كمًّا وكيفًا من مجتمع إلى آخر بل وحتى داخل المجتمع الواحد[26]. وعلى خلاف المساوم الذي يحاول حث الطرف الآخر على قبول وضع مفيد لكليهما، يعتمد المتنافس إلى تحقيق مرماه دون تقديم أدنى فائدة للخصم. وذلك قد يحدث أحيانًا أن يلجأ المتنافسان إلى المساومة حفاظًا على وجودهما.

ـ **الصراع:** وهو ينشب حينما تتعارض أهداف الفاعلين بصورة مباشرة وحينما يعني نجاح أحد طرفي العلاقة الصراعية في إلحاق خسارة مباشرة للطرف الثاني سواء كانت مقصودة أو غير

(25) جبراني، «السياسات العمومية والمجموعات المهنية دراسة في تأثير التنظيمات المهنية على دوائر القرار العام،» ص 101.

(26) المنوفي، «السياسة العامة وأداء النظام السياسي،» ص 35.

مقصودة، وقد توجه أحيانًا أوامر تتم عبر السلم الهرمي ومن الرؤساء للمرؤوسين فبموجب هذه الطريقة يسعى الرؤساء إلى توجيه مرؤوسيهم للموافقة على مواقفهم أو برامجهم[27].

ـ **التعاون:** مثلما لا يستقيم لأي نظام سياسي أن ينكر حقيقة وجود هدف أو قضية مشتركة يعمل من أجلها المواطنون، ورغم أن التعاون ممكن، إلا أنه ليس تلقائيًا، إذ يتطلب إقرارًا من أحد الطرفين على الأقل بوجود اتفاق في الأهداف وأن إنجازها لن يلحق خسارة بأي منهما. ويتطلب أيضًا استمرار وانتظام تدفق المعلومات بين الفاعلين السياسيين إضافة إلى التنسيق والتشاور والتكيف.

ـ **الإقناع:** يتحقق هذا الأسلوب عندما يحاول طرف ما أن يكسب طرفًا يجعله يقبل موقفه وعرضه إزاء مشكلة أو قضية ما بعد أن يقتنع بسلامة الرأي أو القيم المعروضة عليه، فالطرف الأول هنا يجعل الآخرين يقبلون بما يطرحه ويوافقون على شروطه من دون أن يعدل فيها أو يغيّر، والإقناع الذي يتحقق قد يُبنى على حقائق كانت غائبة، أو معلومات كانت مستترة، أو مصالح تتحقق لم تكن واضحة للطرف الآخر. يحدث هذا مثلًا عند لقاء رئيس الحكومة مع أعضاء البرلمان حيث يتم عرض البرنامج الحكومي ويحاول إقناعهم بشرح برنامجه وبيان فوائده والرهانات التي يمكن تحقيقها، على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والثقافية والصحية...[28].

ثانيًا: هندسة السياسات العمومية ذات الصلة بالشباب: التجليات والتحديات

تاريخيًا، ارتبط التغيير، جذريًا كان أو إصلاحيًا، بالشباب. معظم ما قُدم إلى الإنسانية من تضحيات إنسانية واختراعات علمية كان من ورائه شباب. في المغرب، وبخاصة إبان هبّة الحراك الاجتماعي لسنة 2011 وبعدها، كان الشباب هم الداعون إلى إحداث التغيير والمطالبون بدستور تحترم فيه الحقوق وتصان ويشرك المواطن من خلال مقتضياته في تدبير الشأن المحلي. شهدت هذه الحقبة الفاصلة في تاريخ المغرب فرصة لتأكيد طلائعية الدور الذي يؤديه المجتمع المدني بشتى تلاوينه ومجالات اشتغاله وبخاصة الديناميات الشبابية منه من أجل رسملة التراكم الكبير والتجارب الرائدة من أجل مشاركة فعلية للشباب في تدبير الشأن العام. لذلك، تؤكد معظم الأدبيات ومختلف التقارير الدولية التي تناولت موضوع الشباب ضرورة الاستثمار في الشباب الذين يمثلون أغلبية السكان وخصوصًا في البلدان النامية، من خلال نهج سياسات وطنية وعبر سياسات قطاعية لصالح الشباب. جدير بالذكر أنه يقصد بالسياسة الوطنية للشباب «إعلان الدولة عن التزامها بقضايا الشباب من خلال خطة أو استراتيجية تحدد بوضوح مكانة الشباب ودورهم في المجتمع وتتضمن رؤية متكاملة لكل الخطوات التي تنوي الدولة اتخاذها من أجل تحسين ظروف الشباب الحياتية.

(27) جبراني، المصدر نفسه، ص 36.

(28) جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة** (عمّان: دار المسيرة، 2009)، ص 110.

ولكونها متعددة القطاعات فهي تتطلب تنسيقًا وتكاملًا بين برامج مختلف الوزارات الموجهة للشباب. والعامل الأهم في إنجاح السياسة هو تضمين الشباب في العملية بالكامل»[29].

وعيًا بهذا التضمين، نظمت وزارة الشباب والرياضة المغربية، على سبيل المثال، «حوارًا وطنيًا» بتاريخ 22 أيلول/سبتمبر 2012، احتضنته 212 دار شباب في 16 جهة ـ وفق التقسيم الجهوي السابق ـ بهدف تقديم ومناقشة مشروع الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب[30]، وعينت فيما بعد لجنة ترأستها أستاذة القانون الدستوري نادية البرنوصي أوكل إليها فتح مشاورات من أجل وضع الصيغة النهائية لهذه الاستراتيجية. وفي سنة 2015 تم عرض مشروع استراتيجية مندمجة للشباب 2015ـ2030 أمام المجلس الحكومي. منذ ذلك التاريخ لا حديث عن مآل هذه الاستراتيجية باستثناء تصريحات هنا وهناك، آخرها تصريح لرئيس الحكومة الحالية سعد الدين العثماني في تشرين الأول/أكتوبر 2017 بمناسبة جلسة المساءلة الشهرية حول السياسات العمومية المتعلقة بالشباب، الذي أشار فيه إلى الخطوط العريضة لأرضية الاستراتيجية التي وضعتها وزارة الشباب والرياضة[31]؛ وبحكم أننا ما زلنا في انتظار الصيغة النهائية للاستراتيجية، لا بأس من أن نستحضر، في مقام أول، بعض الجهود المبذولة للرفع من انخراط واندماج هذه الفئة في الحياة العامة، على أن نتطرق، في مقام ثان، لأهم التحديات المسجلة في هذا المجال.

1 ـ السياسات الموجهة للشباب

يعَدّ اعتماد دستور فاتح تموز/يوليو 2011 فرصة مهمة لمأسسة الجهود والمبادرات الموجهة للشباب. جاء نص الدستور بالمبادئ والكيفيات اللازمة لتحقيق نقلة نوعية لفائدة النهوض بأوضاع الشباب داخل المجتمع. وفي هذا الصدد، نص الفصل 33 من الدستور على اتخاذ السلطات العمومية للتدابير الملائمة لتحقيق ما يلي: توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، ومساعدة الشباب على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية، وتقديم المساعدة إلى أولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني، ثم تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلوم والتكنولوجيا والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخالقة والإبداعية في مختلف هذه المجالات. وستكتسي مشاركة الشباب طابعًا مؤسسيًا رسميًا بفضل إنشاء المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، وهي هيئة دستورية ستتولى، بموجب القانون رقم 89.15، تقديم اقتراحات حول أيّ موضوع اقتصادي واجتماعي وثقافي يهم مباشرة النهوض بأوضاع الشباب والعمل الجمعوي.

---

(29) «التقرير التحليلي- المؤتمر الاقليمي لسياسات الشباب الوطنية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا،» (بيروت، كانون الأول/ديسمبر 2004).

(30) وثيقة «مشروع الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب والإطار الاستراتيجي للمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي،» (وزارة الشباب والرياضة، مديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية، 2012).

(31) الوزكاني، «المعايير الدولية للسياسات الوطنية للشباب،».

الجدير بالذكر أن المجلس الوطني للشباب ظهر إلى حيِّز للوجود بتاريخ 8 تموز/ يوليو 1990 عندما أعلن الملك الراحل الحسن الثاني في خطابه بمناسبة عيد الشباب قرار إنشائه، راسمًا له أهدافًا محددة، لها صلة بقضايا تشغيل الشباب المغربي، ودراسة أوضاعه ومستقبله، وتكوين نظرة دقيقة عن حالته، لتشكل أرضية ملائمة لصانع القرار[32]؛ تغيرت تسميته بمقتضى دستور 2011 إلى المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، وقد أكد الملك محمد السادس في خطابه ليوم الأربعاء 20 آب/ أغسطس 2014 بمناسبة الذكرى 61 لثورة الملك والشعب على «كسب رهان اللحاق بركب الدول الصاعدة ليس مستحيلًا، وإن كان ينطوي على صعوبات وتحديات كثيرة، والمغرب، ولله الحمد يتوافر على جميع المؤهلات، لرفع هذه التحديات، وفي مقدمتها شبابه الواعي والمسؤول، ولنا اليقين بأن شبابنا قادرون بما يتحلون به من روح الوطنية، ومن قيم المواطنة الإيجابية، ولما يتوفرون عليه من عبقرية خلاقة، على النهوض بتنمية بلادهم، ورفع تحديات دخولها نادي الدول الصاعدة»[33]. الملاحظ أن الخطاب الملكي يركز على أهمية الدور المحوري للشباب في إبداء آرائهم في الموضوعات المختلفة التي تهم حاضرتهم وترهن مستقبلهم[34]، حيث يعَدّ العمل الجمعوي نبض المجتمع والشباب رافعته وركيزته الأولى لأي بناء ديمقراطي وسياسي، ودستور 2011 هو عصارة لحرارة وديناميات المجتمع المدني والثقافة السياسية السائدة في مجتمع ما، ولا يخفى على أحد أن المجتمع المدني أصبح فاعلًا سياسيًا ذا أهمية بالغة داخل المجتمع المغربي، بفعل الأدوار المتعددة التي يقوم بها من تأطير للمواطنين، وبالأنشطة المتعددة التي يمارسها.

يصعب التفكير، مغربيًا، في موضوع «هندسة السياسات العمومية»، من دون الحديث عن ترابطاته الممكنة والمفترضة مع المؤسسة الملكية، بحكم أن المكانة التي تشغلها داخل الساحة العمومية وفي الخطاب السياسي، تضعها في قلب رهانات الإصلاح.

إن دسترة المجلس الاستشاري للشباب والجمعيات يدخل ضمن شعار المأسسة الذي يهدف إليه المغرب، على اعتبار أن المأسسة تضمن الاستمرارية وتدفع الشباب والمواطن بصورة عامة إلى الانخراط في الحياة العامة[35]. إن إدماج الشباب وهو في أوج عطائه وقمة حماسه والجمعيات

(32) منصف السليمي، **الوظيفة الاستشارية والتغيير في المغرب: تجربة المجلس الوطني للشباب والمستقبل** (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر والتوزيع، 1999)، ص 34.

(33) لمزيد من الاطلاع انظر خطاب الملك محمد السادس بتاريخ 20 آب/أغسطس 2014 بمناسبة الذكرى 61 لثورة الملك والشعب.

(34) يونس مليح، «الشباب في الدستور بين طموح الوثيقة وجسامة التحديات،» **الأخبار**، 29/8/2014.

(35) الفصل 33 من دستور 2011 الذي ينص على: «على السلطات العمومية اتخاذ التدابير الملائمة لتحقيق ما يلي: توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد + مساعدة الشباب على =

النشيطة في الحياة العامة من شأنه أن يعطي دفعة قوية لترسيخ الديمقراطية. وإبعادهم عن منطق الاحتجاج السلبي والثورات، ودخولهم في منطق التغيير الإيجابي من داخل النظام، أي من داخل المؤسسات، لأن النظام الناجح والمنفتح هو النظام القادر على إدماجهم وإبعادهم عن منطق الاحتجاج السلبي والاستجابة لمطالبهم، وهذا ما قام به النظام السياسي المغربي والدستور المعدل[36]. وعيًا بضرورة الإدماج، ذَكَّر الخطاب الملكي، ليوم الجمعة 13 تشرين الأول/أكتوبر 2017، بأن التقدم الذي يعرفه المغرب لا يشمل مع الأسف كل المواطنين وبخاصة الشباب، الذي يمثل أكثر من ثلث السكان. وفي هذا الصدد، دعا إلى «سياسة جديدة مندمجة للشباب تقوم بالأساس على التكوين والتشغيل، قادرة على إيجاد حلول واقعية لمشاكلهم الحقيقية».

ويكاد يتفق الكثير من الدارسين على أنه يصعب التفكير، مغربيًا، في موضوع «هندسة السياسات العمومية»، من دون الحديث عن ترابطاته الممكنة والمفترضة مع المؤسسة الملكية، بحكم أن المكانة التي تشغلها داخل الساحة العمومية وفي الخطاب السياسي، تضعها في قلب رهانات الإصلاح، سواء نظرنا إليه كمسلسل شامل مترابط الحلقات، أو كخطاب رموز إلى تفاعل المؤسسة الملكية مع المستجدات والقضايا المطروحة على المستويين الوطني والدولي.

يظل الملك، منذ أول دستور للمملكة، هو الرئيس الفعلي للمجلس الوزاري، وهو ما يتيح له أن يكون على علم بأنشطة الحكومة في مختلف المجالات، ولا سيَّما أن هذا المجلس يعدّ أعلى هيئة تقريرية على مستوى الجهاز التنفيذي.

من شأن هذا التناول لحضور المؤسسة الملكية داخل النسق السياسي والدستوري أن يمثل مدخلًا مفيدًا لتناول العلاقة بين هذه المؤسسة وبين «السياسات العمومية الشبابية»، إذ تتجلى الجوانب الإشكالية في هذه العلاقة، من خلال التساؤل عن مدى تجاوب المؤسسة الملكية كمؤسسة ذات حضور طاغ وشامل ومكثف في كل الفضاءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع القضايا والمطالب والأسئلة المطروحة على مغرب الألفية الثالثة[37].

= الاندماج في الحياة النشيطة والجمعوية، وتقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني + تيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا، والفن والرياضة والأنشطة الترفيهية، مع توفير الظروف المواتية لتفتق طاقاتهم الخلاقة والإبداعية في كل هذه المجالات، يحدث مجلس استشاري للشباب والعمل الجمعوي من أجل تحقيق هذه الأهداف».

(36) عكاشة بن المصطفى، «آليات الديمقراطية المباشرة في دستور 2011،» في: مؤلف جماعي، **دستور 2011: النص والبيئة السياسية**، سلسلة بدائل قانونية وسياسية؛ العدد 2 (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 2014)، ص 77.

(37) للاستزادة حول هذه الخصائص، انظر: الحبيب استاتي زين الدين، «الإصلاح في الخطب الملكية.. الوقت المناسب واللحظة الحاسمة،» **هسبريس**، 2 آب/أغسطس 2017 <https://www.hespress.com/orbites/359942.html> (شوهد بتاريخ 3 نيسان/أبريل 2018).

والجدير بالذكر أنه كلما انبرى باحث في الشأن السياسي إلى دراسة صلاحيات المؤسسة الملكية في ما يخص الإشراف على السياسات العمومية وتوجيه دفتها في مجال معين، من خلال ترؤس أشغال المجلس الوزاري، إلا واصطدم بثنائية الجهاز التنفيذي؛ فالملك، وفق الفصل السابع والأربعين من دستور 2011، يرأس المجلس الوزاري وينعقد بمبادرة منه أو بطلب من رئيس الحكومة. فهو يعد بمنزلة حكومة تحت الرئاسة الفعلية للملك؛ أضف إلى ذلك أن الحكومة تعمل تحت سلطة رئيسها على تنفيذ برنامجها وعلى تنفيذ القوانين، كما تمارس الإشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية، علاوة على وظيفتها التشريعية (المجال التنظيمي)[38].

بالتالي، يظل الملك، منذ أول دستور للمملكة، هو الرئيس الفعلي للمجلس الوزاري[39]، وهو ما يتيح له أن يكون على علم بأنشطة الحكومة في مختلف المجالات، ولا سيَّما أن هذا المجلس يعدّ أعلى هيئة تقريرية على مستوى الجهاز التنفيذي. تسهر الحكومة على التحضير والإعداد، وتملك الحق في التداول والاقتراح، أما البت النهائي فيرجع للمجلس الوزاري الذي يرأسه الملك، بمبادرة منه أو بطلب من رئيس الحكومة، كما يمكن للملك أن يفوض لرئيس الحكومة رئاسته، بناء على جدول أعمال محدد.

إن الصلاحيات التي تم الاحتفاظ بها للمجلس الوزاري تتعلق بطبيعة استراتيجية، وأمنية، وترابية، ودبلوماسية، وتستمد قوتها وأهميتها من الدور التوجيهي والتحكيمي للملك كرئيس للدولة[40]، ولربما هذا ما يفسر، إلى حد ما، استبعاد طريقة ووتيرة اشتغال هذا المجلس وتحضير جدول أعماله وآليات عمله من دائرة النقاش السياسي قبل وبعد دخول الدستور الجديد حيز التنفيذ[41]. إن رئاسة الملك للمجلس الوزاري تعَدّ مظهرًا معبّرًا عن سمو المؤسسة الملكية، تجاه الحكومة على الأقل؛ وإذا كانت الدساتير السابقة أعطت الحكومة صلاحيات تتولاها بمقتضى مراسيم، فإن جل هذه الصلاحيات لم تمارَس، من الناحية القانونية والعملية، إلا بإشراف الملك الذي

(38) عبد العزيز غوردو، **الحكامة الجيدة في النظام الدستوري المغرب** (لندن: إصدارات إي-كتب، 2015)، ص 60.

(39) مع ملاحظة أن الدستور الجديد، حسب الفقرة الثالثة من الفصل الثامن والأربعين، أتاح للملك إمكان تفويض رئيس الحكومة هذه الرئاسة بناء على جدول أعمال محدد.

(40) ينص الفصل 49 من الدستور على أن المجلس الوزاري «يتداول في القضايا والنصوص التالية: التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة؛ مشاريع مراجعة الدستور؛ مشاريع القوانين التنظيمية؛ التوجهات العامة لمشروع قانون المالية؛ مشاريع القوانين ـ الإطار المشار إليها في الفصل 71 (الفقرة الثانية) من هذا الدستور؛ مشروع قانون العفو العام؛ مشاريع النصوص المتعلقة بالمجال العسكري؛ إعلان حالة الحصار؛ إشهار الحرب؛ مشروع المرسوم المشار إليه في الفصل 104 من هذا الدستور؛ التعيين باقتراح من رئيس الحكومة، وبمبادرة من الوزير المعني، في الوظائف المدنية التالية: والي بنك المغرب، والسفراء والولاة والعمال، والمسؤولين عن الإدارات المكلفة بالأمن الداخلي، والمسؤولين عن المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية. وتحدد بقانون تنظيمي لائحة هذه المؤسسات والمقاولات الاستراتيجية».

(41) حسن طارق، «المجلس الوزاري،» موقع «اليوم 24»، 9/9/2013، <https://alyaoum24.com/164590.html> (شوهد بتاريخ 5 أيلول/سبتمبر 2018).

يرأس المجلس الوزاري[42]. وبالتالي، فإن رئاسة الملك هذا المجلس تخوله الانفراد والاستئثار بما يتعلق بتوجيه سياسة الدولة ومراقبة العمل الحكومي، وذلك كأصل عام، الأمر الذي يجعله كذلك الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية كلها[43].

بالرجوع إلى الفصل 92 من الدستور، نجد أن رئيس الحكومة يطلع الملك على خلاصات مداولات مجلس الحكومة. وإذا كانت مشاريع القوانين (قانون المالية مثلًا) يناقش على مستوى المجلس الحكومي فحسب، فالأمر مختلف بالنسبة إلى القوانين التنظيمية، إذ تناقش في المجلس الوزاري، ثم تحال على البرلمان[44]. إضافة إلى ذلك، على الرغم من إسناد الدستور، من خلال الفصل 91، إلى رئيس الحكومة صلاحية التعيين في الوظائف المدنية في الإدارات العمومية، وفي الوظائف السامية في المؤسسات والمقاولات العمومية، فإن ذلك يتم بمراعاة صلاحيات المجلس الوزاري التي نص عليها الفصل 49 من الدستور الذي يندرج على مستوى هيكلة الوثيقة الدستورية ضمن باب المؤسسة الملكية لا الحكومة. لكن إذا كان المجلس الوزاري يتداول في التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة، ويعين المسؤولين عن المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية، أليس هذا معناه صلاحيات المجلس الوزاري تحيط بكل شؤون الدولة؟

دعونا نتفق، أولًا، أن الاستراتيجية ليست مجرد «لعبة شطرنج»[45] ما يشغل تفكير اللاعب «بقطعها» هو التحرك بحذر وتعقّل واحترام تام للقواعد المتفق عليها، لإحراز النصر الافتراضي على الخصم، وإنما هي فكر وممارسة في الوقت نفسه، تجمع بين حسن التقدير والتنظير والتنبؤ، ودقة الإنجاز والفعل، وفق أجندة مضبوطة زمكانيًا[46]. لربما هذا المعنى هو الذي قصده المشرع الدستوري بالبعد الاستراتيجي بالنظر إلى الدور الذي يضطلع به المجلس الوزاري، وخصوصًا إذا أخذنا في الحسبان اختيار المؤسسة الملكية لتوقيت الإصلاحات، وكيفية أجرأتها، والنتائج التي تترتب عنها[47].

---

(42) مصطفى قلوش، **النظام الدستوري المغربي: 1ـ المؤسسة الملكية** (الرباط: شركة بابل للطباعة والنشر، 1997)، ص 44.

(43) المصدر نفسه.

(44) ترتبط هذه الأهمية بالتراتبية التي نظم الدستور على أساسها علاقة المجلس الوزاري بالمجلس الحكومي؛ إذ يمكن المجلس الحكومي مناقشة السياسة العامة للدولة، لكن قبل عرضها على المجلس الوزاري (الفصل 92). كما يمكنه مناقشة مشروع قانون المالية بعد عرض توجهاته العامة على المجلس الوزاري. وإذا كان باقي مشروعات القوانين يناقش على مستوى المجلس الحكومي فحسب، فالأمر مختلف بالنسبة إلى القوانين التنظيمية، إذ تناقش في المجلس الوزاري، ثم تحال على البرلمان.

(45) صلاح نيوف، **مدخل إلى الفكر الاستراتيجي**، كتاب موجّه إلى طلاب الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، قسم العلوم السياسية، ص. 3 متاح بصيغة word على الرابط التالي: <http://www.ao-academy.org/wesima_articles/library-20080525-1630.html>.

(46) الحبيب استاتي زين الدين، «الحركات الاحتجاجية في المغرب: حالة حركة 20 فبراير،» (أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية، جامعة القاضي عياض، 2016ـ2017)، ص 354.

(47) المصدر نفسه.

صحيح أن من بين ما يناقشه مجلس الحكومة، طبقًا للفصل 92 من الدستور، تحت رئاسة رئيس الحكومة، هو السياسة العامة للدولة قبل عرضها على المجلس الوزاري، بيد أن القارئ النبيه لا يفوته أن صلاحية المجلس الوزاري، بالاستناد إلى الممارسة السياسية وما تفرزه من نقاشات وتأويلات وردود أفعال، لا تتوقف عند حدود «التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة» فحسب، بل تتعداها إلى السياسة العمومية للدولة، الأمر الذي يوسع صلاحية المجلس الوزاري لتشمل شؤون الدولة كلها[48]. وحسب دستورَي 1996 و2011، فإن الملك هو الذي يرأس المجلس الوزاري، إلا أن الدستور الأخير سمح لرئيس الحكومة بترؤس المجلس الوزاري، وذلك بتفويض من الملك، وبناءً على جدول أعمال محدد[49]، وهذا يعني أن التفويض يكون في الموضوعات التي يسمح الملك بمداولتها تحت رئاسة رئيس الحكومة[50].

لا تزال إشكالات الانقطاع عن الدراسة والهدر المدرسي والفوارق بين التعليم العمومي والخاص، وتوجيه الشباب نحو تخصصات لا تمكنهم من اكتساب المعارف التي تتيح لهم الإعداد الجيد لمستقبلهم، تمثل عوائق تحول دون تمتع الجميع، على امتداد جهات التراب الوطني، بالحق في التعليم.

في هذا الإطار، يشير أحد الباحثين إلى أن ربط مسألة مفهوم السياسة العمومية للدولة، كمجال لصلاحية المجلس الوزاري بنص الفصل 100 على تخصيص جلسة واحدة كل شهر، بمجلسي البرلمان، لتقديم رئيس الحكومة أجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة يشرع سؤال: باسم من يقدم رئيس الحكومة هذه الأجوبة[51]؟

هو تساؤل كلاسيكي في السياق المغربي، بحيث إذا كان يظهر أن فكرة الملكية التنفيذية لم تعد مهيكلة للهندسة الدستورية، فهذا لا يتنافى مع استمرارية ممارستها أدوار التوجيه والتدبير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يجعل السلطة التنفيذية عمليًا مقسمة بين مؤسستي الملكية والحكومة من دون أن يعني حجب هذا البعد التراتبي في العلاقة ـ وهذا ما يتجلى، كما سبق الذكر، في صوغ وتنفيذ السياسات العمومية وتقييمها. يرجع الإشراف على التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة إلى أعلى سلطة ممثلة بالملك بوصفه رئيسًا للدولة، ويتم مناقشتها في المجلس الوزاري، وملزمة لجميع السلط والمؤسسات الدستورية، وعلى أساسها يتم صوغ البرنامج الحكومي، وكذا السياسات العمومية والسياسات القطاعية التي يتداول في شأنهما المجلس الحكومي الذي يترأسه رئيس الحكومة. إن تنزيل هذه

(48) حسن طارق، **دستورانية ما بعد انفجارات 2011: قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 27.

(49) الفصل 48 من دستور 2011.

(50) عزيزة الغداني، «اختصاصات الحكومة في دستور 2011: قراءة في النص،» في: مؤلف جماعي، **دستور 2011: النص والبيئة السياسية**، ص 40.

(51) طارق، المصدر نفسه، ص 35.

السياسة العامة يتم إما عبر سياسات عمومية وسياسات قطاعية تصاغ وتنفذ من جانب الحكومة والمؤسسات العمومية التابعة لها، وإما من خال صوغ مشاريع قوانين إطار، وإما ضمن قوانين المالية السنوية التي يتعين أن تتضمن المحاور الكبرى للإنفاق العمومي المرتبط بهذه التوجهات الاستراتيجية.

2 ـ في واقع المسألة الشبابية

إذا كان الشباب المغاربة يمتلكون مجموعة من المهارات والقدرات والطاقات الهائلة التي يتعين إبرازها وتحريرها، فإن شريحة كبيرة منهم لا تزال تعاني مظاهر الهشاشة (شباب يعانون الإقصاء، وشباب لا يزاولون عملًا ولا يتلقون تكوينًا أو تدريبًا، وشباب كُبحت رغبتهم في ممارسة العمل المقاولاتي، وشباب لم يتمتعوا بحقهم في طفولة سليمة)؛ فقد ظلت أغلبية الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و34 سنة، وهي الفئة التي تمثل نحو ثلث ساكنة البلاد، على هامش النمو الاقتصادي المطرد الذي شهدته المملكة خلال السنوات العشر الأخيرة، ولم يستفيدوا بشكل منصف من التقدم الاقتصادي المتأتي من دينامية النمو التي عرفتها البلاد[52]. وجزء كبير من هذه المحدودية يطلعنا عليها التقرير الذي أعدّه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بحيث يسجل أنه:

أ ـ في مجال التربية والتكوين

لا تزال إشكالات الانقطاع عن الدراسة والهدر المدرسي والفوارق بين التعليم العمومي والخاص، وتوجيه الشباب نحو تخصصات لا تمكنهم من اكتساب المعارف التي تتيح لهم الإعداد الجيد لمستقبلهم، تمثل عوائق تحول دون تمتع الجميع، على امتداد جهات التراب الوطني، بالحق في التعليم. أما في ميدان الصحة، فإضافة إلى الفوارق القائمة في مجال الولوج إلى العلاجات الأساسية والإفادة من خدمات صحية جيدة، ثمة إشكالات كبرى باعثة على القلق لا تزال تلقي بظلالها على الوضع الصحي. ويتعلق الأمر على الخصوص بآفات مثل الإدمان على المخدرات والتدخين والانتحار، فضلًا عن وضع الصحة العقلية التي تظل مُشكِلة حقيقية من مشاكل الصحة العمومية.

ب ـ معدل البطالة في صفوف الشباب

يظل معدل البطالة في صفوف الشباب في المغرب مرتفعًا (20 بالمئة في المتوسط)، بل إن أغلب الشباب المشتغلين يعملون في القطاع غير المنظم وفي مناصب شغل تتسم بالهشاشة وذات أجور زهيدة، كما أنهم لا يستفيدون من الامتيازات الاجتماعية؛ فمن دون علاقات شخصية أو عائلية، لا يكفي دائمًا التوافر على شهادة أو امتلاك الكفاءة للحصول على منصب شغل لائق. لذلك، فإن الشباب يشعرون بأنهم لا يتحكمون إلا بشكل نسبي في مستقبلهم الاقتصادي. في هذا الإطار، أوردت دراسة أجراها موقع Recruit على الإنترنت، وهي شركة توظيف رائدة، أن 91 بالمئة من الخريجين المغاربة يحلمون بمغادرة البلاد وإيجاد فرص عمل في الخارج لأنهم يعتقدون أن

(52) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مبادرة وطنية جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي، إحالة رقم 23/2018، ص 23.

الهجرة من المغرب ستساعدهم على التقدم وتطوير حياتهم المهنية[53]. وفي خطابه بمناسبة ثورة الملك والشعب (20 آب/أغسطس 2018)، نبه الملك محمد السادس بدوره إلى هذه المسألة كاشفًا أن «العديد من الشباب، بخاصة من حاملي الشهادات العليا العلمية والتقنية، يفكرون في الهجرة إلى الخارج، ليس فقط بسبب التحفيزات المغرية هناك، وإنما أيضًا لأنهم لا يجدون في بلدهم المناخ والشروط الملائمة للاشتغال، والترقي المهني، والابتكار والبحث العلمي. وهي عمومًا الأسباب نفسها التي تدفع عددًا من الطلبة المغاربة بالخارج لعدم العودة للعمل في بلدهم بعد استكمال دراستهم». ترتيبًا على ذلك، الحكومة المغربية مطالبة بالتعامل المسؤول والجدي «لوقف هجرة الأدمغة» في أفق استعادة الخبراء والكفاءات المغربية المقيمة بالخارج وإدماجهم من أجل المساهمة في تسريع تنمية البلاد، ولا سيما رأس المال البشري هو أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد وخزان للذاكرة الجماعية التي هي أساس أي ازدهار وطني.

ج ـ التفاوتات بين الجنسين

على الرغم من الجهود المبذولة من أجل القضاء على التفاوتات بين الجنسين، ولا سيَّما في الوسط القروي، لا تزال هناك صعوبة في ضمان تمدرس البنات وفي تحقيق تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث. تنضاف إلى هذا الأمر الكثير من الإكراهات الأخرى، من قبيل تجذر الصور النمطية السلبية في المجتمع، والتمييز والعنف القائم على النوع، والهشاشة الاقتصادية للنساء. وفي هذا الصدد، ينبغي القيام بتدابير ترمي إلى معالجة هذه الاختلالات عبر مقاربتها من زاوية النوع (تحليل الأفكار القائمة على تقسيم الأدوار والوضع الاجتماعي بحسب الجنس) والبعد الجغرافي.

د ـ مشاركة الشباب المغربي في الحياة المدنية

تكاد مشاركة الشباب المغربي في الحياة المدنية تكون منعدمة، إذ يكرسون معظم أوقاتهم لأنشطة شخصية، يمارسونها فرادى أو جماعات. ويعد هذا الغياب شبه التام لشبيبة البلاد عن الأشكال التقليدية للمشاركة السياسية، الذي يتجلى في النسبة الضئيلة لانخراطهم في النقابات والأحزاب السياسية، تعبيرًا عن أزمة ثقة حقيقية قائمة بين الشباب والمؤسسات السياسية (واحد في المئة من الشباب ينخرطون في حزب سياسي أو نقابة).

خاتمة

قال غاندي يومًا: «ما تفعله لأجلي، وتفعله بدوني، تفعله ضدي». هذه المقولة يمكن إسقاطها على حقل الشباب ونقول ما تفعله من أجل الشباب ومن دون الشباب، تفعله ضد الشباب. وما نقصده هو أن تقوية مشاركة الشباب في أية مبادرة أو سياسة أو هيئة، يجب أن يأخذ في الحسبان ضرورة:

ـ تعزيز ثقة الشباب في مؤسسات الدولة وضمان مشاركتهم الفعالة في النسق السياسي.

ـ تمكين الشباب من المشاركة الفعلية في تدبير الشأن العام والمحلي وذلك بإرساء تعاقد حقيقي بين الدولة والجماعات الترابية بوصفها مكون رئيسي في مسار التنمية المندمجة، لإشراكهم

(53) هشام بوعلي، «هجرة الأدمغة،» <http://www.2m.ma/ar/news> (شوهد بتاريخ 1 تموز/يوليو 2019).

في تسيير المجالس المنتخبة وتثمين مبادراتهم وصقل أفكارهم العملية ومنحهم المكانة اللازمة كقوة اقتراحية حقيقية قادرة على الترافع عن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشباب دوليًا ووطنيًا وجهويًا.

ـ تطوير جاذبية عروض التكوين والإدماج السوسيو-مهني عبر تعميق التنسيق والتشاور بين مختلف المتدخلين في هذا القطاع وذلك بإجراء تشخيص ميداني دقيق لحاجات سوق الشغل وملاءمتها مع التكوينات والبرامج الدراسية مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لكل جهة.

ـ تعزيز الإدماج المهني للشباب في سوق الشغل وتشجيع روح المبادرة الذاتية وذلك عبر تبسيط المساطر الإدارية الخاصة بإحداث المقاولات وإنشاء شبابيك خاصة لمواكبة هذه المقاولات وتسهيل ولوجها إلى آليات التمويل والتكوين المستمر □

شرق السودان والمطامع الإثيوبية (دراسة حالة منطقة الفشقة)

أحمد سليمان أبكر(*)

باحث في العلوم السياسية من السودان.

مقدمة

في خضم الصراع الدائر بين بريطانيا والدولة المهدية بهدف إسقاط الأخيرة وإعادة احتلال السودان، عمل الإمبراطور الإثيوبي منليك الثاني على استغلال الوضع طمعًا في توسيع حدوده على حساب حدود السودان، فبعث في 15 نيسان/أبريل 1891 تعميمًا إلى رؤساء الدول الأوروبية حدد فيه ما زعم أنها الحدود الفعلية لإمبراطوريته وكذلك ما عدّه منطقة نفوذه. وورد في التعميم أن الحدود الشمالية الغربية للحبشة تمتد من بلدة تومات الواقعة عند ملتقى نهري ستيت وعطبرة إلى كركوج على النيل الأزرق وتشمل مديرية القضارف. وأعلن منليك عن عزمه استعادة حدوده القديمة التي تمتد غربًا حتى الخرطوم وجنوبًا حتى بحيرة فكتوريا. من هنا تتضح المطامع الإثيوبية في أراضي شرق السودان (ولاية القضارف).

يتطرق هذا البحث إلى مفهوم علم الجيوبوليتيك (علم سياسة الأرض) وهو علم يفسر حالة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة، الذي يقود بدوره إلى مفهوم الاحتلال الذي يعني سيطرة دولة على أراضي دولةٍ أُخرى أو جزءٍ منها، ومن ثم الوقوف على الأسباب الجذرية للاحتلال. أخيرًا، يتطرق البحث إلى الحلول المقترحة مع الإسقاط على حالة منطقة الفشقة محاطة بالأنهار داخل الأراضي السودانية من كل الجوانب باستثناء خط الحدود المشترك مع إثيوبيا، وهذا ما يفرض عليها العزلة التامة عن الأراضي السودانية المتاخمة لها خلال موسم فيضان هذه الأنهار. هذا فضلًا عن كونها تتميز بهطول الأمطار الغزيرة في فصل الخريف وبإنتاجها الوفير. هذا الموقع يغري الإثيوبيين للاعتداء عليها متى ما شاءوا، إذ لا يقف أمامهم أي مانع يحول بينهم وبين الاستفادة من هذه الأراضي الخصبة؛ فهي أراضٍ متاخمة تمامًا لأراضيهم، وبالتالي كل موسم يأتي

(*) البريد الإلكتروني: ahmedsoulim22@gmail.com

مزارعون من الأمهرة الذين يعتقدون اعتقادًا راسخًا أن هذه أراضيهم[1]، وأنهم لن يتركوها حتى ولو تخلى عنها الإمبرطور منليك الثاني في وقت ما، وتدعمهم في ذلك عصابات «ولجاييت» التي تسمى الأمهرية شفتا، ليزرعوا الأراضي السودانية المعترف بها دوليًا وإثيوبيًا. و«الشفتا» عصابات معروفة منذ أمد طويل ينظمها أفراد من شعب ولجاييت (مظلة شعوب)، يستعين بهم الأمهرة من أجل الحماية نظير مبلغ مالي.

أولًا: الإطار المنهجي والنظري للبحث

1 ـ الإطار المنهجي للبحث

موضوع البحث شرق السودان والمطامع الإثيوبية (دراسة حالة منطقة الفشقة). حدود البحث المكانية (ولاية القضارف ـ منطقة الفشقة)، أما الزمانية فتمتد من نيسان/أبريل 1891 إلى كانون الأول/ديسمبر2021. وتتمثل **إشكالية** البحث بمطامع إثيوبيا في أراضي شرق السودان عامة وولاية القضارف خاصة وذلك منذ 1957. ينطلق البحث من عدة **أسئلة**، هي: هل يعَدّ تدخل إثيوبيا في منطقة الفشقة السودانية احتلالًا؟ وهل لإثيوبيا مطامع حقيقية في أراضي شرق السودان؟ ما دقة المعلومات المطروحة من البحوث والدراسات العلمية لتوضيح حالة الاحتلال التي تتعرض لها منطقة الفشقة من جانب إثيوبيا، ومدى القدرة على توضيح هذه المعلومات بوصفها أداة تبين حقيقة احتلال إثيوبيا لأراضٍ سودانية؟ ما الحلول التي تعيد للسودان أراضيه وتضع حدًا للمطامع الإثيوبية في أراضي الفشقة وغيرها من الأراضي السودانية؟

يعتمد البحث **المنهج** الوصفي الذي يقوم على وصف الحقائق باتباع أسلوب علمي وموضوعي دقيق، والمنهج الوظيفي الذي يتناول مدى مطامع إثيوبيا في أراضي شرق السودان (ولاية القضارف) وبخاصة منطقة الفشقة الخصبة.

واستخد البحث **تقنيات** القراءة المنظمة للوقائع اليومية، الرسائل العلمية والدراسات المتعلقة بموضوع البحث، الملاحظة الهادفة، الخبرة العلمية، الاستشارة.

ينطلق البحث من عدة **فرضيات** أيضًا، هي: 1ـ ثمة مطامع إثيوبية واضحة في أراضي شرق السودان (ولاية القضارف ـ منطقة الفشقة)؛ 2ـ انشغال الساسة السودانيين في الحكومات السودانية المتعاقبة بالتصارع فيما بينهم، وهو ما أثر سلبًا في حسم ملف الحدود مع إثيوبيا، الأمر الذي ساهم بصورة فعّالة في تلكؤ إثيوبيا وتهرّبها من عملية ترسيم الحدود بينها وبين السودان بصورة قاطعة ونهائية. 3ـ انشغال الجيش السوداني بخوضه نزاعًا أكبر وأخطر على أمن السودان القومي في جنوب السودان منذ قبيل الاستقلال، إلى جانب نشوب مشكلة دارفور التي عقّدت مشاكل السودان الداخلية وبخاصة بعد تدويلها مثلما دوّلت مشكلة الجنوب من قبل حتى فُصل، كل هذا

(1) لقاء عبر الهاتف (القضارف-أمدرمان) في حزيران/يونيو 2020 مع عثمان أحمد حسن، نائب القنصل السوداني الأسبق في قبيلا (إثيوبيا) 1992 ومعتمد محلية القريشة الأسبق 2010 والخبير في الشأن الإثيوبي والأفريقي.

جعل من الحدود الشرقية وبخاصة منطقة الفشقة الخصبة لقمة سائغة لدى إثيوبيا لتتمدد فيها كما تشاء. 4ـ ضعف البينة التحتية في ولاية القضارف بعامة ومنطقة الفشقة بخاصة أسهم بصورة كبيرة في عدم ربط المنطقة بالداخل وبالتالي جعلها عرضة للمطامع الإثيوبية.

2 ـ الإطار النظري

مفهوم الجيوبوليتيك (علم سياسة الأرض): الجيوبوليتيك هو علم دراسة تأثير الأرض (برّها وبحرها ومرتفعاتها وجوفها وثرواتها وموقعها) في السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي، وفي معناه البسيط هو «علم سياسة الأرض» أي دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة. ويتداخل هذا المفهوم مع مضمون علم الجغرافيا السياسية الذي يُعنى بدراسة تأثير الجغرافيا (الخصائص الطبيعية والبشرية) في السياسة[2]. يمثل علم الجيوبوليتيك ضمير الدولة وطموحاتها وحاجاتها ومصالحها في المستقبل، وكيفية حمايتها والمحافظة عليها، فهو بالتالي مفتاح السياسة القومية. من هنا يكون توصيف الدولة لنقاط قوتها وضعفها «جغرافيا سياسية». أما رؤيتها المستقبلية وآمالها وحاجاتها ومصالحها حتى التي تتعدى حدودها، فهذا هو علم (الجيوبوليتيك) الذي يمثل النظرة إلى المصالح القومية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

مفهوم الاحتلال: إنَّ كلمة الاحتلال، مأخوذةٌ في اللغة العربية، من الفعل احتلَّ؛ حيثُ يُقال احتلّ المكانَ؛ بمعنى حلَّه، نزَل به، وأخذه، واستولى عليه قهرًا[3]، ويُعرّف الاحتلال اصطلاحًا بأنّه سيطرةُ دولةٍ مُعينة على جميع أراضي دولةٍ أُخرى أو جزءٍ منها، خلال غزوٍ أو حرب أو بعد انتهاء تلك الحرب[4]. ويتخذ الاحتلال صورًا، أو مآرب مُعيّنة كالاحتلال الاقتصاديّ وهو استيلاء دولة ما، على موارد دولةٍ أخرى بطريقةٍ غير مشروعة[5].

أدبيات البحث (الدرسات السابقة): دراسة مشابهة لموضوع البحث «الاحتلال الإثيوبي لأراضي الفشقة السودانية» للدكتورة إكرام محمد صالح حامد دقاش أستاذ مساعد بكلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهري، السودان – تموز/يوليو 2007).

الهدف من الدراسة: إيجاد إطار نظري متكامل للبعد التاريخي للمطامع الإثيوبية في أرض الفشقة، وذلك من خلال محورين، محور سياسي وهذا يعتمد على كسب الوقت بالتفاوض الذي ينتهي دائمًا إلى الإبقاء على الوضع الراهن ثم القيام بمزيد من عمليات التوطين وتملُّك الأرض يتبع ذلك عمل منظم لطمس هوية المواطنين السودانيين على الحدود لتحويلهم إلى مواطنين إثيوبيين

---

(2) جاسم محمد سلطان، **جيوبولتيك الجغرافية والحلم العربي القادم: عندما تتحدث الجغرافية** (بيروت: دار تمكين للأبحاث والنشر، 2013)، ص 9 ـ 11.

(3) محمد بن مكرم أبو الفضل جمال الدين بن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار الكتب العلمية، 2009).

(4) خلف رمضان محمد بلال الجبوري، «السيادة في ظل الاحتلال،» **مجلة دراسات إقليمية** (بغداد)، السنة 3، العدد 3 (كانون الثاني/يناير 2007)، ص 7ـ8.

(5) اتفاقية جنيف الرابعة 1949 الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب والاحتلال.

في مرحلة لاحقة أو طردهم والتمهيد لذلك بمحاولات إدخال القوانين الإثيوبية للمنطقة. يقوم المحور **الأول** على تخريب اقتصاد السودان من طريق تشجيع تهريب البضائع السودانية إلى داخل إثيوبيا. أما المحور **الثاني** فهو عسكري يعتمد على فكرة التوسع بالقوة حتى يمكن الوصول إلى الحد الطبيعي وهو نهر عطبرة.

نتائج الدراسة: إن أفضل المعالجات بالنسبة إلى السودان في مسألة أراضي الفشقة المهددة من جانب إثيوبيا هو إقرار الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الموروثة على ما بها من ملاحظات وقصور تفاديًا للمشاكل التي يثيرها عدم الإقرار، وأن حدود السودان المترامية تمثل عائقًا كبيرًا بالنسبة إليه، وأن السودان حريص على أن لا يدخل في مشاكل حدودية مع جيرانه لأنه يجاور تسع دول (قبل انفصال جنوب السودان كدولة)، وأن عامل الحدود غير وارد في علاقة السودان بجيرانه إلا في الحرب والنزوح. لقد تولد لدى السودان موقف مبدئي بإقرار الاتفاقيات واعتماد أسلوب التفاوض والتحاور. ومن أسلم الطرق لحل النزاعات الحدودية هي البحث في المبادئ والنقاط التي يعتمد عليها الخصم والبحث عن ردود خاصة بها.

ثانيًا: الخلفية التاريخية

في 15 نيسان/أبريل 1891 بعث الإمبراطور منليك الثاني تعميمًا إلى رؤساء الدول الأوروبية حدد فيه الحدود الفعلية لإمبراطوريته وكذلك ما عدّه منطقة نفوذه. ورد في التعميم أن الحدود الشمالية الغربية للحبشة تمتد من بلدة تومات الواقعة عند ملتقى نهرَي ستيت وعطبرة إلى كركوج على النيل الأزرق وتشمل مديرية القضارف. وأعلن منليك عن عزمه استعادة حدوده القديمة التي تمتد غربًا حتى الخرطوم وجنوبًا حتى بحيرة فكتوريا. ويبدو أن تعميم منليك لم يصل إلى الملكة فكتوريا ولم تعلم به الحكومة البريطانية التي كانت تسعى جاهدة لإسقاط الدولة المهدية وإعادة استعمار السودان إلا إبان بعثة سير رينيل رود في عام 1897 للتباحث مع منليك حول بعض المسائل، ولكن لوحظ أنه عندما أبلغ ممثل بريطانيا في الحبشة جون هارنغتون منليك في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1898 بأن القوات البريطانية ـ المصرية قد احتلت مدينتي القضارف والروصيرص. لم يأبه منليك لاحتلال القضارف ولكنه استشاط غضبًا لاحتلال الروصيرص بسبب موقعها الاستراتيجي على النيل الأزرق. وبعد سقوط السودان واحتلال بريطانيا بمساعدة مصر للسودان تحت مظلة «الحكم الثنائي الإنكليزي ـ المصري»[6] بدأت المفاوضات لتحديد الحدود بين السودان والحبشة في 15 نيسان/أبريل 1899 بين منليك وجون هارنغتون، وكان يؤازر الإمبراطور مستشاره السويسري المحنك المهندس ألفرد إيلق. وسبق أن أُبلِغَت الحكومة المصرية بأنه في سبيل الحصول على ضمانات في شأن مياه بحيرة تانا والنيل الأزرق، فسيكون من الضروري تقديم تنازلات معقولة في الأراضي لمنليك في مقابل الحصول منه على الضمانات المطلوبة. في الوقت نفسه كانت التعليمات الصادرة لهارنغتون تقضي بألّا يقبل أية مطالبات من منليك في وادي النيل

(6) رغم تسمية الحكم (الثنائي الإنكليزي ـ المصري) لكن واضح أن الهيمنة كانت للإنكليز.

وتحديدًا في الغرب والشمال الغربي لأنه يخضع لسيطرة خديوي مصر، وأن يؤكد لمنليك هيمنة بريطانيا في مصر والسودان.

وفي مستهل المفاوضات تمسك منليك بالحدود التي نص عليها تعميمه إلى رؤساء الدول الأوروبية. ودفع بأنه طالما أن بريطانيا لم تعترض عليه فإن ذلك يعني أنها قد قبلته «لأن السكوت يعني الموافقة». وردَّ هارنغتون بأن بلاده لا تعترف بالتعميم ولا بالحدود التي نص عليها. وأضاف أنه لا يكفي أن يذكر منليك أن حدوده هي كذا وكذا، لأن القاعدة في أفريقيا هي الاستيلاء الفعّال. ويبدو أن هارنغتون كان يشير إلى ما اتُفِق عليه في مؤتمر برلين في 26 شباط/فبراير 1890. وقد تراجع منليك عن التعميم ولكنه طفق يجادل بما عدّه حقوقه التاريخية. أمام تصلب موقف هارنغتون أبدى منليك استعداده للتفاوض. أثمرت المفاوضات عن الاقتراح الذي قدمه منليك في 26 أيار/مايو 1899. وجد هذا الاقتراح قبولًا حسنًا لدى هارنغتون ولكنه عُلِّق بإتمام الاتفاق مع الحكومة الإيطالية بشأن الجزء الشمالي للحدود لأنه يمس منطقة النفوذ المخصصة لإيطاليا وفقاً للبروتوكول الإنكليزي ـ الإيطالي المبرم في 15 نيسان/أبريل 1891. تم رسم خط الحدود الذي اقترحه منليك على خريطة (خريطة اسكلتون) للحبشة والبلدان المجاورة، بحيث يبدأ خط الحدود في تدلك في الشمال ويسير في اتجاه الجنوب إلى التقاء الستيت ومايتيب بحيث يشمل في السودان كل إقليم قبيلة الحمران. وأما في منطقة الكداوي فقد تُرك مسار خط الحدود مفتوحًا إلى أن يتم التيقن عما إذا كانت هذه المنطقة تقع بصفة رئيسة إلى الشرق أو الغرب من الخط الموضح على الخريطة. في منطقة القلابات سارت الحدود إلى الشرق من هذه المنطقة لتتركها كلها في السودان. لكن منليك كان تواقًا بشدة إلى أن يحصل على مدينة المتمة ذات الأهمية الاستراتيجية والتجارية، فناشد هارنغتون لاعتبارات عاطفية أن يُبقي على علمه مرفوعًا في المتمة. وطلب من هارنغتون إبلاغ حكومته بأنه لأجل اعتبارات الصداقة يود الاحتفاظ بالمتمة لارتباطه هو شخصيًا وكذلك شعبه بالمتمة لأنه يوجد بها مسيحيون، وقتل فيها الملك يوحنا[7] وأريقت فيها دماء شعبه. لذلك وافقت الحكومة البريطانية على تقسيم المتمة إلى قسمين: بحيث يبقى الجزء الواقع شرق خور أبو نخرة في الحبشة ويبقى القسم الغربي في السودان. وأما في جنوب المتمة فقد تبع الخط الحدود الشرقية لقبائل الضبانيه ودار سوماتي، بينما ترك في الحبشة أراضي قبائل القبا والقمز واحتفظ للسودان بمنطقتي فامكا وفازوغلي.

إن خط الحدود من النقطة التي تقاطع فيها حدود ولاية النيل الأزرق الجنوبية الحدود الإثيوبية وحتى بحيرة رودلف قد أصبح يمثل الآن الحدود بين إثيوبيا وجمهورية جنوب السودان.

وكانت بني شنقول مصدر قلق واهتمام لمنليك. وقد ردّت الوثائق البريطانية ذلك إلى موارد الذهب الموجودة فيها وموقعها الاستراتيجي المهيمن على النيل الأزرق. رفض هارنغتون الاعتراف

(7) قتل يوحنا ملك الحبشة في معركة القلابات آذار/مارس 1889 على يد الأنصار إبان حكم المهدية في السودان.

للحبشة بأي حقوق في بني شنقول. ولكنه في نهاية الأمر أبدى استعداده للوصول إلى ترتيب ما يرضي رغبات منليك. وأخيرًا تم الاتفاق على أن تُترك بني شنقول للحبشة. وفي مقابل ذلك تُمنَح امتيازات التنقيب عن الذهب في بني شنقول للشركات البريطانية.

ينبغي التنويه هنا إلى أن خط الحدود من النقطة التي تقاطع فيها حدود ولاية النيل الأزرق الجنوبية الحدود الإثيوبية وحتى بحيرة رودلف قد أصبح يمثل الآن الحدود بين إثيوبيا وجمهورية جنوب السودان. تم إفراغ خط الحدود الذي تمخض عن تفاوض هارنغتون مع الإمبراطور منليك الثاني في مسودة اتفاقية. وقد وصفت هذه المسودة في مادتها الأولى بالتفصيل الحدود بين السودان وإثيوبيا من تدلك في الشمال، وجنوبًا إلى خط عرض 6 درجة شمال حيث تبدأ الحدود بين إثيوبيا والمحميات البريطانية في شرق أفريقيا وأوغندا.

لم يتم توقيع المسودة بسبب تدخل سيكوديكولا ممثل إيطاليا في أديس أبابا في آذار/مارس 1901 لدى منليك بأن اتفاقية الحدود المزمعة بين السودان وإثيوبيا التي تبدأ من تدلك تتعارض مع اتفاقية أبرمها هو مع منليك في 10 تموز/يوليو 1900 لتحديد الحدود بين إثيوبيا وإريتريا وهي تنص أيضًا على أن الحدود بين البلدين هي تومات ـ تدلك ـ ماريب ـ مونا. ولكن تبين لاحقًا أنه عندما سجل المبعوث الإيطالي سيكوديكولا اعتراضه على مسار خط الحدود المقترح بين السودان وإثيوبيا لم يكن يعلم أن حكومته قد تنازلت للسودان عن كل الإقليم الواقع غربي الخط من تدلك إلى تقاطع ستيت- مايتيب وذلك بموجب مذكرات تم تبادلها في 6 /26 كانون الأول/ديسمبر 1899 في روما بين لورد كري السفير البريطاني في إيطاليا، ووزير خارجية إيطاليا فيسكونتي ـ فنوستا. بعد فشل توقيع مسودة 1901 أُدخلت بعض التعديلات على الخط الذي نُص عليه في المسودة. فقد تعدَّل موقع نقطة بداية خط الحدود وفقًا للتنازلات المتبادلة بمقتضى الإعلان السري في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1901 بين إيطاليا وبريطانيا. فأصبحت نقطة التقاء خور أم حجر مع نهر ستيت هي نقطة البداية بعد أن وافق الإمبراطور منليك على التنازلات. كذلك أدخلت بعض التعديلات على قطاع الحدود الواقع بين القلابات وجبل كرمك وذلك بعد بعثة المسح التي كلف بها الطرفان ميجر قوين. كما سحب منليك اعتراضه على استمرار بقاء قيسان في الجانب السوداني من الحدود.

خلاصة القول، إن الحدود التي أوصى بها ميجر قوين في قطاع القلابات ـ الكرمك قد قبلها الأمبراطور منليك وضُمنت في الخريطة المرفقة باتفاقية 15 أيار/مايو 1902 لتحديد الحدود بين السودان وإثيوبيا والتي قام بتوقيعها الإمبراطور منليك وهارنغتون. وقد أوضحت الاتفاقية في المادة 1 أن الحدود المتفق عليها بين الحكومتين ستكون الخط المعلم باللون الأحمر في الخريطة المرفقة بالاتفاقية من خور أم حجر إلى القلابات إلى النيل الأزرق، وأنهار بارو، وبيبور، وأكوبو، إلى مليلي، ومن ثم إلى تقاطع خط عرض 6 درجات شمال مع خط طول 35 درجة شرق غرينتش. ونصت المادة 2 على أن الحدود المحددة في المادة 1 ستؤشرها على الأرض لجنة حدود مشتركة يعينها الطرفان ويخطران رعاياهما بهذه الحدود بعد تحديدها. ونصت الفقرة الثالثة من المادة 5 من النص الإنكليزي للاتفاقية والفقرة نفسها من الترجمة الإنكليزية للنص الأمهري على أن تصبح الاتفاقية نافذة حالما يُخطر الإمبراطور منليك بتصديق ملك بريطانيا إدوارد السابع على الاتفاقية. وبموجب تعليمات وزير الخارجية البريطاني لورد لانسداون بتاريخ 28 آب/أغسطس 1902، سلم

هارنغتون بنفسه تصديق ملك بريطانيا للاتفاقية للإمبراطور منليك في 28 تشرين الأول/اكتوبر 1902 وأصبحت الاتفاقية نافذة من ذلك التاريخ. وبتاريخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1902 أبلغ هارنغتون وزير خارجيته لورد لانسداون بأن تصديق الملك إدوارد السابع على الاتفاقية قد سُلم بحسب الأصول إلى الإمبراطور منليك في 28 تشرين الأول/أكتوبر 1902 وأنه حصل كذلك على ختم الإمبراطور على نسخة الخريطة المذكورة في المادة 1من الاتفاقية.

النظرة الغربية إلى إثيوبيا، بوصفها المرتكز الاستراتيجي للغرب في منطقة القرن الأفريقي كلها، ظهرت جلية في الموازنات السياسية التي قام بها البريطانيون، الذين يمكن القول إنهم صاغوا الاتفاقيات بصورة فيها تعاطف كبير مع إثيوبيا.

تخطيط قوين للحدود 1903: سبق الذكر أن المادة 2 من اتفاقية 15 أيار/مايو 1902 تقضي بأن تقوم بتأشير الحدود لجنة مشتركة يعينها الطرفان. ولكن في واقع الأمر فإن ميجر قوين هو الذي قام بالتخطيط منفردًا بالنيابة عن كل من إثيوبيا والسودان. وقد صدر اقتراح تعديل المادة 2 من الإمبراطور منليك. فخلال مقابلة أبلغ منليك هارنغتون بأنه ليس لديه أحد «قادر على فهم خريطة» لتعيينه في لجنة الحدود المشتركة. ولكن إذا قام ميجر قوين الذي يثق به «بوضع علامات حدود ويوضح الحدود للزعماء المحليين» فإنه يوافق على هذا المسار، وسيصدر أوامر لكل الزعماء على طول الحدود لاحترام الخط الذي يؤشره ميجر قوين. سعدت الحكومة البريطانية باقتراح منليك وطلب كرومر من هارنغتون أن ينقل لمنليك أن حكومة صاحب الجلالة تقدر عاليًا الثقة التي وضعها في ضابط بريطاني. إن تخويل منليك لميجر قوين وصلاحياته قد وردت في الخطاب الذي بعث به منليك إلى الزعماء المحليين: «إن حامل هذا الخطاب هو ميجر قوين الذي ينتمي إلى الحكومة البريطانية. ونحن أرسلناه إليكم ليوضح لكم الحدود بين إثيوبيا والسودان. لذلك أرسلوا فورًا شخصًا مهمًا ليشاهد الحدود التي يوضحها له بعد أن تُوضح لكم لا تعبروها والآخرون لن يعبروها. لاحقًا سأرسل شخصًا يعرف الخريطة للتحقق». وقد صدر هذا الخطاب باللغة الأمهرية في أديس علم (مدينة في وسط إثيوبيا) بتاريخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1902.

تنفيذًا لخطاب منليك أرسل الزعماء المحليون في المناطق الحدودية ممثلين لمقابلة ميجر قوين ليوضح لهم الحدود التي تم تخطيطها. وقد أشاد قوين بروح الممثلين في تنفيذ الأوامر التي تلقوها من منليك والتي وصفها قوين بأنها كانت أوامر صارمة وصريحة. كما أشاد بالتزامهم بالمواعيد. أرفق ميجر قوين في تقريره عن تخطيط الحدود قائمة بأسماء الممثلين الذين رافقوه، وتُبين كذلك الزعيم الذي يتبعونه وقطاع الحدود الذي وضح لهم تحسبًا لأي مسألة قد تنشأ في المستقبل. في 18 تشرين الثاني نوفمبر 1903 وبناء على تعليمات وزير الخارجية لورد لانسداون، سلم

كلارك القائم بالأعمال البريطاني في أديس أبابا الإمبراطور منليك نسخة من تقرير ميجر قوين عن تخطيط الحدود والخريطة المصاحبة له[8].

ثالثًا: عرض الوضع العام لموضوع البحث

تحاذي إثيوبيا أربع ولايات سودانية، هي القضارف وسنار وكسلا والنيل الأزرق، على مسافة 744 كيلومترًا، ويمتد شريط الحدود بين ولاية القضارف وإقليمَي تيغراي وأمهرة الإثيوبيين، نحو 265 كيلومتر.

هذه الحدود الممتدة ظلت مهددة بمطامع إثيوبيا التي سعت وتسعى جاهدة للتمدد ما وراءها منذ عام 1891، يوم بعث الإمبراطور منليك الثاني تعميمًا إلى رؤساء الدول الأوروبية حدد فيه الحدود الفعلية لإمبراطوريته التي تمتد من بلدة تومات الواقعة عند ملتقى نهري ستيت وعطبرة إلى كركوج على النيل الأزرق وتشمل مديرية القضارف، وأعلن عن عزمه استعادة حدوده القديمة التي تمتد غربًا حتى الخرطوم وجنوبًا حتى بحيرة فكتوريا.

الدعم الغربي لإثيوبيا والمشاكل التي تعانيها في الداخل عزز مطامعها في أراضي السودان من خلال انتهاج علم الجيوبوليتيك، علم دراسة تأثير الأرض في السياسة في مقابل مسعى السياسة لتغيير الأبعاد الجغرافية للدولة بالبحث عن الحاجات التي تتطلبها لتنمو حتى ولو كان وراء حدودها.

تعود مسألة الحدود بين السودان وإثيوبيا إلى أكثر من 120 عامًا، وذلك عندما أتمت بريطانيا احتلالها للسودان، وبدأت في ترسيم حدوده مع جيرانه[9]. في ذلك الوقت مثلت إثيوبيا (حقبة الإمبراطورية الأمهرية منذ منليك الثاني عام 1882 وحتى هيلاسلاسي عام 1974) طرفاً أصيلًا في التسويات الأوروبية التي صاغت الخارطة السياسية الجغرافية لدول القرن الأفريقي، الأمر الذي جعل إثيوبيا تصف نفسها حليفة الغرب وقلعته المسيحية في أفريقيا، وتدعمها في ذلك المنظمات الكنسية العالمية التي هدفها محاربة الإسلام وحصاره والقضاء عليه. كانت النظرة الغربية للسودان أنه يستطيع التأثير في المجتمعات من حوله، وهذا يفسر الاهتمام بما يدور في السودان لكي لا تمتد ظلاله على من حوله علمًا بأن عدد المسلمين في إثيوبيا يمثل أكثر من نصف عدد سكانها.

(8) فيصل عبد الرحمن علي طه، «الحدود السودانية الإثيوبية في سياق تاريخي،» **السياسي** (الخرطوم)، 5/6/2020.

(9) تقرير «إثيوبيا والسودان مئة عام من النزاع الحدودي،» المحررون: عبد الرحمن عياش، زهير حمداني ومحمد العلي، شبكة الجزيرة الإعلامية، 2021، <https://bit.ly/3NfWI8p>.

هذه النظرة الغربية إلى إثيوبيا، بوصفها المرتكز الاستراتيجي للغرب في منطقة القرن الأفريقي كلها، ظهرت جلية في الموازنات السياسية التي قام بها البريطانيون، الذين يمكن القول إنهم صاغوا الاتفاقيات بصورة فيها تعاطف كبير مع إثيوبيا. رغم ذلك قبل السودان بتلك الاتفاقيات التي تتهرب من التزام إثيوبيا بحجج واهية تكذّبها الوثائق، وذلك بسبب نياتها التوسعية، وبخاصة أنها تعاني عددًا من المشاكل الداخلية، فمساحتها تعادل نصف مساحة السودان، وعدد سكانها هو ضعفا عدد سكان السودان وأنها عبارة عن هضبة مقابل السهول المنبسطة والأراضي الخصبة الصالحة للزراعة في السودان إلى جانب مواجهتها موجات الجفاف والتصحر وقلة الإنتاج الزراعي.

إذًا، الدعم الغربي لإثيوبيا والمشاكل التي تعانيها في الداخل عزز مطامعها في أراضي السودان من خلال انتهاج علم الجيوبوليتيك، علم دراسة تأثير الأرض في السياسة في مقابل مسعى السياسة لتغيير الأبعاد الجغرافية للدولة بالبحث عن الحاجات التي تتطلبها لتنمو حتى ولو كان وراء حدودها، وذلك تلبية لطموحاتها وحاجاتها ومصالحها. بالطبع تتبنّى إثيوبيا هذه السياسة التوسعية، وهو سبب مشكلتها مع السودان رغم اعترافها باتفاقية 15 أيار/مايو 1902 بين الحكومة البريطانية والإمبراطور منليك الثاني التي حددت الحدود ورقيًا وبالوصف العام في المادة 1 من الاتفاقية، التي أصبحت نافذة منذ 28 تشرين الأول/أكتوبر 1902، ومنذ ذلك التاريخ البعيد وإلى اليوم لا تزال اتفاقية عام 1902 لتحديد الحدود، صحيحة ونافذة. لم يحدث في التاريخ البعيد أو القريب أن طعنت إثيوبيا في صحة أو نفاذ هذه الاتفاقية، بل أكدت التزامها بهذه الاتفاقية في تموز/يوليو – آب/أغسطس 1955، وفي حزيران/يونيو 1957، وفي تموز/يوليو 1972، ومن ثم من خلال تأليف لجنة ترسيم الحدود بين البلدين في عام 1973[10]، التي قامت بعمل كل الإجراءات الفنية اللازمة، ووضعت جدولًا لعملها. ولكن تم تجميدها بسبب مماطلة إثيوبيا حتى جاءت فترة حكم مليس زيناوي في 1991 لتبدأ المحادثات حول الترسيم مرة أخرى. لكنها أيضًا، وتحت ذريعة أنها حكومة ثورة جديدة ولا يتوافر لديها متخصصون في مجال الحدود المشتركة، ظلت تعتذر لمدة 10 سنوات، إلى أن وافقت أخيرًا في عام 2001، وأكملت اللجنة كل الإجراءات المكتبية والهندسية، وكل ما يتعلق

إن بريطانيا قدمت تنازلات كبيرة عن مناطق سودانية كثيرة لمصلحة إثيوبيا، منها إقليم بني شنقول المتاخم لولاية النيل الأزرق، ومنطقة المتمة المحاذية لنقطة تلاقي حدود ولاية سنار وولاية القضارف إلى جانب مثلث تاية، وجزيرة الدود، وحمراية الرهد جنوب القلابات الذي يشهد وجودًا متكررًا للمزارعين الإثيوبيين المحميين بالميليشيات المسلحة في كل موسم.

(10) فيصل عبد الرحمن علي طه، «الفشقة: حقائق وتساؤلات،» موقع نادوس نيوز (الخرطوم)، 2 كانون الثاني/يناير 2021، <https://nadosnews.com/8287>.

بالخرائط وعلامات الحدود وأنواعها وأماكنها، ثم اختتمت بعمل مسح ميداني لعلامات الحدود الموجودة، الذي يسمى «عملية تأكيد الحدود»، وتم التأكيد بالفعل وفقاً لبروتوكول 1903، كما تم اعتماده بواسطة اللجنة السياسية المشتركة بين البلدين في 2001. ولكن للأسف ظل الحال كما هو بسبب عودة إثيوبيا ثانية إلى المماطلة والتسويف[11].

لا يخفى على المطلع أن بريطانيا قدمت تنازلات كبيرة عن مناطق سودانية كثيرة لمصلحة إثيوبيا، منها إقليم بني شنقول المتاخم لولاية النيل الأزرق، ومنطقة المتمة المحاذية لنقطة تلاقي حدود ولاية سنار وولاية القضارف إلى جانب مثلث تاية، وجزيرة الدود، وحمراية الرهد جنوب القلابات الذي يشهد وجودًا متكررًا للمزارعين الإثيوبيين المحميين بالميليشيات المسلحة في كل موسم. كما لم تسلم منطقتا أم بريقة في ولاية كسلا، ومنطقة دبلو الكيلو 15 الواقعة في ولاية القضارف، والمحاذيتان لإقليم التيغرى الإثيوبي أيضًا من المطامع الإثيوبية.

رابعًا: حالة منطقة الفشقة

1 ـ منطقة الفشقة

هي تلك المنطقة المتاخمة للحدود المشتركة بين السودان وإثيوبيا، التي تحد شمالًا بنهر ستيت وجنوبًا بنهر عطبرة وشرقًا بإثيوبيا، وهي لفظة محلية اشتقت من وضع المنطقة الطبيعي إذ يقصد بالفشقة الأراضي التي تقع بين عوازل طبيعية (مائية) كالأنهار والخيران والمجاري وتبلغ مساحتها 251 كلم^2، وتنقسم إلى قسمين: الفشقة الكبرى، ويحدها شمالًا نهر ستيت وجنوبًا بحر باسلام وجنوب غرب نهر عطبرة وشرقًا الحدود المشتركة بين السودان وإثيوبيا، أرضها طينية مسطحة صالحة للزراعة في مجملها. الفشقة الصغرى، هي المنطقة التي يحدها شمالًا بحر باسلام وجنوب غرب نهر عطبرة وشرقًا الحدود المشتركة بين السودان وإثيوبيا ويتخللها الكثير من الجبال والخيران. هذا الوضع الانعزالي للمنطقة بسبب إحاطتها بالأنهار من كل الجوانب باستثناء خط الحدود المشترك مع إثيوبيا حتم عليها العزلة التامة عن الأراضي السودانية المتاخمة لها خلال موسم فيضان هذه

إن التعدي الإثيوبي على الأرض السودانية في منطقة الفشقة لم يظهر بصورته الواضحة التي يستشف منها نية الاستحواذ على الأرض إلا بعد خروج البريطانيين من السودان، فكان أول دخول إلى أرض الفشقة بدأ بتسلل للمزارعين الإثيوبيين للزراعة في الأراضي الواقعة ما بين جبل اللكدي وشجرة الكوكة وحتى حمداييت وذلك في عام 1957.

(11) معاذ محمد أحمد تنقو، «رئيس مفوضية الحدود السودانية يكشف خفايا 50 عامًا من التفاوض مع إثيوبيا،» حوار مع صحيفة **الإندبندنت** عربية البريطانية؛ رصد جمال عبد القادر البدوي، 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

الأنهار، فضلًا عن كونها تتميز بخصوبة أرضها وأمطارها الغزيرة في فصل الخريف. ويمثل موقعها هذا إغراءً للإثيوبيين للاعتداء عليها متى ما شاءوا، إذ لا يقف أمامهم أي مانع أو عازل يحول بينهم وبين الاستفادة من هذه الأراضي الخصبة.

لقد اعترفت إثيوبيا اعترافًا قانونيًا باتفاقية الحدود لعام 1902 وبروتوكول الحدود لعام 1903، واتفاقية عام 1972 بأن منطقة الفشقة أرض سودانية. وتم بموجب ذلك توضيح الحدود على الطبيعة لتكون معلمًا طبيعيًا بين السودان وإثيوبيا في تلك المنطقة. من علامة الحدود الواقعة في الضفة اليمنى من خور القاش جنوب جبل قالا ثم إلى جبل أبو قمل ثم تلال البرك حيث وضعت علامة حدود في وسط صخرة ثم إلى جبل كورتيب ثم إلى جذع شجرة وسط حجارة وصخور ثم إلى جبل ثوار، وبالقرب من شجرة هجليج وضعت صورة من بروتوكول الحدود لسنة 1903 وعلامة، وكذلك وضعت علامة للحدود وصورة من بروتوكول الحدود سنة 1903 في صخرة عالية في الضفة اليمنى من نهر ستيت حيث يتقاطع خور الرويان مع نهر ستيت[12].

2 ـ بداية المشكلة

يبلغ طول الحدود الدولية (ولاية القضارف وإقليم الأمهرة) المشتركة بين الجانبين السوداني والإثيوبي نحو 265 كلم، ويقدر حجم الأراضي الزراعية المعتدى عليها من الإثيوبيين بنحو مليون فدان في منطقة الفشقة وما جاورها جنوبًا في كل من القلابات وتايه حتى جبل دقلاش[13].

إن التعدي الإثيوبي على الأرض السودانية في منطقة الفشقة لم يظهر بصورته الواضحة التي يستشف منها نية الاستحواذ على الأرض إلا بعد خروج البريطانيين من السودان، فكان أول دخول إلى أرض الفشقة بدأ بتسلل للمزارعين الإثيوبيين للزراعة في الأراضي الواقعة ما بين جبل اللكدي وشجرة الكوكة وحتى حمداييت، وذلك في عام 1957، وكان عددهم قد بلغ 7 مزارعين زرعوا في مساحة ثلاثة آلاف فدان في منطقة الفشقة الكبرى بجبل اللكدي، وقد حاولت سلطات الإدارة الأهلية

(12) إكرام محمد صالح حامد دقاش، «الاحتلال الإثيوبي لأراضي الفشقة السودانية (1957 ـ2007)،» (ورقة علمية، الخرطوم، تموز/يوليو 2007).

(13) الحدود السودانية ـ الإثيوبية على الطبيعة بحسب المعالم الطبيعية التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية الحدود لسنة 1902 وبروتوكول الحدود لسنة 1903 (تقرير الميجور قوين المؤرخ في 27 حزيران/يونيو 1903) أو اتفاقية الحدود لسنة 1972. تتضح حدود الفشقة والقرقف على النحو التالي:

القسم **الأول**: مديرية كسلا . منطقة القرقف وشمال نهر ستيت . وهي من جبل أبو قمل متجهًا جنوبًا مع الحدود السودانية ـ الإثيوبية إلى جبل البرك إلى تلال قرضة ومراويد إلى مرتفعات أم بريقة إلى تقاطع خور القرقف مع خط طول 36 . 29° إلى جبل كورتيب إلى جبل نوار إلى تقاطع نهر ستيت مع خور الريان.

القسم **الثاني**: منطقة الفشقة جنوب نهر ستيت وعطبرة وباسلام، خط تمييز في إقليم ستيت حمره، من تقاطع نهر ستيت مع خور الريان جنوبًا في خط مستقيم إلى قلعة الزراف شرق اللكدي ثم إلى قلعة حماد ثم إلى قلعة الفشقة الصغرى . من قلعة النحل إلى قلعة إدريس ثم إلى قلعة اللبان ثم إلى جبل همبرت ثم إلى خور الدوم إلى خور شين إلى جبل ناهض إلى جبل أبو طاقية ثم إلى القلابات إلى جبل جبارة إلى جبل ود الملك إلى جبل دقلاش.

منطقة الحدود على النيل الأزرق: من جبل دقلاش جنوبًا إلى جبل حلاوة إلى جبل أم دوقة إلى جبل المتان إلى جبل جيروك.

في المنطقة المعنية تحصيل العشور منهم لكنهم رفضوا ونقلوا ذلك إلى المسؤولين الإثيوبيين، إلى أن تم عقد اجتماع مشترك بين المسؤولين في البلدين، اعترف فيه الإثيوبيون بالزراعة داخل الأراضي السودانية وطلبوا إعفاء المزارعين الإثيوبيين من دفع العشور بحجة أن ما قاموا به من زراعة كان قليلًا وبطريقة بدائية ولم يتوصل الطرفان إلى اتفاق، غير أن المزارعين الإثيوبيين عادوا ثانية في العام التالي 1958 بآليات واستعدادات كاملة للزراعة في المنطقة الواقعة بين نهري ستيت وباسلام التابعة لمجلس ريفي شمال القضارف السابق الذي كانت تتبعه له منطقة الفشقة، متجاهلين اتفاقيات الحدود بين البلدين. وبين عامي 1964 و1967 بلغ عدد المزارعين الإثيوبيين المتسللين 27 مزراعًا في مسلحة 33 ألف فدان، أما في السنوات ما بين 1972 و1991 فبلغ العدد 52 مزارعًا في مساحة قدرها 84,500 فدان. وفي عام 2004 وحسب إحصائية رسمية مشتركة بين البلدين، بلغ عدد المزراعين الإثيوبيين في الأراضي السودانية 1956 مزراعًا، يستغلون مساحة قدرها 754 ألف فدان[14]، وقد بلغت مساحة المشاريع الزراعية التي أقامها المزارعون الإثيوبيون حتى عام 2020 أكثر من مليون فدان في منطقة الفشقة وما جاورها جنوبًا، هذا فضلًا عن إزالتهم لبعض معالم الحدود التقليدية التي كانت موجودة. إلى جانب الاعتداءات الإثيوبية المتكررة على منطقة الفشقة من قتل للموطنين العزّل ونهب محاصيلهم ومواشيهم وممتلكاتهم بهدف ترويعهم وطردهم من الأرض، رغم نفي السلطات الإثيوبية المتكررة التي تزعم فيها أنها دائمًا ما تبلغ مواطنيها بعدم الزراعة في تلك الأراضي على أساس أنها أراضٍ سودانية. لكن حقيقة الأمر غير ذلك والدليل إقامة أكثر 20 معسكر ومستوطنة داخل أراضي الفشقة[15]، محمية بميليشيات إثيوبية يساندها الجيش الإثيوبي الذي دائمًا ما يتخفي خلف هذه الميليشيات، إلى جانب تزويد السلطات الإثيوبية هذه المستوطنات بالخدمات والبنية التحتية بما فيها الطرق المعبّدة، وبهذه المطامع الواضحة، ومنذ عام 1995، استغل مزارعون إثيوبيون تحت حماية ميليشياتهم المسلحة نحو مليوني فدان من أراضي الفشقة الشديدة الخصوبة، وساعدهم على ذلك انعزال الفشقتين الصغرى والكبرى عن بقية السودان بسبب أنهار عطبرة وباسلام وستيت الموسمية، وانفتاح المنطقة على

(14) صلاح الخبير، مدير إدارة الحدود في ولاية القضارف، ورقة علمية عن الحدود السودانية-الإثيوبية.

(15) من هذه المعسكرات والمستوطنات: معسكر العلاو بنحو 24 كيلومتر داخل الأراضي السودانية، ومعسكر تومات اللكدي بنحو 5 كيلومترات، داخل أراضي السودان على الطريق المزفت الرابط بين اللكدي ومدينة الحُمرة الإثيوبية، وفي موقع تبة سربي بعمق 3 كيلومترات، ومعسكر هلكا عصارة بعمق 22 كم، ومعسكر تسفاي كحساي بعمق 9 كيلومترات، ومعسكر قوات الشرطة الفدرالية الإثيوبية بعمق 5 كيلومترات، ومعسكر الجمارك الذي فيه قوة من الجمارك الإثيوبية بعمق 5.5 كيلومترات، ومعسكر جبل طيارة جنوب منطقة الأنفال بعمق 5 كيلومترات، ومعسكر شرق قرية جميزة بعمق كيلومتر واحد شرق نهر عطبرة، ومعسكر شرق بركة نورين بعمق 16 كم، ويبعد 1 كم شرق نهر عطبرة، ومعسكر مشروع سلمون بعمق نصف كيلومتر شرق ود كولي داخل أراضي السودان، ومعسكر في ود كولي بعمق 7.5 كم، ومعسكرين بخور حُمر بعمق 1 كم واحد إلى 2 كم، ومعسكر تلدا بعمق 7 كم، ومعسكر نهاية الردمية الذي يؤدي إلى موقع الأسرة بعمق 10 كم، ومعسكر جبل أبو طيور بعمق 11 كم.

شيد الإثيوبيون مستوطنة باسم «برخت» بعمق 5 كم داخل الأراضي السودانية، ومستوطنة «مارشايبت» بعمق 8 كم، ومستوطنة «سفاري» بعمق 1.5 كم، ومستوطنة «شايبيت» وتضم ميليشيات بعمق 14 كم. أما المستوطنات فهي: مستوطنة برخت بعمق 5 كم داخل الأراضي السودانية، ومستوطنة مارشايبت بعمق 8 كم، ومستوطنة سفاري بعمق 1.5 كم، ومستوطنة شايبيت.

إثيوبيا بلا عوازل طبيعية بسطوا سيطرتهم عليها لأكثر من 25 سنة مستغلين انشغال السودان بمشاكله الداخلية، ولكن بعد سقوط نظام عمر البشير في نيسان/أبريل 2019 وتوقيع سلام جوبا مع عدد من الحركات المسلحة السودانية في تشرين الأول/أكتوبر2020، التفت الجيش السوداني إلى الحدود الشرقية وأعاد انتشاره في منطقة الفشقة التي حررها بنسبة 95 بالمئة ولم تتبقَ سوى منطقتين بمقدوره استعادتهما عسكريًا، لكن السودان يطالب إثيوبيا بإخلائهما من طريق الحوار الدبلوماسي والسياسي تقديرًا للعلاقات الأزلية التي تربط البلدين والشعبين[16].

خامسًا: استنتاجات وتوصيات

1 ـ الاستنتاجات

1 ـ واضح جدًا أن الموازنات السياسية التي كان ينتهجها البريطانيون جعلتهم متعاطفين مع إثيوبيا على حساب السودان في مسألة الحدود بين الدولتين، ورغم ذلك تطمع إثيوبيا في المزيد.

2 ـ طول حدود السودان مع إثيوبيا عبارة عن خطوط وهمية تمر عبر مناطق كاشفة لا تحددها معالم طبيعية واضحة، وهو ما يسهل التسلل من خلالها، إلى جانب ضعف السيطرة عليها وحمايتها بسبب غياب البنية التحية كالطرق التي تسهل عملية ربط هذه المناطق الحدودية بالداخل، الأمر الذي ترتب عليه تمادى المطامع الإثيوبية في أراضي

شرق السودان عامة وولاية القضارف خاصة.

3 ـ الإنفجار السكاني وقلة الموارد والفقر التي تعانيها إثيوبيا جعلها منذ بداية الاحتكاكات على أرض الفشقة تضع موضوع الحصول عليها أولوية في سياسة كل الحكومات التي تعاقبت على الحكم منذ عام 1957.

4 ـ تساهل السلطات السودانية ومواطنيها في التعاطي مع مسألة الحدود، ولعل ذلك يستشف من محاولة سلطات الإدارة الأهلية في المنطقة المعنية تحصيل العشور من الإثيوبيين في أول تسلل لهم كمزارعين يزرعون في داخل الأراضي السودانية عام 1957 الأمر الذي أشعرهم بأنهم أصحاب حق، فعادوا بكثافة في العام التالي، أما تساهل المواطنين القاطنين في المنطقة يتمثل بمسألة إيجارات الأراضي للإثيوبيين التي ربما أغلبها لم يخضع للقوانين الواضحة التي تحكم عملية التعامل مع الأجنبي. كل هذا ساعد في عملية تمدد المزارعيين الإثيوبيين في داخل أراضي الفشقة وهم يدفعهم الأمل في امتلاك هذه الاراضي كاملة يومًا ما.

5 ـ مساحة السودان الشاسعة، موارده الكبيرة، ثرواتها الطائلة غير مستغلة، وعدد سكانه القليل نسبيًا مقارنة بإمكاناته، وموقعه الجغرافي في محيط إقليمي يعاني الانفجار السكاني (مصر

(16) أحمد فضل، تقرير «المستوطنات الإثيوبية داخل السودان،» نقلًا عن: عضو مجلس السيادة الانتقالي السوداني والمتحدث باسم المجلس السابق محمد الفكي سليمان في حسابه الرسمي على فايسبوك ـ شبكة الجزيرة الإعلامية ـ 16 كانون الثاني/يناير 2021.

وإثيوبيا) وقلة الموارد والفقر (إثيوبيا، وإريتريا، وتشاد)، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الذي سببه إشغال الساسة السودانيين في كل الحقب منذ الاستقلال في 1956 بالصراعات السياسية بينهم، بعيدًا من قضايا البلاد وهموم مواطنيها، وعلى رأس هذه القضايا حماية الحدود المترامية، كل هذا جعل السودان عرضة لأطماع جيرانه الذين من بينهم إثيوبيا التي تعمل على ابتلاع منطقة الفشقة.

2 ـ التوصيات

1 ـ أن تلتزم إثيوبيا باتفاقية عام 1902 لتحديد الحدود التي لم يحدث في التاريخ البعيد أو القريب أن طعنت في صحتها أو نفاذها، بل أكدت التزامها بها في تموز/يوليو ـ آب/أغسطس 1955م، وفي حزيران/يونيو 1957، وفي تموز/يوليو 1972. ويكون ذلك تأكيدًا منها أنها ليست لها مطامع في أراضي السودان.

2 ـ أن تلتزم إثيوبيا بالانسحاب من منطقة الفشقة ما دامت معترفة بسودانيتها، وأن لا تقف حجر عثرة في وجه الجيش السوداني الذي يلاحق عصابات الشفتا (التي هي نفسها تقر بأنهم خارجون عن القانون) وأن تعدّ ذلك حقًا مشروعًا لحماية السيادة الوطنية للدولة السودانية، بأن يكون لها الحق في القضاء على المسلحين الذين يتجاوزون الحدود مدججين بالسلاح، وبطرق غير قانونية. لأن هذه العصابات أقلقت مضجع المواطنين السودانيين على الحدود.

3 ـ أما السودان فعليه أن يتصدى قانونًا للمزارعين السودانيين الذين يؤجرون الأراضي للإثيوبيين وينكرون ذلك، ويحملهم المسؤولية القانونية والأخلاقية لأنهم يمثلون خطرًا داهمًا على الأمن القومي للبلاد، وتضع الحكومة إجراءات قانونية صارمة تلزم كل مؤجر لأرضه أن يحصل على ترخيص مسبق، ويوثق عقد الإيجار لدى السلطة القضائية أو لدى محامٍ وموثِق معتمد، الأمر الذي يضمن حقوق الطرفين (السوداني والإثيوبي) ويقلل من النزاعات، بل يجعلها قانونية تقضي فيها المحاكم، لكن هذا يكون بعد خروج الوجود الإثيوبي بصورة كاملة وعودة الفشقة كمنطقة سودانية.

خلاصة

1 ـ على السودان أيضًا العمل على ربط المناطق الحدودية بطرق معبدة وبخاصة في منطقة الفشقة التي تعزلها الأنهار في فصل الخريف (ويبدو أن الجيش السوداني قد قطع شوطًا في ذلك) إلى جانب إقامة قرى دفاعية بوجود مواطنين ومزارعين سودانيين يدافعون عن أنفسهم، إلى جانب ممارستهم للزراعة بصورة مستمرة بصورة تمكنهم من السيطرة على هذه الأراضي.

2 ـ يظل أفضل المعالجات بالنسبة إلى السودان هو إقرار الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الموروثة على ما فيها من ملاحظات وقصور تفاديًا للمشاكل التي يثيرها عدم الإقرار.

خاتمة

إن مطامع إثيوبيا في أراضي شرق السودان توكده الوقائع على الأرض من خلال تسلل مواطنيها (مزارعين) إلى منطقة الفشقة وغيرها من المناطق الحدودية بعد خروج الإنكليز من السودان، وهو ما يدل على نيتها في ربط اتفاقية عام 1902 بالاستعمار البريطاني الذي كان قائمًا في السودان آنذاك، وقد بدأت تنكر التزاماتها تجاه هذه الاتفاقية من ذلك الحين، ولكن بالدليل لم تشهد أروقة منظمة الوحدة الأفريقية أو منظمة الأمم المتحدة أي شكوى أو اعتراض إثيوبي على هذه الاتفاقية لأي سبب من الأسباب أو أي شكوى تتهم فيها السودان بالاستيلاء على أرض إثيوبية. كما أن السودان ظل قبل وبعد الاستقلال يمارس سلطاته الإدارية على مناطق حدوده الشرقية بما فيها منطقة الفشقة إلى جانب إجراءات الانتخابات للمجالس البرلمانية والمحلية من دون أي اعتراض من إثيوبيا. كل ذلك يؤكد عدم وجود أي سند قانوني لدى إثيوبيا يمكنها أن تعتبره حجة لها في أي ادعاء بحق مشروع لها في أرض الفشقة أو غيرها من أراضي شرق السودان.

إن علاقة إثيوبيا بالسودان يفترض أن تكون أكثر عمقًا من علاقاتها بأي دولة أخرى وبذات القدر بالنسبة إلى السودان، لأنها علاقة بين سكان المرتفعات والسهول، علاقة تاريخية أزلية ممتدة، ينبغي أن لا تفسدها المطامع السياسية من خلال التوسع على حساب الغير.

إن سياسة السودان القائمة على حل المنازعات الحدودية عبر التفاوض وبالطرق السلمية استطاعت أن تحافظ ولسنين طويلة على الحدود الشرقية من دون حدوث مواجهات عسكرية فيها تضاعف من مشاكل السودان الذي يعاني عدم الاستقرار السياسي. غير أن هذه السياسة ولأسباب مقدرة جدًا كانت تؤدي في كل مرة إلى تكريس بقاء الأمر على ما هو عليه. وبالطبع استفادت من هذه السياسة الأنظمة الإثيوبية المتعاقبة التي ظلت تهدف من وراء ذلك في كل مرة كسب مساحة جديدة من الأرض ومساحة جديدة من الزمن تمكنها من ادعاء الحق التاريخي في الأرض.

ختامًا إن علاقة إثيوبيا بالسودان يفترض أن تكون أكثر عمقًا من علاقاتها بأي دولة أخرى وبذات القدر بالنسبة إلى السودان، لأنها علاقة بين سكان المرتفعات والسهول، علاقة تاريخية أزلية ممتدة، ينبغي أن لا تفسدها المطامع السياسية من خلال التوسع على حساب الغير. وعلى هذا الأساس فإن الأهمية المتبادلة للدولتين السودان وإثيوبيا يجب أن تكون ذات طابع تعاوني تكاملي وليس مطمعًا عدائيًا □

تأثير العوامل السياسية والصحية في التفاوت التنموي في تونس

رياض بشير(*)

دكتور في الاقتصاد، وباحث في معهد المناطق القاحلة، مدنين – تونس،
ورئيس جمعية التنمية والدراسات الاستراتيجية، مدنين.

مقدمة

تواجه تونس بعد قرابة تسع سنوات من ثورة 14 كانون الثاني/يناير 2011 تحديات جمّة نابعة من طبيعة العلاقة بين القوى السياسية العاملة على الساحة وبخاصة تلك التي تقاسمت مقاعد مجلس نواب الشعب، فلا تزال هناك تخوفات كثيرة لدى الشارع من النجاح في التحدي الاقتصادي والاجتماعي. فإيجاد حلول للتمييز التنموي والتفاوت الجهوي بتونس يعَدّ من الإشكاليات الرئيسية التي يجب على الحكومة مواجهتها بفاعلية، وذلك في ظل إغلاق الكثير من المصانع والمؤسسات الخاصة نتيجة الصعوبات الاقتصادية وتأثير الوضع الأمني المتدهور في ليبيا، أضف إلى ذلك تذبذب حركة السياحة التي كانت تمثل مصدرًا مهمًا من مصادر الدخل الوطني التونسي، وبروز ظاهرة الإرهاب، إضافة إلى تأثيرات وباء «كورونا» التي زادت طينة وطأة الأوضاع الاقتصادية بلّة. فاليوم تعَدّ التنمية المحلية المتوازنة وإيجاد مواطن شغل للمعطّلين من العمل من أهم الملفات الشائكة التي تواجهها تونس، إذ لم تفلح كل برامج التنمية في إيجاد الحلول المناسبة لها. ففي الإطار العام للانفتاح والعولمة، من الصعب جدًا أن يقع العدول الفوري عن بعض الاختيارات التي انتهجتها البلاد التونسية منذ زمن؛ لكن في الوقت نفسه لا يمكن أن تتواصل السياسات المحلية لتنمية الجهات بالطريقة نفسها. وهذا يستوجب القطع مع الحكم العمودي والمسقط إلى الحوكمة أو الحكم الرشيد النابع من الشعب، الذي من المفروض أن يتحمل العبء الأكبر في تحديد الخيارات ورسم التوجهات وإقامة المنوال الجديد للتنمية. فاليوم يعَدّ التفاوت التنموي الجهوي والمحلي من أكبر الإشكاليات التي تواجهها تونس، بات أكثر من ضروري إعادة النظر في منوال التنمية المتبع وضرورة تحديد رؤى جديدة وبلورة مقترحات وحلول كفيلة بإعادة صوغ نمط جديد للتنمية الجهوية في تونس. فمنذ الاستقلال تركزت جهود التنمية في المناطق الساحلية التي كان يُظنُّ أن

(*) البريد الإلكتروني: riadh113med@yahoo.fr

تنميتها بالاعتماد على السياحة والصناعة سوف يؤدي آليًا إلى تنمية الجهات الداخلية. غير أن ذلك لم يحدث، وهذا الأمر لا ينفي تطور مختلف الولايات منذ الاستقلال على مختلف الصعد من ناحية التجهيزات الأساسية والتمدرس والصحة والسكن والطرقات؛ وهذا أمر طبيعي جدًا خلال حقبة تجاوزت الخمسين سنة، لكن ما هو غير طبيعي بقاء التفاوت التنموي الجهوي على حاله بين مناطق الساحل والشمال الشرقي وبين مناطق الوسط الغربي والجنوب. اليوم أصبح ضروريًا اعتماد منوال تنمية بديل، كما أنه من النزاهة الاعتراف بأن المنوال التنموي الذي ساد طوال عقود من الزمن أفرز عددًا النقائص وأثبت محدوديته في القدرة على: الرفع من الطاقة الإنتاجية الكامنة، والتقليص من البطالة، وتحقيق التوازن بين الجهات، وإيجاد حلول للتفاوت التنموي وضمان توزيع عادل للثروة. لذلك وجب التأسيس لمقاربة جديدة تجمع بين النجاعة والعدالة والاستدامة وتضمن تحقيق أعلى مستويات النمو المستدام وتفتح آفاقًا أرحب للتشغيل وبخاصة لفائدة أصحاب الشهائد العليا وتُمكّن من تحقيق الرفاه الاجتماعي المنشود وترتقي في الآن نفسه بتونس إلى مصاف الدول الصاعدة.

تميزت البلاد التونسية بعد الاستقلال باختلال التوازن الجهوي والإقليمي بين الشمال من جهة والوسط والجنوب من جهة ثانية، وذلك نتيجة للعوامل الطبيعية ومخلفات الاستعمار بالخصوص؛ حيث تركزت الجالية الأوروبية في أخصب الأراضي وفي المدن في الوقت الذي اقتصرت فيه على بعض الضيعات في الوسط والجنوب.

أولًا: المراحل التنموية بتونس

تميزت البلاد التونسية بعد الاستقلال باختلال التوازن الجهوي والإقليمي بين الشمال من جهة والوسط والجنوب من جهة ثانية، وذلك نتيجة للعوامل الطبيعية ومخلفات الاستعمار بالخصوص؛ حيث تركزت الجالية الأوروبية في أخصب الأراضي وفي المدن في الوقت الذي اقتصرت فيه على بعض الضيعات في الوسط والجنوب. هذا الاختلال أفرز خارطة تنموية معتلة متضخمة الرأس في مناطق محظوظة في الشمال والساحل وجسد متهاوٍ في مناطق معدومة ومهمشة في الوسط والداخل. هذه الخارطة إنما هي إرث استعماري قديم عمل على تركيز استثماراته في الساحل والعاصمة وتجاهل بقية المناطق، وهو ما أعادت مختلف السياسات التنموية للدولة الوطنية إنتاجه بأشكال متقاربة على مدى خمسة عقود[1]. شهدت تونس منذ استقلالها توجهات تنموية مختلفة حيث وقع الاهتمام بصفة خاصة بالقطاعين الصناعي والسياحي فتميزت فترة ما بعد الاستقلال

(1) عائشة التايب، «الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية،» في: مجموعة مؤلفين، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 71.

ببعث أقطاب صناعية ذات أبعاد تنموية شملت أنحاء متعددة من البلاد مثل المعامل الميكانيكية بالساحل، معمل السكر بباجة، المجمع الكيميائي بقابس، معمل عجين الحلفاء بالقصرين، معمل الفولاذ بمنزل بورقيبة... إلخ. كما أشرفت الدولة على تنمية القطاع السياحي بإحداث نواتات لمناطق سياحية ساحلية. أما بالنسبة إلى القطاع الفلاحي فقد واجه عراقيل كثيرة وبخاصة العقارية منها. وفي هذا الإطار تدخلت الدولة لتنمية المناطق الريفية بإنجازها عدة مشاريع خصوصية. كما أنجزت الدولة بعض التحسينات في ما يخص البنية التحتية وأساسًا الطرقات، بينما لم يقع إضافة خطوط جديدة في ما يخص سكة الحديد.

تاريخيًا، طُرحت مسألة التنمية الجهوية في عدة مراحل وذلك في إطار الدولة الراعية لكن بتوجهات مختلفة:

المرحلة الأولى: امتدت من الاستقلال إلى أواخر الستينيات. تميزت ببناء مؤسسات الدولة وإرساء قواعد النظام التعليمي والصحي وخوض التوجه الاشتراكي والتجربة التعاضدية. استقلت تونس عن فرنسا عام 1956 وأصبح نظامها في العام التالي جمهوريًا وعين رئيسًا لها الحبيب بورقيبة. اهتمت الدولة خلال هذه الحقبة بتعبئة الفراغ الإداري بعد خروج الاستعمار الفرنسي، فجعلت من أولوياتها بناء إدارة وطنية فعّالة. واعتمدت نموذج التنمية بقيادة القطاع العام، كما تم تطوير الطرق والموانئ وخدمات الكهرباء ومياه الشرب، وبخاصة الارتقاء بالتعليم ونشره. اعتمدت الدولة تجربة التعاضد التي بدأت مع تولي أحمد بن صالح[2] مهمات كاتب الدولة للتصميم والمالية والتجارة سنة 1960 وبداية الشروع في تطبيق مخططات للتنمية. وقد اعتمد هذا التوجه التنموي الاشتراكي على دمج كل القطاعات ضمن تجربة ارتكزت أساسًا على سياسة التعاضد وبخاصة في القطاعين الفلاحي والتجاري. لكن لم تتمكن هذه التجربة من تحقيق كل أهدافها، كما اتسمت حقبتها بركود الإنتاج الفلاحي وعدم إسهام حركة التصنيع في الحد من التفاوت الجهوي. يمكن الاستنتاج أن توجهات الدولة خلال الستينيات كانت في اتجاه بعث أقطاب تنموية في الداخل، من جهة أخرى، أدى إنشاء المناطق السياحية والمطارات والتجهيزات المصاحبة لها إلى تعزيز الشريط الساحلي. هذه الإنجازات جعلت هذا الشريط منطقة استقطاب وأصبحت العاصمة والساحل والوطن القبلي مناطق جذب سكاني واقتصادي. وقد كان للتجربة التعاضدية الأثر البالغ في اندلاع موجة النزوح والهجرة نحو المدن ـ والعاصمة أساسًا ـ خلال النصف الثاني من الستينيات وبداية السبعينيات. كانت الفكرة الأساسية لهذه التجربة التعاضدية ترتكز أساسًا على التدخل المكثف للدولة لتطوير الاقتصاد. في نهاية الستينيات شهدت تونس مشكلة اجتماعية كبرى تزامنت مع تعمق أزمة قطاع التعاضد الذي واجه معارضة كل الأطراف وبخاصة عند اتخاذ قرار تعميمه سنة 1969 فتم التخلي عنه في أيلول/سبتمبر من السنة نفسها لفائدة نموذج تنموي تحرري.

---

(2) أحمد بن صالح: سياسي ونقابي تونسي، أمين عام سابق للاتحاد العام التونسي للشغل، أسندت إليه كل الوزارات المتعلقة بالاقتصاد في الستينيات، وهو المشرف الرئيسي على تجربة التعاضد التي عرفتها تونس في تلك الحقبة. في إثر فشل هذه التجربة عزل من مناصبه وحوكم بتهمة الخيانة العظمى. دخل السجن وقضى فيه قرابة العشر سنوات، تمكن من الهرب من السجن سنة 1973 نحو الجزائر، ثم استقر في بعض البلدان الأوروبية. أسس في منفاه حزب حركة الوحدة الشعبية، وقد عاد نهائيًا إلى تونس سنة 2000.

المرحلة الثانية: حقبة السبعينيات: مع دخول الوزير السابق الهادي نويرة[3] الحكومة شهدت تونس انفتاحًا اقتصاديًا برز بخاصة مع دعم الصناعات التصديرية وتدعيم السياحة. وقد كرس هذا النموذج التنموي الاختلال بين الجهات الداخلية والساحلية فانشطرت البلاد التونسية إلى اثنين: مناطق جاذبة مؤهلة للاندماج في العولمة وبالتالي وجب إعدادها لذلك، ومناطق داخلية مهمشة قدرها أن تعيش بالهبات التي تمنحها لها الدولة[4]. خلال هذه الحقبة تم الاهتمام باللامركزية الصناعية منذ سنة 1975 مع إحداث صندوق النهوض باللامركزية الصناعية. في تموز/يوليو 1977 وقع تحديد مناطق تتحصل على امتيازات جبائية ومالية في إطار اللامركزية الصناعية. وقد تم إحداث تقسيم آخر للمناطق المنتفعة سنة 1981 تم تعديله سنة 1986. وقد كان لسياسة المناطق الصناعية أثر محدود في الاستثمار الصناعي. كما عرفت هده الحقبة احتجاجات اجتماعية أدت فيها النقابات دورًا رئيسيًا وبخاصة سنة 1978[5].

البلاد التونسية كسائر دول العالم في ما يسمى برنامج التكيف الهيكلي الداعي إلى الانفتاح المطلق على الخارج من ناحية وتخلي الدولة عن دورها التعديلي من ناحية أخرى. وقد أدت هذه الاستراتيجية الجديدة من جملة ما أدت إليه إلى تآكل الطبقة الوسطى.

المرحلة الثالثة: حقبة الثمانينيات: تميَّزت بإنشاء المندوبية العامة للتنمية الجهوية وثلاثة دواوين للتنمية الجهوية بكل من الجنوب والوسط الغربي والشمال الغربي، وكذلك وضع برنامج التنمية الريفية المندمجة. وقد تميَّزت هذه المرحلة بالتركيز على التنمية الريفية والفلاحية كمحور أساسي في استراتيجية التنمية، وذلك في محاولة لتكريس مبدأ خلق الثروة انطلاقًا من الداخل نحو المركز. وشهدت هذه الفترة واحدة من أبرز تحركات الشعب التونسي التي عُرفت بانتفاضة الخبز[6]

(3) ولد الهادي نويرة في سنة 1911 في مدينة المنستير بالساحل التونسي، شغل منصب الوزير الأول بين سنتي 1970 و1980. شهدت حقبة تولّيه المنصب عدة إصلاحات اقتصادية ذات التوجه الليبرالي كانت ترمي إلى خفض السياسة الجبائية وتحرير الاقتصاد التونسي من التشريعات التي تعيق حركته، كما أصدر قانون أبريل 1972 الذي انتصبت بفضله عشرات المؤسسات الاقتصادية بالبلاد التونسية. يعَدّ نويرة من بين الأشخاص المؤثرين الذين ألغوا الوحدة التي كانت ستقام بين تونس وليبيا سنة 1974، كما كانت علاقته متوترة بالاتحاد العام التونسي للشغل وبخاصة خلال أحداث كانون الثاني/يناير 1978. في إثر أحداث قفصة سنة 1980 تأثرت صحة الهادي نويرة بما حصل وغادر الحكومة.

(4) عمر بالهادي، «من إشكاليات التنمية الجهوية والمحلية،» (بحث منشور عام 2012)، على الرابط: <https://amorbelhedi.wordpress.com>.

(5) وليد حدوق، «الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية – الاجتماعية،» في: مجموعة مؤلفين، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، ص 88.

(6) انتفاضة الخبز هي مجموعة من الأحداث التي عاشتها تونس في بداية شهر كانون الثاني/يناير من سنة 1984. وهي عبارة عن حركة احتجاجية شملت مختلف المناطق كنتيجة مباشرة للقرار الذي اتخذته الحكومة التونسية المتمثل برفع الدعم على العجين ومشتقاته، ومن ذلك الخبز الذي يمثل المادة الغذائية الرئيسية للفئات الاجتماعية المتوسطة والفقيرة. وتجسدت هذه الحركة الاحتجاجية في مجموعة من التظاهرات انطلقت من جنوب البلاد وتحديدًا من ولاية قبلي لتمتد إلى منطقتي الجنوب والوسط الغربي قبل أن تتوسع لتشمل مختلف جهات البلاد. لقد أسفرت هذه الحركة الاحتجاجية التي =

التي اجتاحت جميع مناطق البلاد في كانون الثاني/يناير 1984. في هذه الحقبة انغمست البلاد التونسية كسائر دول العالم في ما يسمى برنامج التكيف الهيكلي[7] الداعي إلى الانفتاح المطلق على الخارج من ناحية وتخلي الدولة عن دورها التعديلي من ناحية أخرى. وقد أدت هذه الاستراتيجية الجديدة من جملة ما أدت إليه إلى تآكل الطبقة الوسطى[8]. فتخلي الدولة عن المسألة الاقتصادية أسفر عن دخول الخصخصة من بابها العريض التي تهدف بخاصة إلى تمكين البلدان من تسديد ديونها عبر بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص أو نقل ملكيتها لمصلحة الدائنين. واستمر الاقتصاد في هاته الحقبة بأزمات خاصة خلال الحقبة 1982 ـ 1986، حيث بلغ العجز في الحساب الجاري خلالها 8.7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وارتفع الدين الخارجي إلى 56 بالمئة.

المرحلة الرابعة: من بداية التسعينيات إلى اندلاع الثورة: تميزت بالمواظبة على تطبيق برنامج التكيف الهيكلي وبالتشجيع على الخوصصة التي شملت عددًا مؤسسات القطاع العام وبخاصة تلك التي تعيش صعوبات مالية أو المفلسة منها أو الصغيرة[9]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الوساطة بين رأس المال الأجنبي والسوق المحلية وامتيازات الاستثمار الداخلية كانت محصورة في العائلات والأوساط المقرّبة من الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، وهو ما جعل الاقتصاد التونسي ينتقل من هيمنة الدولة إلى احتكار لمقدرات البلاد من طرف عائلات متنفذة سياسيًا وتحمي نفسها بالأجهزة الأمنية. وقد انعكست هذه المحسوبية على نسق الاستثمار في تونس، ففي حين مثل مجموع الاستثمارات 30 بالمئة من الناتج الداخلي الخام بين سنتي 1983 و1986 فإنه لم يتجاوز نسبة 25 بالمئة بين سنتي 1996 و2003 رغم انتهاج سياسات تحررية كان يفترض أن تشجع نسق الاستثمار[10]. وقد تميَّزت سنة 1994 بعودة إلى تقسيم الجهات في إثر صدور مجلة الاستثمارات سنة 1993 التي أحدثت نظامًا جديدًا للحوافز يعتمد على التنمية الجهوية. كما أن قانون 2008 يقسم معتمديات الجمهورية إلى ثلاث مجموعات بالنظر إلى مستوى التنمية الذي بلغته. كما تم سنة 1994 المصادقة على مجلة التهيئة الترابية والتعمير. وقد تميزت هذه الحقبة كذلك بتوقيع عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1996 وإعداد الاقتصاد التونسي لذلك على مدى 12 سنة (1996ـ2008). ونتجت من هذه الاتفاقية إرساء منطقة التبادل الحر للمنتوجات الصناعية منذ كانون الثاني/يناير 2008 نتج منه المزيد من اندماج الاقتصاد التونسي في العولمة

= استمرت لمدة لا تقل عن العشرة أيام عن سقوط قرابة 143 قتيلًا و400 جريح، هذا علاوة عن مئات المعتقلين. ولم تتوقف هذه الحركة إلا بعد أن اتخذ الرئيس الحبيب بورقيبة قرارًا يتم بموجبه إرجاع الأسعار إلى ما كانت عليه.

(7) برنامج التكيُّف الهيكلي: بدأ العمل به سنة 1986 وذلك في إثر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة التي عرفتها البلاد وأدّت بها إلى الإفلاس ونتج من ذلك تدخل البنك الدولي من خلال تقديمه إعانات مشروطة وتتمثل بالخصوص في الخوصصة والانفتاح مقابل تقديم المعونات المالية.

(8) حسين الديماسي، «الأهمية الاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطى في تونس،» في: مجموعة مؤلفين، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، ص 149.

(9) سالم لبيض، «ثقافة المؤسسة وأثر العولمة في المغرب العربي: مثال تونس،» **المجلة الجزائرية في الإنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية**، العدد 22 (2003)، ص 39ـ63.

(10) حدوق، «الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية – الاجتماعية،» ص 110.

وهو ما حتم تقسيم البلاد إلى نصفين: تونس الساحلية حيث تتجلى الدينامية الاقتصادية وإبرازها وكأنها الوحيدة القادرة على الاندراج في النظام العالمي. أما تونس الداخلية التي لا تملك الموارد فقدرها الإعانة من طريق مساعدة الدولة للسكان على تحسين أوضاعهم الحياتية عبر آلية إعادة التوزيع. خلال هذه الحقبة برزت معاناة خرجي الجامعات بعدما وصلت نسبة البطالة إلى 15 بالمئة سنة 1999. وعلى الرغم من استمرار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فإن الاستثمار المحلي الخاص لم يزد إلا بنسبة قليلة من 12.3 بالمئة سنة 1997 إلى بالمئة 14.2 سنة 2007. كما تدهورت عدة مؤشرات نتج منها صعوبة الوضع الاجتماعي. وأدت السياسات التنموية المعتمدة في السنوات 1984 – 2000 إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 5.4 بالمئة خلال الحقبة وهذا يعدّ مرتفعًا نسبيًا مقارنة بالبلدان المنافسة، إلا أنه يتضمن عددًا من النقائص كون عدم قدرته على تحقيق التوزيع العادل للثروة بين الفئات والجهات وعدم توفقه إلى خلق مواطن الشغل اللازمة لاستيعاب الطلبات الإضافية وبخاصة منذ أواخر التسعينيات. وبالإمكان هنا القيام بتقييم بسيط للسياسة الجهوية من خلال دراسة توزيع الاستثمارات العمومية والخاصة في الجهات، ومن أهم نتائجها التي تغطي الحقبة الممتدة من 1992 إلى 2010 نجد أن 94.56 مليار دينار تم تحقيقها، تم توجيه 73 بالمئة منها لمصلحة 14 ولاية ساحلية (70 بالمئة من السكان) و27 بالمئة وجهت إلى 10 ولايات داخلية. كما أن طريقة توزيع الاستثمار بحسب القطاع (قطاع عام وقطاع خاص) توضح بعض النقاط؛ فالاستثمار الخاص موجَّه بالأساس إلى الجهات الساحلية، 76.7 بالمئة مقابل 23.3 بالمئة للجهات الداخلية. ويفسر هذا التوجُّه الترابي للاستثمار بوجود عناصر قرب مفيدة (مزودون، حرفاء، شركات مناولة، مناخ استثمار مناسب، خدمات موجهة إلى الخواص والمؤسسات التي تكون أكثر انتشارًا وأكثر تنوعًا في المدن الكبرى الساحلية.

الشكل الرقم (1)
معدل الاستثمارات العمومية
والخاصة بولايات تونس خلال الحقبة 1992ـ2010

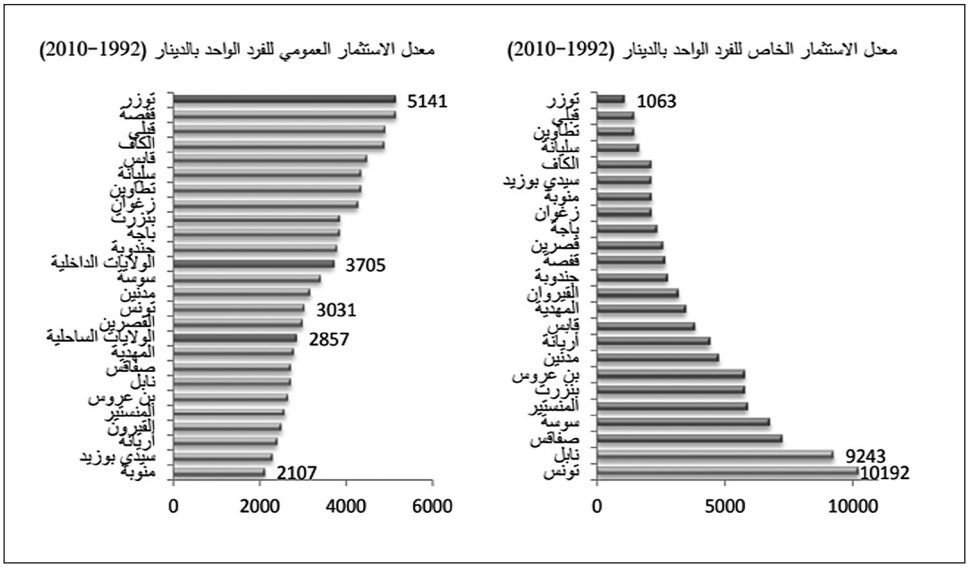

شهد الوضع الاجتماعي المتعلق بالفقر اهتمامًا من الدولة خلال هذه الحقبة، غير أن نتائجه لم تكن بقدر الهالة الإعلامية التي ضخمت الإنجازات. خلال هاته الحقبة حصل انخفاض رهيب للقدرة الشرائية للمواطن التونسي لأسباب جمة، أهمها عدم ملاءمة ارتفاع الأجور لنسبة التضخم، وكذلك انتشار البطالة من جراء انخفاض الاستثمار الناجم عن فشل السياسات التنموية عمومًا ولا سيما في ما يتعلق بتنمية المناطق الأشد فقرًا، وهو ما أدى خلال السنوات الأخيرة إلى تقلص الطبقة الوسطى وتغيير التركيبة الاجتماعية في تونس. بناء هذه الطبقة الوسطى كان ضروريّا لتحقيق الاستقرار ولتمكين الصناعة المحليّة من سوق داخليّة تتيح لها تسويق إنتاجها. وخلال السنوات الأخيرة برزت في تونس ظاهرة جديدة وخطيرة لم تكن موجودة في العقود الماضية، وهي بروز طبقة ثرية جدًا تمثل خطرًا على توزيع الثروة. وكشف حسين الديماسي[11]، أن هذه الفئة هي المضاربون والمحتكرون، وبخاصة في المهن الحرّة، والمهربون وبعض الأطباء والمحامين، ملاحظًا أن هذه الفئة تفشت أكثر فأكثر وثرواتها غير عادية. مضيفًا أن هذه الظاهرة ساهمت في إحداث خلل كبير في المجتمع التونسي، من ذلك القضاء على الطبقة الوسطى وإحداث طبقية وتعمُّق الهوّة بصورة غير مقبولة بين الأثرياء والفقراء.

خلال السنوات الأخيرة برزت في تونس ظاهرة جديدة وخطيرة لم تكن موجودة في العقود الماضية، وهي بروز طبقة ثرية جدًا تمثل خطراً على توزيع الثروة. وكشف حسين الديماسي [...] أن هذه الفئة هي المضاربون والمحتكرون، وبخاصة في المهن الحرّة، والمهربون وبعض الأطباء والمحامين.

تؤكد هذه المعطيات الرسمية إذًا ارتفاع مستوى المعيشة لدى المواطن وتراجع نسبة الفقر، وكان الخطاب الرسمي يتفنن في الاستثمار السياسي في تلك المعطيات للتدليل على مدى نجاح السياسة الاجتماعية المعتمدة في احتواء ظاهرة الفقر. ولكن خارج دوائر التباهي الرسمي المعلن كان الفقر يتجلى كمعطى هيكلي يبرز بوضوح في الواقع الاجتماعي المعيش لقواعد عريضة من سكان المناطق، وبخاصة الداخلية منها، حيث كان الحديث عن تدهور المقدرة الشرائية لدى الجميع ولدى ضعاف الحال بوجه خاص يستشري من يوم إلى آخر[12]. خلال عام 2010 وقعت تعديلات شملت منهجية احتساب الفقر لجعلها أكثر ملاءمة للمعايير الدولية المعمول بها وأبرزت نتائج المسح أن نسبة الفقر تبلغ 15.5 بالمئة سنة 2010، ويعَد الفرد فقيرًا حين لا يتجاوز مستوى استهلاكه السنوي خط الفقر المحدد بـ1277 دينارًا للفرد الواحد في

(11) في تصريح لحقائق أون لاين، في 18 آب/أغسطس 2016.

(12) التايب، «الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية،» ص 57ـ85.

المدن الكبرى، مقابل 820 دينارًا في الوسط غير البلدي. كما قُدّرت نسبة الفقر المدقع بـ 4.6 بالمئة خلال سنة 2010، بينما حُدّد خط الفقر المدقع بقيمة 757 دينارًا في المدن الكبرى و571 دينارًا في الأرياف.

الجدول الرقم (1)
معدل الإنفاق السنوي بحسب الشرائح خلال سنتي 1995 و2005

2005			1995		
معدل الإنفاق السنوي للفرد (بالدينار)	النسبة (بالمئة)	الطبقة الوسطى	معدل الانفاق السنوي للفرد (بالدينار)	النسبة (بالمئة)	الطبقة الوسطى
< 400	3.8		< 400	16.2	
400-585	7.7		400-600	17.7	63.2 بالمئة
955ـ585	19.5	81.1 بالمئة	600-800	15.7	
1510 ـ 955	26.3		800-1200	20.1	
2250 ـ 1510	20.3		1200-1600	11.7	
4000 ـ 2250	15		1600-2400	10.7	
>4000	7.4		2400-3600	5	
الجملة	100		>3600	2.9	
			الجملة	100	

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء.

وبخصوص التوزيع الجهوي لمستوى الفقر فقد بلغت نسبته في تونس الكبرى نحو 9.1 بالمئة مقابل 10 بالمئة في الشمال الشرقي و8 بالمئة في الوسط الشرقي، لتتعمّق هوّة الفقر بصورة جلية في الوسط الغربي بنسبة 32.3 بالمئة، والشمال الغربي بنسبة 25.7 بالمئة، والجنوب الغربي بنسبة 21.5 بالمئة، والجنوب الشرقي بـ 17.9 بالمئة.

المرحلة الخامسة: حقبة ما بعد ثورة 2011: تركزت الجهود التونسية خلال السنوات الأولى من مرحلة الانتقال إلى النظام الديمقراطي في التحديات السياسية أساسًا. وكان أداء تونس في هذا الصدد إيجابيًا في العموم، إذ تمكنت الدولة من تثبيت أركان المكتسبات الديمقراطية رغم التحديات المتصلة بالاستقطاب السياسي حول الهوية والقضايا الدينية، وصعود انعدام الأمان وتزايده من جرّاء الهجمات التي شنتها جماعات متطرفة، وحتى خيبة الأمل العامة للناخبين من النخب السياسية القائمة. لكن المكتسبات على الصعيد السياسي جاءت مقابل انتكاسات اقتصادية.

الجدول الرقم (2)
نسبة الفقر في تونس سنة 2010 (بالمئة)

	نسبة الفقر			نسبة الفقر المتقع		
	2000	2005	2010	2000	2005	2010
المجموع	32,4	23,3	15,5	12	7,6	4,6
الوسط						
المدن الكبرى	21,5	15,4	9	4,3	2,2	1,3
وسط شبه حضري	32,5	22,1	14	10,5	6,5	2,9
وسط غير حضري	40,4	31,5	22,6	19,1	13,4	
الجهة						
المدن الكبرى	21	14,6	9,1	4,3	2,3	1,1
الشمال الشرقي	32,1	21,6	10,3	10,5	5,4	1,8
الشمال الغربي	35,3	26,9	25,7	12,1	8,9	8,8
الوسط الشرقي	21,4	12,6	8	6,4	2,6	1,6
الوسط الغربي	49,3	46,5	32,3	25,5	23,2	14,3
الجنوب الشرقي	44,3	29	17,9	17,5	9,6	4,9
الجنوب الغربي	47,8	33,2	21,5	21,7	12,1	6,4

المصدر: المسح الوطني حول الانفاق والاستهلاك وظروف عيش الاسر لسنة 2010–المعهد الوطني للإحصاء

ساهمت السياسات التنموية المتبعة خّلال العقود الماضية في تفاقم ظاهرة التفاوت التنموي بين الجهات حيث تم اعتماد تمشٍّ مركزي يأخذ في الحسبان الخصوصيات الجهوية ولا يسمح باستغلال وتوظيف الثروات المتوافرة فيها، وكذلك من دون تشريك فعلي وكافٍ للمجتمع المدني والقطاع الخاص والهياكل المهنية على المستوى الجهوي والمحلي في بلورة التوجهات والسياسات التنموية. إلا أن الملاحَظ بعد الثورة أن التنمية الجهوية لم تحقق تغييرًا كبيرًا مقارنة بما كانت عليه قبل الثورة، وذلك لعدة أسباب، منها التعطيلات وبطء العمل الإداري والفوضى الأمنية والإشكاليات العقارية. نتج من هذا الوضع تدهور وضع الطبقة الوسطى وتفاوت واضح لنسبة الفقر بين الجهات، وهو ما نستنتج منه تفاوتًا في عدد العائلات الوسطى بين الجهات. هذا الأمر أسفر عن بروز عدة احتجاجات في كثير من الولايات الداخلية من الجمهورية، وهو الأمر الذي يزيد في عراقيل الاستثمار في هاته المناطق. وتعَدّ إعادة دينامية الجهات الداخلية ذات الأولوية ضرورية لاستمرار نمو الاقتصاد التونسي، وفي الوقت نفسه وضع سياسة جهوية تولي تمييزًا إيجابيًا للمناطق الداخلية. والواقع أن توزيع الاستثمارات العمومية والخاصة خلال سنوات 2011 ـ 2015 يبين أنه حينما تنخفض الاستثمارات في المناطق المفضلة فهي تنخفض آليًا في المناطق المحرومة.

في هذا الإطار وبهدف الاهتمام أكثر بالجهات الداخلية كان من ضمن الركائز الأساسية لعملية اللامركزية تصحيح التفاوت الجهوي من خلال مبدأ «التمييز الإيجابي» الذي نص عليه الفصل

12 من الدستور والذي أكد أن الدولة تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات، استنادًا إلى مؤشرات التنمية واعتمادًا على مبدأ التمييز الإيجابي. هدفت هذه العملية إلى توفير توزيع عادل (وليس متساويًا) للموارد من ميزانية الدولة لدعم القدرات البشرية والإدارية، التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى توفير الفرص المنصفة لكل التونسيين، بمعزل عن أماكن سكنهم.

الشكل الرقم (2)
مناطق التنمية الجهوية في تونس

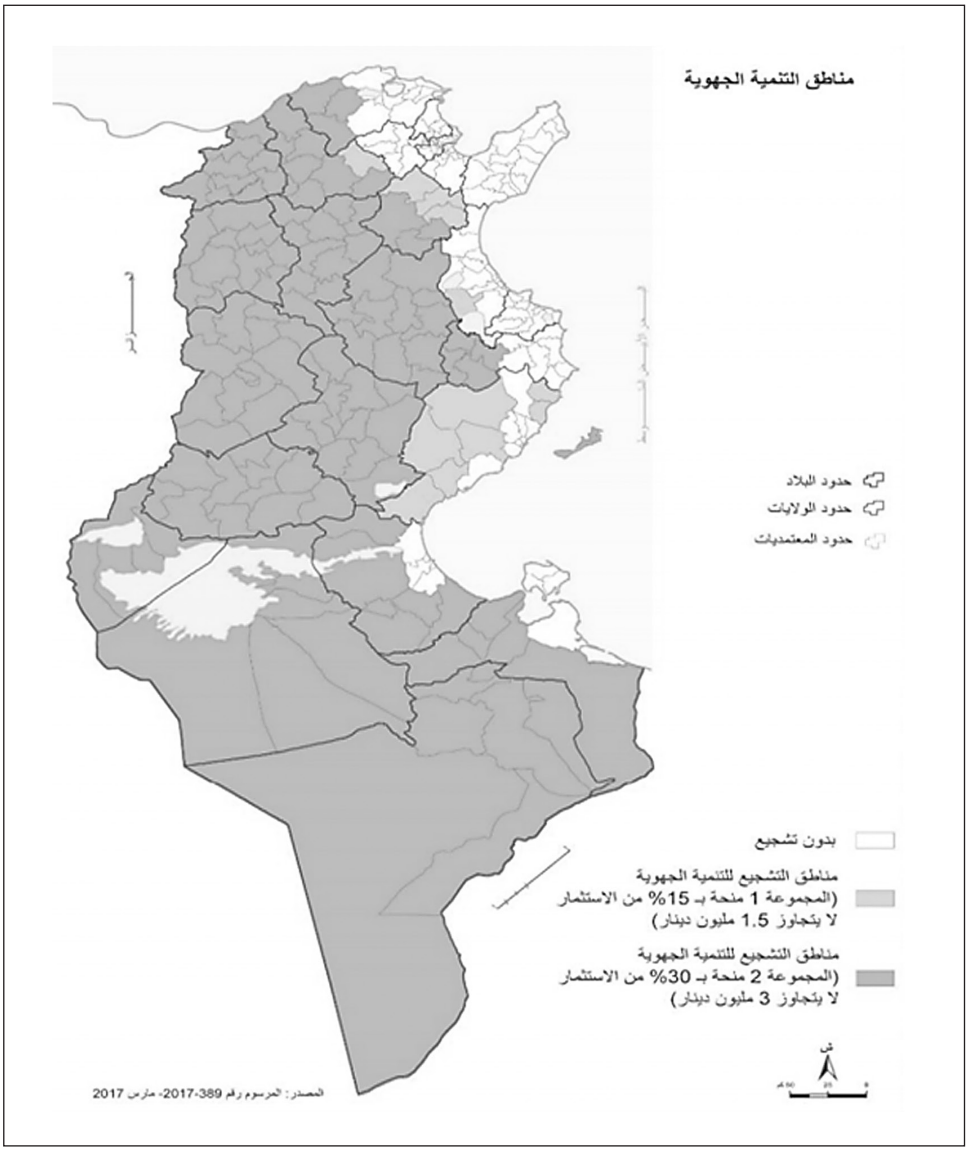

بالنسبة إلى الوضع الاجتماعي للعائلات المتعلقة منها بالفقر، وقعت خلال 2015 تعديلات شملت منهجية احتساب الفقر من طرف المعهد الوطني للإحصاء لجعلها أكثر ملاءمة للمعايير الدولية المعمول بها، وأبرز نتائج المسح أن نسبة الفقر بلغت 15.2 بالمئة. ويعَدّ الفرد فقيرًا حين لا يتجاوز مستوى استهلاكه السنوي خط الفقر المحدد بـ 1706 دينارًا للفرد الواحد مع ملاحظة أن خط الفقر في الوسط غير البلدي يقدر بـ 1501 دينارًا.

الجدول الرقم (3)
معدل الإنفاق السنوي حسب الشرائح والجهة خلال سنة 2015

الشريحة	إقليم تونس	الشمال الشرقي	الشمال الغربي	الوسط الشرقي	الوسط الغربي	الجنوب الشرقي	الجنوب الغربي	وطني
أقل من 500 د	0,0	0,0	0,3	0,0	0,1	0,4	0,0	0,1
من 500 د إلى 750 د	0,0	0,4	1,8	0,4	3,3	0,6	0,3	0,8
من 750 د إلى 1000 د	0,2	1,5	4,6	1,7	5,7	1,5	1,8	2,1
من 1000 د إلى 1500 د	1,9	7,1	16,4	4,9	18,6	10,4	9,7	8,1
من 1500 د إلى 2000 د	5,5	14,4	20,4	9,3	19,9	15,2	17,3	12,5
من 2000 إلى 3000 د	20,5	32,3	27,7	25,0	27,4	30,6	32,6	26,4
من 3000 إلى 4500 د	28,7	24,6	18,8	26,8	17,2	23,9	24,3	24,5
4500 د فما فوق	43,2	19,8	10,1	31,9	7,8	17,3	14,0	25,4
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء.

خلال سنة 2015 بلغت نسبة السكان الذين يقل إنفاقهم الفردي السنوي عن 500 دينار ما يقارب 0.1 بالمئة ونسبة السكان الذين ينفقون بين 500 و750 دينارًا 0.8 بالمئة، والسكان الذين ينفقون بين 750 و1000 دينار 2.1 بالمئة، والسكان الذين ينفقون بين 1000 و1500 دينار 8.1 بالمئة، وهي الشرائح الأربع الأولى ومجملها 11.1 بالمئة. كما بلغت نسبة السكان الذين ينفقون بين 1500

و2000 دينار 12.5 بالمئة والسكان الذين ينفقون بين 2000 و3000 دينار 26.4 بالمئة والسكان الذين ينفقون بين 3000 و4500 دينار 24.5 بالمئة. وبالتالي فإن نسبة السكان الذين ينفقون بين 1500 و4500 دينار بلغت 63.4 بالمئة، واعتمادًا على مستوى الفقر الذي أقره المعهد نفسه (15.2 بالمئة من مجمل السكان) فإنّ نسبة الطبقات الوسطى لا يمكن أن تتجاوز في كل الأحوال 63.4 بالمئة.

الشكل الرقم (3)
خريطة تبرز نسبة التفاوت في الفقر بين
ولايات الجمهورية التونسية خلال سنة 2015

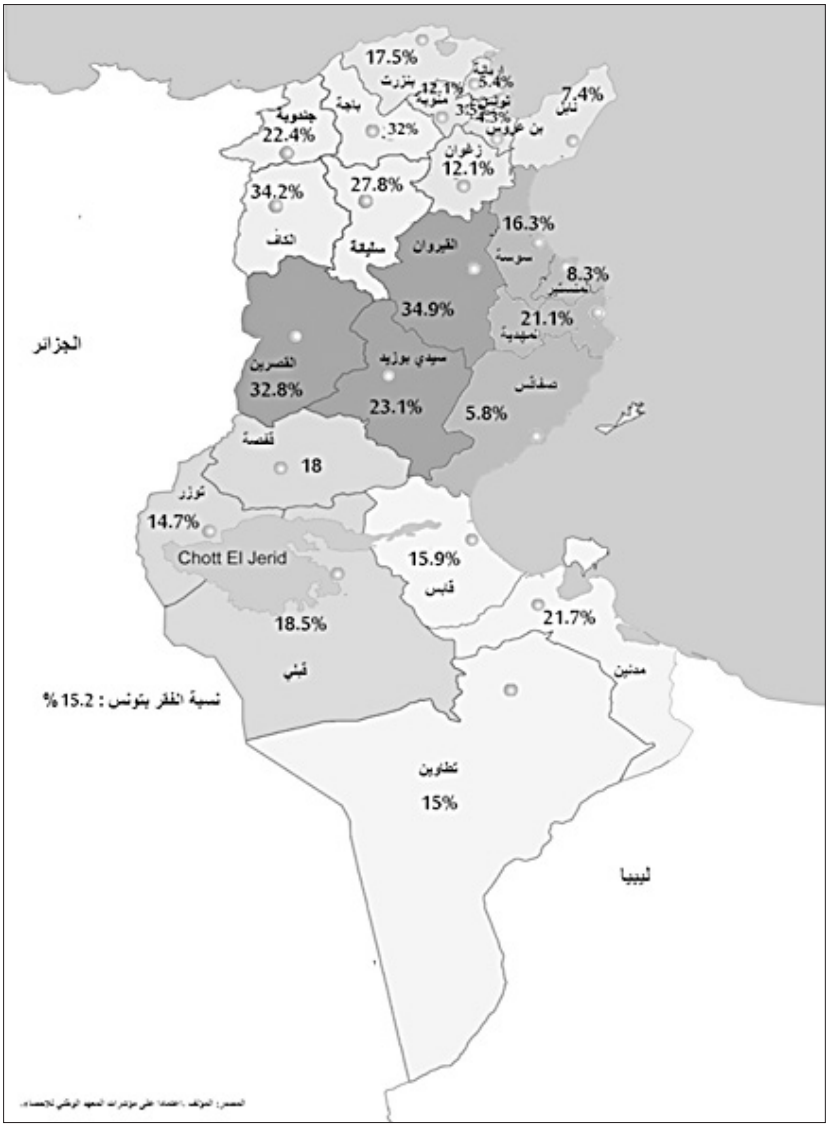

عانت الطبقة الوسطى في تونس كثيرًا في السنوات الأخيرة نتيجة الأزمة الاقتصادية وتدهور القدرة الشرائية واستفحال البطالة وغلاء المعيشة، وهو ما يطلق صفارة الإنذار لأن تآكل الطبقات الوسطى يمثل خطرًا كبيرًا على ترابط المجتمع التونسي وتماسكه.

ثانيًا: الوضع الاقتصادي الحالي في تونس

ـ تأثيرات وباء كورونا

اندلعت الثورة في تونس نتيجة مجموعة من المشكلات المتراكمة، ولعل أبرزها المشكلات الاقتصادية المتمثلة بارتفاع نسبة البطالة وغلاء الأسعار التي أثقلت كاهل المواطن ليجد نفسه أمام باب مغلق. اليوم وبعد مرور نحو عشر سنوات على الثورة، ومن خلال اطلاعنا على التطورات الاقتصادية ما بعد الثورة، فإننا نستنتج أن الوضع بقي على حاله، بل شهد تراجعًا، وهو ما أضفى حالة استياء كبيرة جدًا في صفوف الشعب التونسي. فالبطالة زادت متأثرة بالوضعين الداخلي والخارجي والوضع الصحي العالمي (فيروس كورونا). وبحسب معطيات البنك المركزي التونسي فقد زاد العجز التجاري لتونس إلى مستوى قياسي عند نحو 19 مليار دينار. وارتفعت الواردات (20 بالمئة) إلى 60 مليار دينار. وبين 2011 و2018 زاد الإنفاق العام كثيرًا، من 24 بالمئة إلى 30 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، في حين زادت العوائد الضريبية بنسب أقل كثيرًا، من 23 بالمئة إلى 25 بالمئة على مدار الحقبة نفسها. نتيجة لهذا، زادت معدلات العجز في القطاع العام، ولا سيما أثناء الآونة الأخيرة (2015 ـ 2018)، حيث فاقت 5 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في كل عام من الأعوام. ومع التمويل من الدين المحلي والأجنبي، أدى هذا إلى إبعاد الاستثمارات المحلية، وإلى ارتفاع كبير في الدين العام، الذي زاد من 40 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي عام 2010 إلى 73 بالمئة منه عام 2018.

وعلى التوازي، فإن الاختلال الكبير في ميزان المدفوعات، بتمويل من الدين الأجنبي، دفع بالدين الخارجي من نحو 40 إلى 85 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي بين 2010 و2019. إذا استمرت الديون في الارتفاع بهذه المعدلات، فلن يقتصر الأمر على استمرار سداد الفوائد في الحلول محل النفقات العامة الأخرى، إنما قد يحدث أيضًا تراجعات أكبر في سعر العملة، وتضخم، ونتيجة لهذا قد يحدث تدنٍّ في مستويات المعيشة. وعاجلًا أو آجلًا، سوف يصبح الدين الخارجي غير مستدام، وسوف تفرض الأسواق المالية تعديلات مؤلمة وجبرية في الموازنات المالية والخارجية[13]. وسجلت سنة 2020 التي كان ينبغي أن تكون سنة انتعاش الاقتصاد الوطني، انعكاسًا سلبيًا للمؤشرات الظرفية وبخاصة بداية من شهر آذار/مارس، نتيجة تداعيات وباء كوفيد ـ 19، بما يشير إلى هبوط حاد للنمو الاقتصادي وبالتالي مراجعة التوازنات الاقتصادية والمالية الجملية. وبالفعل، تسبب هذا الوباء في تعطل غير مسبوق للاقتصاد شمل على حّد السواء العرض والطلب ولا سيَّما ذلك المتأتي من منطقة اليورو. اقتصر النمو الاقتصادي الوطني على 1 بالمئة في سنة 2019. ويعود هذا

(13) إسحاق ديوان، أستاذ علوم الاقتصاد في جامعة باريس للعلوم والآداب، مبادرة الإصلاح العربي، 2019.

المستوى الذي يظل ضعيفًا إلى تراكم عوامل غير ملائمة، سواء داخلية أو خارجية، أثرت في القيمة المضافة لكثير من قطاعات النشاط وبخاصة ضعف الطلب الخارجي المتأتي من منطقة اليورو الذي أضرّ بالصناعات المعملية الموجهة للتصدير وانخفاض محصول زيت الزيتون، وذلك علاوة على الصعوبات على مستوى قطاع المحروقات. وعلى هذا الأساس، سجلت القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري تطورًا ضعيفًا بلغ 8.0 بالمئة في سنة 2019 مقابل 3.11 بالمئة في العام السابق، تبعًا لانخفاض إنتاج الزيتون الذي تراجع إلى نحو 700 ألف طن من الزيتون خلال موسم 2018 ـ 2019 أي ما يعادل 140 ألف طن من زيت الزيتون مقابل 325 ألف طن في الموسم السابق (2016 ـ 2017). وقد أمكن تعويض هذا الانخفاض بفضل المستوى القياسي لإنتاج الحبوب (23.8 مليون قنطار مقابل 14.1 مليون في الموسم المنقضي). وهكذا، لم يساهم القطاع إلّا بـ 1.0 نقطة مئوية من النمو الاقتصادي في سنة 2019 مقابل 1.1 نقطة في سنة 2018.

في المقابل، سجلت القيمة المضافة للصناعات المعملية انخفاضًا بـ 7.0 بالمئة في سنة 2019 مقابل +1.1 بالمئة في العام السابق. وفي المقابل، عرفت الصناعات الكيميائية انتعاشة (4.3 بالمئة مقابل -3 بالمئة). وواصلت الصناعات غير المعملية من ناحيتها التراجع، أي بمعدل 1.8 بالمئة خلال سنة 2019 مقابل ـ1.7 بالمئة في العام السابق تبعًا لانخفاض إنتاج المحروقات. وبالفعل، حافظ نشاط قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي على مساره التنازلي (ـ1.8 بالمئة مقابل ـ1.3 بالمئة في سنة 2018) نتيجة النفاد الطبيعي لأهم الحقول وضعف النشاط الاستكشافي والتنقيب فضلًا عن تعاقب التوقفات الفنية في بعض الحقول. وشمل الانخفاض إنتاج النفط الخام الذي اقتصر على 664.1 ألف طن مقابل 796.1 ألف طن في سنة 2018، وكذلك إنتاج الغاز الطبيعي الذي تراجع إلى 554.1 كيلو طن بما يعادله من النفط مقابل 763.1 كيلو طن قبل سنة. ومن جانبه، عرف قطاع البناء والهندسة المدنية انخفاضًا بـ 4,0 بالمئة في سنة 2019 مقابل ارتفاع بـ 5.0 بالمئة في العام السابق.

في المقابل، عرف القطاع المنجمي انتعاشة مهمة (1.21 بالمئة مقابل ـ1.17 بالمئة في سنة 2018) تبعًا لارتفاع إنتاج الفسفاط ليبلغ 1.4 ملايين طن، وهو مستوى يظل رغم ذلك بعيدًا من الكميات المنتجة في سنة 2010، أي 8 ملايين طن. وعلى هذا الأساس، سجل المؤشر العام للإنتاج الصناعي انخفاضًا بـ 1.3 بالمئة في سنة 2019 مقابل ـ5.0 بالمئة قبل سنة. يعود هذا التطور إلى تراجع إنتاج الصناعات المعملية (ـ5.3 بالمئة) وبخاصة في قطاعات النسيج والملابس والجلود (ـ5.3 بالمئة) والصناعات الميكانيكية والكهربائية (ـ2 بالمئة)؛ كما يعود إلى الانخفاض المسجل على مستوى استخراج منتوجات الطاقة (ـ 8.7 بالمئة).

وفي ظل سياق اقتصادي متسم بإصلاحات هيكلية محدودة وأداء اقتصادي ضعيف ومقترن بتزايد الشريحة العمرية من السكان النشطاء وارتفاع مطالب الشغل الإضافية، حافظت نسبة البطالة على مستوى مرتفع ولا سيما لجهة خريجي التعليم العالي الذين ما زالوا يمثلون الفئة الأكثر تضررًا على الرغم من انخفاض نسبة بطالتهم (27.8 بالمئة في سنة 2019 مقابل 28.8 بالمئة في العام السابق)، وذلك من جراء عدم التوافق بين التكوين المحصل وحاجات سوق العمل، وهو ما يخلق اختلالًا هيكليًا بين العرض والطلب في التشغيل. وفي ما يتعلق بصافي إحداثات الشغل، فقد

تضاعف ليتنقل من نحو 28 ألف موطن شغل في سنة 2018 إلى قرابة 59 ألف موطن شغل في سنة 2019، وذلك بالخصوص بفضل انتعاشة صلب القطاعات التي عرفت فقدانًا لمواطن الشغل في سنة 2018. وفي هذا الإطار، شهد قطاع الفلاحة والصيد البحري انتعاشة متواضعة مع إحداث 5.2 ألف موطن شغل عقب سنتين متتاليتين من فقدان مواطن الشغل (ـ 12.2 ألف موطن شغل في سنة 2017 وـ14.2 ألف موطن شغل في سنة 2018)، وذلك بدعم من محصول الحبوب الجيد خلال موسم 2018 ـ 2019. كما سجل قطاع الصناعات الاستخراجية (مناجم وطاقة) إحداث 8.5 ألف موطن شغل في سنة 2019 مقابل فقدان 1.0 ألف موطن شغل في العام السابق، وذلك بالتوازي مع تزايد الإنتاج الوطني من الفسفاط الخام (1.4 ملايين طن مقابل 8,2 مليون طن قبل سنة). أما الصناعات المعملية، فقد اقتصر صافي إحداثات الشغل على 6,3 ألف موطن شغل مقابل 7.8 ألف في سنة 2018. ويعود هذا التطور بالخصوص إلى فقدان مَواطن شغل في صناعات النسيج والملابس والجلود (ـ1.12 ألف مقابل 1.9 ألف) التي تضررت من تراجع الطلب الخارجي المتأتي من منطقة اليورو، مقابل انتعاش صافي إحداثات الشغل في قطاع الصناعات الغذائية (11 بالمئة مقابل ـ7.1 بالمئة). وبخصوص قطاع الخدمات، فقد بلغ صافي إحداثات الشغل 2.32 ألف موطن شغل مقابل 7.10 ألف في سنة 2018. وشمل الارتفاع أغلب القطاعات باستثناء قطاع التجارة (ـ6.13 ألف مقابل ـ8.7 ألف). وواصل قطاع السياحة، على وجه الخصوص، إحداث مواطن شغل في سنة 2019 وإن بنسقٍ أقل سرعة من العام السابق؛ وهو ما يعكس انتعاشة النشاط في هذا القطاع بدأت منذ سنة 2017. وعلى صعيد توزيع البطالة بحسب الجنس، فإنه يظهر تفاوتات جوهرية بين الإناث والذكور مع نسب بطالة بلغت 7.21 بالمئة و1.12 بالمئة على التوالي في سنة 2019، مقابل 9.22 بالمئة و5.12 بالمئة في العام السابق. كما أن توزيع البطالة بحسب الجهات يظهر تباينًا بين الأقاليم وبين مختلف الولايات في الإقليم نفسه. وبالفعل، وكما كانت الحال في سنة 2018، ظلت البطالة في جهات غرب البلاد أعلى من شرقها وأكثر حدة في الجنوب منه في الشمال. وعلى هذا الأساس، بلغت نسبة البطالة مستويات أدنى من المعدل الوطني في مناطق الوسط الشرقي (10.2 بالمئة) والشمال الشرقي (10.6 بالمئة)، في حين تجاوزت هذا المعدل في مناطق الجنوب الغربي والجنوب الشرقي (24.8 بالمئة و22.2 بالمئة على التوالي) والشمال الغربي (20.3 بالمئة) والوسط الغربي (17.5 بالمئة) وكذلك في إقليم تونس الكبرى (15.9 بالمئة).

وبالنسبة إلى سنة 2020، كانت التقديرات الأولية تشير إلى تحسن النمو، بيد أن ظهور وباء كورونا الذي مثل تحديًا جديدًا للاقتصاد الوطني سيكون له وقع سلبي على النمو الاقتصادي. ومن المنتظر أن تشمل تداعيات الأزمة مختلف القطاعات على غرار السياحة والنقل الجوي والبحري، وعلى وجه الخصوص أهم القطاعات التصديرية المتضررة من تراجع الطلب الخارجي واضطرابات سلاسل التزود. كما سيشمل الانخفاض القطاعات الموجهة نحو السوق الداخلية نظرًا إلى تعطل الجهاز الإنتاجي نتيجة إجراءات الحجر الصحي والشكوك المحيطة بانتشار الوباء. وبالنسبة إلى سنة 2021، سيكون لتراجع النشاط الاقتصادي تبعًا لانتشار وباء فيروس كورونا آثار سلبية بالتأكيد في سوق العمل.

وفي هذا السياق، اتخذت الدولة جملة من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية قصد الحفاظ على مواطن الشغل وضمان مرتبات الأجراء ومنها بالخصوص إحداث خط تمويل في شكل مساعدات لمصلحة الأجراء في بطالة فنية وتمويلات استثنائية في شكل منح لفائدة الفئات الاجتماعية الضعيفة، فضلًا عن تأجيل دفع أقساط القروض البنكية. كما تم إقرار تدابير أخرى للحفاظ على النسيج الاقتصادي واستدامة الشركات، ولا سيّما الصغرى والمتوسطة والمهن الحرة، على غرار تأجيل دفع الأداءات وأقساط الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والديون لدى المؤسسات البنكية والمالية وكذلك إعادة جدولة الديون الجبائية والديوانية. وأدّت الوعود الزائفة، حول التقدم الاقتصادي، إلى تجدّد الإحباط الشعبي والاحتجاجات في نهاية المطاف في صفوف الشبان التونسيين.

عاشت تونس سنة 2021 صعوبات بسبب وباء كورونا، فالحجر الصحي وانخفاض الإنتاج أديا إلى زيادة في معدل البطالة، ومن المتوقع أن يرتفع معدل الفقر المالي إلى 19.2 بالمئة مقابل 15.2 بالمئة حاليًا. وهذا سيؤدي إلى انخفاض مستوى دخل نحو 475,000 فرد ووضعهم تحت خط الفقر. وبغضّ النظر عن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المباشرة، فإن تغييرات جوهرية ستعرفها خيارات تونس التنموية بعد انتهاء الأزمة الحالية، حيث من المنتظر عودة الدولة إلى التدخل بقوة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال دعم القطاعات الاقتصادية الواعدة كالصناعات الدوائية والطاقات المتجددة والتكنولوجيات الحديثة والرقمنة والبحث العلمي والصحة... تدخُّل الدولة التونسية في المجال الاجتماعي لن يقتصر عن تعميم التغطية الاجتماعية وتطوير أنظمة التقاعد والتكافل والتضامن، بل سيشمل تطوير منظومة التكوين والتشغيل وتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. أزمة الكورونا غيرت خارطة العالم حتمًا، ومن يريد التموقع من جديد عليه الاستعداد الجيد والانضباط والجدِّ في التعاطي مع الآثار السلبية لهذه الجائحة.

خاتمة

يعَدّ التفاوت التنموي الجهوي والمحلي من أكبر الإشكاليات التي تواجهها تونس، فاليوم بات أكثر من ضروري إعادة النظر في منوال التنمية المتبع وضرورة تحديد رؤى جديدة وبلورة مقترحات وحلول كفيلة بإعادة صوغ نمط جديد للتنمية الجهوية في تونس بالاستئناس بالتجارب المسجلة في بعض البلدان النامية والمتقدمة. فمنذ الاستقلال تركزت جهود التنمية في المناطق الساحلية التي كان يُظنُّ أن تنميتها بالاعتماد على السياحة والصناعة سوف تسفر بصفة آلية عن تنمية الجهات الداخلية، غير أن ذلك لم يحدث، وهذا الأمر لا ينفي تطور مختلف الولايات منذ الاستقلال على مختلف الصعد من ناحية التجهيزات الأساسية والتمدرس والصحة والسكن والطرق. وهذا أمر طبيعي جدًا خلال حقبة تجاوزت الخمسين سنة، لكن ما هو غير طبيعي بقاء التفاوت التنموي الجهوي على حاله بين مناطق الساحل والشمال الشرقي وبين مناطق الوسط الغربي والجنوب. فالتنمية الجهوية أو المحلية لا تقتصر على خلق مَواطن شغل أو بعث بعض المشاريع أو المرافق ولا تقتصر على تحقيق معدلات نمو وطنية إيجابية وإنما أساسًا في مقاومة الإقصاء والتهميش وتوزيع الثروة بصفة عادلة بين مختلف الولايات، وهو ما يسفر عن توفير مَواطن الشغل وإنشاء التجهيزات الأساسية والاقتصادية وبعث المرافق الاجتماعية.

اليوم تعيش تونس أزمة اقتصادية واجتماعية بسبب وباء كورونا، الذي أصبح يمثل تهديدًا جديدًا للاقتصاد التونسي. ونشدد هنا على تدخّل الدولة بقوة لانعاش الاقتصاد وحماية المؤسسات من الإفلاس. من هنا يجب على الدولة إعادة تحديد دورها في المنظومة الاقتصادية وإعادة النظر في العلاقة بينها وبين القطاع الخاص لتحديد استراتيجية لحقبة ما بعد الجائحة. هذا الأمر يستوجب إيجاد التمويل المناسب من خلال إرساء آليات وإنشاء مؤسسات في هيئة بنوك وشركات تنمية جهوية وبعث صندوق للتنمية الجهوية في الولايات المهمشة. كما يستوجب الأمر تحوير مجلة الجباية لتمكين الجهات والمناطق الفقيرة من موارد مالية مناسبة وتمكين الولايات من نسبة من عائدات مواردها الطبيعية كما ينص على ذلك دستور الجمهورية التونسية □

الصراع الدولي على المضائق البحرية العربية: رؤية مستقبلية

خضير عباس أحمد النداوي(*)

كلية الفارابي الجامعة ـ بغداد.

مقدمة

«إنَّ من يُسيطر على البحار يُسيطر على العالم، وإنَّ السيطرة على البحار تكون في السيطرة على الممار البحرية في العالم». بهذه الكلمات لخص الأدميرال البحري الأمريكي ألفريد ثاير ماهان (Alfred Thayer Mahan) الأهمية الاستراتيجية للمضائق أو الممار البحرية، وبخاصة أنَّ النقل البحري يُعدّ من أرخص وسائل النقل المُعتمدة في العالم، أضف إلى ذلك أنَّ 90 بالمئة من التجارة الدولية تُنقل عبر البحار والمحيطات وهي تبلغ قيمتها نحو 8 تريليونات دولار أمريكي سنويًا.

تأتي أهمية المضائق والممار البحرية في الوطن العربي كونها تُستخدم لعبور نحو نصف التجارة الدولية، وبذلك ابتدأ الصراع والتنافس الدولي عليها ـ ولا يزال ـ منذ القرن السابع عشر بهدف السيطرة عليها. زاد من أهمية المضائق والممار البحرية العربية كونها تُستخدم لعبور السفن والبوارج الحربية لمختلف دول العالم، وفقًا لقاعدتَي «المرور العابر والبريء»، سواءٌ أكان ذلك في أوقات السلم أم في أوقات الحرب.

ويمثل الصراع الدولي على المضائق البحرية العربية إحدى أهم الظواهر الدائمة في الواقع العربي الراهن بوجه عام، وفي التجارة العربية والدولية على وجه التخصيص، وذلك لتشارك البلدان العربية المُطلة على هذه المضائق (باستثناء قناة السويس) مع قوى إقليمية ترتبط بعلاقات متشابكة مع قوى دولية مُؤثرة في السياسة الدولية (حيث تطل الإمارات وإيران على مضيق السلام/ مضيق هرمز وتطل اليمن وجيبوتي على مضيق باب المندب، وتطل المغرب وإسبانيا على مضيق جبل طارق). ولا تمتلك أغلبية البلدان العربية المتشاطئة مع الدول الأخرى المُستلزمات السياسية والاقتصادية والعسكرية لمواجهة تأثيرات هذه الإشكالية.

(*) البريد الإلكتروني: drkhaaa@gmail.com

اعتمدت هذه الدراسة **فرضية** مفادها: إنَّ إشكالية استمرار الصراع الدولي على المضائق والممار البحرية في العالم بوجه عام، والموجودة منها في الوطن العربي على وجه التخصيص، فرضت علاقة مزدوجة قِوامها: كلما زاد تأثير الصراع الدولي أدى إلى تزايد أهمية هذه المضائق والممار ومن ثمَّ زيادة مشاكل البلدان العربية مع الدول الإقليمية المتشاطئة معها على هذه المضائق. بينما يمثل تناقص تأثير هذه الإشكالية في الميادين كافة، وبالذات السياسية والاقتصادية منها، إلى استقرار الأوضاع في البلدان العربية، وهو ما يحقق جانبًا من الأهداف الوطنية لها.

وقد اعتمدت المزاوجة بين منهجية الاستنباط التي تنطلق من العام إلى الخاص، ومنهجية الاستقراء التي تنبثق من الوقائع المُحددة إلى صوغ استنتاجات كلية، وذلك من خلال دراسة موضوع «الصراع الدولي على المضائق البحرية العربية: رؤية مستقبلية»، وباعتماد الطريقتين الوصفية والتاريخية وذلك من خلال الاستعانة بالحقائق والمعلومات والمعطيات الإحصائية المتاحة بقدر المستطاع وتوصيفها ومقارنتها وتفسيرها لإغناء مادة الدراسة.

أولًا: الإطار النظري

1 ـ الصراع الدولي

تطورت ظاهرة الصراع، مع تطور حياة أو مجتمع الإنسان من مستوى الفرد، إلى مستوى الجماعات، أو الكيانات الجماعية (العشيرة والقبيلة)، ثم الكيانات المؤسسية الحديثة، مثل (الكيانات السياسية المنظمة مثل الدولة القومية، الأحزاب، المنظمات، والنظام الدولي). مع هذا التطور، تدرجت الصراعات من مُستوى الفرد إلى المستوى المجتمعي أو المنظمات والهيئات ثم إلى مُستوى الدولة الواحدة وإلى مستوى الدول أيضًا. إن كان المستوى الدولي ومستوى الدولة للصراعات هو الأكثر وضوحًا، ويُسيطر على كل ما عداه من أشكال الصراعات، فهو أكثرها من حيث الإحساس به والمخاطر المترتبة عليه، وهو يضم أجزاء ضخمة من مكونات التاريخ البشري المكتوب[1].

يهدد الصراع على المستوى الدولي، أو على المستوى الداخلي في الدولة إلى وقف وتعطيل مسيرة تطور الحضارة البشرية، ومسيرة عمران المجتمعات، ومن ثم فليس غريبًا أن يُشار إليه من حيث المضمون والجوهر بكونه «عملية تفاعل بين طرفين أو أكثر؛ للتحكم أو السيطرة أو توجيه نتائج عملية التفاعل بما يُحقق عملية التفاعل (الصراع) بين الأطراف المتنازعة»[2]. وهو بمعنى آخر تنازع الإرادات الوطنية للدول الناتج من الاختلاف في دوافعها وتصوراتها وأهدافها وإمكاناتها،

(1) سامي إبراهيم الخزندار، **إدارة الصراعات وفض المنازعات: إطار نظري** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2014)، ص 54.

(2) المصدر نفسه، ص 54 و64.

ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ومع ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون مستوى الحرب المسلحة. ويُمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فهو قد يكون صراعًا سياسيًا أو اقتصاديًا أو مذهبيًا أو دعائيًا أو حتى حضاريًا، ومن أدواته الضغط والحصار والاحتواء والتهديد والعقاب والتفاوض والمساومة والاغراء والتنازل والتحالف والتحريض والتخريب[3]. ولعل من المفيد التذكير بارتباط بعض المفاهيم بالصراع الدولي، وفي مقدمتها مفاهيم: النزاع والأزمة والحرب.

أ ـ النزاع الدولي: يُعرّف النزاع الدولي بأنه وضع تكون فيه مجموعة مُعينة من الأفراد، سواءٌ أكانت قبيلة أم مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر، منخرطة في تعارض مع مجموعة أو مجموعات أخرى مُعينة، لأن كل من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف مُتناقضة فعلًا أو تبدو أنها كذلك [4].

ب ـ الأزمة: في دراسة العلاقات الدولية اتخذ مفهوم الأزمة معنى محددًا بدقة، وأصبح موضوع نظرية مهمة. تفترض الأزمة موقفًا يجب فيه اتخاذ قرار حاسم بسياق خطر جدًا. في العلاقات الدولية، الأزمة هي عبارة عن مدة وجيزة من الوقت عندما يدرك طرف أو أكثر، في حالة نزاع، أن خطرًا كبيرًا يُحدق بمصالحه الحياتية وأن لديه مدة قصيرة من الوقت ليرد على هذا الخطر. فالأزمات بين الدول هي حقب يزداد خلالها إمكان الحرب ازديادًا حادًا. والأزمات هي تحوُّل مفاجئ يطرأ على العلاقات «الطبيعية» بين الدول. قد تتصاعد فتنجم عنها حروب، أو يتم التعامل معها بطريقة تُبعد شبح الحرب، وتعيد تسوية الوضع إلى ما كان عليه. لذا، فالأزمة هي مدة ضرورية بين السلم والحرب، لكن ليس من الضروري أن تؤدي إلى حرب [5].

ج ـ الحرب: تعني الحرب استخدام القوات المسلحة بمختلف صنوفها في نزاع ما، وبخاصة بين البلدان. ترى وجهة النظر التقليدية أن تصنيف النزاع على أنه حرب يجب أن يفضي إلى 100 قتيل على أرض المعركة على الأقل. يسمح هذا التعريف بضم حروب أخرى، مثل الحروب الأهلية داخل الدول[6].

2 ـ المضائق والممار البحرية

المضيق الدولي هو عبارة عن ممر مائي طبيعي أو شبه طبيعي، يصل بين جزأين من البحار العالية أو بين جزء منها ببحر إقليمي لدولة أجنبية ويستخدم للملاحة الدولية، ولا يزيد اتساعه على

---

(3) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص 223.

(4) جيمس دورتي وروبرت بالسنتغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985)، ص 14.

(5) مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 47.

(6) المصدر نفسه، ص 167.

اتساع البحار الإقليمية للدولة (12 ميلًا بحريًا) أو للدول المطلة عليه[7]. كما يعرّف المضيق بكونه عبارة عن ممر مائي يفصل بين جزأين من اليابسة ويربط بين بحرين، ولا يعَدّ مضيقًا بحريًا إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية:

أ ـ أن يكون جزءًا من البحر.

ب ـ ألّا يكون قد تكوّن بطريقة صناعية، أي أن يكون المضيق البحري مجرىً طبيعيًا. وهذا ما يميزه من القنوات البحرية التي يحفرها الإنسان.

ج ـ أن يكون محدود الاتساع، وذا فتحة ضيقة.

د ـ أن يفصل منطقتين من الأرض ويصل منطقتين من البحر.

هـ ـ المضيق هو تقلص من البحر بين أرضين، وذي عرض محدود، ويكون طبيعيًا أو شبه طبيعي ويربط بين بحرين، لولاه لفصلتهما الأرض في ذلك المكان[8].

3 ـ التفسير القانوني للمضائق

أ ـ المضائق البحرية

نصت المادة (34) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 والخاصة بالنظام القانوني للمياه التي تكوّن مضائق مستخدمة للملاحة الدولية على:

1 ـ «لا يمس نظام المرور خلال المضائق المستخدمة للملاحة الدولية المقرر في هذا الجزء، في نواح أخرى، النظام القانوني للمياه التي تتشكل منها هذه المضائق ولا ممارسة الدول المتشاطئة للمضائق لسيادتها أو ولايتها على هذه المياه وحيزها الجوي وقاعها وباطن أرضه.

2 ـ تمارس الدول المتشاطئة للمضائق سيادتها وولايتها رهنًا بمراعاة هذا الجزء وقواعد القانون الدولي الأخرى» [9].

ب ـ الدولة الساحلية

عرّفت المادة (22) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 الدولة الساحلية بما نصه:

---

(7) خالد أحمد الأسمر، **جيوسياسية المضائق البحرية وأثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي** (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019) ص 70.

(8) بوراوي عمار، «الأهمية الاستراتيجية للممرات البحرية في العلاقات الدولية،» (رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، 2017)، ص 11.

(9) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، موقع الأمم المتحدة في الإنترنت، <https://www.un.org.los. texts.unclos.unclos_a-pdf>

1 ـ «للدولة الساحلية كلما اقتضت ذلك سلامة الملاحة، أن تفرض على السفن الأجنبية التي تمارس حق المرور البريء خلال بحرها الإقليمي استخدام الممار البحرية واتباع نظام تقسيم حركة المرور التي قد تعينها أو تقررها لتنظيم السفن.

2 ـ يجوز بصفة خاصة، أن يُفرض على الناقلات والسفن التي تعمل بالقوة النووية والسفن التي تحمل مواد نووية أو غيرها من المواد والمنتجات ذات الطبيعة الخطرة المؤذية أنْ تَقصر مُرورها على تلك الممار البحرية». وتنطبق هذه الحالة على السفن والناقلات التي تعبر قناة السويس كونها تقع داخل الحدود الإقليمية للدولة المصرية.

ج ـ المرور العابر

عرّفت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 في الفقرة الثانية من المادة (38)، أنَّ: «المرور العابر هو أن تمارس وفقًا لهذا الجزء حرية الملاحة والتحليق لغرض وحيد هو العبور المتواصل والسريع في المضيق بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة، غير أن تطلب تواصل العبور وسرعته لا يمنع المرور خلال المضيق لغرض الدخول إلى دولة متشاطئة للمضيق أو مغادرتها أو العودة منها، مع مراعاة شروط الدخول إلى تلك الدولة»[10].

فالعبور هو حرية الملاحة لكنها تختلف عن حرية الملاحة المُعطاة للسفن وكذلك للطائرات في ذلك القسم من البحار المعروف بالبحر العالي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة، حيث إنَّ هذه الحرية هي حرية مُعطاة لغرض أساسي ووحيد، ألا وهو المرور عبر المضيق واجتيازه على وجه السرعة وبصورة متواصلة ومتتابعة من جهة إلى أخرى [11].

د ـ نظام المرور البريء

يُقصد بنظام المرور البريء منح صلاحية للسفن الأجنبية لأن تمر مرورًا متواصلًا وسريعًا بالبحار الإقليمية من دون انتهاك قوانين الدول الساحلية، ومن دون أن يتوقف هذا المرور على إرادة الدولة الساحلية لأن حق المرور البريء خلال البحار الإقليمية هو حق للسفن الأجنبية وليست رخصة تمنحها الدولة الساحلية للسفن المارة ببحرها الإقليمي، لذلك يمكن القول إن حق المرور البريء عبر البحار الإقليمية محميّ لأي دولة بموجب القانون الدولي. وعُدّ «المرور البريء» الملاحة النشطة المعتادة والمتواصلة للسفن الأجنبية خلال البحر الإقليمي الخاضع لسيادة دولة أخرى، والذي يكون بقصد اجتياز هذا البحر اجتيازًا طوليًا بمحاذاة الساحل من دون دخول المياه الداخلية،

(10) المصدر نفسه.

(11) عامر ماجد العجمي ورنا عبود، «نظام المرور العابر في المضائق الدولية،» **مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية**، السنة 16، العدد 1 (حزيران/يونيو 2019)، ص 64.

أو التوقف في مرسى أو مرفق مينائي يقع خارج المياه الداخلية، أو التوجُّه إلى المياه الداخلية أو الخروج منها نحو البحر العالي من دون الاخلال بسلم ونظام وأمن الدولة الساحلية[12].

ويتميز حق «المرور البريء» عن «حق المرور العابر» بأنه يجوز إيقافه خلال عبور السفن في المضايق، إذا أخلّت السفينة بأمن الدولة الساحلية وسلامتها أو بحسن النظام فيها، كما يحق لهذه الدولة فرض الرسوم مقابل خدمات تقدم إلى السفينة أثناء مرورها البريء في المضيق، ولم ترد مثل هذه الأحكام في ما يتعلق بـ«المرور العابر»، كما أنَّ نظام «المرور البريء» يشترط على الغواصات التي تريد أنْ تعبر المضيق، بأن تباشر هذا العبور وهي طافية على وجه الماء ورافعة أعلامها التعريفية ولا يجوز لها أنْ تُمارس العبور وفق مبدأ الملاحة المغمورة [13].

يُعد مضيق هرمز أحد أهم الممار المائية في العالم، وما زاد من أهميته في العصر الحديث هو اكتشاف النفط في الدول المحيطة به. كما أكتسب أهمية لكونه يُمثل عنق الزجاجة في مدخل الخليج العربي، وبحكم أنه يربط بين الخليج العربي وخليج عُمان.

هـ ـ المنطقة الاقتصادية الخالصة

عَرّفت المادة (55) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 المنطقة الاقتصادية الخالصة بكونها «منطقة واقعة وراء البحر الإقليمي ومُلاصقة له، يحكمها النظام القانوني المُميز المقرر في هذا الجزء، وبموجبه تخضع حقوق الدولة الساحلية وولايتها وحقوق الدول الأخرى وحرياتها للأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية». كما أضافت المادة (57) في ما يتعلق بعرض المنطقة الاقتصادية الخالصة إنها تمتد كحد أقصى إلى 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يُقاس منها عرض البحر الإقليمي للدولة الساحلية. وبخصوص استغلال الموارد الطبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة فقد جاء في البند (أ) من الفقرة الأولى من المادة (56)، «أنَّ للدولة الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة حقوقًا سيادية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، الحيّة منها وغير الحّية، للمياه التي تعلو قاع البحر، ولقاع البحر وباطن أرضهِ وحفظ هذه الموارد وإدارتها وكذلك فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصاديين للمنطقة كإنتاج الطاقة من المياه والتيارات والرياح»[14].

---

(12) ندى مسعود انويجي سكران، «المرور العابر والمرور لبرئ وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار،» (رسالة ماجستير مقدمة لجامعة الشرق الأوسط: قسم القانون، عمّان، 2020)، ص 12.

(13) الأسمر، **جيوسياسية المضائق البحرية وأثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي**، ص 88.

(14) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، موقع الأمم المتحدة في الإنترنت، <https://www.un.org.los. texts.unclos.unclos_a-pdf>

ثانيًا: المضائق والممار البحرية العربية

1 ـ مضيق هرمز

أ ـ التعريف بمضيق هرمز

يُعد مضيق هرمز أحد أهم الممار المائية في العالم، وما زاد من أهميته في العصر الحديث هو اكتشاف النفط في الدول المحيطة به. كما أكتسب أهمية لكونه يُمثل عنق الزجاجة في مدخل الخليج العربي، وبحكم أنه يربط بين الخليج العربي وخليج عُمان. ويُعد مضيق هرمز من الناحية القانونية من المضايق الدولية، فهو يربط بين خليج عُمان والخليج العربي الذي تسكن شواطئه من الشرق إيران، ومن الغرب السعودية والإمارات وقطر والبحرين والكويت، ومن الشمال العراق، ومن الجنوب سلطنة عُمان. ومن ناحية **المركز القانوني** يُمثل مضيق هرمز ممرًا طبيعيًا وحيويًا للتجارة الدولية، كونه يصل بين بحرين ويكوّن مياهًا إقليمية للدول المطلة عليه، وهي إيران وسلطنة عُمان حيث تمتلك كل منهما بحرًا إقليميًا محددًا باثنَي عشر ميلًا، وبما أن مياهه تعَدّ مياهًا إقليمية فإنها تخضع لمبدأ «المرور البريء» بمعنى أنَّ كل السفن الأجنبية، من دون استثناء تتمتع بحق المرور والملاحة فيه إضافة إلى أنَّ مياه الخليج العربي تُعدّ بحرًا شبه مُغلق، لذلك يُمثل مضيق هرمز المنفذ الوحيد لعدد من دول الخليج العربية وهي كلٌ من: العراق، والكويت، وقطر، والبحرين، والتي تعَدّ أكثر ارتباطًا بالمضيق مُقارنة بغيرها مثل إيران وسلطنة عُمان والسعودية والإمارات التي لها منافذ بحرية خارج مياه الخليج ومن ثمَّ فإن صلتها البحرية بالعالم الخارجي لا يمكن أن تقوم إلا عبر مياه مضيق هرمز. لذلك خُصص ممران (ذهابًا وإيابًا) للملاحة في المضيق وفقًا للخصائص الهيدروغرافية المحددة من جانب المنظمة الدولية للملاحة البحرية[15].

مثّل مضيق هرمز منذ القدم ممراً تجارياً استراتيجياً جعله عرضةً لأطماع الدول الكبرى، ومحوراً للصراع والتنافس بين دوله من جهة، وبين الدول الأجنبية ذات المصالح الحيوية في المنطقة من جهة أخرى. ويُعَد مضيق هرمز واحداً من أهم الممار المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن.

يَربط مضيق هرمز، من **الناحية الجغرافية**، بين الخليج العربي غربًا، والمحيط الهندي من خلال خليج عُمان شرقًا، ويُشاطئ كلًا من إيران شمالًا وسلطنة عمان جنوبًا، بعرض 50 كم وعمق 80 مترًا ويسمح بمرور خطَّي ملاحة في وقت واحد. وأهم الجزر في منطقة المضيق من الجانب الإيراني هي: هرمز وقشم، ولاراك، ومن الجانب الإماراتي، الجزر المحتلة من إيران وهي: أبو موسى، وطنب

(15) أيمن سلامة، «قواعد القانون الدولي الحاكمة للملاحة في المضايق: هرمز وباب المندب نموذجًا،» **آراء حول الخليج** (جدة)، العدد 127 (كانون الثاني/يناير 2018)، ص 15.

الكبرى وطنب الصغرى. ويبلغ طول سواحل دوله المتشاطئة كالآتي: إيران 625 كم، والإمارات 245 كم، والسعودية 294 كم، والكويت 115 كم، وعُمان 51 كم، والعراق 10 كم[16].

ومن **الناحية القانونية**، يَخضع مضيق هرمز الواقع بين إيران وسلطنة عُمان، وفقًا للقانون الدولي، لاتفاقية قانون البحار لعام 1982، إلا أنَّ هذه الاتفاقية لم توقعها الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن وغير مُصدق عليها من جانب إيران، وهو ما فتح المجال لاجتهادات وتفسيرات مُختلفة حول النظام القانوني لحرية المرور في المضيق، وهي قد ترفع درجة التوتر والصدام في منطقة الخليج العربي في أي وقت [17].

ب ـ الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز

مثّل مضيق هرمز منذ القدم ممرًا تجاريًا استراتيجيًا جعله عرضةً لأطماع الدول الكبرى، ومحورًا للصراع والتنافس بين دوله من جهة، وبين الدول الأجنبية ذات المصالح الحيوية في المنطقة من جهة أخرى. ويُعَد مضيق هرمز واحدًا من أهم الممار المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن، إذ يعبره أكثر من 40 بالمئة من نفط العالم وبمعدل 200 ـ 300 ناقلة نفط يوميًا، أي ناقلة نفط كل 6 دقائق في ساعات الذروة، ويذهب هذا النفط الذي يُشحن طبيعيًا من مضيق هرمز باتجاه الشرق إلى بلدان شرق آسيا، وبخاصة اليابان، والصين، والهند، وباتجاه الغرب إلى البلدان الأوروبية وغيرها من طريق قناة السويس.

تأتي الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز في منظور الجغرافيا السياسية من الأهمية الاستراتيجية والنفطية لمنطقة الخليج العربي بوجه عام. وقد دفعت الأزمات السياسية التي شهدها الخليج بعض دول المنطقة إلى التخفيف من اعتمادها على هذا المضيق في أوقات سابقة، والاستعانة بمد خطوط أنابيب نفط، إلا أن هذه المحاولات بقيت محدودة الأثر وخصوصًا بالنسبة إلى استيراد الخدمات والتكنولوجيا والأسلحة. كما قامت إيران، بهدف دعم سيطرتها العسكرية على المضيق في زمن الشاه، باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث وهي: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى؛ وذلك فور انسحاب القوات البريطانية أوائل السبعينيات، وأقامت فيها قواعد عسكرية للسيطرة على حركة السفن في الجنوب الغربي للمضيق إلى جانب سيطرتها عليها في الشمال بواسطة القاعدة البحرية الإيرانية في مدينة بندر عباس [18].

ج ـ الصراع والتنافس الدوليان على مضيق هرمز

خضع مضيق هرمز، قبل ظهور الإسلام لسيطرة الملكيات العربية والفارسية المتشاطئة في الخليج العربي، في حين خضع لحكم الدول الإسلامية المتعاقبة، منذ عهد الخلافة الراشدية، والدولة

---

(16) محمد عبد الخالق قشقوش، «الأمن الخليجي وصراع النفوذ على الممرات: استراتيجية المواجهة،» **آراء حول الخليج**، العدد 127 (كانون الثاني/يناير 2018)، ص 36.

(17) علي ناصر، **مضيق هرمز والصراع الأميركي الإيراني** (بيروت: دار الفارابي، 2013)، ص 12.

(18) وسام الدين العكلة، «النظام القانوني للمضيق الدولي، دراسة تطبيقية على مضيق هرمز في ضوء أحكام القانون الدولي،» **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** (دمشق)، السنة 27، العدد 4 (2011)، ص 320.

الأموية، والدولة العباسية ومن ثمَّ الدولة العثمانية. ومنذ القرن السادس عشر هيمنت على المضيق قوى خارجية وأخضعته لسيطرتها الاقتصادية المباشرة ابتداءً من سيطرة البرتغال وبريطانيا وهولندا، ومن ثمَ أحكمت بريطانيا سيطرتها عليه منذ بداية القرن العشرين وحتى عام 1971. وما لا شك فيه أن خطر الإغلاق وارد، فأدنى عرض للمضيق هو 39 كم، وعمقه لا يتجاوز 80 مترًا، باستثناء قناتين تحويان مياهًا عميقة يُمكن للغواصات والسفن الحربية القيام بعمليات كبيرة فيهما. ويبلغ عرض كل قناة 2 كم فقط. هاتان القناتان إحداهما للسفن المتجهة إلى الخليج وتقع في الجانب الإيراني، والأخرى للسفن الخارجة من الخليج إلى المحيط الهندي أو خليج عُمان وتقع في الجانب العماني، وفيهما المياه العميقة التي تسمح بمرور ناقلات النفط، وبالتالي هذا الموقع في الجانبين هو الأكثر عرضة لمحاولة الغلق من جانب إيران [19]. وقد توزع الصراع والتنافس الدوليين على مضيق هرمز بين رؤيتين متضادتين، كما يأتي:

(1) رؤية إقليمية: ثمة إشكالية بخصوص رؤية الدول المتُشاطئة للمضيق كونه يقع بين أراضي دولتين هما إيران وسلطنة عمان، لذلك في هذه الحالة يكون خاضعًا لسيادة الدولتين واختصاصهما ولكونه يربط بين جزأين من البحار العالية فإنه يخضع أيضًا لمرور الملاحة الدولية (المرور العابر) من دون الحاجة إلى أخذ إجازة مسبقة من إيران وعمان. وثمة اتجاهان مُختلفان بهذا الشأن هما:

الأول، ويميل إلى تطبيق نظام «المرور البريء»، وتمثله إيران وسلطنة عمان، وتتمسكان بسرَيان نظام «المرور البريء» الذي يضمن لهما السيطرة على المضيق، وحماية أمنهما من الأخطار التي قد تنتج منه.

الثاني، ويتبنى تطبيق نظام «المرور العابر»: وترغب في تطبيقه بقية الدول الخليجية الأخرى التي تتمسك بحق «المرور العابر» الذي يقترب معناه من نظام المرور الحر، ويعني ذلك إتاحة الحق في المرور من دون إعاقة، وهذا ما شددت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 التي اعتمدت حق المرور العابر للسفن والطائرات في المضائق وهي المرور على نحوٍ سريع. وبموجب هذا النظام، فإن السفن والطائرات جميعها تتمتع من دون تمييز، سواءٌ أكانت تجارية أم كانت حربية، بحق المرور العابر السريع في المضيق. وذلك استنادًا إلى المادة (39) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، التي نصت: «على ضرورة أنْ تمضي السفن من دون إبطاء خلال المضيق أو فوقه وتمتنع عن أي تهديد بالقوة أو أي استعمال لها ضد سيادة الدولة الساحلية المُطلة على المضيق أو سلامتها الإقليمية. وأي مخالفة لذلك تُعد انتهاكًا لمبادئ القانون الدولي» [20].

(2) رؤية دولية: يُمكن رصد اتجاهين متكاملين بهذا الشأن خلاصتهما الآتي:

---

(19) ظافر محمد العجمي، «6 بدائل خليجية لمضيق هرمز وإغلاقه على دول الخليج والمجتمع الدولي،» **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 127 (كانون الثاني/يناير 2018)، ص 29.

(20) ماجد هديب، «مستقبل «هرمز»: التحديات المفروضة والأولويات المرفوضة،» **آراء حول الخليج**، العدد 127 (كانون الثاني/يناير 2018)، ص 78.

الاتجاه الأول، يعكس الرؤية الأمريكية، التي يمثلها أغلبية المفكرين الأمريكان وإجراءات الإدارات الأمريكية المتعاقبة في الوطن العربي، وبخاصة في منطقتي الخليج العربي والبحر الأحمر، ولعل من المفيد التنويه بما ذكره جورج فريدمان في كتابه: **الأعوام المائة القادمة: استشراف للقرن الحادي والعشرين**، الذي صدر عام 2010 بتأكيده «أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية خرجت من الحرب العالمية الثانية ليس بأعظم قوة بحرية في العالم فحسب، بل في امتلاك قواعد بحرية على امتداد العالم، مما أدى لإحداث تغييرات جذرية في مسار دول العالم. فكل سفينة تمخر عباب المياه في منطقة الخليج إلى بحر الصين الجنوبي إلى منطقة الكاريبي، سواءٌ أكانت حربية أم تجارية، يُمكن مُراقبة حركتها من البحرية الأمريكية واحتجازها وإغراقها لو رأت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة لذلك»[21].

الاتجاه الثاني، وتتبناه أغلبية دول العالم، وهو يُكمل الاتجاه الأول ويُعضده وبالذات مواقف الدول الكبرى الدائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي التي تتبنى ضرورة تطبيق قواعد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، بتطبيق نظام «المرور العابر»، وهو ما يعني السماح لكل وسائل النقل البحري بالمرور الحر عبر مضيق هرمز، وتؤيد هذا التوجه ضمنًا أغلبية دول الخليج العربي باستثناء سلطنة عُمان وإيران، وفي السنوات العشرين الأخيرة خلقت هذه الإشكالية مشاكل مُتكررة من جانب إيران بإطلاقها تهديدات لإغلاق مضيق هرمز على خلفية توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب خلافها على البرنامج النووي الإيراني المثير للجدل. وقد تنافست القوى العظمى والقوى الإقليمية على مد نفوذها نحو المضايق والممار البحرية، وذلك من خلال إطلاق مبادرات أو إبرام اتفاقيات مع الدول المطلة على تلك الممار، بما يُمكّنها من الوجود العسكري في المنطقة والمشاركة في أي ترتيبات أمنية يتم صوغها في هذا الشأن، وسوف نوجز ذلك في النقاط الاتية:

(1) الولايات المتحدة الأمريكية: شكلت الولايات المتحدة الأمريكية «التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية وضمان سلامة الممار البحرية The International Maritime Security Construct «IMSC»)، وهو تحالف عسكري بدأ عمله فعليًا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 ومقره في مملكة البحرين، ويهدف إلى حماية الملاحة الدولية وضمان التدفق الحر للتجارة ومحاربة الإرهاب والرد على التهديدات التي تواجه الملاحة البحرية في المنطقة الممتدة من الخليج العربي وحتى البحر الأحمر مرورًا بمضيق هرمز وبحر عُمان ومضيق باب المندب. ويضم هذا الحلف في عضويته كلًا من: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا والسعودية والإمارات والبحرين وألمانيا، وتتولى الولايات المتحدة الأمريكية الإسهام في هذا التحالف بطائرات استطلاع عسكرية وسفن حربية ودعم استخباراتي ومهمات غير قتالية.

(2) التحالف الأوروبي: قررت الدول الأوروبية إنشاء تحالف أوروبي بحري لمراقبة التحركات في مياه منطقة الخليج العربي، يعمل بالتنسيق مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، ويكون

---

(21) جورج فريدمان، **الأعوام المائة القادمة: استشراف للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة منذر محمود محمد (دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2019)، ص 78.

مقر قيادة هذا التحالف في أبو ظبي، وذلك وفقًا للاتفاق المُوقع في هذا الشأن بين وزيرة الجيوش الفرنسية ووزير الدولة لشؤون الدفاع في دولة الإمارات بتاريخ 2019/11/25، ويُشارك في هذا التحالف العسكري نحو 15 دولة أوروبية وغير أوروبية، بينما أصدرت وزارة الخارجية الفرنسية، بتاريخ 2020/1/20، بيانًا سياسيًا مُشتركًا من جانب ثماني دول أوروبية تدعم إنشاء بعثة تحت قيادة أوروبية للمراقبة البحرية في مضيق هرمز European-led Maritime Surveillance Mission in the Strait of Hormuz (EMASOH)، وهذه الدول هي: فرنسا والدنمارك واليونان وهولندا وبلجيكا وألمانيا وإيطاليا والبرتغال، وذلك بهدف ضمان أمن الملاحة وتخفيف حدة التوتر في المنطقة [22].

يُمثل البحر الأحمر، الذي يشكل فضاءً بحريًا بين مضيق باب المندب وقناة السويس، أهمية استراتيجية للدول المطلة عليه أو للدول التي تسعى لضمان تواجدها في هذه المنطقة حيث يتمتع بموقع جغرافي واستراتيجي مهم لإنه ملتقى ثلاث قارات.

2 ـ مضيق باب المندب

أ ـ التعريف بمضيق باب المندب

هو مضيق يصل البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي ويفصل بين قارتَي آسيا في الشمال الشرقي وأفريقيا في الغرب. يقع مضيق باب المندب بين البحر الأحمر شمالًا والمحيط الهندي من خلال خليج عدن جنوبًا. ويكوّن مضيق باب المندب المياه الإقليمية لثلاث دول، وهي: اليمن التي تطل على ساحله الشرقي، وإريتريا وجيبوتي اللتان تطلان على الساحل الغربي. ويُشاطئ كل من اليمن شرقًا رأس مهالي، وجيبوتي غربًا رأس سيان، بعرض 30 كم وينقسم إلى حوضين فرعيين، يفصل بينهما جزيرة بريم اليمنية، وشرقًا باي السكندر بعرض 3.8 كم وعمق محدود (30 مترًا فقط). وغربًا دفة المايون وهو الممر الرئيسي بعرض 25 كم وعمق 310 أمتار ويسمح بمرور خطَّي الملاحة. وأهم الجزر من الجانب اليمني هي جزيرة بريم التابعة لليمن بطول 9 كم وعرض 5 كم، ومن الجانب الأفريقي يوجد أرخبيل من سبع جزر صغيرة تسمى «الأشقاء السبعة» وليس لها أهمية استراتيجية... إضافة إلى بعض الجزر البعيدة نسبيًا مثل سُقُطْرَى اليمنية جنوبًا وبعض الجزر اليمنية والإريترية شمالًا [23].

ب ـ الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب

يربط مضيق باب المندب بين المحيط الهندي جنوبًا والبحر المتوسط شمالًا من خلال البحر الأحمر وقناة السويس التي زادت الأهمية الاستراتيجية للمضيق منذ افتتاحها عام 1869، ويخدم

(22) محمد بن صديق، «أمن المضايق والممرات البحرية في الخليج العربي والبحر الأحمر،» **شؤون عربية**، العدد 186 (حزيران/يونيو 2021)، <https://bit.ly/3zjXHQB>.

(23) عبد الزهرة شلش العتابي، «الجغرافية السياسية لمضيق باب المندب،» **مجلة كلية التربية الأساسية** (الجامعة المستنصرية، بغداد)، ملحق العدد 52 (2008)، ص 212.

المضيق التجارة الدولية وبخاصة النفط، حيث تعبر من خلاله 25 ـ 30 سفينة يوميًا[24]، ويُعد ثالث أهم مضيق للشحن في العالم، إذ تُنقل عبره بين 3.5 إلى 4 ملايين برميل من النفط يوميًا إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وآسيا، كما تمر به نحو 12 مليون حاوية من البضائع سنويًا[25].

ج ـ الصراع والتنافس الدولي على مضيق باب المندب

يُمثل البحر الأحمر، الذي يشكل فضاءًا بحريًا بين مضيق باب المندب وقناة السويس، أهمية استراتيجية للدول المطلة عليه أو للدول التي تسعي لضمان تواجدها في هذه المنطقة حيث يتمتع بموقع جغرافي واستراتيجي مهم، لإنه ملتقى ثلاث قارات (أفريقيا وآسيا وأوروبا)، في حين يبلغ طول البحر الأحمر نحو 1900 كم واقصى عرض له 19 كم في باب المندب، وتبلغ مساحة سطحه 437 كم^2 ويبلغ متوسط العمق فيه 419 مترًا. ويدور في منطقة البحر الأحمر والمناطق المُتاخمة له 12 نزاعًا في الوقت الراهن. ويمكن تقسيم هذه النزاعات إلى فئتين: النزاعات المباشرة، الدائرة بين طرفي الدول المطلة على البحر الأحمر وتشمل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والحرب اليمنية ـ السعودية، وتوتر العلاقات المصرية ـ السودانية والتوتر السوداني ـ الإثيوبي ومشكلة جنوب السودان واحتلال إرتيريا جزيرة حنيش اليمنية والوجود الفرنسي في جيبوتي ونزاع أوغادين بين إثيوبيا والصومال. أما النزاعات غير المباشرة فهي التي تقع بين طرفين أحدهما أو كليهما ليسا من الدول المطلة على البحر الأحمر، وهذه النزاعات هي: حرب الخليج والعلاقات السودانية ـ التشادية، حيث كان البحر الأحمر ومضائقه وخلجانه وجزره جزءًا من الحروب العربية ـ الإسرائيلية وذات علاقة بحربي الخليج الأولى والثانية[26]. وتوزع الصراع الدولي حول مضيق باب المندب بين القوى الكبرى، سواءُ أكانت هذه القوى غربية أم شرقية، وهو يمكن إيجازه بالآتي:

(1) الولايات المتحدة الأمريكية: يتولى التحالف الدولي لأمن وحماية الملاحة البحرية وضمان سلامة الممار البحرية، الذي تمت الإشارة إليه آنفًا، والذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، مهمة تأمين الملاحة الدولية في منطقة مضيق هرمز ومضيق باب المندب.

(2) الدول الأوروبية: يضطلع التحالف الأوروبي، المنوه عنه سابقًا ومقره في أبو ظبي، بمهمة ضمان أمن الملاحة في منطقة الخليج العربي ومضيق باب المندب. ويسند هذا التحالف العسكري ويعاضده عدة قواعد عسكرية فرنسية في جيبوتي التي يوجد فيها 4000 جندي فرنسي، وقاعدة أمريكية في منطقة لامينار منذ عام 2001. كما أنشأت اليابان وجودًا عسكريًا في جيبوتي منذ عام 2009 وهو أول وجود عسكري خارج اليابان منذ الحرب العالمية الثانية. كما تنتشر في

---

(24) قشقوش، «الأمن الخليجي وصراع النفوذ على الممرات: استراتيجية المواجهة،» ص 36.

(25) فاطمة عبد الله خليل، «الممرات المائية في المحيط الخليجي،» **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 127 (كانون الثاني/يناير 2018)، ص 91.

(26) محمد مجاهد الزيات، «12 نزاعًا دوليًا وإقليميًا تدور في البحر الأحمر بصورة مباشرة وغير مباشرة،» **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 127 (كانون الثاني/يناير 2018)، ص 21.

المنطقة قواعد عسكرية أخرى تعود لـ«إسرائيل» وروسيا وتركيا، فضلًا عن القواعد العسكرية للدول المتشاطئة للبحر الأحمر[27].

(3) جمهورية الصين الشعبية: بدأت الصين بإرسال قطعات عسكرية بحرية مُرافقة للسفن التجارية الصينية إلى المنطقة منذ كانون الأول/ديسمبر 2008، بينما شهد الدور الصيني زخمًا متزايدًا مع إعلان الصين عن مبادرتها الذائعة الصيت «الحزام والطريق» في عام 2013، حيث يعدّ بحر عُمان وخليج عدن والبحر الأحمر ممرًا محوريًا لطريق الحرير البحري وللتجارة الصينية نحو أوروبا عبر قناة السويس، إضافة إلى ضمان تدفق وارداتها من النفط العربي والأفريقي. وفي هذا الإطار أبرمت الصين اتفاقية عام 2017 مع جيبوتي لبناء قاعدة عسكرية لها في هذه الدولة ذات الموقع الاستراتيجي في جنوب البحر الأحمر والمطلة على مضيق باب المندب. كما أعلنت بكين بتاريخ 2021/1/16 عن إرسال الأسطول 37 للبحرية الصينية إلى خليج عدن والمياه المقابلة للصومال في مهمة مرافقة السفن التجارية، وعلى متنها 700 ضابط وجندي، ويضم هذا الأسطول مدمرة الصواريخ الموجهة «تشانغشا»[28].

(4) اليابان: بدأت وحدة طائرات دورية تابعة لقوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية بتاريخ 2020/1/22 مهمة لجمع المعلومات الاستخباراتية في الشرق الأوسط وسط تصاعد حدة التوترات في المنطقة، وتضم الوحدة طائرتين من طراز P-3C حلّقتا من جيبوتي إلى خليج عدن، وقد أضيفت مهمة جمع المعلومات الاستخباراتية إلى مهمات الوحدة بعد حصولها على موافقة من مجلس الوزراء الياباني لضمان الإبحار الآمن للسفن التجارية المرتبطة باليابان في الشرق الأوسط. وتعد هذه أول مهمة طويلة الأمد لجمع المعلومات الاستخباراتية خارج اليابان لقوات الدفاع الذاتي، وقد أعربت إيران عن رفضها للقرار الياباني. ومن جهة أخرى أعلن بتاريخ 2020/2/3 عن إرسال طوكيو المدمرة اليابانية «تاكانامي» إلى خليج عُمان، لحماية الملاحة وحراسة ناقلات النفط، وتحمل على متنها طاقمًا يتكون من 200 بحار وتعمل مع طائرتي دوريات بحرية[29].

3 ـ مضيق تيران

أ ـ التعريف بمضيق تيران

هو البوابة الجنوبية لخليج العقبة جنوب الأردن عند اتصاله بالبحر الأحمر، ويحده شرقًا جزيرة تيران وغربًا مدينة شرم الشيخ، وهو بعرض 6 كم وعمق 300 متر، ويقترب المجرى الصالح للملاحة من مدينة شرم الشيخ غربًا. ولا توجد جزر داخل المضيق، ولكن توجد جزيرة صنافير على الامتداد الشرقي لجزيرة تيران في اتجاه السعودية.

---

(27) أحمد سليم البرصان، «التأثير العسكري في البحر الأحمر ثانوي ويحتاج ترتيب العلاقات العربية ـ العربية،» **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 127 (كانون الثاني/يناير 2018)، ص 62.

(28) «الصين ترسل أسطولًا بحريًا في مهمة مرافقة،» موقع وكالة الأنباء الصينية شينخوا باللغة العربية 2021/1/16، <http://arabic.news.cn/2021-01/16/c_139672971.htm> (تاريخ الدخول 9 آذار/مارس 2022).

(29) بن صديق، «أمن المضايق والممرات البحرية في الخليج العربي والبحر الأحمر،».

ب ـ الأهمية الاستراتيجية لمضيق تيران

هو المنفذ البحري الوحيد للأردن من خليج العقبة، كما أنه المنفذ البحري الإسرائيلي الوحيد إلى البحر الأحمر. ويبرهن على تلك الأهمية الاستراتيجية، أنه عند إغلاقه في وجه الملاحة الإسرائيلية بأمر من الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، كان هذا الإعلان أحد أسباب العدوان الإسرائيلي عام 1967 بغية إعادة فتحه، ضمن أهداف عدوانية أخرى ضد كل من سورية والضفة الغربية واحتلال القدس[30].

4 ـ قناة السويس

أ ـ التعريف بقناة السويس

هي ممر مائي اصطناعي ازدواجي المرور تم الشروع في العمل بها في عهد محمد سعيد باشا والي مصر وتم حفرها بواسطة شركة فرنسية باستخدام اليد العاملة المصرية، وتم افتتاحها في 25 نيسان/أبريل 1859. يبلغ طولها 193 كم وتصل بين البحرين الأبيض المتوسط والأحمر، وتنقسم طوليًا إلى قسمين شمال وجنوب البحيرات المرّة، وعرضيًا إلى ممرين في أغلب أجزائها لتسمح بعبور السفن في اتجاهين في نفس الوقت بين كل من أوروبا وآسيا[31].

ب ـ الأهمية الاستراتيجية لقناة السويس

تُعَدّ قناة السويس أسرع ممر بحري بين قارتي أفريقيا وأوروبا وتوفر نحو 15 يومًا في المتوسط من وقت الرحلة عبر طريق رأس الرجاء الصالح. وتفصل قناة السويس بين قارتي آسيا وأفريقيا وتعَد أقصر الطرق البحرية بين أوروبا والبلدان الواقعة حول المحيط الهندي وغرب المحيط الهادي، وهي أكثر القنوات الملاحية كثافة من حيث الاستخدام. وتستخدمها السفن الحديثة بكثرة عددية كبيرة لأنها الأسرع والأقصر للمرور من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي، وتمثل الرسوم التي تدفعها السفن نظير عبور القناة مصدرًا مهمًا للدخل في مصر[32]. ومن الناحية الاقتصادية تأتي قناة السويس في المركز الثالث بين مصادر الدخل القومي الأربعة الرئيسية للاقتصاد المصري بعد السياحة وتحويلات المصريين في الخارج على التوالي متقدمة بإيراداتها على النفط والغاز. وتعد قناة السويس من الممار البحرية الآمنة، وأكثرها نأيًا عن التهديدات الأمنية في المنطقة في الوقت الحاضر[33].

---

(30) قشقوش، «الأمن الخليجي وصراع النفوذ على الممرات: استراتيجية المواجهة،» ص 36.

(31) «عن قناة السويس،» موقع قناة السويس، <https://www.suezcanal.gov.eg/Arabic/About/SuezCanal/Pages/AboutSuezCanal.aspx> (تاريخ الدخول 9 آذار/مارس 2022).

(32) المصدر نفسه.

(33) فاطمة عبدالله خليل، «الممرات المائية في المحيط الخليجي،» **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 127 (كانون الثاني/يناير 2018)، ص 92.

ج ـ الصراع والتنافس الدولي على قناة السويس

منذ افتتاح قناة السويس عام 1869 كان الاحتلال البريطاني لمصر أحد أوجه الصراع الدولي على موقع مصر، وفي القلب منه قناة السويس... كما كانت هيمنة الأجانب واستئثارهم بعوائد القناة مُستمرة على مدى 87 عامًا، تعبيرًا يرمز إلى خضوع مصر وحكامها للنفوذ الأجنبي. ورغم استقلال مصر الشكلي عام 1922، فقد ظلت الهيمنة الأجنبية حتى تأميم القناة في عام 1956 الذي كان ذروة معركة استقلال مصر السياسي والاقتصادي والعسكري ... وكان التأميم دُرَّة على تاج مصر المستقلة، وهكذا كانت القناة في قلب الهزيمة خلال حرب حزيران/يونيو 1967 مع «إسرائيل»، وعنوانًا للنهوض في الحرب مع الكيان الصهيوني في تشرين الأول/أكتوبر 1973. وفي الوقت الراهن فإن تطوير قناة السويس والمنطقة المحيطة بها هو عنوان لمرحلة نهضة مصر[34].

منذ افتتاح قناة السويس عام 1869 كان الاحتلال البريطاني لمصر أحد أوجه الصراع الدولي على موقع مصر، وفي القلب منه قناة السويس... كما كانت هيمنة الأجانب واستئثارهم بعوائد القناة مُستمرة على مدى 87 عامًا، تعبيراً يرمز إلى خضوع مصر وحكامها للنفوذ الأجنبي.

5 ـ مضيق جبل طارق

أ ـ التعريف بمضيق جبل طارق

يقع مضيق جبل طارق بين جزيرة إيبيريا شمالًا وشمال أفريقيا جنوبًا. ويصل بين مياه البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي. يحد المضيق من الشمال شواطئ إسبانيا وجبل طارق، ومن الجنوب المغرب (طنجة) والإقليم الإسباني (سبتة)، ومن الغرب رأس الطرف الأغر (إسبانيا) ورأس سبارتل (المغرب). يبلغ عرض المضيق في أضيق نقطة له 5.16 كم وأعمق نقطة تصل إلى 935 مترًا وأقل نقطة عمق فيه 320 مترًا [35]. وهو أحد أهم المضائق المائية في العالم، حيث يفصل بين القارتين الأوروبية والأفريقية والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي بقناة مائية يبلغ طولها نحو 51 كم[36].

---

(34) ضياء رشوان، «تاريخ القناة ... تاريخ مصر،» في: خلف عبد العظيم الميري، محرر، **قناة السويس الماضي ... الحاضر... المستقبل** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2020)، ص 5.

(35) نعيمة خطير، «الأهمية الجيوبوليتيكية لمضائق حوض المتوسط،» **مدارات سياسية** (الجزائر)، السنة 1، العدد 3 (كانون الأول/ديسمبر 2017)، ص 143.

(36) محمد بالعيشة، «حرب المضايق البحرية في الشرق الأوسط: الاغتيال الاستراتيجي،» **مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية**، (الجزائر)، العدد 1 (أيلول/سبتمبر 2018)، ص 154.

ب ـ الأهمية الاستراتيجية لمضيق جبل طارق

استأثر مضيق جبل طارق بأهمية استثنائية مُتفردة لموقعه الاستراتيجي، كطريق ملاحي والممر البحري الوحيد الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي. وتزايدت أهميته عقب افتتاح قناة السويس في عام 1869، واتساع التبادل التجاري بين دول العالم وبخاصة كمعبر لناقلات النفط العملاقة. وقد مثّل ذلك عاملًا بالغ الأهمية على صعيد عمليات النقل التجاري، ويشهد المضيق حاليًا عبور نحو 250 من ناقلات الشحن البحري الكبرى، وبما يعادل سُدس التجارة العالمية، ونحو 5 بالمئة من تجارة النفط الدولية [37].

ج ـ الصراع والتنافس الدوليين على مضيق جبل طارق

نظرًا إلى الأهمية الاستراتيجية لمضيق جبل طارق، سعت الإمبراطوريات والممالك التي حكمت المنطقة لبسط سيطرتها على المضيق. وتقع مقاطعة «جبل طارق» على الشاطئ الجنوبي لإسبانيا وتبلغ مساحتها نحو 6 كم^2. ترجع التسمية إلى طارق بن زياد، العربي الذي فتح إسبانيا عام 93هـ/711م. وتشغل صخرة جبل طارق المكونة من كتلة ضخمة من الحجر الجيري (ترتفع إلى 426 م فوق سطح البحر) معظم مساحة المنطقة، التي تفتقر إلى الأراضي الزراعية، مع أنها تتمتع بمناخ مُعتدل، إذ يبلغ متوسط درجات الحرارة في شهر كانون الثاني/يناير 13 درجة وفي شهر تموز 29 درجة. لمقاطعة جبل طارق أهمية عسكرية ممتازة، بسبب موقعها الجغرافي المشرف على مضيق جبل طارق من ناحية الشمال، الذي يربط البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي، بطول يبلغ نحو 51 كم، وعرض يتراوح ما بين 37,13 كم، ويفصل بين أقصى جنوب إسبانيا والشاطئ الشمالي لأفريقيا.

وقد خضعت المنطقة للحكم العربي منذ الفتح العربي الإسلامي لبلاد الأندلس، ولأكثر من 700 عام، إلى أن سقطت بيد الإسبان عام 1462، واحتفظت بها إسبانيا حتى بداية القرن الثامن عشر، ومن ثمَ احتلتها قوة بحرية بريطانية عام 1704، ومنذ ذلك الوقت استخدمتها بريطانية قاعدة عسكرية للتحكم في دخول السفن وخروجها إلى البحر الأبيض المتوسط، كما استخدمها الحلفاء عام 1942 خلال الحرب العالمية الثانية لشن هجوم على القوات الألمانية والإيطالية المنتشرة في شمال أفريقيا.

وقد أعطت معاهدة أوتريخت (Utrecht) (التي عُقدت في هولندا عام 1713 مقاطعة جبل طارق لبريطانيا، على أن تعيدها إلى إسبانيا في حال رغبتها بالتخلي عنها وأصبحت مستعمرة بريطانية عام 1830، وقد فكرت بريطانيا في عام 1964، في منح مُقاطعة جبل طارق الاستقلال فاعترضت إسبانيا على ذلك وطالبت بإعادة جبل طارق إليها، وقد أيدت الأمم المتحدة عام 1965 مطالبة إسبانيا بجبل طارق، فقررت الحكومة البريطانية الاحتفاظ بها، بعد أن أجرت استفتاء بين السكان، صوّتت أغلبيتهم العظمى لمصلحة استمرار السيطرة البريطانية، فزادت حدة الخلاف بين البلدين وهو ما دعا

---

(37) آلاء ماضي، «أهمية مضيق جبل طارق،» موقع الموسوعة العربية الشاملة، 27 تموز/يوليو 2017، <https:// www.mosoah.com/references/maps/the-importance-of-the-straits-of-gibraltar> تاريخ الدخول 10 آذار/مارس 2022).

إسبانيا لإغلاق حدودها مع جبل طارق عام 1969، لكنها عادت وفتحتها عام 1985، ولا يزال الخلاف قائمًا بين الدولتين حول مستقبل مقاطعة جبل طارق[38].

ثالثًا: الخيارات المُستقبلية

يُعَد موضوع التنبؤ من أعقد الموضوعات في مُختلف ميادين الحياة، وبخاصة في الميدانين السياسي والاقتصادي، ومرجع ذلك كون سلوك الإنسان لا يمكن إخضاعه لمُعادلاتٍ حتمية مُحددة. ومع التطور الكبير الذي حدث في هذا الجانب ووجود نماذج متعددة تحتوي في بعض الأحيان على آلاف المعادلات الرياضية وشيوع استخدام هذه النماذج، إلا أنها ما زالت تؤدي وظيفة جزئية بأن تقدم مادة أولية ليست هي البديل للقرار، كما أنها لا تمثل صورة كاملة للتنبؤ بالمستقبل، فناتج هذه النماذج يخضع لعدد من الاختبارات والتعديلات قبل أنْ تنتج منه صورة تمثل مُستقبل السلوك السياسي أو الاقتصادي للمتغيرات التي يتناولها النموذج الخاص بالتحليل[39].

ولما كان التنبؤ من الأمور الصعبة بصفة عامة، فإن محاولة التنبؤ بالصراع الدولي على المضائق البحرية لم يعد من المعضلات فحسب، بل يرتبط بنيات ومصالح دول متعددة، التي يصعب سبر أغوارها على نحوٍ قاطع سواءٌ أكان ذلك على المستوى الإقليمي أم على الصعيد الدولي، آخذين في الحسبان أنَّ المضائق البحرية العربية بمجملها التي تتحكم في التجارة الدولية، هي من الثوابت التي يصعب تغييرها. وما يزيد الأمر تعقيدًا التوزيع الجغرافي المترابط لهذه المضائق، فأي تهديد لأحدها سرعان ما ينعكس سلبًا على الآخر وعلى حركة التجارة الإقليمية والدولية.

كما يُمثل البُعد الزمني أحد المحاور المركزية في الدراسات المستقبلية، والتقسيم التقليدي للزمن هو الماضي والحاضر والمستقبل، غير أنَّ المهم في الدراسات المستقبلية هو البعد الأخير (المستقبل) لأنه الوحيد المتاح لنا للتنبؤ فيه، فالماضي اكتملت حركته، والحاضر في صيرورة لم نعد قادرين فيها على التحكم فيه على نحوٍ كافٍ، أما المُستقبل فهو البعد الأكثر قابلية للتأثير فيه[40]. وبوجه عام تأخذ الصراعات الدولية في تطورها عدة اتجاهات، في مقدمتها اتجاه الاستقرار، واتجاه التصاعد، واتجاه التناقص[41]. والسؤال المهم الذي يطرح نفسه هو: ما هي الرؤية المستقبلية للصراع الدولي على المضائق البحرية العربية؟ ولاستشراف جانب من الخيارات المحتملة لا بد من الركون إلى المشاهد الآتية:

---

(38) عبد الرؤوف الرهبان، «جبل طارق،» موقع الموسوعة العربية، <http://arab-ency.com.sy/ency/details/3955> (تاريخ الدخول 10 آذار/مارس 2022).

(39) خضير عباس أحمد النداوي وريام علي حسين، **الاكتشافات النفطية الجديدة في الأمريكيتين وتأثيرها على أسعار النفط العالمية بعد 2005** (عمّان: دار دجلة ناشرون وموزعون، 2018)، ص 291.

(40) وليد عبد الحي، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، ص 16.

(41) مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ص 244.

1 ـ مشهد التصاعد

يرتكز هذا المشهد (السيناريو)، على رؤية قوامها: «كلما تصاعدت وتيرة الخلافات الإقليمية والدولية في الوطن العربي لأسباب سياسية واقتصادية وعسكرية، ارتفعت وتيرة التصعيد، وهو ما يُنذر بغلق المضائق العربية ويهدد الأمن الإقليمي والدولي». ولهذا المشهد عوامل داعمة، وأخرى كابحة، يمكن إيجازها بالآتي:

أ ـ العوامل الداعمة

(1) تراجع الدور الأمريكي: شهد العقد الأخير من القرنِ الحادي والعشرين تحوّلًا في الاستراتيجيةِ الأمريكية إزاءَ الساحة الآسيوية، وتمّثلَ ذلك بالتراجع دولِ مَنطقة الشرق الأوسط والانتقال التدريجي نحو دول شرق آسيا بهدف مُحاصرة جمهورية الصين الشعبية، وتحديدًا مع بدايةِ حُكم الرئيس باراك أوباما، وتوسع هذا التوجه مع إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب واتخذ منحىً أكثر فاعلية في عهد الرئيس الحالي جو بايدن، إذ اتخذت إدارة الرئيس الحالي خلال المدة من 15 آب/أغسطس ولغاية 15 أيلول/سبتمبر 2021، أي على مدار ثلاثين يومًا فقط، قرارين، كان توقيتهما مُفاجئًا إلى حدٍ ما لأغلبية دول العالم، ومن ضمنها حُلفاؤها في دول حلف الأطلسي. وقد عكس القرار الأول انسحابًا عسكريًا أمريكيًا سريعًا من أفغانستان الذي أُعلن في 15 آب/أغسطس 2021 ونُفذ في غضونِ أسبوعين فقط، بينما تمَّثلَ القرار الثاني، بإعلان الرئيس جو بايدن في 15 أيلول/سبتمبر 2021، عن قيام تحالف أمني استراتيجي جديد في منطقة المُحيطَين الهندي والهادئ يضمّ كلًا من: الولايات المتّحدة الأمريكية والمملكة المتحدة (بريطانيا) وأستراليا، وسُمي باسم «أوكوس» (AUKUS) وهي الحروف الأولى باللغة الإنكليزية من أسماءِ الدول الثلاث أعضاء التحالف الجديد: الولايات المُتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا[42]. وما لا شك فيه أن تراجع الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط يدفع القوى الدولية الأخرى لممارسة دور فاعل في الساحة العربية، وهو ما يؤدي إلى استمرار مشهد التصعيد في المدى المنظور.

(2) إصرار إيران على تبني نظام «المرور البريء» في مضيق هرمز، الذي يضمن لها السيطرة على المضيق، والتهديد بغلقه بين فينة وأخرى، وبخاصة كلما تدهورت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية على خلفية البرنامج النووي الإيراني المثير للجدل. على سبيل المثال، هدد قائد الحرس الثوري الإيراني اللواء محمد علي جعفري في عام 2008 بقوله: «يعرف الأعداء أننا قادرون بسهولة على غلق مضيق هرمز لمدة غير محدودة. إنَّ أي هجوم على إيران سيؤدي إلى ارتفاع في أسعار النفط، وهو أمر لا يرغب أعداء إيران في حدوثه». وفي أواخر عام 2011 وفي عام 2012، مع تشديد العقوبات على برنامج إيران النووي، قال محمد رضا رحيمي الذي كان نائبًا للرئيس الإيراني حينها: «لن تمر نقطة نفط واحدة عبر مضيق هرمز». وشدد الأميرال حبيب الله سياري على «أن غلق المضيق سيكون سهلًا حقًا... إلا أننا حاليًا لا نحتاج إلى غلقه ولا سيما أننا

(42) خضير عباس أحمد النداوي، «تأثير التحالف الأمريكي البريطاني الأسترالي الجديد في أسواق النفط العالمية،» موقع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 16 آذار/مارس 2022، <https://caus.org.lb/ar/aukus>.

نسيطر على بحر عُمان، ونستطيع التحكم في العبور». وقد درس البرلمان الإيراني مشروع قانون رمزي في تموز/يوليو 2012 لغلق مضيق هرمز في حال استمرار العقوبات على إيران[43]. مثلت هذه المواقف أحد أهم العوامل الداعمة لمزيد من التدخلات العسكرية الدولية في منطقة الخليج العربي وبما يدعم مشهد التصعيد في المدى المنظور.

يمثل ارتفاع حجم صادرات النفط الخام التي تعبر المضائق العربية والتي تصل نسبتها إلى 40 بالمئة من حجم تجارة النفط العالمية، أحد أهم العوامل الكابحة لحصول أي تصعيد في مناطق المضائق العربية، وبالذات في مضيقي هرمز، وباب المندب.

(3) استمرار حرب اليمن: أسهم اضطراب الأوضاع الداخلية في اليمن منذ عام 2011، ولا سيما بعد سيطرة الحوثيين على عدة مُحافظات يمنية ومن ضمنها العاصمة صنعاء عام 2014 وتدخل السعودية العسكري منذ عام 2015 الذي لا يزال مُستمرًا حتى الوقت الحاضر (2022/4/1)، وحصول انقسام في اليمن بين حكومتين الأولى برئاسة عبد ربه منصور هادي وأخرى تسيطر على العاصمة صنعاء، وهو ما ساهم بعدم استقرار الأوضاع في منطقة مضيق باب المندب والبحر الأحمر. وأضفى هذا الاضطراب الحجة لمزيد من التدخلات العسكرية الإقليمية والدولية ودعم مشهد التصعيد مستقبلًا.

ب ـ العوامل الكابحة

(1) العامل النفطي: يمثل ارتفاع حجم صادرات النفط الخام التي تعبر المضائق العربية والتي تصل نسبتها إلى 40 بالمئة من حجم تجارة النفط العالمية، أحد أهم العوامل الكابحة لحصول أي تصعيد في مناطق المضائق العربية، وبالذات في مضيقي هرمز وباب المندب.

(2) الحرب الروسية ـ الأوكرانية: شهد فجر يوم 24 شباط/فبراير 2022 مُنعطفًا مُهمًا للأزمة الأوكرانية القائمة بين روسيا والغرب على مدار ثماني سنوات، بإعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن إطلاق «عملية عسكرية خاصة» لحماية منطقة «دونباس» في جنوب شرق أوكرانيا، وذلك في كلمة توجه بها إلى الشعب الروسي. وقد بدأت العملية العسكرية على الفور، وأخذت الأحداث منحىً تصاعديًا. يضاف إلى هذا، أن الحرب في أوكرانيا تعدّ أزمة كاشفة للتحولات التي شهدها النظام الدولي باتجاه تعدد الأقطاب[44] (ولا تزال هذه الحرب مستمرة لغاية إعداد

(43) روبن ميلز، «طرق محفوفة بالمخاطر: عبور الطاقة في الشرق الأوسط،» موقع مركز بروكنغز الدوحة، نيسان/أبريل 2016، <https://brook.gs/3NpiNBs> (تاريخ الدخول 15 آذار/مارس 2022).

(44) نورهان الشيخ، الأهداف الخمسة»: تداعيات التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا على الإقليم، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، 2اذار /مارس 2022، في الإنترنت وعلى الرابط: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7129

هذه الدراسة في 2022/4/1) وهو ما يُمثل عاملًا كابحًا لسيناريو «مشهد» التصعيد في المدى المنظور.

2 ـ مشهد الاستمرارية أو الاستقرار

ينطلق هذا المشهد من رؤية قوامها «إنَّ استقرار الأحداث السياسية والاقتصادية في مناطق المضائق العربية من دون حدوث تغييرات جوهرية، سياسيًا واقتصاديًا، ينعكس إيجابًا على مآل الأحداث في المدى المنظور»، والعكس صحيح، ولهذا المشهد عوامل داعمة لاستمراره، وأخرى كابحة لديمومته، وهي يمكن إيجازها بالآتي:

أ ـ العوامل الداعمة

تدفع عدة عوامل في اتجاه استمرار المشهد بالمدى المنظور، ولعل أهمها الاتي:

(1) التحالفات العسكرية الدولية: مع استمرار التوتر الإقليمي بين إيران وكل من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، واستمرار حرب اليمن، فإن سيطرة الدول الكبرى عسكريًا على أهم المضايق العربية، وبالذات مضيق هرمز ومضيق باب المندب ومضيق جبل طارق، من خلال تحالفاتها وقواعدها المتمركزة في البحرين والإمارات ودول القرن الأفريقي وغيرها، هو ما يضمن استمرار الحال على ما هي عليه في المدى المنظور.

(2) تراجع الخلافات الإقليمية: ساهم مؤتمر مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في مدينة العلا في السعودية بتاريخ 2021/12/14 في تخفيف جانب من الخلافات العربية بين دول الخليج العربية ودول المنطقة[45]. كما يعكس شروع السعودية وإيران على مواصلة الحوار مؤشرًا على تهدئة الأوضاع وبما يعطي دعمًا لاستمرار استقرار الوضع الإقليمي وضمان استمرار الوضع الحالي. ومع وصف ولي عهد السعودية الأمير محمد بن سلمان، إيران بحديثه لـ **ذا أتلانتيك** بما نصه: إنهم جيراننا، وسيبقون جيراننا للأبد، ليس في إمكاننا التخلص منهم، وليس بإمكانهم التخلص منا، لذا فإنه من الأفضل أن نحل الأمور، وأن نبحث عن سُبل لنتمكن من التعايش»[46]. وهو ما يمثل أحد العوامل الداعمة لهذا المشهد.

(3) العوامل الكابحة: تتصف الأحداث السياسية والاقتصادية بكونها متغيرات حساسة، وبخاصة مع وجود البلدان المنتجة للنفط، وهو ما يهدد مشهد الاستمرارية، ويمكن إيجاز ذلك بالآتي:

(أ) البرنامج النووي الإيراني: كان هذا البرنامج، ومنذ عقدين، أحد أهم الخلافات بين إيران والدول الغربية بوجه عام والولايات المتحدة الأمريكية على وجه التخصيص، ولهذا السبب، سبق أنْ هددت إيران، ولأكثر من مرة، بغلق مضيق هرمز. وينذر بقاء هذا الخلاف مُعلقًا بأن يكون دافعًا لإيران للتهديد بغلق هذا المضيق وهو ما يمثل تهديدًا لمشهد الاستمرارية.

---

(45) لتفاصيل أكثر انظر: البيان الختامي الصادر عن المجلس الاعلى في دورته الثانية والاربعين، موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض 14 كانون الاول /ديسمبر 2012، (تاريخ الدخول: 2022/3/15) في الإنترنت، وعلى الرابط: https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Statements/SupremeCouncil/Pages/Announcement42.aspx

(46) ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لـ **ذا أتلانتيك**: «السعودية تتطور وفقًا لمقوماتها الاقتصادية والثقافية وشعبها وتاريخها،» **عكاظ** (الرياض)، 2022/3/3، <https://www.okaz.com.sa/news/local/2098856>

(ب) استمرار حرب اليمن: مثل استمرار حرب اليمن منذ عام 2015، والتدخلات الإقليمية والدولية فيها أحد أهم تهديدات الأمن القومي العربي، لذا فإن إطلاق التهديدات العسكرية بنشر الألغام في مضيق باب المندب يمثل تحديًا لمشهد الاستمرارية في هذه المنطقة الحيوية في العالم.

3 ـ مشهد التراجع

يعتمد هذا المشهد على رؤية قوامها «أنَّ استقرار الأمن في مناطق المضائق العربية، وانخفاض مستوى الصراع الدولي بها، يؤدي إلى تراجع مآل الأحداث في المدى المنظور»، ولهذا المشهد عوامل داعمة لاستمراره، وأخرى كابحة لديمومته، وهي يمكن إيجازها بالآتي:

أ ـ العوامل الداعمة

(1) استخدام بدائل لتصدير النفط: تمتلك أغلبية البلدان العربية المصدرة للنفط، أنابيب لنقل النفط الخام، ومنها على سبيل المثال، في مصر يُصدّر عبر الأنابيب نحو 2.5 مليون برميل من النفط يوميًا. وفي السعودية يُصدر عبر الأنابيب نحو 4.8 مليون برميل من النفط الخام يوميًا، والإمارات تصدر نحو 1.6 مليون برميل من النفط يوميًا، ويمتلك العراق أنابيب نقل النفط عبر تركيا نحو البحر الأبيض المتوسط وعبر السعودية نحو البحر الأحمر بما يزيد على مليوني برميل يوميًا، إلا أنها شبه معطلة حاليًا[47]. وتعَدّ هذه الأنابيب بدائل آمنة لتصدير النفط بعيدًا من المضائق، وهو ما يدعم مشهد التراجع.

(2) النفط الصخري: بدأ إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2005 بنحو 500 ألف برميل يوميًا، وبحلول عام 2010 وصل الإنتاج إلى مليون برميل يوميًا، وبدأت وتائر الإنتاج بالتزايد حتى وصل نحو 4.5 مليون برميل يوميًا عام 2014 ومثّل ما يقارب نصف الإنتاج النفطي الأمريكي البالغ نحو 9.1 مليون برميل في نهاية عام 2014[48]. وتصاعد الإنتاج الأمريكي ليصل إلى 17.6 مليون برميل من النفط الخام في عام 2021[49]. وهذا ما أدى إلى تراجع استيرادات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام من البلدان العربية، وهو ما يدعم مشهد التراجع.

ب ـ العوامل الكابحة

(1) تصاعد دور الغاز الطبيعي: شهدت بداية الألفية الجديدة بوادر تغيّر نوعي في مجال مصادر الطاقة العالمية، وظهرت مؤشرات إلى حدوث تبدل نسبي في المصادر المفضلة عالميًا للحصول على الطاقة، ويؤكد هذا التحول ما أشار إليه تقرير وكالة الطاقة الدولية الصادر في عام 2011 من أنَّ العالم بدأ بالدخول في ما أطلق عليه «العصر الذهبي للغاز». ومع التزايد المضطرد للطلب العالمي على طاقة نظيفة وموثوقة ومريحة وأكثر صونًا للبيئة، ستزداد أهمية الغاز الطبيعي، وهو في طريقه ليصبح أهم مصدر من مصادر الطاقة الأحفورية بعد النفط الخام بحدود

---

(47) ميلز، «طرق محفوفة بالمخاطر: عبور الطاقة في الشرق الأوسط».

(48) النداوي وحسين، **الاكتشافات النفطية الجديدة في الأمريكيتين وتأثيرها على أسعار النفط العالمية بعد 2005**، ص 311.

(49) *BP Statistical Review of World Energy 2021*, p. 18.

عام 2030[50]. ويعد هذا التحول نحو مصدر الغاز الطبيعي من العوامل الكابحة لمشهد التراجع في المدى المنظور.

(2) الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 5+1: بعد خلافات استمرت 18 عامًا، بين إيران والدول الكبرى، من أعضاء مجلس الأمن الدولي وألمانيا والتي عُرفت بمجموعة 5+1، وهي كل من: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين وألمانيا، حول برنامجها النووي، وعقب مفاوضات مُضنية عُقدت بين الطرفين في مدينة لوزان السويسرية استمرت نحو 18 شهرًا، وذلك في عهد الرئيس الأمريكي الديمقراطي باراك أوباما، تم توقيع اتفاق لوزان النووي بين إيران ومجموعة 5+1 ودخل حيز التنفيذ في عام 2016. وعقب تولي الرئيس الأمريكي الجمهوري دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2017، وجّه نقدًا لاذعًا لهذا الاتفاق، وأمر بانسحاب بلاده منه في أيار/مايو 2018 وأعاد فرض عقوبات اقتصادية قاسية على إيران. وبعد تولي الرئيس الديمقراطي جو بايدن رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2021، أمر باستئناف المفاوضات مُجددًا مع إيران لإحياء اتفاق لوزان النووي بين إيران ومجموعة 5+1 في فيينا عاصمة النمسا في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2021[51]، وهي لا تزال مُستمرة حتى الآن (2022/4/1). وفي حال التوصل إلى اتفاق جديد بين إيران ومجموعة 5+1، وبما يؤدي إلى تهدئة مرحلية لتوتر العلاقات بين إيران والدول العظمى، فسينعكس ذلك إيجابًا على حركة الملاحة في منطقتي الخليج العربي والبحر الأحمر ويدعم مشهد التراجع في المدى المنظور.

خاتمة

في ضوء ما تقدم، يتضح وبصورة لا تقبل اللبس، صعوبة التوصل إلى تفاهمات إقليمية للدول المتشاطئة للمضائق العربية باستثناء قناة السويس التي تخضع بالكامل للسيادة المصرية ومع إمكان تطبيق أي من هذه المشاهد بحسب تغير تطورات الأحداث الذاتية والموضوعية المحيطة بالمضائق البحرية العربية، ووفقًا لاختلاف العوامل الداعمة أو الكابحة لكل مشهد منها، إلا أنَّ المُراجعة المُعمقة لمآل الوقائع التاريخية السابقة لسلوك القوى الدولية والإقليمية، وصراعها السرمدي لفرض سيطرتها على المضائق البحرية العربية، تدفع إلى استشراق الاتجاهات العامة لسلوكها المستقبلي في هذه المناطق، الذي يُفضي إلى ترجيح تطبيق الخيار الأول، أي سيناريو التصعيد، كونه يضمن لها تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والعسكرية، سواءٌ أكان ذلك في المدى المنظور أم على الصعيد الاستراتيجي □

---

(50) محمد حميد محمد، «الغاز الطبيعي للشرق الأوسط في ميزان الطاقة العالمي «التنافس الروسي الأميركي أنموذجًا»،» (رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين، بغداد، 2018)، ص 12ـ13.

(51) لمزيد من التفاصيل، انظر: رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على منطقة الشرق الأوسط**، ط 2 (دمشق: دار وائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، 2018)، ص 13 وما بعدها. انظر أيضاً: محمود حمدي أبو قاسم، **إيران وتحديات إحياء الاتفاق النووي: الخيارات المتاحة والمسارات المختلفة** (الرياض: مركز الدراسات الإيرانية، 2021)، ص 11.

الأهمية الجيوسياسية لمضيق هرمز وأثرها في الصراع الإيراني – الأمريكي

زهراء عباس هادي(*)

كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ جامعة بابل.

مقدمة

يتميز مضيق هرمز بدور حيوي منذ العصور القديمة، إذ إنه يمثل ممرًا بحريًا مهمًا تمر من خلاله السفن التجارية من الهند والصين إلى أوروبا. وهو المنفذ الوحيد لبلدان الخليج العربي الذي تبحر منه صادراتها النفطية والبضائع إلى العالم. وبالتالي فهو يمثل نقطة وصل بين الشرق والغرب. هذا من جانب ومن جانب آخر فهو نقطة فصل بين بلدان الخليج العربي والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

إن هذا الموقع الجغرافي المتميز لمضيق هرمز جعل منه محورًا للصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية، إذ تستخدمه إيران كورقة ضغط على بلدان الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية لحماية مصالحها والحفاظ على سيطرتها على المضيق ومنع التدخل الأمريكي والغربي من التحكم فيه وبسط نفوذه في منطقة الخليج العربي.

مشكلة البحث: تأتي مشكلة البحث من طرح التساؤلات الآتية:

1 ـ هل أثرت الأهمية الجيوسياسية لمضيق هرمز في الصراع الأمريكي – الإيراني؟

2 ـ كيف أثر الموقع الجغرافي في الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز؟

3 ـ كيف تؤثر التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز في طبيعة الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من الإجابة عن التساؤلات التي طُرحت في المشكلة، متمثلة بما يأتي:

(*) البريد الإلكتروني: zahraa.abbas.humlec6@uobabylon.edu.iq

1ـ أثرت الأهمية الجيوسياسية لمضيق هرمز في الصراع الأمريكي – الإيراني، إذ إن هذه الأهمية تأتي من أهمية الموقع الجغرافي والاستراتيجي لمضيق هرمز، فهو المنفذ البحري الذي تطل عليه الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويمكنها التحكم فيه وبحركة الملاحة البحرية ومرور السفن التجارية والنفط من خلاله إلى العالم، وهذا ما عزز قوتها الجيوسياسية لفرض نفوذها وبسط سيطرتها في المنطقة، وبالتالي أصبحت في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى هي الأخرى لبسط نفوذها في منطقة الخليج العربي.

2 ـ إن الموقع الجغرافي لمضيق هرمز أضفى عليه أهمية استراتيجية، فهو يربط الشرق بالغرب ويمثل ممرًا بحريًا لنقل النفط والغاز من دول الخليج إلى العالم.

3 ـ إن تهديدات الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإغلاق المضيق تؤدي إلى تصاعد الصراع مع الولايات الأمريكية وقد يتحول إلى مواجهة عسكرية بين الطرفين، إضافة إلى أنه يضعها في عزلة سياسية واقتصادية.

حدود منطقة الدراسة: تتمثل حدود منطقة الدراسة بالحدود الجغرافية لمضيق هرمز الذي يقع عند الخليج العربي ويفصل بين الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي، تحده من الشمال الجمهورية الإسلامية الإيرانية عند محافظة بندر عباس ومن الجنوب سلطنة عمان عند محافظة مسندم، أما فلكيًا فيقع بين دائرتَي عرض (25°ـ 27°) شمالًا وخطي طول (55° ـ 57°) شرقًا.

منهج البحث: اعتمد البحث المنهج التاريخي في توضيح بعض الحقب التي برزت بها أهمية مضيق هرمز في التجارة الدولية ونقل النفط، ومنهج تحليل القوة في تحليل الصراع في المضيق والتوصل إلى حلول لهذا الصراع وخيارات بديلة في حال إغلاقه من جانب الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

أولًا: الموقع الجغرافي لمضيق هرمز وأهميته الاستراتيجية

يقع مضيق هرمز عند الخليج العربي ويفصل ما بين مياه الخليج العربي من جهة وخليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، ويحد المضيق إيران من الشمال والشمال الغربي وعمان من الجنوب، إذ تحيط السواحل الإيرانية بالمضيق وكذلك جزر الساحل الشرقي كجزيرة قم ولاراك وهنجام بشواطئ المضيق الشمالية. أما الجانب الجنوبي فيتألف من الساحلين الغربي والشمالي لشبه جزيرة مسندم الواقعة أقصى الشمال من الأراضي العمانية[1]. أما فلكيًا فيقع بين دائرتَي عرض (36 25° ـ 18 27°) شمالًا وخطَّي الطول (53 55° ـ 18 57°) شرقًا (انظر الخريطة الرقم (1))، وينحصر بين خطين **أحدهما** يميزه من الخليج العربي ويمتد من رأس الشيخ مسعود في شبه جزيرة مسندم العمانية إلى الغرب من جزيرة هنجام الإيرانية مرورًا في

(1) محمد أزهر السماك، **الجغرافيا السياسية: أسس وتطبيقات** (الموصل: دار الكتاب للطباعة والنشر، 1988)، ص 764.

جزيرة قشم حتى الساحل الإيراني لمسافة 28 ميلًا بحريًا، والخط **الثاني** يميزه من خليج عُمان ويمتد من رأس دبا على ساحل الإمارات إلى دماجة على الساحل الإيراني لمسافة 52 ميلًا بحريًا، إذ يُشكل الحدود الشمالية لخليج عُمان أو المدخل الجنوبي للمضيق من المياه الدولية، وبسبب موقعه المداري فإن ظروفه المناخية تجعله صالحًا للملاحة طوال العام، حيث أثرت العوامل المناخية في أن يكون مضيق هرمز ممرًا مائيًا عالميًا لنقل السلع التجارية من الشرق إلى الغرب[2].

يوجد في الخليج أربع جزر تتحكم في المدخل الشمالي لمضيق هرمز، ثلاث جزر متنازع عليها بين إيران والإمارات وهي أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى والجزيرة الرابعة الإيرانية اسمها فارور، أما عمق المضيق فيراوح في أضيق أجزائه بين جزيرة سالمة وجزيرة لاراك نحو 58ـ 92 مترًا، ويصل هذا العمق قرب الجزر الإيرانية نحو 26 مترًا وقرب الجزيرة العمانية نحو 15 مترًا[3].

الخريطة الرقم (1)
الموقع الجغرافي والفلكي لمضيق هرمز

المصدر: نقلًا عن: علي ناصر ناصر، **مضيق هرمز والصراع الأمريكي ـ الإيراني** (بيروت: دار الفارابي، 2013)، ص 23.

(2) تغريد رامز هاشم العذاري، «مضيق هرمز: البدائل المتاحة في حال إقفاله: دراسة جيوبولتيكية،» **مجلة كلية التربية الأساسية** (جامعة بابل)، العدد 12 (2013)، ص 210.

(3) أحمد حازم برع برع، «الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز وانعكاساتها على الأمن في منطقة الخليج العربي،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2020)، ص 21.

وهناك عدد من الجزر التي تحيط بالمضيق وتختلف أهميتها بحسب قربها من المضيق، وهي تزيد على 100 جزيرة، تتمثل بجزر شمال وشمال غرب المضيق وتقع بمحاذاة الساحل الإيراني، وهي جزيرة هرمز الأقرب إلى الساحل الإيراني الشرقي للخليج، وجزيرة لاراك، إضافة إلى الجزر التابعة لسلطنة عمان التي تتمثل بكل من جزر سلامة وبناتها، وأم الغنم، ومسندم، إذ تقع جنوب المضيق بمحاذاة الساحل، فضلًا عن جزر غرب المضيق ووسط الخليج، وهي جزر هنجام، قشم، طنب الكبرى، رأس الخيمة، طنب الصغرى، بني طنب، أبو موسى، فارور، وبني فارور، سرى، قيس (كيش)، وهذه الجزر لها أهمية استراتيجية كبيرة سواء بمرور ناقلات النفط من خلالها أو كونها قواعد عسكرية[4] (انظر الخريطة الرقم (2)).

الخريطة الرقم (2)
أهم الجزر في مضيق هرمز

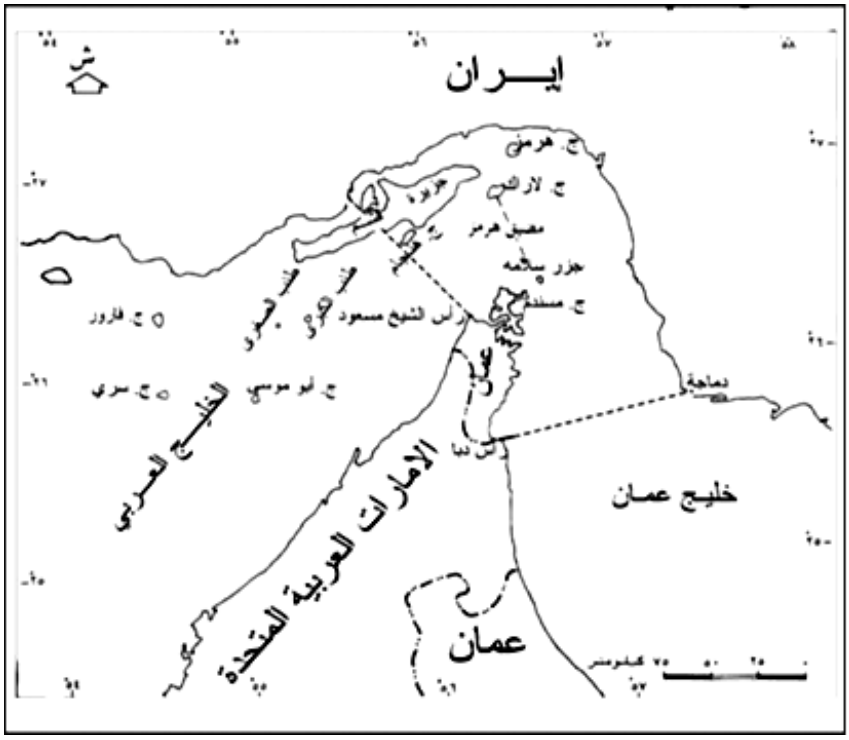

المصدر: نقلًا عن: المصدر نفسه، ص 24.

تعَدّ الجزر الثلاث المتنازع عليها إضافة إلى جزيرتي فارور وسرى الإيرانيتين ذات أهمية في التحكم في الملاحة، إضافة إلى قربها من حقول النفط والغاز التابعة لدولة الإمارات، حيث يقع حقل بارك ضمن المياه الإقليمية لجزيرة أبو موسى، كما يقع حقلا نفط فتح وراشد بالقرب من

(4) برع برع، المصدر نفسه، ص 26ـ35.

جزيرة أبو موسى، وكذلك الحال بالنسبة إلى حقول الغاز التابعة لإمارتي الشارقة وأم القيوين. ويقع حقل نفط البيج وحقول بخا وبخا الغربي وصالح على مقربة من جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى[5].

يمثل مضيق هرمز المنفذ البحري الوحيد لدول الخليج العربي ومن طريقه تتصل هذه الدول بأعالي البحار. وتتباين المنافذ البحرية للدول التي تقع على الخليج العربي والتي تتمثل بكل من العراق والسعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات وعُمان وإيران، إذ تمتلك الإمارات أطول السواحل المطلة على الخليج العربي من بين الأقطار العربية ويبلغ نحو 778 كم، ثم السعودية ويبلغ طول ساحلها نحو 548 كم، تليها قطر ويبلغ طول ساحلها 378 كم، والكويت 213 كم، ثم عُمان نحو 95 كم، والعراق الذي يملك أقصر ساحل على الخليج العربي نحو 18 كم، وهو أقصى الدول المطلة على الخليج العربي موقعًا بالنسبة إلى مضيق هرمز[6]. ولمضيق هرمز أهمية حيوية لهذه الدول تتفاوت من دولة إلى أخرى، فالعراق لا يملك منفذًا بحريًا إلى الخليج سوى الكيلومترات الثمانية عشر وكذلك الحال بالنسبة إلى الكويت، وبهذا فإن أهميته اكثر حيوية مقارنة بالسعودية التي تمتلك ساحلًا بحريًا مطلًا على البحر الأحمر يبلغ طوله 1926 كم، وعُمان التي تمتلك 1860 كم على خليج عُمان، إضافة إلى قطر والبحرين اللتين تقتصر سواحلهما على الخليج العربي، أما الجمهورية الإسلامية الإيرانية فتمتلك أطول السواحل المطلة على الخليج العربية، إذ يبلغ طول ساحلها 1176 كم، ولديها ساحل يطل على خليج عُمان[7].

تأتي الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز من منظور الجغرافيا السياسية من أهمية منطقة الخليج العربي لما تتمتع به من ثروات نفطية هائلة شغلت سياسة الدول الكبرى، إذ تقبع على جانبه الشمالي المراكز النفطية الإيرانية ومعامل تكرير النفط في البحرين التي تكرر ثلثي إنتاج السعودية من النفط وكلها تمر من المضيق.

تأتي الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز من منظور الجغرافيا السياسية من أهمية منطقة الخليج العربي لما تتمتع به من ثروات نفطية هائلة شغلت سياسة الدول الكبرى، إذ تقبع على جانبه الشمالي المراكز النفطية الإيرانية ومعامل تكرير النفط في البحرين التي تكرر ثلثي إنتاج السعودية من النفط وكلها تمر من المضيق، فضلًا عن أهميته التجارية وكونه حلقة وصل بين الخليج العربي والعالم ولا سيما الدول الصناعية الكبرى. وبذلك فإن أي محاولة لتهديد أمنه واستقراره تؤثر في

(5) حسين وحيد عزيز الكعبي، «الموقع الجغرافي لمضيق هرمز وأثره في رسم السياسة الدولية،» **مجلة كلية التربية الأساسية** (جامعة بابل)، السنة 21، العدد 88 (2015)، ص 440.

(6) علي ناصر ناصر، **مضيق هرمز والصراع الأمريكي ـ الإيراني** (بيروت: دار الفارابي، 2013)، ص 23ـ24.

(7) المصدر نفسه، ص 25.

اقتصاد الدول المطلة عليه، الأمر الذي يدعو إلى البحث عن حلول بديلة لعبور الشحنات النفطية من المضيق وذلك بسبب الأزمات السياسية التي أثيرت قديمًا منذ إعلان بريطانيا انسحابها من الخليج العربي عام 1968 الذي تم فعليًا في عام 1971 تاركًا فراغًا أمنيًا في منطقة الخليج العربي، وهو ما أدى إلى إبداء إيران اهتمامها بالخليج وقضاياه وأمنه محاولة ملء ذلك الفراغ، كونها أكبر الدول المطلة عليه، وفي عهد الشاه احتلت الجزر العربية الثلاث عام 1971 وأقامت قواعد عسكرية للسيطرة على حركة السفن في جنوب غرب المضيق إلى جانب سيطرتها عليه من الشمال بواسطة القاعدة البحرية في بندر عباس[8]. يُمثل مضيق هرمز معبرًا لنحو 35ـ40 بالمئة من النفط المنقول بحرًا للعالم، حيث تعبر من خلاله يوميًا ما بين 20 و30 ناقلة تحمل ما يصل إلى 18 مليون برميل من النفط، ويمر من النفط 90 بالمئة من النفط السعودي و98 بالمئة من النفط العراقي و99 بالمئة من النفط الإماراتي و100 بالمئة من النفط الكويتي والقطري[9]. ويُنقل أكثر من 17 مليون برميل من النفط عبر مضيق هرمز شرقًا إلى آسيا (بخاصة اليابان والصين والهند) وغربًا عبر قناة السويس وخط أنابيب سوميد، وإن إغلاق المضيق سيتطلب استخدام أطول الطرق البديلة، وتتمثل هذه المسارات في خط أنابيب شرق – غرب بسعة خمسة ملايين برميل في اليوم عبر السعودية إلى ميناء ينبع، وخط الغاز الطبيعي السائل من بقيق ـ ينبع عبر السعودية إلى البحر الأحمر، وإنشاء خط أنابيب استراتيجي جديد عبر عُمان إلى ميناء خليج عُمان[10].

يستمد مضيق هرمز أهميته الاستراتيجية من موقعه الجغرافي المتميز الذي يفصل بين الخليج العربي والبحر العربي، والذي تقع عنده أهم الدول المنتجة للنفط، وهو المنفذ البحري الوحيد لمعظمها (العراق، وقطر، والبحرين، والكويت) وتمر من خلاله أكبر نسبة لصادرات النفط من دول المنطقة إلى العالم.

بهذا يستمد مضيق هرمز أهميته الاستراتيجية من موقعه الجغرافي المتميز الذي يفصل بين الخليج العربي والبحر العربي، والذي تقع عنده أهم الدول المنتجة للنفط، وهو المنفذ البحري الوحيد لمعظمها (العراق، وقطر، والبحرين، والكويت) وتمر من خلاله أكبر نسبة لصادرات النفط من دول المنطقة إلى العالم. وبسبب هذه الأهمية الحيوية كان هذا المضيق وما يزال بؤرة لصراع

(8) فيان أحمد محمد، «الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي مضيق هرمز أنموذجاً،» **مجلة الآداب** (جامعة بغداد)، العدد 108 (2014)، ص 527 – 528.

(9) جعفر بهلول الحسيناوي، «تداعيات اغلاق مضيق هرمز السياسية والاقتصادية والبدائل الممكنة»، **مجلة حمورابي** (مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية)، العددان 25ـ26 (2018)، ص 14.

(10) Anthony H. Cordesman, «Iran, Oil, and the Strait of Hormuz,» Center for Strategic and International Studies, Washington, DC 2007, p. 2, <https://www.csis.org/analysis/iran-oil-and-strait-hormuz>.

القوى الإقليمية والدولية، بهدف فرض السيطرة والنفوذ في المنطقة، فالسيطرة على المضيق تعني التحكم في حركة الملاحة ونقل النفط إلى العالم وبالتالي السيطرة على العالم.

ثانيًا: الصراع الإيراني – الأمريكي

إن العلاقات الأمريكية – الإيرانية عدائية منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، إذ يُشير المسؤولون الأمريكيون والتقارير الرسمية إلى أن دعم إيران للفصائل المسلحة في منطقة الشرق الأوسط يمثل تهديدًا كبيرًا لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها. واحتلت محاولة تقييد البرنامج النووي الإيراني الصدارة في السياسة الأمريكية بعد عام 2002، وبخاصة بعد تقدم هذا البرنامج. كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى منع إيران من شراء أسلحة تقليدية جديدة وتطوير صواريخ بالستية، وفي أيار/مايو 2018 في عهد حكومة ترامب انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاقية النووية لعام 2015 (خطة العمل الشاملة المشتركة JCPOA)، مؤكدة أن الخطة لم تعالج مجموعة كبيرة من مخاوف أمريكا بشأن السلوك الإيراني ولن تمنعها من استمرار تطوير السلاح النووي، كما فرضت حكومة ترامب سياسة الضغط القصوى على الجمهورية الإسلامية الإيرانية وفرضت عقوبات تتجاوز تلك التي وضعت في حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2016[11]. دخلت المجموعة **الأولى** من العقوبات الأمريكية على إيران حيز التنفيذ، في آب/أغسطس 2018، وفقًا للأمر التنفيذي الرقم (13846) لعام 2018، استهدفت التعاملات المالية وواردات المواد الأولية وقطاعي السيارات والطيران التجاري، بينما دخلت المجموعة **الثانية** من العقوبات الاقتصادية حيز التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، واستهدفت بها مجموعة من القطاعات كالأنشطة النفطية والموانئ الإيرانية والتحويلات المالية من البنك المركزي الإيراني وإليه، وخدمات الاكتتاب والتأمين وإعادة التأمين، كما شملت عددًا من المسؤولين الإيرانيين البارزين، وعددًا من كبار قادة الحرس الثوري، والكثير ممن لهم ارتباط بقطاعات المعادن والنفط والنقل في إيران، واستمرت في فرض العقوبات بصورة متوالية، حتى تشرين الأول/أكتوبر 2020 بفرضها عقوبات اقتصادية على قرابة الـ18 مصرفًا إيرانيًّا. وأهم تلك العقوبات التي فرضتها الإدارة الأمريكية على التعاملات المتعلقة بالأنشطة النفطية الإيرانية، وكانت تهدف إلى «تصفير صادرات النفط الإيرانية» التي تمثل نحو 80 بالمئة من عائدات الخزانة الإيرانية[12].

وفي إثر الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران وتصعيد العقوبات النفطية ومنع صادرات إيران النفطية التي فرضتها إدارة ترامب، جاءت تصريحات الرئيس الإيراني روحاني الذي هدد فيها بإغلاق مضيق هرمز، إذ قال في كانون الأول/ديسمبر عام 2018: «لتعلم الولايات

(11) Kenneth Katzman, Kathleen J. McInnis and Clayton Thomas, «U.S.-Iran Conflict and Implications for U.S. Policy,» Congressional Research Service, 8 May 2020, p. 1, <https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R45795>.

(12) محمد محمود مهدي، «السياسات الأميركية لإدارة ترامب تجاه إيران وتأثيرها على علاقات البلدين في عهد بايدن،» مركز الجزيرة للدراسات، 8 أيلول/سبتمبر 2021، <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5129>.

المتحدة أننا نبيع نفطنا، وسنبيعه، ولن تكون قادرة على وقف تصدير النفط الإيراني، يجب أن تعرف أنها إذا أرادت ذات يوم إيقاف النفط الإيراني، فلن يُصدر نفط من المياه الخليجية». وفي تموز/يوليو من عام 2018، قال روحاني في سويسرا: «لا يمكن أن يُمنع تصدير النفط الإيراني، ثم يتم تصدير نفط المنطقة»، وقال للولايات المتحدة في شأن جهودها لمنع بيع النفط الإيراني: «إذا استطعتم فعل ذلك، فافعلوا، لتروا النتيجة»، كما وجَّه قادة الحرس الثوري تهديدات مُماثلة بالتزامن مع فرض عقوبات نفطية على إيران، فقال محمد علي جعفري، قائد الحرس الثوري آنذاك، في تموز/يوليو 2018: «في حالة الطوارئ يمكننا أن نوضح للأعداء ما يمكن أن يعنيه استخدام مضيق هرمز للجميع، أو لا أحد»[13]. وهدد الحرس الثوري الإيراني بمنع عبور النفط من مضيق هرمز في المياه الخليجية إذا مُنعت إيران من تصدير نفطها، كما صرح قائد الحرس الثوري الإيراني اللواء محمد علي جعفري قائلًا: «إن من المحتمل تنفيذ ما أعلنه الرئيس حسن روحاني بشأن النفط في حال اقتضت الظروف ذلك»، وأضاف أنه إما أن يستفيد الجميع من مضيق هرمز وإما لا يستفيد منه أحد، بحسب تعبيره، وجاء الموقف الإيراني على لسان جعفري بعد ساعات من تعهد الجيش الأمريكي بإبقاء الممار المائية في الخليج مفتوحة أمام ناقلات النفط. كما صرح المتحدث باسم القيادة المركزية الأمريكية بيل أوروبن قائلًا: «الولايات المتحدة وشركاؤها يوفرون ويعززون الأمن والاستقرار في المنطقة»، كما وضح موقف القوات البحرية الأمريكية إذا أغلقت إيران مضيق هرمز قائلًا: «نحن مستعدون معًا لضمان حرية الملاحة وحركة التجارة حيثما يسمح القانون الدولي»[14]. وفي مُقابل استراتيجية الضُغوط القُصوى الأمريكية تبنّى صُنّاع القرار في إيران نمط «التصعيد المُضاد» في سياق سيناريو «المُواجهة المحدودة»، ليس فقط ضدّ المصالح الأمريكية في المنطقة وإنما ضدّ مصالح حُلفائها التقليديين والأوروبيين، وضدّ أمن الملاحة الدولية في مضيق هرمز، لذلك اتخذت إيران حزمة من الإجراءات التصعيدية في خفض التزامها

تسعى إيران لبسط نفوذها في مضيق هرمز بسبب وجودها الجغرافي والجيوسياسي في المنطقة، وبالتالي ترى أحقيتها في الوجود العسكري والسياسي خلافاً للوجود الأمريكي الذي كان ظهر في المنطقة في السنوات البعيدة من أجل حماية الحلفاء في الخليج من الثورة الإيرانية.

(13) إيران انترناشينال، «روحاني: إيران كانت البلد الوحيد تضررًا في حال تم إغلاق مضيق هرمز»، 25 حزيران/يونيو 2020، <https://bit.ly/3tgWaqT>.

(14) مأمون العمري، «مضيق هرمز عنوان الصراع الامريكي الإيراني الجديد،» **الأنباط**، 2022/3/25، <https://alanbatnews.net/article/198180>.

النووي ورفع مُستوى تخصيب اليورانيوم وتطوير قُدراتها الصاروخية واحتجازها لناقلات نفط ومُهاجمة شركة أرامكو السعودية باستخدام سرب من الطائرات المُسيّرة عن بُعد [15].

في شهر أيار/مايو 2019 تعرضت أربع ناقلات نفط إلى هجمات في خليج عمان، وفي شهر حزيران/يونيو 2019 تعرضت ناقلتان أيضًا لهجومين، وألقت واشنطن المسؤولية على إيران عن الهجمات، وترافق ذلك مع حشد الولايات المتحدة المزيد من الجنود والقوات في المنطقة، وكادت الولايات المتحدة أن تشن حملة قصف جوي ضد أهداف إيرانية عقب إسقاط طائرة أمريكية بلا طيار قرب مضيق هرمز، لكن ترامب أوقف الهجوم قبل عشر دقائق من الموعد المقرر[16].

من الناحية العسكرية تستطيع إيران إغلاق مضيق هرمز أو تعطيل حركة الملاحة فيه، ولا يحتاج الجيش الإيراني إلى قدرات عسكرية خارقة لإغلاق الممر، إذ من الممكن أن يضرب السفن التجارية بالصواريخ أو استخدام القوارب البحرية أو الغواصات أو حتى الألغام البحرية.

تسعى إيران لبسط نفوذها في مضيق هرمز بسبب وجودها الجغرافي والجيوسياسي في المنطقة، وبالتالي ترى أحقيتها في الوجود العسكري والسياسي خلافًا للوجود الأمريكي الذي كان ظهر في المنطقة في السنوات البعيدة من أجل حماية الحلفاء في الخليج من الثورة الإيرانية، ولإضعاف نفوذ طهران في المنطقة، الأمر الذي دفع إيران في مواجهة نفوذ أمريكا، إلى التوسع عسكريًا في بحر العرب وتوظيف وجودها العسكري من أجل تقليل مضايقات البحرية الأمريكية، والقدرة على الإفلات من المراقبة الأمريكية لحركة ناقلات النفط الإيرانية، ومن ثم فالممر الملاحي المهم في المنطقة والحيوي لدول الخليج بات مسرحًا للصراع الإيراني-الأمريكي، إذ يحاول كل طرف إثبات جدارته في السيطرة وقدرته على حسم المعركة لنفسه، وإحداث التوترات حتى ولو دخل الكيان الصهيوني على الخط دعمًا لدول الخليج التي دخل معها في اتفاقيات تطبيع منذ نهاية 2020 برعاية من الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب[17].

وفي ظل تصاعد وتيرة الصراع والتهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز ترتفع المخاطر التي تهدد هذا مضيق، وبالتالي خطوط نقل النفط الذي تمر عبره، وبخاصة في حال تطور الصراع إلى حرب وتعرض إيران لضربات عسكرية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني،

(15) ماهر لطيف، «الأزمة الأمريكية ـ الإيرانية: السياقات والمسارات،» المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، 13 أيار/مايو 2021، ص 14.

(16) BBC News «الولايات المتحدة وإيران: خلاف وعداء منذ 40 سنة قد يتحول الى مواجهة عسكرية مباشرة،» BBC عربي، 16 حزيران/يونيو 2019، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-45025461>.

(17) محمود شعبان، «حروب القرصنة في الشرق الأوسط.. كيف تطور صراع أمريكا وإيران في الممرات الملاحية؟،» **عربي بوست**، 14 كانون الأول/ديسمبر 2021، <https://bit.ly/3Q4zALG>.

الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط. وفي إمكان إيران تنفيذ تهديداتها وتعريض العالم لصدمة نفطية تكون مدمرة، لا تقوى الاقتصادات الغربية على مواجهتها. ولعل هذا ما يدفع عددًا كبيرًا من الدول الغربية، إضافة إلى روسيا والصين، إلى اعتبار أي محاولة أمريكية – إسرائيلية لتوجيه ضربة عسكرية لإيران بمنزلة «الجنون بعينه»[2](18).

يتضح لنا أن العلاقات الأمريكية – الإيرانية منذ عقود متوترة وعدائية، والصراع بينهما حاد جدًا فكل من هذه القوى تطمح إلى بسط نفوذها في منطقة الخليج العربي والسيطرة عليها، حتى بات مضيق هرمز الممر الحيوي المهم في المنطقة مسرحًا لهذا الصراع، ويبقى الطرف الأقوى في الصراع هو الجمهورية الإسلامية الإيرانية بسبب ما يضفيه موقعها المتحكم في المضيق من أهمية جيوسياسية تجعلها تتحكم في حركة الملاحة ومرور النفط الخليجي من خلاله، الأمر الذي يؤثر في دول العالم، وبالتالي يجعلها في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تخشى على مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية في المنطقة.

ثالثًا: الأبعاد الجيوسياسية للتهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز

عكست التهديدات الإيرانية ردود فعل عنيفة عبّرت عن القلق والاهتمام الشديدين بهذا الممر الدولي الذي لا غنى عنه للملاحة في الخليج العربي، وفي ظل الأزمات الكثيرة المحتدمة في المنطقة، وخصوصًا الأزمة النووية بين إيران والغرب، تبرز قضية مضيق هرمز كورقةٍ مهمة في لعبة المناورات السياسية والنفطية والاستراتيجية، وتُسهِم في خلق التباساتٍ كبرى لجميع القوى الفاعلة في منطقة الخليج العربي، فالأزمة يمكن أن تتصاعد بسرعة وتخرج عن نطاق السيطرة بصورة دراماتيكية، لذلك يُثير الوضع الذي سيؤول إليه مضيق هرمز تساؤلات حاسمة في شأن مسألة تدفق النفط إلى الأسواق العالمية، ففي حال إغلاق المضيق سيجد العالم نفسه مخنوقًا نفطيًا، ولا سيما الدول التي لا تملك مخزونًا استراتيجيًا كافيًا لمُددٍ مناسبة كالصين والهند واليابان وكوريا وغيرها، بخلاف الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي التي يكفي مخزونها النفطي لمدة تصل إلى أربعة أشهر، ناهيك بأنَّ إغلاق هذا المضيق الحيوي سيؤدي إلى رفع أسعار النفط على نحوٍ جنوني، وهو ما يضع ضغوطًا هائلة لا تُطاق على الاقتصادات العالمية[1](19).

من الناحية العسكرية تستطيع إيران إغلاق مضيق هرمز أو تعطيل حركة الملاحة فيه، ولا يحتاج الجيش الإيراني إلى قدرات عسكرية خارقة لإغلاق الممر، إذ من الممكن أن يضرب السفن التجارية بالصواريخ أو أن يستخدم القوارب البحرية أو الغواصات أو حتى الألغام البحرية. وبالتالي يمكن تعطيل الحركة الملاحية وإحداث أضرار بالغة بالحركة التجارية أو حتى توقفها

(18) نصري ذياب خاطر، **جغرافية الطاقة** (عمّان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2011)، ص 176 – 177.

(19) رحال محمد، «الصراع على المضائق الدولية: دراسة حالة مضيق هرمز،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، 2017)، ص 49ـ50.

تمامًا لمدة. أما من الناحية السياسية والاقتصادية، يلاحظ أن معظم الطاقة المصدرة إلى الخارج من منطقة الخليج سواء كانت نفطًا أو غازًا، تتجه إلى دول آسيوية وعلى رأسها الصين التي تتحالف مع الحكومة الإيرانية، ولا تستوردها الولايات المتحدة التي باتت شبه مكتفية نفطيًا. وبالتالي فإن إغلاق إيران للمضيق يضر بعلاقات طهران مع الدول الآسيوية التي تتاجر معها ولن يكون ذلك في مصلحتها[1](20).

كما أن سيناريو إغلاق المضيق يُعَدّ كارثيًا بالنسبة إلى إيران، فلن تكون تأثيراته محصورة في الاقتصاد العالمي واقتصادات الدول المستهلكة لنفط الخليج، بل ستتعدى ذلك إلى اقتصادها الذي يعاني انكماشًا؛ فالمضيق منفذ رئيسي لمعظم نفطها المصدَّر إلى الخارج، كما سيكون الإغلاق بمنزلة دعوة حقيقية لاستخدام الغرب الخيار العسكري لمواجهتها، وليس من المتوقع أن يستخدم إمكانياته العسكرية لمجرد إحباط محاولة إغلاق المضيق، بل على الأرجح أن يمتد التدخل الغربي ليشمل توجيه ضربات ذكية للمنشآت النووية الإيرانية[2](21).

وبالرغم من ذلك فإن الموقع الجغرافي للجمهورية الإسلامية المسيطر على مضيق هرمز يجعلها تتفوق نسبيًا على الجانب الأمريكي، إذ إنها تشرف عليه مباشرة من الشمال وإحداثيات المضيق، إذ يبلغ عرضه 60 كم، و34 كم عند أضيق نقطة فيه، في حين يبلغ عرض ممرَّي الدخول والخروج فيه 10 و5 كم، الأمر الذي يعني أن غرق ناقلتين من القطع المتوسط كفيل بغلق المضيق أمام الملاحة البحرية، إضافة إلى ما تمتلكه البحرية الإيرانية من إمكانيات لمضايقة السفن المارَّة في المضيق[3](22)، كما تمتلك إيران غواصات روسية قادرة على زرع ألغام إضافة إلى زوارق سريعة مسلحة، والجزر الإيرانية تصلح لهجمات فعّالة، ولدى إيران سفن حربية مدمرة محلية الصنع وبريطانية قادرة على إصابة عدة أهداف في وقت واحد، سواء أكانت أهدافًا برية أو بحرية أو جوية، فضلًا عمّا تمتلكه من مجموعة متنوعة من الألغام الخطرة، المحلية والروسية والصينية الصنع، لها القدرة على تدمير مختلف السفن ويمكن التحكم بها من بُعد، وبخاصة الألغام الصينية من نوع (AM52) القادرة على إغراق السفن الكبيرة، بما في ذلك حاملات الطائرات[1](23)، أو ضرب السفن بالصواريخ المضادة، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث «حرب الناقلات». كما أن اغلاق المضيق أو إعاقة الملاحة فيه سيؤثر في دول الخليج العربي أيضًا، وبخاصة تلك التي لا تمتلك منفذًا بحريًا آخر (العراق، الكويت، قطر والبحرين)، ويتطلب هذا الوضع تدخلًا دوليًا، لأن الأمر سيؤثر في اقتصادات

(20) موسى مهدي، «هل تستطيع إيران إغلاق مضيق هرمز وما هي التداعيات؟،» **العربي الجديد**، 2019/4/24، <https://bit.ly/3znxy3p>.

(21) مركز الجزيرة للدراسات، «إغلاق مضيق هرمز: خيارات دول الخليج،» 29 كانون الثاني/يناير 2012، <https://studies.aljazeera.net/ar/article/448>.

(22) دياري صالح مجيد، «مضيق هرمز عقدة الجيوبولتيكيا النفطية في العلاقات الدولية،» **الباحث**، السنة 3، العدد 1 (2013)، ص 457ـ458.

(23) Ahmed Abid Esmael, Faisal Shallal Abbas, Majeed Kamil Hamzah, «The Strategic Importance of the Strait of Hormuz and Its Impact on the Iranian – American Conflict,» *International Journal of Innovation*, vol. 12, no. 1 (2020), p. 340.

دول العالم كافة، إذا ما توقفت إمدادات النفط من الخليج العربي وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية أن أي تعطيل لحركة الملاحة في المضيق سيكون خطًا أحمر وأن أي عمل عنف تقوم به إيران سيكلفها ثمنًا باهظًا[24].

من خلال ما تقدم فإن الجغرافيا أدّت دورًا كبيرًا في فرض السيطرة والنفوذ بالنسبة إلى الجانب الإيراني، وهذا ما جعلها تتفوق على الجانب الأمريكي، وبالتالي فإن السيناريو **الأول** يتمثل بأنه من الممكن تنفذ إيران خطتها في إغلاق مضيق هرمز بكل سهولة لأنها تمتلك ما يؤهلها لفعل ذلك من موقع جغرافي مسيطر على مضيق هرمز وإمكانات عسكرية، ولكن في حال تعرض مصالحها الاستراتيجية لضرر قد تغلق المضيق لمدة قصيرة لكي لا تخسر حلفاءها ودعمهم لها (إغلاق جزئي) وهو السيناريو **الثاني**، أما السيناريو **الثالث** فقد تكتفي إيران بإجراء مناورات عسكرية في المضيق بما يتلاءم مع إمكانياتها ولإحباط أي محاولة أمريكية لمصادرة ناقلات النفط الإيرانية والاعتداء عليها، وفي حال تنفيذ السيناريو الأسوأ وهو الإغلاق التام للمضيق فإن تداعيات الإغلاق ستنعكس على بلدان الخليج العربي وكل دول العالم، وهو ما يجعل العالم مخنوقًا نفطيًا وبخاصة الدول التي لا تمتلك مخزونًا نفطيًا، وبالتالي سوف تتأثر أسعار النفط وترتفع بصورة جنونية، الأمر الذي يستوجب البحث عن بدائل لتصدير النفط في منطقة الخليج العربي.

رابعًا: خيارات تصدير النفط في حال إغلاق مضيق هرمز (البدائل)

تعَدّ السعودية من أوائل الدول الخليجية التي بحثت عن بدائل استراتيجية لنقل نفطها بعيدًا من مضيق هرمز، على الرغم من تعدد موانئها البحرية شرقًا وغربًا مقارنة بالدول الخليجية الأخرى، وكانت البداية بتوجيه الملك عبد العزيز (مؤسس المملكة) بإنشاء خط التابلاين الذي يربط المنطقة الشرقية من المملكة بساحل البحر المتوسط عبر الزهراني. قرب مدينة صيدا اللبنانية، مرورًا بالأراضي السورية وذلك بطول 1994 كم وتكلفة قدرها 150 مليون دولار آنذاك، وانتهى العمل به فعليًا عام 1950، وظل يعمل حتى عام 1967، عندما قام الكيان الصهيوني باحتلال مرتفعات الجولان السورية[1][25]. كما قامت المملكة بإنشاء خطي أنابيب شرق غرب عام 1982، اللذين يربطان المنطقة الشرقية بمدينة ينبع على ساحل البحر الأحمر بطول 1200 كلم، وخصص **أحدهما** لنقل النفط الخام و**الثاني** لنقل الغاز المسال، وتمت توسعة الخطين عام 1992، لتبلغ الطاقة الاستيعابية لهما 4.5 مليون برميل يوميًا، وتبلغ الطاقة التخزينية في مدينة يَنبُع ما يقارب 12.5 مليون برميل يوميًا، فضلًا عن القدرة على تخزين وتصدير الغاز المسال[26]. ومن أهم هذه البدائل ما يأتي:

---

(24) محمد، «الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي مضيق هرمز أنموذجاً،» ص 544ـ545.

(25) برع برع، «الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز وانعكاساتهاعلى الأمن في منطقة الخليج العربي،» ص 76.

(26) المصدر نفسه، ص 77.

ـ إنشاء خط أنابيب ضخم بين إمارتَي الشارقة والفجيرة (100 كلم) يمكن من خلاله نقل البترول بالسفن من موانئ الدول المصدرة إلى إمارة الشارقة حيث يتم تفريغه ونقله عبر الأنابيب إلى ساحل إمارة الفجيرة على خليج عمان، ومن ثم تحميله بالسفن مرة أخرى إلى جهته من دون المرور بمضيق هرمز[27].

ـ أن تقوم دول الخليج مجتمعة بمد خط أنابيب ضخم يربط هذه الدول بالمكان المناسب على الساحل العماني من بحر العرب، أو عبر الإمارات إلى ساحل إمارة الفجيرة على خليج عمان الذي يبلغ طوله 70 كلم[28].

ـ البديل اليمني: يُتيح هذا الخيار الوصول إلى بحر العرب عبر الأراضي اليمنية بعد إنهاء الحرب حيث يمكن مد أنابيب لنقل النفط من حقل الشيبة في الربع الخالي وغيره من الحقول إلى ساحل بحر العرب عبر الأراضي اليمنية. إلى ميناء المكلا في محافظة حضرموت، ويمتد الأنبوب مسافة تراوح بين 350 و400 كلم، على أن يكون هذا الخط مقدمة لإنشاء مشروع ربط إقليمي خليجي داخلي ينتهي بمنافذ استراتيجية، على سواحل الدول المطلة على خليج عمان وبحر العرب، وذلك من خلال ثلاثة خطوط هي[29]: خط السعودية – الإمارات – اليمن؛ وخط السعودية – اليمن؛ خط أنابيب الكويت – السعودية – الإمارات – عمان – اليمن.

ـ خط أنابيب العراق ـ تركيا ويمكن الاعتماد عليه في نقل النفط الخليجي، ويربط بين شمال العراق وتركيا وصولًا إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، لكن بعد تشغيل خط الأنابيب الاستراتيجي بين شمال العراق وجنوبه، علمًا أن خط أنابيب العراق ـ تركيا هو ثاني خط أنابيب نفطي كبير الحجم تم تطويره لكي يتمكن العراق من تصدير أكثر من مليون برميل من النفط الخام يوميًا إلى منطقة المتوسط، وقد وقّعت الدولتان اتفاقية خط الأنابيب عام 1973[30].

ـ إن دول الخليج تبحث شق قناة مائية على غرار قناة السويس تربط بين الخليج العربي وخليج عمان، وتقوم عند أقرب نقطة بين الخليجين، أي في أقصى شمال شرق الأراضي العمانية بين شبه الجزيرة العمانية الممتدّة في مضيق هرمز وبين خط عرض 26 شمالًا وخط طول 56 شرقًا، وتؤمّن هذه القناة مدخولًا ماليًا مذهلًا إلى سلطنة عمان والدول الخليجية المساهمة في إنشائها[31].

---

(27) سعدون شلال ظاهر وتغريد رامز هاشم العذاري، «الاستراتيجيات الإقليمية والدولية في مضيق هرمز،» **مجلة البحوث الجغرافية** (جامعة الكوفة)، العدد 14 (2011)، ص 462.

(28) حمد بن عبد الله اللحيدان، «تداعيات التهديد بإغلاق مضيق هرمز والبدائل المتاحة،» الرياض، 2012/1/31، <https://www.alriyadh.com/700445>.

(29) ظافر محمد العجيمي، «6 بدائل خليجية لمضيق هرمز... وإغلاقه حرب على دول الخليج والمجتمع الدولي،» **آراء حول الخليج**، 15 شباط/فبراير 2018، <https://www.araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4385:6&catid=3679&Itemid=172>

(30) غالب درويش، «3 بدائل استراتيجية أمام النفط الخليجي لتفادي المرور عبر مضيق هرمز،» **إندبيندنت عربية** (15 أيار/مايو 2019)، <https://bit.ly/3x9TfkL>.

(31) «هل تأثرت قناة السويس بالتوتر في الخليج العربي؟،» **اليوم الثامن**، 2019/7/9، <https://www.alyoum8.net/news/49519>.

ـ استخدام خط أنابيب حبشان ـ الفجيرة الذي يربط أبو ظبي بميناء الفجيرة بطول 370 كلم بطاقة إنتاجية تراوح بين 1.5 و1.8 مليون برميل نفط يوميًا، أي ما يعادل نقل 70 بالمئة من نفط الإمارات.

ـ إنشاء خط يغطي الخليج العربي من خلال خط الكويت ـ الفجيرة يسمى خط الخليج 1480كم، حيث تساعد الطبيعة المسطحة والرملية للأرض في فاعلية هذه الفكرة وتحقيقها[32].

اكتسب مضيق هرمز أهميته الجيوسياسية من موقعه الجغرافي الاستراتيجي الذي يفصل بين خليجين هما الخليج العربي وخليج عُمان، وهذه المنطقة تضم أهم الدول المُنتجة للنفط التي تعتمد عليها معظم دول العالم، ويُمثل مضيق هرمز المنفذ البحري الوحيد لبعض دول الخليج.

أما إيران فقد أعلنت عن مد خط جديد لتصدير النفط من ميناء جاسك على بحر عمان، وقد أعلن روحاني قائلًا: «بدء العمل بخط أنابيب نقل النفط من كوره (جنوب غرب) إلى جاسك (جنوب شرق) بطول ألف كيلومتر، وتشغيل منصة التصدير في منطقة مكران»، يتيح لإيران نقل النفط الخام من منطقة كوره إلى ميناء جاسك المطّل مباشرة على بحر عمان، وبالتالي تفادي عبور الناقلات في مياه الخليج ومضيق هرمز الاستراتيجي، ويسمح التصدير من مرفأ جاسك، بدلًا من اقتصاره على محطة خارك الواقعة في الخليج، للناقلات بتوفير بضعة أيام في النقل، من دون الحاجة إلى عبور مضيق هرمز الذي يمر عبره خمس صادرات النفط العالمية[33].

وهذا يعني إن إيران قد تتعامل بجد مع تنفيذ تهديداتها بإغلاق مضيق هرمز في حال تعرضها لأي عدوان، وبذلك تكون هيأت البدائل لتصدير نفطها بعيدًا من مضيق هرمز في حال تم إغلاقه من جانبها.

خاتمة

اكتسب مضيق هرمز أهميته الجيوسياسية من موقعه الجغرافي الاستراتيجي الذي يفصل بين خليجين هما الخليج العربي وخليج عُمان، وهذه المنطقة تضم أهم الدول المُنتجة للنفط والتي تعتمد عليها معظم دول العالم، ويُمثل مضيق هرمز المنفذ البحري الوحيد لبعض دول الخليج العربي والعراق الذي تمر منه صادرات النفط للعالم، وبالتالي فإن الدولة التي تتحكم في المضيق يُمكنها التحكم بحركة الملاحة ومرور ناقلات النفط، وبالتالي فإنها تتحكم باقتصادات العالم، وهذا

(32) Esmael, Abbas, Hamzah, «The Strategic Importance of the Strait of Hormuz and Its Impact on the Iranian – American Conflict,», p. 342.

(33) «إيران تلتف على مضيق هرمز بخط أنابيب جديد لتصدير النفط،» العربية.نت، 22 تموز/يوليو 2021، <https://bit.ly/3Qfoe7Z>.

ما يتوافر في الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تشرف بصورة مباشرة على المضيق من جهة الشمال، وبهذا فهي تمتلك موقعًا متحكمًا ومسيطرًا على المضيق، الأمر الذي جعلها في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لفرض وجودها وبسط سيطرتها في منطقة الخليج، فضلًا عن الجزر المحيطة بالمضيق التي تضفي أهمية استراتيجية كبيرة سواء لمرور ناقلات النفط أو كونها قواعد عسكرية.

وقد بات هذا الممر الحيوي بسبب أهميته الاستراتيجية مسرحًا للصراع الإيراني – الأمريكي منذ عقود حتى تأجج الصراع وارتفعت وتيرته بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من برنامج الاتفاق النووي وفرض العقوبات على الجمهورية الإسلامية من جانب حكومة ترامب، وكان أهمها تصفير صادرات النفط الإيرانية، الأمر الذي أدى إلى رد الجمهورية الإسلامية الإيرانية على مثل هذه العقوبات بزيادة تخصيب اليورانيوم والتهديد بإغلاق مضيق هرمز لمنع مرور ناقلات النفط من خلاله، وفي حال تنفيذ هذه التهديدات ستتعرض اقتصادات جميع الدول لخطر ارتفاع أسعار النفط أكثر فأكثر، ولربما يقودها إلى مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية. هذا من جانب، ومن جانب آخر قد تتضرر علاقات الجمهورية الإسلامية الإيرانية بحلفائها من الدول الآسيوية التي تدعم برنامجها النووي، وبالتالي فإنها قد تغلق المضيق لمرحلة قصيرة أو تكتفي بالمناورات العسكرية في مضيق هرمز.

وقد دفع تصاعد الصراع في مضيق هرمز والتهديدات الإيرانية بإغلاقه دولَ الخليج العربية، إلى أن تبحث عن بدائل لتصدير نفطها من خلال إنشاء أنابيب برية بعيدة من مضيق هرمز أو شق قنوات مائية تربط بين الخليج العربي وخليج عُمان أو من خلال المخزون النفطي لدى دول أخرى آمنة، ومن جهة أخرى لجأت إيران إلى فتح خط أنابيب جديد تلجأ إليه في حال نفذت خطتها بإغلاق المضيق، لكي لا تتوقف صادراتها النفطية ويتعرض اقتصادها للضرر ولا سيما أنه يعاني انكماشًا بسبب العقوبات المفروضة عليها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية □

نظام الهيمنة «يطوّق» العالم و«يخنق» المحيطات

ياسمين قعيق(*)

باحثة سياسية لبنانية.

يُعدّ فرض الهيمنة الأمريكية على العالم شكلًا جديدًا من «إمبراطورية» كونية، تُحيط العالم بشبكة عملاقة من القواعد العسكرية بلغت حدًّا غير مسبوق. وإن كانت الإمبراطوريات القديمة رسمت خريطة انتشارها وهيمنتها بإحصاء عدد مستعمراتها، فإنّ «إمبراطورية الإمبريالية» المتمثلة اليوم بالولايات المتحدة الأمريكية ترسم خريطة انتشارها عبر إحصاء قواعدها العسكرية المتمركزة حول العالم. ووفقًا للمؤرخ الاقتصادي الأمريكي، شالمرز جونسون، فإنّ «الولايات المتحدة تسيطر على العالم من خلال قوّتها العسكرية. وبفضل تكتّم الحكومة الأمريكية، فإنّ المواطن الأمريكي هو غالبًا جاهل لواقع أنّ مواقعها العسكرية وحامياتها تطوّق الكرّة الأرضية، وهذه الشبكة الواسعة من القواعد الأمريكية تنتشر فوق كل القارات، ما عدا القطب الجنوبي، وتؤلف هذه القواعد شكلًا من أشكال الإمبراطورية، التي تمتلك جغرافيتها الخاصة، والتي من غير المحتمل أن تدرّس في حصة الجغرافيا، في أحد الصفوف الثانوية، ومع إدراك الأبعاد الحقيقية لهذا الطوق العالمي من القواعد، فإنّ المواطن بدأ يفهم حجم هذه الروح الإمبريالية وطبيعتها، أو الدرجة التي ينحدر إليها نظامه الدستوري بفضل هذه النزعة العسكريتارية الجديدة»[1].

أمّا في ما يتعلّق بحجم الانتشار العسكري الأمريكي في العالم، يوضح المؤرّخ الأمريكي، شالمرز جونسون، بقوله «إنّ جيشنا ينشر أكثر من نصف مليون جندي وجاسوس وتقني ومعلم وموظّف ومتعاقد مدن في أمم (أو دول) أخرى، من أجل الهيمنة على محيطات العالم وبحارِه. فقد أنشأنا نحو 13 قوّة بحريّة على متن حاملات الطّائرات التي تحمل أسماء تلخّص إرثنا الحربي.. ندير الكثير من القواعد السرّية خارج أراضينا لمراقبة ما تقوم به شعوب العالم، بمن فيهم مواطنونا، وما يقولونه وما يرسلونه بالفاكس أو البريد الإلكتروني بعضهم إلى بعض. الحرب على الإرهاب ليست أكثر من شعار؛ فالولايات المتّحدة ترفعه كي تخفيَ طموحها الإمبريالي. لكن الحرب على الإرهاب

(*) البريد الإلكتروني: yesminekoaik@hotmail.com

(1) شالمرز جونسون، **أحزان الإمبراطورية: النزعة العسكرية، السرّية، ونهاية الجمهورية**، ترجمة صلاح عويس (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012).

هي في أفضل حالاتها جزءٌ صغير من الأسباب التي تقف وراء كل تخطيطنا العسكري، فالسّبب الحقيقي لبناء هذه الحلقة من القواعد الأمريكية على مدار خطّ الاستواء هو لتوسيع إمبراطوريّتنا وتعزيز هيمنتنا العسكريّة على العالم»[2].

أولًا: تسع قيادات قتالية وسبعة أساطيل تُحاصر العالم من الشرق حتى الغرب

بهيكلٍ تنظيمي عسكريّ معقّد ومتشابك تُحكم الولايات المتحدة الأمريكية قبضتها على العالم. وبهذا الهيكل يُحسب للولايات المتحدة أنّها تمكّنت من هندسة بيروقراطية عسكرية بطابع إمبراطوري ضاهت بها البيروقراطية العسكرية لبريطانيا العظمى (الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس) والإمبراطورية اليابانية. من هنا، من المفيد معرفة الكيفية التي تُقسّم الولايات المتحدة بها العالم حيث تُخضع الدول لقياداتها العسكرية القتالية من الشرق حتى الغرب، مع الاستعانة بالأسطول البحري. فالأسطول الأمريكي هو الأسطول الأقوى حول العالم حاليًّا، ويتميز – خلافًا لأغلب أساطيل دول العالم – بأنّه لا يحمي الشواطئ والحدود الأمريكية فقط، بل يتوزّع في جميع مناطق العالم؛ بهدف حماية «المصالح الأمريكية». وتمتلك الولايات المتحدة سبعة أساطيل بحرية تتمركز حول العالم وتُغّطي جميع مناطقه[3].

ينقسم الجيش الأمريكي إلى جهتين مركزيتين: هيئة الأركان المشتركة، والقيادات القتالية الموحّدة. أمّا القيادات القتالية الموحّدة، فتُقسّم على شكلين: الجغرافية والوظيفية[4].

القيادات الجغرافية، هي القيادات الموزعة توزيعًا جغرافيًا حول العالم وتشمل ستّ قيادات:

القيادة الشمالية الأمريكية: يمتد نطاق مسؤولياتها من القطب الشمالي وحتى حدود خليج المكسيك جنوبًا مع النصف الغربي لشمال الأطلسي المحاذي للساحل الشرقي للولايات المتحدة وكذلك سواحل أمريكا الشمالية على الباسيفيك من حدود المكسيك جنوبًا وحتى ألاسكا شمالًا. وينضم إلى أعمال هذه القيادة الإدارة العملياتية لقيادة قوات الأسطول الأمريكي (الأسطول الثاني الأمريكي سابقًا) المرابط في الجزء الغربي من شمال الأطلسي، إضافة إلى بعض أعمال الأسطول الثالث الأمريكي المنتشر في الأجزاء الشمالية والجنوبية والشرقية من المحيط الهادئ.

قيادة الباسيفيك الأمريكية: تشمل كامل المحيطين الهادئ والهندي حتى حدود بحر العرب واليابسة المشاطئة للجزيرة العربية في القارة القطبية الجنوبية. وتندرج في أعمالها تسيير وإدارة أعمال الأسطول السابع الأمريكي وبعض أعمال الأسطول الثالث. ويعد نطاق مسؤولية هذه المنطقة

(2) المصدر نفسه.

(3) US Navy Fleets, <https://www.navysite.de/index.htm>.

(4) أنس القصاص، «قراءة في هياكل القيادة والسيطرة في الجيش الأمريكي،» **شؤون استراتيجية** (2 آب/أغسطس 2015)، و.Official Website of U.S. Department of Defense, <https://www.defense.gov>

الأكبر على مستوى العالم كما توجد بها أكبر قاعدتين بحريتين في العالم هما قاعدتي دييغو غارسيا في المحيط الهندي وقاعدة غوام .

القيادة المركزية الأمريكية: يمتد نطاق مسؤولياتها من وسط آسيا نزولًا إلى الجزيرة العربية والخليج العربي والشام وصولًا إلى مصر. وتندرج في أعمالها إدارة أعمال الأسطول الخامس المنتشر في الخليج العربي وبحر العرب والبحر الأحمر وكذا بعض أعمال الأسطول السادس في البحر المتوسط.

القيادة الأوروبية الأمريكية: تشمل كامل أوروبا وروسيا وصولًا إلى الشواطئ الروسية على المحيط الهادئ. وتدير القيادة الأوروبية معظم أعمال الأسطول السادس الأمريكية وتسيطر على البحار الاستراتيجية مثل البحر المتوسط والبحر الأسود وبحر البلطيق.

القيادة الأفريقية الأمريكية: يشمل نطاق مسؤولياتها القارة الأفريقية بكاملها ما عدا مصر وبعض أعمال الأسطول السادس الأمريكي المنتشر حتى القارة القطبية الجنوبية.

القيادة الجنوبية الأمريكية: يمتد نطاق مسؤولياتها من جنوب خليج المكسيك حتى القارة القطبية الجنوبية وتدير أعمال الأسطول الرابع الممتد على النصف الغربي من جنوب الأطلسي إضافة إلى بعض أعمال الأسطول الثالث على شواطئ أمريكا الجنوبية على الهادئ.

أمّا القيادات الوظيفية: فهي القيادات التي تقوم بوظائف معينة بذاتها من وظائف الجيش الأمريكي لها بعد محوري. وهذه القيادات كالتالي:

قيادة العمليات الخاصة الأمريكية: المسؤولة عن تسيير عمليات القوات الخاصة في أنحاء العالم كافة. وتتلقّى أوامرها كباقي القيادات رأسًا من وزير الدفاع والرئيس. وتتبع هذه القيادة قوات الدلتا والسيل والقوات البحرية الخاصة وبعض القوات الخاصة التابعة لأجهزة الاستخبارات.

قيادة القوات الاستراتيجية الأمريكية: المسؤولة عن منظومة الردع الاستراتيجي (النووي وغير النووي) وتسيير العمليات الفضائية وأقمار التجسس العسكري ومنظومة السيطرة والتحكم الدولية.

قيادة النقل العسكري الأمريكية: القيادة المسؤولة عن عمليات النقل الاستراتيجي البري والبحري والجوي الخاصة بوزارة الدفاع الأمريكية عبر العالم.

ثانيًا: «طوقٌ» عالميّ من القواعد العسكرية الأمريكية

من إيطاليا إلى المحيط الهندي، ومن اليابان إلى هندوراس، والشرق الأوسط، تحتفظ الولايات المتحدة بنحو 800 قاعدة عسكرية في أكثر من 70 دولة وإقليم حول العالم وتغطّي معها جميع

القارات. ووفق إحصاءات الحكومة الأمريكية، تبلغ المساحة الإجمالية للقواعد العسكرية في الخارج 2.3 مليار قدم مربع، وتبلغ قيمة المنشآت فيها 749 مليار دولار[5].

أمّا التكاليف المالية للقواعد الأمريكية فهي مُذهلة، حيث تقترب من 100 مليار دولار سنويًا، أمّا تكاليفها البشرية فلا حصر لها، فلا دم يُسفك في العالم إلّا وللولايات المتحدة يدٌ فيه. وعلى الرغم من أنّ البنتاغون لا ينشر الأرقام، تشير تقديرات صحافية إلى أنّ إبقاء القواعد والقوات الأمريكية في الخارج يُكلّف ميزانية الولايات المتحدة ما بين 85 و100 مليار دولار سنويًا، وبإضافة العمليات العسكرية التي تقوم بها هذه القوات، تقفز التكلفة السنوية إلى ما بين 160 و200 مليار دولار سنويًا[6].

يهدف الانتشار العسكري الواسع للولايات المتحدة في العالم إلى فرض الهيمنة، والحفاظ على المصالح الأمريكية في الأقاليم الاستراتيجية، منها على سبيل المثال لا الحصر، حماية إمدادات النفط، وحماية أمن العدو الإسرائيلي في الشرق الأوسط، ومنح الجيش الأمريكي حرّية حركة كبيرة في حال اندلاع أيّ مواجهة عسكرية في أيّ منطقة في العالم.

يهدف الانتشار العسكري الواسع للولايات المتحدة في العالم إلى فرض الهيمنة، والحفاظ على المصالح الأمريكية في الأقاليم الاستراتيجية، منها على سبيل المثال لا الحصر، حماية إمدادات النفط، وحماية أمن العدو الإسرائيلي في الشرق الأوسط، ومنح الجيش الأمريكي حرّية حركة كبيرة في حال اندلاع أيّ مواجهة عسكرية في أيّ منطقة في العالم. ووفقًا لدايفيد فاين، عالم الأنثروبولوجيا مؤلف كتاب **أمّة القواعد**، الذي يقدّم عرضًا نقديًا للقواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في الخارج، فإنّ «القوى العسكرية الكبرى الأخرى ـ مثل الصين وبريطانيا وفرنسا وروسيا ـ لديها معًا 31 قاعدة أجنبية فقط، تنتشر حول العالم»، واصفًا الانتشار الأمريكي بأن لا مثيل له في العالم. فواشنطن تُبقي ما بين 150 و200 ألف جندي في الخارج، في حين تتقاطع التقارير ذات الشأن في أنّ الطبيعة السرية لا تسمح لبيانات نشر القوات الأمريكية في بعض المناطق بعرض أرقام دقيقة لأعداد هذه القوات الإجمالية، ولا يعرف في الكثير من الحالات طبيعة مهماتها.

أمّا وظيفة القواعد العسكرية الأمريكية، فيرى «فاين» أنّها وعبر التركيز العالي للجيوب العسكرية الأمريكية فى أماكن مثل الشرق الأوسط، تمثّل تحوّلًا في العقلية الأمريكية من الشواغل الأمنية إلى الهيمنة الإقليمية. في حين يلفت إلى أنّ هناك انتقالًا وتحوّلًا نهائيًا فى الوقت الحالي في

(5) John Harrington, «Countries with the Most US Military Bases,» 7 May 2019, <https://247wallst.com/special-report/2019/05/07/countries-with-the-most-us-military-bases/6/>.

(6) David Vine, «Where in the World Is the U.S. Military?,» *Politico Magazine* (July-August 2015, <https://www.politico.com/magazine/story/2015/06/us-military-bases-around-the-world-119321/>.

وظيفة القاعدة، حيث تغيّرت مهمتها من كونها درعًا للحماية من التعرّض لاعتداءات افتراضية إلى نوع من عدوان الولايات المتحدة «للهيمنة على الأراضي والموارد والأسواق البعيدة»[7].

في السياق، نذكر بعض أبرز القواعد العسكرية الأمريكية المتمركزة في كثير من دول العالم[8]:

ألمانيا: تتصدّر جمهورية ألمانيا الاتحادية دول العالم في عدد القواعد العسكرية الأمريكية على أراضيها، حيث تضم 87 قاعدة.

اليابان: تضمّ 86 قاعدة عسكرية أمريكية؛ وهو ما يجعلها أكبر دولة آسيوية تضم مثل هذه القواعد.

كوريا الجنوبية: تضم 64 قاعدة عسكرية أمريكية، وتعَدّ ضرورية لحماية كوريا الجنوبية من أي عدوان محتمل من جارتها الشمالية. ويُعدّ «معسكر همفريز»، أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في العالم، أبرز منشأة عسكرية أمريكية في كوريا الجنوبية، وتعتبر القاعدة مقرًا للفرقة الثامنة من الجيش الأمريكي، وتنتشر خارج نطاق الصواريخ الكورية الشمالية.

وتضم القواعد العسكرية الأمريكية في كوريا الجنوبية الكثير من الأسلحة الاستراتيجية مثل الغواصات التي تحمل صواريخ «توماهوك»، ومنظومة الدفاع الجوي «باتريوت»، ومقاتلات «أف 22».

إيطاليا: تضمّ 29 منشأة عسكرية أمريكية. وتُعدّ القواعد العسكرية الأمريكية في إيطاليا مهمة جدًا لضمان المصالح الأمريكية في البحر المتوسط، وحماية الحدود البحرية لأوروبا، حليف واشنطن الأهم في العالم.

بريطانيا: تضمّ 16 قاعدة، وتمنح الولايات المتحدة وجودًا استراتيجيًا في بحر الشمال ومنطقة شمال أوروبا. وتدير القوات الأمريكية قاعدة القوات الجوية الملكية البريطانية الواقعة قرب قرية ليكنهيث في شرق إنكلترا، وتُعدّ أكبر قاعدة أمريكية في المملكة المتحدة.

بلجيكا: حيث مقر حلف شمال الأطلسي، تضمّ تسع قواعد عسكرية أمريكية. تعَدّ قاعدة «شيفر» (Chievres) الجوية، واحدة من أهم القواعد الأمريكية في الأراضي البلجيكية. وتعد القواعد الأمريكية في بلجيكا مهمة جدًا لحماية مقر الناتو، ولا يعرف على وجه الدقة الأسلحة المنتشرة فيها.

البرتغال: تضم تسع قواعد عسكرية أمريكية، فالبرتغال تُعدّ مفترق طرق الأطلسي، وبوابة رئيسة لمضيق جبل طارق، ونقطة اتصال رئيسة بين قارتي أوروبا وأفريقيا.

---

(7) David Vine, *Base Nation: How U.S. Military Bases Abroad Harm America and the World* (New York: Metropolitan Books, 2017).

(8) Vine, «Where in the World Is the U.S. Military?,» and Madison Troyer, «Countries across the Globe with the Most U.S. Military Bases,» Straker (25 July 2019), <https://stacker.com/stories/3340/countries-across-globe-most-us-military-bases>.

انظر أيضًا: «87 قاعدة في ألمانيا فقط.. 10 دول تضم أكبر عدد من القواعد العسكرية الأمريكية،» ساسة بوست (9 آب/أغسطس 2020)، <https://www.sasapost.com/10-countries-that-have-the-biggest-us-military-presence/>.

جزر البهاما: تضمّ ست قواعد عسكرية أمريكية، تؤمن مناطق الأطلسي القريبة من الولايات المتحدة، وتوفّر ساحة لتدريبات البحرية الأمريكية واختبار أنظمة التسلح والغواصات، وتزيد قدرة البحرية على تأمين مساحات واسعة من الأطلسي، وبخاصة المناطق القريبة من السواحل الأمريكية.

بلغاريا: تضمّ أربع قواعد عسكرية أمريكية، تتوزع كالآتي: ثلاث قواعد تابعة للقوات الجوية، وقاعدة لقوات المشاة. وتُعدّ قاعدة بيزمر الجوية واحدة من أهم وأكبر القواعد العسكرية الأمريكية استراتيجيًا في العالم وتقع في مدينة يامبول البلغارية، وبالتحديد بالقرب من البحر الأسود، إذ تمنح المقاتلات الأمريكية إمكان الوصول إلى روسيا، والمناطق المضطربة في الشرق الأوسط.

على الرغم من سياسة الغموض التي تحرص البنتاغون على اتباعها حيال معرفة انتشار القواعد والقوات الأمريكية حول العالم، فإن التقارير الصحافية والبحثية تحاول بصورة دائمة تسليط الضوء على هذه المسألة.

ثالثًا: «مخالب» الهيمنة تحتجز «الشرق الأوسط»

على الرغم من سياسة الغموض التي تحرص البنتاغون على اتباعها حيال معرفة انتشار القواعد والقوات الأمريكية حول العالم، فإن التقارير الصحافية والبحثية تحاول بصورة دائمة تسليط الضوء على هذه المسألة. في السياق، نشر موقع هيئة الإذاعة الاسترالية، إيه بي سي، بتاريخ 10 كانون الثاني/يناير 2020، خريطة توضح أماكن انتشار القوات الأمريكية في الشرق الأوسط وتحديدًا حول إيران، وذلك بالاستناد إلى بيانات اتحاد العلماء الأمريكيين ومجموعة الأزمات الدولية[9].

وتقاطعت معلومات هيئة الإذاعة الأسترالية مع أخرى كشفت عنها وكالة رويترز في الموازاة، فبحسب تقديرات «رويترز» في كانون الثاني/ يناير 2020، التي استندت إلى بيانات بحثية من بينها «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» (IISS)، فإنّ الولايات المتحدة تنشر ما لا يقل عن 60 إلى 80 ألف جندي في محيط الشرق الأوسط وتحديدًا في محيط إيران[10].

أمّا أماكن انتشار القوات الأمريكية، وبحسب الخريطة التي نشرها موقع الإذاعة الأسترالية والمعلومات التي أوردتها «رويترز»، فتحلّ الكويت وقطر في المقدمة بـ 13 ألف جندي أمريكي يتمركزون في كل منهما، يليهما البحرين بـ7 آلاف جندي، ثم العراق بـ 6 آلاف، والإمارات بـ 5 آلاف، و3 آلاف في السعودية (كان العدد يقارب 500 قبل الزيادة الأخيرة)، ومثلهم في الأردن. في الموازاة، يوجد 2500 جندي في تركيا، و800 في سورية، و606 جنود في عمان، في حين كانت أفغانستان

(9) Alan Weedon and Jarrod Fankhauser, «Iran is Surrounded by US Military Bases and Facilities,» 10 January 2020, <https://ab.co/3znN1jZ>.

(10) «Factbox: U.S. Forces in Gulf Region and Iraq,» Reuters, 8 January 2020, <https://www.reuters.com/article/us-iraq-security-usa-presence-factbox-idUSKBN1Z72GF>.

في المقدمة بـ14 ألف جندي، لولا خفض عدد القوات إلى نحو 8600 جندي قبيل انسحابها الكامل بموجب الاتفاق مع طالبان في آب/أغسطس 2021. وتنتشر القوات الأمريكية في عدد من المنشآت العسكرية الأمريكية الموجودة في: قطر، الكويت، البحرين، السعودية، الإمارات، العراق، سورية، الأردن، تركيا، أفغانستان وكذلك في جيبوتي، وربما في أماكن أخرى غير معروفة.

وفي ما يلي نعرض لأبرز القواعد العسكرية الأمريكية المتمركزة في البلدان العربية وتحاصرها وتبسط نفوذها العسكري وهيمنتها السياسية.

الكويت: تستخدم الولايات المتحدة ثماني قواعد عسكرية نشطة في الكويت – من أصل 15 قاعدة كانت تديرها القوات الأمريكية – كمحاور انطلاق وميادين تدريب ومواقع دعم لوجستي للعمليات الإقليمية. وهي: قاعدة معسكر الدوحة، قاعدة كامب باتريوت، قاعدة معسكر عريفجان، قاعدة معسكر بورينغ، قاعدة معسكر نيويورك، قاعدة معسكر فيرجينيا، قاعدة معسكر سبيرهيد، قاعدة «علي السالم» الجوية (إيران تقول إن هذه القاعدة استُخدمت في عملية اغتيال قائد فيلق القدس السابق قاسم سليماني).

قطر: تقع قاعدة العُديد الجوية الأمريكية غرب العاصمة القطرية الدوحة، وهي أكبر قاعدة جوية أمريكية في الخارج، ومقر «القيادة المركزية للولايات المتحدة» التي تضع على رأس أولوياتها «ردع إيران»، بحسب موقعها الرسميّ[11].

تعمل القاعدة أيضًا كمقرّ لـ«القيادة المركزية للقوات الجوية الأمريكية» وتشمل المركز المشترك للعمليات الجوية والفضائية، وأصبحت في عام 2009 مقرًا ميدانيًا للقيادة العسكرية المركزية للجيش الأمريكي المسؤولة عن آسيا الوسطى وحتى القرن الأفريقي.

تعدّ القاعدة كذلك مقرًا للمجموعة 319 الاستكشافية الجوية التي تدعم عمليات المنطقة الواقعة في نطاق مسؤولية القيادة المركزية الأمريكية، وفرقة المهمات المشتركة في القرن الأفريقي، ذلك أنها تضم قاذفات ومقاتلات وطائرات استطلاع، إضافة إلى عدد من الدبابات ووحدات الدعم العسكري وكميات كافية من العتاد والآلات العسكرية المتقدمة؛ وهذا ما جعل بعض العسكريين يصنّفونها «أكبر مخزن استراتيجي للأسلحة الأمريكية في المنطقة»[12].

تستضيف قطر أيضًا قاعدة «معسكر السيلية»، على أطراف مدينة الدوحة، التي اكتمل بناؤها في صيف عام 2000، وتكلفت نحو 110 ملايين دولار. أنشئت القاعدة لتكون مستودعًا للذخيرة لقيادة الجيش الأمريكي المركزية، وتعد اليوم أكبر مستودعات الذخيرة الأمريكية خارج أراضيها[13].

---

(11) «العُديد: أكبر قاعدة جوية أمريكية في الخارج،» بي بي سي عربية، 15 حزيران/يونيو 2017، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-40293795>.

(12) «Fact Sheet – US Military Bases and Facilities in the Middle East Fact Sheet – US Military Bases and Facilities in the Middle East,» 18 June 2018, <https://bit.ly/3Np7Srq>.

(13) Ben Piven, «Map: US Bases Encircle Iran,» Aljazeera, 1 May 2012, <https://www.aljazeera.com/news/2012/5/1/map-us-bases-encircle-iran>.

البحرين: القاعدة البحرية الأمريكية في البحرين، هي مقرّ القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية، ومقرّ الأسطول الخامس الأمريكي، ويُعدّ عصب الوجود البحري الأمريكي في الخليج. تضم البحرين مركزًا عسكريًا آخر يعمل بالتعاون الوثيق مع البنتاغون، ويعدّ إحدى ثلاث مفارز تديرها البحرية الأمريكية حول العالم، وتتبع المقر الرئيس في نابولي الإيطالية، والاثنتان الأخريان إحداهما في لندن البريطانية، والثانية في دبي الإماراتية. تتمثّل إحدى مهمات مفرزة البحرين الأساسية بدعم جميع العمليات التي تجريها البحرية الأمريكية في المنطقة، بما في ذلك التوجيه والإشراف، إلى جانب دعم السفن وقطع الأسطول التابعة لخفر السواحل وقيادة النقل البحري العسكري، إضافة إلى كونها مركزًا مشتركًا يقدم دعمًا لوجستيًا لجميع القواعد العسكرية التي تديرها الولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا وأوروبا والجزء الغربي من آسيا.

إلى جانب ذلك، هناك قاعدتان. **أولاهما** قاعدة الشيخ عيسى الجوية التي شهدت تطويرًا قبل عامين بتمويل أمريكي يبلغ 45 مليون دولار. والقاعدة **الثانية** هي قاعدة المحرق الجوية التي تتمركز فيها وحدة الطيران 53 التابعة لفرقة العمل المشتركة[14].

السعودية: نشرت الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2019، نحو 3 آلاف جندي في السعودية، تدعمهم مقاتلات «إف–15» ومنظومة صواريخ باتريوت، وجناح استطلاع جوي. ذلك بعد أن كانت قد سحبت أغلبية قواتها من السعودية في عام 2003، بعد غزو العراق. تستخدم القوات الأمريكية خمس قواعد في السعودية، أبرزها قاعدة الأمير سلطان الجوية الواقعة جنوب العاصمة الرياض – التي تتمتّع باتصال قوي مع أهم المراكز في الدولة من خلال شبكة طرق ممتّدة – ومنها تنطلق عمليات المقاتلات الأمريكية متعددة الأغراض من الجيل الخامس، وهي مقر عدة كتائب من أنظمة الدفاع الجوي باتريوت (PAC–3). كما وتستخدم القوات الأمريكية قاعدة الملك خالد الجوية في خميس مشيط، وقاعدة الملك فهد الجوية في الدمام، وقاعدة الملك عبد العزيز الجوية ذات الموقع الاستراتيجي في المنطقة الشرقية (الأقرب إلى إيران)، وقاعدة قرية إسكان الجوية في الرياض، التي تستضيف المجموعتين الـ320 والـ64 الاستكشافيتين الجويتين[15].

في **سلطنة عُمان:** تستطيع الولايات المتحدة استخدام القواعد التابعة للدولة بموجب اتفاقية الوصول إلى المرافق العُمانية، التي وقعت في عام 1980، وجددت في عام 2010. وفي آذار/مارس 2019 وقعت عُمان اتفاقية استراتيجية للموانئ تضمن للولايات المتحدة الاستفادة من المنشآت والموانئ في الدقم وصلالة، بما يمنح الجيش الأمريكي تسهيلات أكبر في منطقة الخليج، ويحد من الحاجة إلى إرسال السفن عبر مضيق هرمز قبالة ساحل إيران[16].

في **الإمارات:** تحتفظ الولايات المتحدة بنحو 5 آلاف جندي بموجب اتفاقية تعاون دفاعي، تعزّزها العلاقات الأمنية القوية بين البلدين. لم يكن هناك اعتراف علني بوجود القوات الأمريكية

---

(14) Fact Sheet – US Military Bases and Facilities in the Middle East Fact Sheet – US Military Bases and Facilities in the Middle East,» and «Factbox: U.S. Forces in Gulf Region and Iraq».

(15) «Factbox: U.S. Forces in Gulf Region and Iraq».

(16) Ibid.

في قاعدة الظفرة الجوية إلا في عام 2017، رغم أنّها القاعدة الأمريكية الأكثر ازدحامًا في العالم لرحلات المراقبة، وتستضيف جناح الاستطلاع الجوي 380، كما تستضيف مركزًا مشتركًا للحرب الجوية تستخدمه الولايات المتحدة لتدريب أفراد من دول متعددة على المهمات القتالية وقابلية التشغيل البيني. أما ميناء جبل علي فهو أكثر المنافذ التي تستخدمها البحرية الأمريكية ازدحامًا، لكن على الرغم من أن الميناء مهيّأ لرسوّ حاملات الطائرات الأمريكية، لا تتمركز فيه سفن دائمة، ولا تُمنَح سفن البحرية الأمريكية الأولوية على السفن التجارية. وهناك أيضًا قاعدة الفجيرة البحرية، التي توفر ارتباطًا بريًا لوجستيًا لميناء جبل علي في حال إغلاق مضيق هرمز[17].

تُعدّ الهيمنة البحرية جزءًا حيوياً من استراتيجية الدول العسكرية؛ ذلك أن السفن التي بمقدورها تسيير دوريات في المياه الدولية تطيل ذراع الدولة إلى أبعد من حدودها المادية، كما تسمح للعناصر الرئيسية في الترسانة العسكرية، مثل مجموعات الأسلحة النووية والطائرات، بالوجود خارج أراضي الدولة.

وفي **سورية**: أقامت الولايات المتحدة 11 قاعدة عسكرية، أبرزها في محافظات الحسكة والرقة ودير الزور، وخصوصًا قرب منشآت النفط والغاز بمحاذاة الحدود مع العراق، إضافة إلى قاعدة التنف قرب الحدود السورية مع العراق والأردن.

وفي **العراق**: على الرغم من عدم نشر معلومات حول أماكن وجود القوات الأمريكية في العراق من جانب الجهات الرسمية في الولايات المتحدة بهدف حمايتهم، فإن تقارير إعلامية تتحدّث عن توزع الجنود الأمريكيين في 12ـ14 قاعدة عسكرية في البلاد: قاعدة عين الأسد ـ الأنبار، قاعدة الحبانية ـ الأنبار، قاعدة كركوك – شمال بغداد، قاعدة بلد الجوية ـ صلاح الدين، قاعدة فكتوري ـ قرب مطار بغداد، قاعدة القيارة ـ الموصل وهي من أكبر القواعد العسكرية الاستراتيجية التي تضم مطارًا عسكريًا مهمًا، قاعدة التاجي ـ شمال بغداد، قاعدة ألتون كوبري ـ شمال غرب كركوك.

وفي **كردستان العراق** يوجد عسكريون أمريكيون في أربع قواعد هي قاعدة قرب سنجار، وأخرى قرب أتروش، وفي قاعدتين في مدينة حلبجة في محافظة السليمانية قرب الحدود الإيرانية.

قاعدتان قيد البناء: تشير تقارير إعلامية إلى أنه يتم بناء قاعدتين جديدتين في الرمانة قرب منطقة القائم، وأخرى في منطقة الرطبة غرب مدينة الأنبار[18].

---

(17) Ibid., and Alan Weedon and Jarrod Fankhauser, «Iran is Surrounded by US Military Bases and Facilities. Here's a Snapshot,» abc 10 January 2020, <https://www.abc.net.au/news/2020-01-10/guide-to-us-bases-surrounding-iran-in-the-middle-east/11855542>.

(18) «الوجود العسكري الأمريكي في العراق.. حقائق وأرقام،» الحرة، 6 كانون الثاني/يناير 2020، <https://arbne.ws/38T97A1>.

وفي **أفغانستان**: كانت القوات الأمريكية تنشر في ست قواعد أمريكية، في أفغانستان قبل أن تنسحب عام 2021 واحدة تابعة للقوات الجوية، واثنتان مشتركتان، وثلاث تابعة للقوات البحرية.

أمّا **تركيا**: فتستضيف قاعدتين، إحداهما قاعدة إنجرليك الجوية الشهيرة، التي تديرها الحكومتان الأمريكية والتركية، بخلاف معظم القواعد المشتركة الأخرى التي تشغلها حكومة الولايات المتحدة، ولكن تحت إشراف حكومة الدولة المضيفة. وتستضيف القاعدة بضع مئات من الجنود البريطانيين والأتراك إلى جانب نحو 5 آلاف أمريكي. يشير خبراء إلى أن القاعدة تضم 50 رأسًا نوويًا من أصل 150 رأسًا نوويًّا نشرتها الولايات المتحدة في القاعدة إبان الحرب الباردة.

ويدير الأمريكيون قاعدة إزمير، إحدى المنشآت العسكرية الاستراتيجية، وتقع تحت إشراف القوات الجوية الأمريكية في أوروبا، وينصبّ التركيز فيها حاليًا على أنشطة حلف الناتو[19].

رابعًا: «شرايين» الكرة الأرضية في قبضة البحرية الأمريكية

تُعدّ الهيمنة البحرية جزءًا حيويًّا من استراتيجية الدول العسكرية؛ ذلك أن السفن التي بمقدورها تسيير دوريات في المياه الدولية تطيل ذراع الدولة إلى أبعد من حدودها المادية، كما تسمح للعناصر الرئيسية في الترسانة العسكرية، مثل مجموعات الأسلحة النووية والطائرات، بالوجود خارج أراضي الدولة، وهو ما يحول دون إصابة الجيش بالشلل نتيجة بعض الهجمات الرئيسية على البرّ الرئيسي[20].

ويُمثّل مفهوم **الأمن البحري** أهمية استراتيجية تنطلق من ارتباطه بأمن الطاقة، حيث تعَدّ جميع الممار المائية أو المضائق في الاستراتيجية العسكرية «نقطة اختناق» بفعل الجغرافيا، وبالتالي فهي تمثّل تفوّقًا بالنسبة إلى الطرف الذي يمتلك السيطرة عليها. وغالبًا ما تقع هذه النقاط في دائرة التوتر والصراع والنزاع، لذلك فإنّ جميع الممار المائية يُعنى بها القانون الدولي[21].

تُجمع دراسات استراتيجية كثيرة على أنّ محاولات السيطرة والتحكّم في الموانئ والممار والمضائق البحرية باتت تمثّل إحدى أهم النقاط المحورية في تنفيذ السياسة الخارجية والعسكرية بين دول العالم، وما دامت التجارة تتمّ في البحار، فإن التحكّم في البحار والسيطرة عليها تبقى شؤونًا شديدة الأهمية. وفي ذلك، يشير المؤرخ والاستراتيجي المعروف الأدميرال الأمريكي، ألفريد ماهان، صاحب نظرية «القوة البحرية» إلى «أنّ القوة البحرية هي في صلب ودعامة القوة الاستراتيجية العالمية، ومن يسيطر على البحار يسيطر على التجارة، ومن يسيطر على التجارة يكون الأقوى».

---

(19) «Factbox: U.S. Forces in Gulf Region and Iraq,» and Weedon and Fankhauser, «Iran is Surrounded by US Military Bases and Facilities. Here's a Snapshot».

(20) Ed Grabianowski, «How the U.S. Navy Works,» <https://science.howstuffworks.com/navy.htm>.

(21) «الهيمنة على الممرات المائية،» ستراتيجكس، 10 آذار/مارس 2019، <https://bit.ly/3zgiLaD>

أمّا الاهتمام الأمريكي بأمن الممار الاستراتيجية، يُظهره تحكّم الولايات المتحدة في الحركة الدولية عبر هذه الممار ومن خلال تمركز الكثير من القواعد بالقرب منها، حيث يقع عدد من الممار المهمة إلى جانب مناطق غير مستقرة سياسيًا أو أمنيًا وهو ما يزيد من خطر الملاحة عبرها عند استعمالها[22].

وتستغلّ الولايات المتحدة الأوضاع الهشّة في مناطق الصراع والنزاع للتدخّل المباشر وغير المباشر بهدف ضمان هيمنتها وإخضاع الدول لتسير في فلكها السياسي والأمني والاقتصادي. وفي ما يلي نتوقّف عند ذكر بعض أهم الممار التي تُمثّل أولوية في الاستراتيجية الجغرافية والبحرية الأمريكية للإضاءة على كيفية قيام الولايات المتحدة بتأمينها وإحكام القبضة عليها، حيث تبرز ست نقاط اختناق بحرية رئيسية في العالم، هي: مضائق هرمز وملقا وباب المندب والبوسفور وقناتا السويس وبنما[23].

إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك شبكة أخطبوطيّة معقّدة تمتّد أذرعها عبر القواعد العسكرية لكي «تطوّق» العالم، وهي موزّعة جغرافيًا لكي «تخنق» المحيطات وتحتجز البحار الرئيسية في العالم وتتحكّم فيها، بذريعة ما تعدّه حماية «مصالحها القومية» في أعالي البحار.

مضيق ملقا: ممر مائي يربط بحر أندامان (المحيط الهندي) وبحر جنوب الصين (المحيط الهادي). استراتيجيًا، يتمّ تأمينه من طريق قاعدة غوام البحرية التي تُعَدّ إحدى قلاع القوة الأمريكية غرب الباسيفيك، إضافة إلى قاعدة جونستون أتول وداروين شمال القارة الاسترالية، وقاعدة كوكوس أيلاند مقر العمليات الاستخباراتية والاستطلاعية في المحيط الهادئ. أمّا التأمين التكتيكي، فيتمّ من طريق القاعدة الأمريكية في بوكيت أيلاند في تايلاند وكذلك من طريق قاعدة الدعم البحري في سنغافورة على أضيق نقاط المضيق[24].

مضيق هرمز: أهم ممر عالمي للنفط، يمثّل 40 بالمئة من تجارة النفط العالمية. يفصل بين إيران وسلطنة عُمان، ويربط الخليجَ بخليج عُمان وبحر العرب. يعَدّ أهم منفذ للبلدان العربية المطلّة على الخليج العربي، وتُصدّر عن طريقه نحو 90 بالمئة من نفطها. استراتيجيًا، يتمّ تأمينه من

(22) علي حسين باكير، «تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: «ملقا» نموذجًا،» الجزيرة نت، 8 تموز/يوليو 2014، <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/06/201468182026313365.html>

(23) ««شرايين» الكرة الأرضية.. ما هي أهم 8 ممرات مائية؟،» موقع سكاي نيوز عربية، 25 آذار/مارس 2021، <https://bit.ly/3NrXcbE>.

انظر أيضًا: أنس القصاص، «كيف تسيطر أمريكا على الممرات الاستراتيجية في العالم؟،» إضاءات، 22 أيار/مايو 2015، <https://bit.ly/3MlCKYv>.

(24) باكير، «تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: «ملقا» نموذجًا».

محطة الأسطول الخامس في البحرين، وتكتيكيًا من طريق القواعد البحرية والجوية الست عشرة المنتشرة على طول الخليج[25].

مضيق باب المندب: يفصل البحر الأحمر عن خليج عدن والمحيط الهندي كما يفصل قارتي أفريقيا وآسيا، وتحدّه من الجانب الأفريقي جيبوتي ومن الجانب الآسيوي اليمن. يتمّ تأمينه استراتيجيًا من طريق قاعدة سوقطرة البحرية في اليمن (تم تأجير شطر منها للولايات المتحدة في عام 2010)[26].

مضيق جبل طارق: يقع بمحاذاة الأراضي الإسبانية، ويتمتع بحكم ذاتي ويتبع للتاج البريطاني. يقع المضيق بين شبه الجزيرة الأيبيرية وشمال أفريقيا، وهو نقطة وصل أساسية بين أوروبا وأفريقيا، وبين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي. استراتيجيًا، يتمّ تأمينه من قاعدة سيغونيلا الأمريكية في إيطاليا وقاعدة لاييس فيلد في جزر الأزور التابعة للبرتغال قبالة المضيق من ناحية المحيط الأطلسي. أما عن دعم الأسطول، فإن انتشار الأسطول السادس الأمريكي يكون غالبًا في شرق المتوسط اعتمادًا على كفاءة التغطية الاستراتيجية للقاعدة الأزورية تحديدًا[27].

مضيق البوسفور: يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة. ويعد مع مضيق الدردنيل، الذي يصل البحر الأسود بالبحر المتوسط، الحدود الجنوبية بين قارتي آسيا وأوروبا. استراتيجيًا، يتمّ تأمين مضيقي البوسفور والدردنيل من طريق قاعدة أنجرليك الجوية الأمريكية. وتكتيكيًا، من طريق قاعدتي أزمير وأنقرة القريبتين من بحر مرمرة. ولا يعتمد كثيرًا على قطع الأسطول السادس الأمريكي المرابط في البحر المتوسط في تأمين الممرين غالبًا، لكن طائرات استطلاع الإنذار المبكر ـ الأواكس التابعة للأسطول السادس غالبًا ما تغطّي بحر مرمرة ومضيقي البوسفور والدردنيل[28].

قناة السويس: تصل بين البحرين الأبيض المتوسط والأحمر. استراتيجيًا، يتم تأمينها من طريق قاعدتي أزمير وأنجرليك جنوب تركيا ومحطتي الاستطلاع في صحراء النقب وليماسول في قبرص إضافة إلى قاعدة جدّة الجوية. وتتولّى قطع الأسطول السادس المرابطة شرق البحر المتوسط قبالة مدخل القناة عند بورسعيد عملية الربط العملياتي والاستجابة الدينامية في تأمين القناة.

قناة بنما: تمتد من خليج ليمون في المحيط الأطلسي إلى خليج بنما على المحيط الهادي. تصل القناة بين الأمريكيتين الشمالية والجنوبية. استراتيجيًا، يتم تأمينها من طريق القواعد

---

(25) «مضيق هرمز حلبة صراع دولي.. الموقع والأهمية والنفوذ،» الجزيرة نت، 21 تموز/يوليو 2019، <https://bit.ly/3Q0dHNJ>.

(26) «6 معلومات أساسية عن مضيق باب المندب الذي علقت السعودية تصدير النفط عبره،» بي بي سي العربية، 26 تموز/يوليو 2018، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-44968471>.

(27) «جبل طارق.. عقدة جديدة بمسار البريكست،» الجزيرة نت، 3 كانون الأول/ديسمبر 2014، <https://bit.ly/3miLMe9>.

(28) «اتفاقية مونترو.. أهم بنودها وأهميتها الاستراتيجية بالنسبة للمضائق التركية،» ترك برس، 3 آذار/مارس 2022، <https://www.turkpress.co/node/89673>.

الأمريكية في هايتي والدومينيكان وبورتوريكو قبالة القناة في بحر الكاريبي ومن قاعدة مانتا على الساحل الباسيفيكي للإكوادور[29].

في سياق متصل، قامت وزارة الدفاع الأمريكية، في عام 2003، بالتزامن مع غزو العراق، بتدشين ما يُسمّى خطّة «استجابة الأسطول»، حيث أدخلت من خلالها تعديلات على استراتيجيات إعادة نشر الأسطول بغية «الاستجابة» السريعة للنزاعات وقت اندلاعها. ونتج من الإطار العام للخطّة تشكيل القيادة الأفريقية للجيش الأمريكي إلى جانب غيرها من التعديلات التي طرأت على قواعد نشر القوات، وهو ما أشار إلى عمق التحوّل في ترتيب استراتيجيات الدفاع والهجوم الأمريكية.

من خلال ما تقدّم، يتبيّن أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك شبكة أخطبوطيّة معقّدة تمتّد أذرعها عبر القواعد العسكرية لكي «تطوّق» العالم، وهي موزّعة جغرافيًا لكي «تخنق» المحيطات وتحتجز البحار الرئيسية في العالم وتتحكّم فيها، بذريعة ما تعدّه حماية «مصالحها القومية» في أعالي البحار. والهيمنة بوصفها المصلحة الأمريكية الأساسية، كان أن حدّدها بوضوح المؤرخ الأدميرال الأمريكي، ألفريد ماهان، في قوله «إنّه لا يمكن تهديد الولايات المتحدة إلا من خلال قوة بحرية معادية يمكنها أن تغزو أراضيها وتحدّ من وصولها إلى المحيطات. ولذلك، كان يجب أن تكون السيطرة على البحار أساس الأمن القومي الأمريكي، كما كانت الحال مع بريطانيا».

في الموازاة، صحيح أنّ سيطرة البحرية الأمريكية على المحيطات تضمن لها التفوّق العسكري لمواجهة أي تهديد لمصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية، لكن التنسيق مع «الدول الصديقة» يؤمّن القوة الأمريكية في العالم من ناحية أخرى. فوجود الولايات المتحدة في المحيطات لا يخدم المصالح الأمريكية فقط بل مصالح عالمية أخرى أيضًا، حيث تؤمّن القوات البحرية الأمريكية الموجودة في أعالي البحار طرق التجارة البحرية التي يمرّ بها 70 بالمئة من حجم التجارة العالمية[30].

وعلى الرغم من التفوّق الأمريكي في المجال العسكري بفضل الميزانية العسكرية الضخمة التي تصل إلى نحو 800 مليار دولار سنويًا وأكثر من 800 قاعدة عسكرية حول العالم ونحو 70 حليفًا، وهو الذي يجعل منها الدولة الأقوى عسكريًا لسنوات مقبلة نظرًا إلى الفجوة الكبيرة بينها وبين أقرب منافسيها الصين وروسيا، فإن ذلك لا ينطبق على النواحي الاقتصادية والتكنولوجية التي بدأت تعاني الولايات المتحدة منافسة حقيقية لها في هذين الشأنين. وبلا شكّ، كثيرة هي المعطيات التي دفعت دايفيد هيرست، الكاتب السياسي والمراسل الصحافي البريطاني المعروف، إلى القول: إنّه يجب أن تعتاد الولايات المتحدة على الوضع الجديد وترسم استراتيجيتها وفقًا لذلك.. فوضع الاستراتيجيات كما لو أنّ لا يزال هناك عالم أحادي القطب سيسرّع من تدهور الولايات المتحدة». وليكتب مؤخرًا: نحن نشهد نهاية ما لا يقل عن ثلاثة عقود من الهيمنة الأمريكية والغربية

(29) «بنما.. قناة كبيرة في دولة صغيرة،» الجزيرة نت، 17 كانون الثاني/ يناير 2016، <https://bit.ly/393P569>.

(30) «لماذا تراجعت واشنطن أمام الصين في قيادة البحار؟،» ستراتيجكس، 10 آذار/مارس 2019، <https://bit.ly/3NUO5zR>.

على شؤون العالم العسكرية والاقتصادية ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.. إنّ الذي يتشكل بديلًا عن ذلك هو عالم تديره القوى العظمى»[31].

وعلى الرغم مما تقدّم أيضًا، فإنّ إمبريالية الإمبراطورية ليست بالقدر النهائي للعالم، ومثلما غابت الشمس عن إمبراطورية لطالما قيل إن شمسها لن تغيب، فإنّ الطغيان العسكري والجشع الاقتصادي وما تُبديه الولايات المتحدة من «توحّش» في هيمنتها على العالم لا شك في أنّه لن يستمر الى الأبد. فبوادر «تراجع» هذه الإمبراطورية تتعزّز بفعل دخول دول كبرى وصاعدة مناوئة للهيمنة الأمريكية على الساحة العالمية، وهي تقوم بإحداث توازنٍ مضادّ بوجه تلك الهيمنة. وبالتالي، فإنّ بوادر إنبثاق نظام عالمي جديد، وبخاصة في عالم ما بعد كورونا والانسحاب الأمريكي من أفغانستان وتخبّط مشاريع واشنطن في الشرق الأوسط والحرب الدائرة في أوكرانيا، باتت أكثر وضوحًا وتقويض النفوذ الأمريكي في العالم بات أكثر واقعية.

وفي السياق أيضًا، وعلى خلفية حرب أوكرانيا والتحالفات العالمية الجديدة وما تُفرزه من اصطفافات، اعترف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، مؤخرًا، حين قال «بأن العالم يمرّ بفترة تحوّل عالمي ولم يعد عالمًا ثنائي القطب بل أصبح عالمًا متعدّد الأقطاب»[32]. إقرارٌ، كان وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، قد لفت في وقتٍ سابق وفي السياق عينه إلى «أنّنا نمرّ بمرحلة خطيرة جدًا في تاريخ العلاقات الدولية.. وعقب هذه المرحلة، ستتضح ملامح الوضع الدولي بشكل كبير».. و«ستنتقل روسيا والصين إلى نظام عالمي متعدّد الأقطاب وعادل»[33]. في حين جزم الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، لدى مقاربته لأوضاع العالم وما يشهده من تحوّلات في العلاقات الدولية من بوّابة الحرب الأوكرانية وفي أكثر من مناسبة، قائلًا: «إنّ النظام الدولي الأمريكي الأحادي القطب انتهى» □

---

(31) David Hearst, «Russia-Ukraine War: Putin is Now Doing What He Accused America of Regime Change,» Middle East Eye, 24 February 2022, <https://www.middleeasteye.net/opinion/russia-ukraine-war-putin-doing-america-regime-change>.

(32) «ماكرون: العالم لم يعد ثنائي القطب بل متعدد الأقطاب،» مقابلة مع مجلة **لو بوينت**، وكالة روسيا اليوم/وكالة تاس الروسية، 12 نيسان/أبريل 2022، <https://bit.ly/3thDN5b>.

(33) «لافروف من بكين: نمر بمرحلة خطيرة وسنتحرك مع الصين وشركائنا نحو عالم متعدد الأقطاب،» وكالة روسيا اليوم/وكالة تاس الروسية، 30 آذار/مارس 2022، <https://bit.ly/3mgIUyz>.

تفاقم قلق المكانة الاجتماعية في ظل رأسمالية الجدارة الليبرالية

عبد الرحمن عاطف أبو زيد(*)

باحث في العلوم السياسية والتنمية الاقتصادية.

يثور قلق بين جميع الطبقات في المجتمع، وخصوصًا الطبقات العامة، حول ما إذا كان يمكن المحافظة على مكانتهم ومكانة أولادهم، بل والارتقاء بتلك المكانة في ظل التنافسية الشديدة لسوق العمل ومتطلباته المتزايدة القائمة على العرض والطلب للكفاءات والمهارات، والتي هي نتاج رئيسي لتطبيق نظام رأسمالية الجدارة الليبرالية في المجتمع.

الجدارة (Meritocracy) هي نظام أو مجتمع يتم فيه اختيار الأشخاص ونقلهم إلى مناصب النجاح والقوة والتأثير في أساس قدراتهم واستحقاقاتهم الظاهرة[1]. وتشير رأسمالية الجدارة الليبرالية إلى نظام يركز على نمو القطاع الخاص، ويحاول أن يضمن تكافؤ الفرص للجميع؛ وهذا التأطير لعدم المساواة في الداخل وفق حدود مريتوقراطية سوف يثبت تعزيزه لذاته، حيث سينهض الأفراد المستحقون في الواقع من الفقر بصفة منتظمة، وهذا سيجعل من السهل تجاهل أولئك المتروكين.

يرجع ربط مبدأ الجدارة بالأيديولوجيا الليبرالية في الأساس إلى أن التطلعات الخاصة بالجدارة هي نتاج للأيديولوجيا الليبرالية من نواح كثيرة، بحيث تركز الليبرالية على الحقوق التي يستحقها كل شخص، وترتقي الجدارة بهذا المنظور لتحويل التفاوتات إلى حقوق، فيتم إعادة تفسير الامتيازات المكتسبة على أنها حقوق مستحقة. فقد هاجمت الليبرالية الامتيازات الموروثة، وألغت الأدوار الاقتصادية المحددة، ودافعت عوضًا من ذلك عن الانفتاح القائم على الاختيار والموهبة والفرص والاجتهاد.

يمكن تأطير تفاقم قلق المكانة المجتمعية التي تزايدت في السنوات الأخيرة في ظل رأسمالية الجدارة الليبرالية في جانبين رئيسيين: **الأول** هو أثر مبدأ الجدارة في المساواة والعدالة في المجتمع من جهة، و**الثاني** هو المكانة الاجتماعية والحراك الاجتماعي في ظل مبدأ الجدارة.

(*) البريد الإلكتروني: abdelrahman.atef.abuzaid@gmail.com

(1) Merriam-Webster Dictionary, «Meritocracy,» <https://www.merriam-webster.com/dictionary/meritocracy>.

أولًا: أثر مبدأ الجدارة الليبرالية في كل من المساواة والعدالة في المجتمع

تعني المساواة معاملة الجميع بالطريقة نفسها بينما يحدث العدل عندما تتم معاملة الناس وفق حاجاتهم التي ليست بالضرورة أن تكون متساوية. وتحاول فكرة الجدارة أن تعالج اثنتين من أكبر المشاكل في قلب الحداثة: كيف يمكننا التوفيق بين المساواة الأخلاقية للأفراد والتمايز الاجتماعي؟ وكيف نؤمن النمو الاقتصادي الذي يدفع ثمن الأشياء التي توقعناها، مثل الرفاهية الاجتماعية؟ وفي ذلك السياق، يجب توضيح أثر مبدأ الجدارة في كل من المساواة من جهة، والعدالة من جهة أخرى، وذلك على النحو التالي:

1 ـ أثر مبدأ الجدارة في المساواة في المجتمع

تنافست الأيديولوجيا الخاصة بالكفاءة/الجدارة (Meritocracy) مع مفهومَين بديلين للتنظيم الاجتماعي: مبدأ المساواة الداعي إلى المساواة المطلقة في توزيع الممتلكات بين جميع أفراد المجتمع؛ ومبدأ التوريث، المؤيد للانتقال التلقائي للمناصب والمكانة والألقاب من الأغنياء إلى أبنائهم أو من جيل إلى آخر؛ كان الداعون إلى نظام الكفاءة مستعدين – مثل الأرستقراطيين القدامى – للتساهل مع قدر كبير من تفاوت الحظوظ بين الناس، لكنهم فضلوا – مثل أنصار مبدأ المساواة – التكافؤ التام في إتاحة الفرص (ولو لمرحلة انتقالية فقط)؛ حيث رأوا أنه إذا تلقّى الكل التعليم نفسه وأتيحت لهم فرصة دخول أي مجال مهني فإن الفوارق اللاحقة في الدخل والمنزلة ستكون مبررة بناء على مواهب الأفراد الخاصة وأوجه قصورهم، وبالتالي، لن تكون هناك حاجة إلى فرض مساواة مصطنعة على الرواتب أو الممتلكات؛ فلن تكون أقل استحقاقًا وجدارة من المزايا[2].

كما أن نظام «رأسمالية الجدارة الليبرالية» نتج منه نخبة تتمتع بالتنوع من حيث الجنس والعرق، ولكنه تسبب – في الوقت نفسه – في تعميق اللامساواة تحت ذريعة الجدارة، حيث يمكن للأثرياء أن يزعموا أن مكانتهم وثراءهم مستمد من عملهم وجدارتهم، وهو ما يعرقل الحراك الاجتماعي المنشود؛ وأوضح ميلانوفيتش أن هذه النخب الثرية تركز على الاستثمار في مجالين: **الأول**، هو الاستثمار في تعليم أبنائها بما يضمن استمرار هذه النخبة من خلال احتفاظ الأجيال القادمة بدخول مرتفعة ومكانة اجتماعية مرموقة، **الثاني**، هو إرساء السيطرة السياسية، من خلال الاستثمار في توسيع نطاق النفوذ السياسي سواء في الانتخابات أو من خلال مراكز البحوث، والجامعات، وما إلى ذلك، بحيث تضمن تلك النخب تحويل رأس المال الاقتصادي وبالتالي فإن التعليم المكتسب ورأس المال المتوارث يؤديان إلى استنساخ نخبة حاكمة[3].

---

(2) آلان دو بوتون، **قلق السعى إلى المكانة**، ترجمة محمد عبد النبي (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، 2018)، ص 83.

(3) برانكو ميلانوفيتش، «مخاوف «البلوتوقراطية»: مستقبل الرأسمالية العالمية بين النموذجين الأمريكي والصيني،» عرض إسراء أحمد إسماعيل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 27 كانون الثاني/يناير 2020، <https://bit.ly/38Z1XKI>.

ويجادل أدريان وولدريدج من مجلة **الإيكونوميست** في كتابه: **أرستقراطية الموهبة: كيف صنعت الجدارة العالم الحديث**، أنه على الرغم من كون نظام الجدارة معقول فإنه يوجد به خلل، حيث توجد نسبة متزايدة من الثروات في أيدي أشخاص يتمتعون بقدرات ذهنية فائقة، والذين يستخدمون ثرواتهم وقواهم لإلحاق أبنائهم بأفضل المدارس، وذلك نظرًا إلى أن التعليم المتميز يصبح المطلب الأساسي لأفضل وظيفة، فيمكن للأثرياء شراء الامتيازات التعليمية لأطفالهم، وبالتالي فالطبقة الجديدة تفعل ما تفعله الأرستقراطيات القديمة في نقل تلك الامتيازات، ولكن تحت ستار تعليمي وجدارة يجعل من الصعب على الفقراء التحسر على مصيرهم، فعلى سبيل المثال فإن الطلاب الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف دروس خصوصية إضافية لديهم فرص أقل في المنافسة التعليمية[4].

قدم تقرير **التنمية البشرية** لسنة 2019 الصادر بعنوان «أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين: ما وراء الدخل، والمتوسط والحاضر» تفسيرًا منطقيًا لحالة السخط التي شهدتها بعض البلدان التي تحظى بمكانة متقدمة في مؤشر التنمية البشرية، وبعض مؤشرات النمو الاقتصادي. يعزو التقرير هذا السخط إلى عجز الكثير من البلدان عن إحراز التقدم المطلوب في ما يتعلق بمؤشرات التنمية البشرية المرتبطة بالقدرات المعززة (Enhanced Capabilities)، ومنها الحصول على الخدمات الصحية الجيدة، والتعليم الجيد في كل المراحل، والقدرة على النفاذ إلى وسائل التكنولوجيا الحديثة، وترتبط هذه القدرات بالحصول على فرص عمل ملائمة، وقدرة الأفراد والجماعات على التعبير عن ذواتهم[5].

بناءً على ذلك، فإن أولئك الأفراد القليلي الكفاءة الذين يظلون في القرى والبلدات والمدن محكوم عليهم بالظروف الاقتصادية الصعبة، وتنحصر أقدارهم في وظائف مجالات الخدمات ذات الأجور المنخفضة التي تتسم بالركود، منعزلين عن المستويات العليا من الأعمال التحليلية والفكرية المحجوزة لخريجي النخبة، حيث إنهم متجذرون في مناطق محرومة اقتصاديًا أو يصارعون صعاب الحياة على أطراف تركيزات النخب، حيث سيذوقون الأمرّين مع أسعار العقارات المتضخمة، إما من طريق الاكتظاظ السكاني في مساكن حضرية دون المستوى، وإما العيش على مسافة بعيدة جدًا من العمل ومجالات الترفيه[6].

2 ـ أثر مبدأ الجدارة في العدالة في المجتمع

رأت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن الحراك الاجتماعي المرتفع، هو علامة أكيدة على الجدارة ويعزز النمو الاقتصادي. ويُظهر كل من البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية أن

(4) Lisa Jucca, «Review: Meritocracy is a Myth,» Reuters, 4 June 2021, <https://reut.rs/3Q2W7Zs>.

(5) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، «أزمة النيوليبرالية ... دوافع الاهتمام بقضية عدم المساواة في العالم،» 25 شباط/ فبراير 2020، <https://bit.ly/3tibL9s>.

(6) باتريك دينين، **لماذا فشلت الليبرالية؟**، ترجمة يعقوب عبد الرحمن، عالم المعرفة؛ 483 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2020)، ص 144.

الفساد والمحسوبية يضران بالرخاء الطويل الأجل؛ وفي ذلك السياق، قام نيكولاس بلوم من جامعة ستانفورد وجون فان رينين بجمع بيانات حول ممارسات الإدارة في آلاف الشركات في 34 دولة، وخلصوا إلى أن البلدان التي تفضل تعيين مديرين محترفين من خلال المنافسة المفتوحة تتمتع بمعدلات نمو أعلى من تلك التي تعيّن المديرين من خلال المحسوبية؛ وفي دراسة قام بها خبراء اقتصاديون في كلية بوث لإدارة الأعمال في جامعة شيكاغو تم فحص نمو الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا للفرد من عام 1960 إلى عام 2020 من خلال منظور توزيع المواهب، ولاحظوا أن ما يقرب من خُمس نمو الدولة خلال هذه المرحلة يمكن تفسيره من خلال تحسين تخصيص المواهب، ولا سيما فتح المهن ذات المهارات العالية لمجموعات المواهب الجديدة، وفي عام 1960 كان 94 بالمئة من الأطباء والمحامين الأمريكيين من الرجال البيض. وبحلول عام 2010، تقلص هذا الرقم إلى 60 بالمئة، وهذا يجعل المجتمع أكثر إنتاجية وأكثر عدالة[7].

وتتمثل إحدى فضائل نظام الجدارة في أنها تصحح نفسها بنفسها، فكلما بدا النظام أو المجتمع وكأنه يتدهور إلى تبرير الوضع الراهن، ابتكر الإصلاحيون أساليب أكثر إبداعًا لاكتشاف المواهب؛ والبلدان التي تتمتع بمبدأ الجدارة مثل سنغافورة تنمو بقوة أكبر من تلك التي لا تتمتع بذلك المبدأ مثل اليونان، فالشركات العامة التي توظف أشخاصًا على أساس الجدارة تكون أكثر نجاحًا من الشركات العائلية التي تعتمد على المحسوبية[8].

وفي ذلك السياق، أوضح جون لوك في كتابه **المبحث الثاني عن الحكومة**، أن عالم ما قبل التاريخ الذي ساد فيه اقتصاد الكفاف تميز بغياب الملكية الخاصة، وكان كل شخص يجمع ما يكفي من الطعام والمتطلبات لكل يوم يمر به، وكانت أي اختلافات في المواهب، والقدرات، والتطلعات، لا تدرك بالكامل. ويقدم لوك الهنود الحمر في الأمريكتين مثالًا على حقبة «ما قبل التاريخ» هذه، ففي عالم كهذا يمكن أن تجد أشخاصًا يملكون الجدارة مثل بيل غيتس أو ستيف جوبز، لكنهم منهمكون جدًا في صيد الحيوانات أو الأسماك أو جمع الثمار يوميًا، بحيث تذهب قدراتهم الكامنة بلا إدراك[9].

وذلك المنظور المؤيد لمبدأ الجدارة كونها داعمة للعدالة في المجتمع يتبلور في كل من تنافسية السوق من جهة التي تضمن شغل أصحاب الكفاءات والقدرات في أماكن تزيد المجتمع رقيًا، ونظرية «اليد الخفية» التي طرحها الاقتصادي آدم سميث من جهة أخرى، والتي تقوم على أن اهتمام تحقيق فرد المجتمع لمصلحته الشخصية وتعظيم منفعته يساهم بصورة غير مباشرة في تحقيق مصلحة وتعظيم منفعة بقية أفراد المجتمع، فمثلًا عندما يبدأ أحد الأفراد مشروعًا كالمصنع فإنه يتم شراء المواد الخام والمعدات اللازمة للتشغيل من منتجين آخرين، ويتم توظيف الكثير من

(7) Adrian Wooldridge. «Meritocracy, Not Democracy, Is the Golden Ticket to Growth,» Bloomberg, 16 May 2020, <https://bloom.bg/3tlqkcx>.

(8) Daniel Markovits and Adrian Wooldridge, «The Duel: Should We Give Up on Meritocracy?,» *Prospect Magazine* (June 2021), <https://bit.ly/3Q4XlTV>.

(9) دينين، **لماذا فشلت الليبرالية؟**، ص 147.

الأفراد في المشروع وتوفير فرص العمل لهم، وبالتالى يسهم في خدمة المصلحة العامة، فالعائد العام للمجتمع – وفقًا لآدم سميث – ما هو إلا مجموع عوائد الأفراد في المجتمع.

ثانيًا: المكانة الاجتماعية والحراك الاجتماعي في ظل مبدأ الجدارة الليبرالية

الحراك الاجتماعي (Social Mobility)، هو حركة الأفراد أو المجموعات من خلال نظام التسلسل الهرمي الاجتماعي، وإذا أدى ذلك الانتقال إلى تغيير في المكانة، وبخاصة في المهنة، ولكن من دون تغيير في الطبقة الاجتماعية، فإنه يسمى «التنقل الأفقي»، مثال على ذلك هو الشخص الذي ينتقل من منصب إداري في شركة إلى منصب مماثل في شركة أخرى. ومع ذلك، إذا كانت هذه الخطوة تنطوي على تغيير في الطبقة الاجتماعية، فإنها تسمى «التنقل الرأسي» وتنطوي إما على «الحركة الصاعدة» وإما على «الحركة الهابطة». مثلًا العامل الصناعي الذي يصبح رجل أعمال ثريًا ينتقل إلى الأعلى في النظام الطبقي؛ بينما الأرستقراطي الذي يخسر كل شيء في ثورة يتحرك نحو الأسفل في النظام[10].

وإذا ربطنا الحراك الاجتماعي والمكانة بمبدأ الجدارة، فسنجد أنه في ظل وجود حقيقة أنه يمكن أن تكون هناك حركة اجتماعية صاعدة وأخرى هابطة على حد السواء، وأن هذه المنافسة تمت عولمتها، تدفع جميع الطبقات إلى المشاركة بقلق عميق، لأن المكانة الاجتماعية هي إلى حد كبير دالة للمنصب والدخل والموقع الجغرافي، فهي غالبًا ما تكون محل مقارنة وغير آمنة، في حين تؤكد الليبرالية المتقدمة أن يكون الأفراد أكثر حرية من أي وقت مضى من مصادفات الولادة، والعرق، والجنس، والموقع، فإن الناس اليوم يرزحون على نحو يكاد يكون كونيًا تحت نير معادلة اقتصادية صفرية، فضلًا عن أن اتهامات الانشغال بتقدم المهنة (Careerism) والتركيز على بناء السيرة الذاتية ليست نتيجة لفشل التعليم المعاصر، ولكنها تعكس أعمق الدروس التي تركزت في الأذهان، وهي أن مجتمع اليوم ينتج فائزين اقتصاديين وآخرين خاسرين، وأن مؤهلات الفرد التعليمية تكاد تكون العامل الحاسم الوحيد في تحديد المكانة النهائية للفرد[11].

وفي ذلك السياق، يجادل توماس ناغل (Thomas Nagel) أنه عندما ننتهي من الحد من الظلم العنصري والنوعي، سيبقى لدينا الظلم الكبير بين الأذكياء والأقل ذكاءً الذين يكافأون بصورة مختلفة نظير جهد مقارن، وقد ركز في حجته على الفوارق الاقتصادية، والأمر نفسه قد يقال عن الفوارق في التقدير والمكانة، فبافتراض مجتمع لا يوجد فيه تمييز على أساس العرق أو النوع أو الحوادث الأخرى المرتبطة بالميلاد فضلًا عن المواهب، وبافتراض وجود بعض المناصب والوظائف التي ينظر إليها الجميع في ذلك المجتمع على أنها مرغوب فيها، ولا يرجع السبب في ذلك إلى المكافآت الاقتصادية المرتبطة بها فقط (فقد تكون المكافآت متواضعة)، فهذه الوظائف ينظر إليها

(10) Britannica Dictionary, «Social Mobility,» <https://www.britannica.com/topic/social-mobility>.

(11) دينين، المصدر نفسه، ص 145.

بوصفها مرغوبًا فيها بسبب الفرص التي توفرها لممارسة المواهب المتطورة بطريقة ذات قيمة، وكذلك لأن هذه الوظائف تمثل اعترافًا بأن أولئك الذين يتأهلون لها يكونون أكثر نجاحًا من غيرهم في تنمية وممارسة القدرات التي يوجد لدي الجميع سبب لتقدير قيمتها والرغبة في امتلاكها[12].

وتساءل جان جاك روسو في كتابه **خطاب حول أصل عدم المساواة**[13] هل أنه من المحتمل أن يكون الإنسان الذي يعيش على الصيد وجمع الثمار، وليس العامل الحديث كما صار يؤمن الجميع، هو من ينعم بعيش أفضل. قامت حجّة روسو على فرضية راديكالية، هي أن الثراء الفعلي لا يتطلب امتلاك أشياء كثيرة، بل يتطلب بدلًا من ذلك امتلاك ما يصبو إليه المرء، فالثروة ليست شيئًا مطلقًا، بل تتناسب مع الرغبة؛ فصّل روسو حجته بأن هناك طريقتين لنجعل إنسانًا أكثر ثراءً: أن تعطيه المزيد من المال، أو أن تحد من رغباته، وقد حققت المجتمعات الحديثة الأمر الأول بصورة رائعة، غير أنها أشعلت باستمرار شهية الناس للمزيد، ولكن ربما يكون من الأفضل لنا أن ننأى بأنفسنا عمليًا وعاطفيًا، عن هؤلاء الذين نعتبرهم أندادًا لنا، ومع ذلك فقد صاروا أكثر ثراءً منا، حيث يمكن لحصيلة المجتمعات الرأسمالية أن تعزز فينا تطلعات غير محدودة، ما يحفظ بقاء فجوة دائمة بين ما نريد وما نستطيع تحقيقه أو دفع ثمنه[14].

مثل تلك التفاوتات قد تخلّف فينا شعورًا بالحرمان أشد مما ذاقه المتوحشون البدائيون، الذين كما ألح روسو، لم يشعروا بأنهم يفتقرون إلى أي شيء في العالم، ما دام عندهم سقف فوق رؤوسهم، وبضع ثمار ليأكلوها، فهنا التطلعات لها دور كبير في تحديد حصتنا من تقدير الذات، فقد نكون سعداء بالقليل إذا كان القليل هو ما نتوقع، وقد نكون تعساء بالكثير عندما نرغب بامتلاك كل شيء (الرضا).

يرى مايكل يونغ في كتابه **صعود الجدارة** *(The Rise of the Meritocracy)* أن نظام الجدارة ينتج نظامًا طبقيًا بحيث يشمل تسلسلًا هرميًا للاحترام الاجتماعي، ويمنح الكرامة لمن هم في القمة، ولكنه ينكر الاحترام وتقدير الذات لأولئك القليلي الحظ في المواهب والقدرة على بذل الجهود إلى جانب توافر تعليم مناسب لهم، من شأنها أن تمنحهم إمكانية الوصول إلى المهن ذات الأجور العليا، لذلك يجب توفير مجتمع يمتلك قيمًا تعددية ويتصرف وفقًا لها، بحيث يتم تقدير الأفراد بشكل أخلاقي ليس فقط لذكائهم وتعليمهم ومهنتهم[15].

وفي ظل مجتمع السوق المفتوحة والتنافسية العالية لسوق العمل، ومع عدم وجود بديل، يتعين على أبناء الطبقة العاملة قبول ضوابط الحياة التعليمية والمدرسية وهم يسعون جاهدين لإبعاد أنفسهم عن طبقاتهم القديمة، حيث يكون بالنسبة إليهم هذا خيار «التغيير أو الموت»، الموت

---

(12) تي. إم. سكانلون، **لماذا اللامساواة ذات أهمية؟**، ترجمة أشرف محمد الكيلاني، عالم المعرفة؛ العدد 489 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2021)، ص 47.

(13) *Discourse on the Origin and Basis of Inequality among Men.*

(14) دو بوتون، **قلق السعي إلى المكانة**، ص 63ـ64.

(15) Mehmet Sadik, «Meritocracy as Principle of Justice,» European Student Think Tank, 25 May 2019, <https://esthinktank.com/2019/05/25/meritocracy-as-principle-of-justice/>.

الاقتصادي والاجتماعي بالطبع. وعلى النقيض من ذلك، فإن المتفوقين من الطبقة الوسطى أقل تحفزًا بضرورات الآداء ونجاحهم يعتمد على مشاركة أُسَرهم والجهود الفردية، وبالتالي يصبح مبدأ الجدارة موضوعيًا[16].

من هنا تساعد رأسمالية الجدارة الليبرالية على تفعيل الحراك الاجتماعي على نحوٍ أكبر في المجتمع، وفي هذا السياق يجادل المهتمون بمبدأ الجدارة/ الكفاءة بأن الهدف من مبدأ الجدارة ليس إعطاء الجميع فرصة ليكونوا جيدين، ولكن تعظيم المبلغ الإجمالي للعمل الجيد الذي يتم إنجازه، فالجدارة تستند إلى الإنتاجية النسبية، بحيث يتم إعطاء المزيد لمن هم أكثر قدرة على تحويل الموارد إلى ثروة، ويتم تقديم أقل من ذلك إلى الأفراد الأقل قدرة على تكوين الثروة مثل ضعاف التعليم.

خاتمة

يتضح مما سبق أن مبدأ الجدارة يشتمل على مميزات أهمها إشاعة مبدأ العدالة في المجتمع وزيادة الإنتاجية، ولكنها في الوقت نفسه تشتمل على أوجه قصور أهمها توسيع فجوة عدم المساواة في المجتمع وكذلك الترويج لثقافة عدم التسامح مع الطبقات الأقل جدارة، وبالتالي الأقل مكانة، كونهم – من وجهة نظر مبدأ الجدارة – المسبب الأول في أوضاعهم في ظل البيئة التنافسية التي توفر فرصًا متكافئة للجميع؛ ومن المهم أيضًا توضيح أنه ما زالت هناك مشكلات تتعلق بالقدرات المعززة التي تزداد إلحاحًا مع التقدم التكنولوجي الذي أدى إلى اتساع هوة التفاوت نتيجة عدم امتلاك الأغلبية، وهو ما يؤهلهم لتحقيق ذواتهم أو الحصول على فرص عمل ملائمة بمقتضيات العصر الحديث □

(16) Jin Jin and Stephen Ball, «Meritocracy, Social Mobility and a New Form of Class Domination,» *British Journal of Sociology of Education* (September 2019), p. 15, <file:///C:/Users/HP/Downloads/Meritocracy_social_mobility_and_a_new_form_of_clas.pdf>.

مفهمة فلسطين الحديثة: نماذج من المعرفة التحررية

إشراف وتحرير عبد الرحيم الشيخ؛ المساهمون فيروز سالم [وآخرون]

(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021). 256 ص.

أحمد عز الدين أسعد(*)

باحث في الدراسات العربية والإسرائيلية.

الكتاب وأهميته

تنبع أهمية الكتاب من أهمية موضوعه؛ الذي يدرس فلسطين تحرريًا، وخصوصًا محاولة مفهمة فلسطين الحديثة من داخل فلسطين وبلسان أهلها، والكتاب من إنجاز مجموعة من الفلسطينيين، سبعة من طلبة برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في جامعة بيرزيت بإشراف وتحرير عبد الرحيم الشيخ (أستاذ الدراسات الفلسفية والدراسات الثقافية والعربية في الجامعة). تتنوع الاهتمامات المعرفية والتكوينية للمشاركين في الكتاب ما بين خريجي جامعة بيرزيت في المراحل الدراسية ما قبل الدكتوراه وخريجي جامعات محلية أخرى وجامعات دولية، ومن ناحية التنوع في الاختصاصات والاهتمامات المعرفية هناك تنوع في التكوين المعرفي والمنهجي والكتابي للكتاب، وهم من جغرافيات مختلفة من الضفة الغربية في فلسطين المستعمَرة.

يلاحَظ أن الكتاب شديد الأهمية من عدد من النواحي، منها: صدور الكتاب بالتوازي مع هبّة فلسطين 2021 التي أعادت مفهمة فلسطين بالمقاومة، ورسمت الهبّة الخارطة الفلسطينية من جديد متجاوزة الجغرافيا الاستعمارية وبؤس المآلات السياسية الفلسطينية. والكتاب هو تأصيل بحثي لفلسطين في عدد من المجالات، منها الأرض/المكان والزمان والسكان والثقافة والسيَر الذاتية والتأريخ والتربية. كذلك تنوعت المداخل المنهجية والنظرية التي نسجت فصول الكتاب حولها؛ حتى إن جزءًا من الفصول والدراسات بُنيت على مناهج متعددة ومتداخلة في الورقة الواحدة، وهذا ما متّن تلك الدراسات وأخرجها بجودة

(*) البريد الإلكتروني: ahmadasad200@hotmail.com

ومكانة علمية. ويمكن ملامسة خيط ناظم لأغلب الفصول يتسم بالنقد والتحليل النقدي على امتداد الفصول المختلفة؛ ويتركز النقد على نقد الاستعمار الاستيطاني والتحولات السياسية للمستعمَر وخطابه الثقافي والسياسي ومؤسساته الدولانية. والكتاب مهم للطلبة والباحثين كونه مكتوبًا بأقلام وأفكار فلسطينية وباللغة العربية، ومنشورًا في منبر علمي موثوق ومتاح الوصول إليه فلسطينيًا وعربيًا. كذلك جسّد الكتاب محاولة في استنطاق التابع/الفلسطيني وإتاحة المجال له في الحديث والسجال والنقاش، وجزء كبير من المساهمات والفصول هو محاولة الكتابة من/عن فلسطين من أسفل، في الوقت الذي برزت محاولات مؤسسات فلسطينية وباحثين لاسترجاع الكتابة/النظر إلى فلسطين من أعلى[1].

من ناحية أخرى تبزغ أهمية الكتاب من أهمية المؤسسة الأكاديمية التي أنجزته كفكرة ومحتوى ونص وهي جامعة بيرزيت؛ إحدى أهم مؤسسات التعليم العالي في فلسطين؛ التي تقدم خطابًا أكاديميًا نقديًا وتحرريًا على المستوى الأكاديمي والسياسي والثقافي والإنساني؛ ولا يخفى على أحد أن برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في الجامعة، هو برنامج يهدف إلى إنتاج معرفة عن الوطن العربي وفلسطين باللغة العربية؛ ويركز على إنتاج معرفة نقدية وتحررية؛ وذلك من خلال المساقات المتعددة (التحررية والنقدية)، ومن خلال نقاشات أساتذة البرنامج واهتماماتهم وإنتاجهم الاكاديمي الرديف[2]. لقد كان إنتاج النص ككتاب جزءًا من ثمرة تعاون بين الجامعة ومؤسسة الدراسات الفلسطينية إحدى أهم المؤسسات التي تنشغل بالحقل الفلسطيني دراسةً وتحليلًا ونقدًا وتوثيقًا. وجاء التعاون بين المؤسستين كمساهمة وممارسة في مفهمة «مفهمة فلسطين» عبر إتاحة النص ككتاب مطبوع أو كتجسيد لفكرة «الرأسمال الطباعي» أحد أهم سبل انتشار القوميات والهويات في العصر الحديث. ولا يمكن إغفال دور مشرف الكتاب ومحرره عبد الرحيم الشيخ في هذه المهمة البحثية؛ وقد لوحظت بصمته في بعض السرديات في الكتاب، إما كمَرجِع مقتبس في عدد من الفصول، أو حضور جزء من أفكاره وقراءاته التي يعلمها في مرحلة الماجستير ضمن الأدوات البحثية والمعرفية التي استنارت بعض الفصول بها.

أولًا: بنية الكتاب وفصوله

يتكوّن الكتاب من مقدمة وسبعة فصول، وهو كتاب محرر. تتوزع فصوله على مجموعة من المحاور التي تتقاطع معرفيًا مع فلسطين كفكرة ثقافية وكهويّة وخطاب سياسي أصلاني، سواء الفصول المتعلقة بالأرض أو السكان أو الزمان أو التأريخ والسيَر الفلسطينية أو المقولات الثقافية والتربوية

(1) انظر: **معرض فلسطين من الأعلى: تصوير المشهد من خلال الرقابة وصنع الخرائط** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ مؤسسة عبد المحسن القطان، 2021). والكتاب هو ترجمة لمقالات ودراسات عددين (81 و82) من مجلة فصلية القدس الإنكليزية الصادرة عن مؤسسة الدراسات.

(2) للمزيد عن البرنامج يمكن زيارة صفحة البرنامج على الرابط: <https://www.birzeit.edu/ar/admissions/graduate/PhD/overview>

وتحولاتها كما جرى للتحولات السياسية الفلسطينية.

عرض الشيخ في مقدمة كتاب **مفهمة فلسطين الحديثة** جملة من المفاصل المركزية التي قام عليها الكتاب، سواءٌ بالتمهيد التاريخي أو النظري الموجز للمسألة الفلسطينية ومفهمة الدراسات الفلسطينية. وأشار إلى خلفيات الكُتاب والكِتاب ومناهجهم ومعارفهم التخصصية، وعرّج على برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية ومساهمته في النقاش والسجال الأكاديمي داخل الجامعة وخارجها، وانتقل بعدها للحديث عن مساق «مفهمة فلسطين الحديثة» وتحول الأوراق الكتابية إلى كتاب، قارب الشيخ فصول الكتاب التي تتحدث عن فلسطين والتحرر المعرفي مع كلاسيكيات الهوية الفلسطينية (الأرض والناس والحكاية).

استعرضت فيروز سالم في الفصل **الأول** المعنوَن «من أروقة المحاكم الاستعمارية إلى الأرض: الصراع اليومي على الزمان والمكان في الأغوار الفلسطينية»، آليات السيطرة الإسرائيلية عبر المنظومة القانونية التي تهدف إلى إحكام السيطرة على الأرض والسكان الفلسطينيين في الأغوار، ومحاولات الفلسطينيين المقاومة عبر الثغر القانونية والمماطلة أي المحاربة من داخل حلبة المنظومة القانونية الإسرائيلية. وبينت سالم أن هناك محاولات نجح فيها الفلسطيني في مقاومة أدوات الهيمنة على الزمان والمكان الفلسطينيين، وقالت سالم إن شكل مقاومة الفلسطينيين «في غياب رؤية سياسية موحدة لإنهاء الاستعمار أخذت تتغير وفق آليات السيطرة، فبات قانون المستعمِر هو أداة للسيطرة والمقاومة في آن واحد. وبات الفلسطيني في مواجهة السيطرة القانونية الاستعمارية يتراوح بين التفاوض أو المواجهة أو التهديد بالتمرد على الصعيد الشعبي» (ص 37).

تنطلق دراسة سالم من فكرة دور المؤسسة الاستعمارية في عملية المحو والاقتلاع، وقد ركزت سالم على فكرة الصراع على الأرض ما بين المستعمَر والمستعمِر، في حين أن جزءًا من الصراع الخفي المرتبط بالصراع على الأرض هو لا ينحصر في مقولة المحو لدى باترك وولف الذي رجعت سالم له، وإنما يتقاطع مع أفكار أخرى قدم الفلسطينيون فيها مساهمات مهمة في فهم حالة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، ومنها فكرة تدمير المجتمع أو ما سماه صالح عبد الجواد التطهير الاجتماعي[3]، وفكرة التطهير المكاني؛ حيث بيَّن ساري حنفي «التطهير المكاني» الذي يقصد فيه «الاقتلاع والاحتلال والدمار للمجال المكاني». والتطهير المكاني هو أيديولوجيا واعية يمارسها أربعة أنواع من الفاعلين الاستعماريين الإسرائيليين: «العسكر، المستوطنون، مخططو المدن، ومضاربو العقارات الرأسماليون»[4]. وفي جانب آخر هناك أدبيات مهمة حول الرقابة والمقاومة والتكيف المقاوم والصمود كان في الإمكان إغناء الدراسة لو تم الاسترشاد

(3) Saleh Abdel-Jawad (1998) «War by Other Means,» *Al-Ahram Weekly* (1998), <http://weekly.ahram.org.eg/Archive/1998/1948/359_salh.htm>.

(4) ساري حنفي، «التطهير المكاني: محاولة جديدة لفهم استراتيجيات المشروع الكولونيالي الإسرائيلي،» **المستقبل العربي**، السنة 31، العدد 360 (شباط/فبراير 2009)، ص 67ـ 74.

بها ومنها كتابات جيمس سكوت (المقاومة بالحيلة) ومجدي المالكي (التكيّف المقاوم) وغيرهما.

لقد أشارت الباحثة في **خاتمة** الدراسة إلى أن التجمعات البدوية «تعاني أزمة هوية» (ص 37)، وقبل ذلك في متن الدراسة استشهدت الباحثة بشهادة أحد زعماء عشيرة الكعابنة الذي قال «أعيدونا إلى أرضنا التي هجرتمونا منها» (ص 31). وفي سياق الورقة تسرد الباحثة عمليات التكيف المقاوم وتكتيكات الصمود المقاوم التي اجترحها البدو وسكان الأغوار من أجل البقاء في قراهم ومضاربهم، وهذا ما يجعل الاستنتاج بأن التجمعات البدوية تعاني أزمة هوية ربما غير موفق، وكون مجادلات الباحثة في الورقة وباقي فصول الكتاب هي محاولات لإعادة بعث الهوية الفلسطينية.

قدمت خلود ناصر ورقة موسومة «سؤال الديموغرافيا: بين التوجهات الفلسطينية والإسرائيلية الراهنة»؛ وهي مساهمة جوهرية ركزت على التوجهات الإسرائيلية والفلسطينية حول السكان، من خلال محاولات فهم التوجهات الديمغرافية خلال العقدين الماضيين لدى الفلسطينيين والإسرائيليين مع ربطها بصورة مباشرة بالعامل السياسي. وخصوصًا في ظل تراجع معدلات الخصوبة الفلسطينية وتزايد معدلات الخصوبة الإسرائيلية. وتجادل الورقة بأن الخطاب الإسرائيلي يتبنى استراتيجيات سياسية تهدف إلى خلق تفوق ديمغرافي على الفلسطينيين لضمان السيطرة والهيمنة الجغرافية والسياسية، في المقابل يتبنى الخطاب الفلسطيني الراهن استراتيجيات اقتصادية واجتماعية منفصلة وغير متسقة مع الأهداف السياسية، تؤدي إلى تحقيق التناقص السكاني ضمن وصفات التنمية المعولمة. ويأتي التزايد السكاني الإسرائيلي من أبعاد دينية وثقافية وسياسية خوفًا من القنبلة السكانية الفلسطينية، والسياسات الإسرائيلية السكانية هي جزء من عملية الإحلال الهادئ، وكان للتحولات الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية أثرها في القرارات الإنجابية الفلسطينية.

على الرغم من أهمية الأطروحات النظرية والتحليلية التي قدمتها ناصر؛ إلا أن غياب البحث الإثنوغرافي لديها أفقدها جزءًا من صورة النضال الفلسطيني الرسمي والشعبي في موضوع السكان، وإذا ما تم تناول جزئية سكان القدس، أو بالأخص الأزواج ممن يحمل أحدهم هوية فلسطينية والآخر الهوية المقدسية، فإن الداخلية الفلسطينية لا تسمح للوالدين بتسجيل أبنائهم في السجلات المدنية الفلسطينية، ويطالبون بتسجيلهم في الداخلية في القدس كجزء من تعزيز الوجود الفلسطيني في القدس، وهذا يبين لنا أن الخطاب السياسي الفلسطيني والتوجهات التنموية مرتبطة ببنية التحولات الخطابية والسياسية والاقتصادية التي فرضت من جانب المنظمات الدولية على السلطة الفلسطينية، وعلى الرغم من أن هذه الديباجة المعولمة منصوص عليها في السياسات والتقارير، إلا أن تجسد تلك السياسات على أرض الواقع هي بقرار المواطن. في مقابل ذلك ساهمت، نوعًا ما، التحولات الاقتصادية والثقافة الاستهلاكية والاستهلاك الاستعراضي في انخفاض عدد المواليد لدى شرائح مجتمعية، ولكنها ليست لدى أغلبية الشرائح وإنما هي لدى الطبقة الوسطى العليا والطبقات العليا التي هي في العادة عدد أفراد الأسرة النووية لديها قليل.

كذلك لم تشر الباحثة إلى مسألة لمّ الشمل الفلسطيني كمحاولات فلسطينية رسمية وشعبية في مجال الاهتمام بالسكان ومنع تفرّق الديمغرافيا الفلسطينية.

إلى جانب ذلك؛ سؤال الديمغرافيا الفلسطينية غير مرتبط بالفلسطينيين لوحدهم أو بفلسطينيي الداخل (الضفة وغزة وفلسطين المستعمَرة عام 1948)، وإنما يأتي في الميزان الديمغرافي فلسطينيو الشتات وهم يوازون عدد فلسطينيي الداخل. كذلك ترتبط الديمغرافيا الفلسطينية بالديمغرافيا العربية في الإقليم والوطن العربي، فإن هاجس الخوف الديمغرافي لدى الفلسطينيين ربما تسرّب إلى النفس الفلسطينية بعد تقمُّص حالة القلق وأزمة الديمغرافيا لدى الإسرائيليين كونهم أقلية استعمارية في منطقة هويتها العربية الإسلامية تتنافى مع جماعة سياسية متعددة القوميات والإثنيات والانقسامات الاجتماعية والاقتصادية؛ وهذا ما يجعل سؤال الديمغرافيا الفلسطينية ليس في درجة خطورة سؤال الديمغرافيا الإسرائيلية.

بحثت دراسة أشرف بدر «الاشمئزاز كآلية استعمارية: الاستعمار الاستيطاني الصهيوني نموذجًا» البنية النفسية للمستعمِر الصهيوني عبر فحص العلاقة بين الاشمئزاز من المستعمَر الفلسطيني ولاقت الاشمئزاز والقرف بالقتل والاستباحة وسياسات الإماتة الاستعمارية النفسية والجسدية. ويكون ذلك عبر نزع الصفة الإنسانية عن الفلسطيني عبر منظومة الأفكار الاستشراقية والعنصرية والتنميطية للشرقي والعربي والفلسطيني. ويدعي بدر أن العنصرية الإسرائيلية ناشئة من مركّبين هما «المفاهيم الاستشراقية المنصهرة مع المخزون الثقافي الصهيوني، المستند إلى الموروث الثقافي الفقهي اليهودي العنصري، والآخر مركب رد فعل على معاداة السامية» (ص 106).

تعَدّ دراسة بدر من الدراسات القليلة التي اهتمت بالتحليل النفسي للمستعمِر وعلاقته بالمستعمَر في الحالة الفلسطينية، وقد بنيت الدراسة بذكاء عبر منهج متعدد الحقول والأدوات التي توزعت ما بين العمل الإثنوغرافي والإحصاءات والتجربة الشخصية (الملاحظة بالمشاركة) والتقارير والتصريحات التي تدلل على البعد العنصري الإسرائيلي في التعامل مع الفلسطيني ككائن غير إنسان لا يتم التعاطف معه ويحق للمستعمِر بذلك استباحته. وهذا ربما يتقاطع مع الأدبيات التي تنظر إلى خلق العدو والقتل بضمير مرتاح، وخصوصًا أن جزءًا من رؤية المستعمِر ترى «الخاضع للاحتلال كصورة للبربري»[5]، وهذا التنميط والاشمئزاز جزء من الحرب الخفية على المستعمَر.

رسمت قسم الحاج في دراستها الموسومة «حظر التجول والإغلاقات العسكرية: اعتقال الزمكان الفلسطيني وتحريره» صورة لثنائية السيطرة والهيمنة مقابل المقاومة والهيمنة المعكوسة، فقد دأبت المنظومة الاستعمارية على السيطرة واعتقال الزمكان الفلسطيني (الزمان والمكان)، من خلال حظر التجول والإغلاقات العسكرية والحواجز وغيرها من أدوات المنظومة الاستعمارية

(5) بيار كونيسا، **صنع العدو: أو كيف تقتل بضمير مرتاح**، ترجمة نبيل عجان (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 153ـ154.

الخشنة والناعمة، وقد واجهها الفلسطينيون بمقاومة وهيمنة معكوسة أو بديلة بحيث يتحول الإغلاق والمنع إلى أداة من أدوات المقاومة والنضال الفلسطيني ضد المستعمر الإسرائيلي. وترى الحاج أن عمليات اعتقال الزمكان الفلسطيني تهدف إلى محاولة الاستعمار شرعنة استعماره واستخدام القانون للردع وجعل الفلسطيني شيئًا غير مرئي فاقدًا للمكان والزمان. مقابل ذلك يكرس الفلسطيني أزمان المقاومة وأمكنتها ليعلن من خلالها عن سيادته وسيطرته على أحياز الفعل الفلسطيني المقاوم الممتدة من الكفاح المسلح والمطاردة والمقاومة من داخل السجن والتحرر ذهنيًا وفيزيائيًا بتهريب النطف أو هروب الأسرى وتحررهم، والعلميات الاستشهادية؛ فهذه الأمكنة والأزمنة لا يستطيع المستعمِر التحكم فيها؛ وإنما هي تتمرد عليه وتنتفض من حيث لا يحتسب.

جمعت الدراسة عددًا من الأدوات المنهجية التي ساهمت في صقل الدراسة بمعرفة من أسفل، وربما حرصت الحاج على جعل التابع/المستعمَر يتكلم في الحالة الفلسطينية، ورصدت برشاقة تحولات المقاومة الفلسطينية مكانيًا وزمانيًا كرد على أفعال الاستعمار، وكيف حول الفلسطينيون محاولات الهيمنة والسيطرة عليهم إلى مساحات للمقاومة والنضال. وربما هناك الكثير من الحالات العينية التي ربما لم تستطع الباحثة توثيقها استطاع الفلسطينيون خلالها تحرير الزمان والمكان الفلسطينيين، وربما تكفي الإشارة إلى حادثتين: **الأولى** إغلاق الاستعمار أبواب المسجد الأقصى عام 2017 ومحاولة الهيمنة المكانية والزمانية على الوقت والمكان الفلسطيني، لكن فعل الانتفاض الفلسطيني أعاق تلك الخطوة وأربكها، كونه خلق الزمن الانتفاضي ضد تلك القرارات بالتظاهر والامتناع عن الدخول وفق التوقيت الإسرائيلي، واستطاع الفلسطينيون استعادة ذاتهم ومسجدهم وكرامتهم وكسروا شوكة المستعمِر[6]، وكذلك تجدر الإشارة إلى مسيرة مخيّم قلنديا التي خرجت في ظل الحرب على غزة عام 2014 استطاعت المسيرة اختراق حاجز قلنديا وتحرير الزمان والمكان الفلسطيني نتيجة الصدمة الإسرائيلية فترك الجنود الحاجز وهربوا، ودخل المتظاهرون إلى ما بعد الحاجز ومارسوا هيمنتهم على الحاجز كرمز من رموز القمع الاستعماري.

يقدم علي موسى في دراسته «أبعاد الهوية الفلسطينية: في سيَر ذاتية ومذكرات من نابلس (1948ـ1967)» قراءة لمذكرات وسيرة ذاتية لتسعة أشخاص من أهالي وسكان مدينة نابلس وجوارها، وحاولت الدراسة بحث كيفية تعبير السير والمذكرات الأبعاد المتنوعة والمتداخلة للهوية الفلسطينية. وتدّعي الدراسة أن الهوية الفلسطينية نشأت بعد نكبة 1948 ولا تدعي أن الاحتكاك مع الحكم الأردني هو مولد الهوية الفلسطينية، لكن تفترض أن تلك السياقات سرّعت تبلور الهوية ونموها، وقد أدخلت تلك التحولات مكونًا مكانيًا جديدًا وهو الضفة الغربية، وفي هذه الدراسة نابلس كمكون هوياتي (أردني- نابلسي).

على الرغم من تقديم الدراسة قراءة تحليلية وأحيانًا تشخيصية للسيَر والمذكرات وجزء من

(6) للمزيد انظر: أحمد عز الدين أسعد، **سوسيولجيا المقاومة والحراك في فضاءات مدينة القدس المستعمَرة**، تقديم فيصل دراج (رام الله: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 2018).

التاريخ الاجتماعي لنابلس وجوارها، إلا أنها تفتقر إلى المنهجية الواضحة في التحليل والتفسير السوسيولوجي والتاريخي للهوية الفلسطينية وأبعادها والتاريخ الاجتماعي لمنطقة نابلس في الحقبة ما بين النكبة والنكسة؛ ويعود ذلك الفقر المنهجي إلى عدد من الأمور أهمها: غياب البعد التنظيري للهوية الفلسطينية وماهيتها سواء في المقاربات النظرية والتحليلية الفلسطينية لكل من فيصل درّاج وعبد الرحيم الشيخ وغيرهم، أو في التكوين النظري والمعرفي لمفاهيم الهوية والقومية لكل من بندكت أندرسون وستيوارت هول وموت اوزكيريملي[7] وآخرين. إلى جانب ذلك لا تتكئ الدراسة إلى المدارس النظرية والمعرفية التي خصصت لدراسة السيرة الذاتية والمذكرات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: جورج ميش؛ جيمس أولني؛ فيلي لوجين تتيز روكي وغيرهم من منظّري السيَر الذاتية والمذكرات، التي لم يستند النص إلى أي بُعد نظري في عملية التحليل والتفسير، أو في توضيح العلاقة بين الذات والهوية والمكان وفق تنظيرات الهوية ومركباتها الأساسية.

ركزت أسماء الشرباتي في دراستها الموسومة «صور الفاعلية في الكتب المدرسية الفلسطينية» على دراسة الصورة في المناهج الفلسطينية، ومحاولة تحليل تمثيل الفلسطيني في الصورة وقراءة المسافات وزاوية التصوير والمسافة وغيرها من الأمور المرتبطة بالصورة وفلسفة الصورة، وتلك العلائقية ودورها في تمثيل الفلسطيني والفضاء العام الفلسطيني والعلاقة بدولة الاستعمار الإسرائيلي. وتقدم الشرباتي تحليلًا لمجموعة من الصورة في المناهج الفلسطينية، وهي استنتجت أن تلك الصور أضعفت التواصل البصري بين أفراد/عناصر الصورة والطالب، وقد أبرزت الصور دور الأجهزة الضبطية للسلطة وهمّشت فواعل أخرى كالمقاومة. كما عجزت الصور عن تمثيل الفلسطيني بفاعلية كناشط أو مقاوم للاحتلال واكتفت بإظهاره كأسير أو جريح أو شهيد.

استندت الشرباتي وفق ما أشارت في متن الدراسة إلى منهجية تحليل الخطاب وتحليل الخطاب النقدي، واعتمدت دراسة فان ليون وكريس بخصوص الصور والمسافات، في حين أن الدراسة في الواقع لم تقدم ما هو مرتبط بمنهجية تحليل الخطاب النقدي كمنهج أو تحليل الخطاب النقدي بمستوياته وعلاقات المتعددة[8]، واكتفت في تقديم تحليل وتأويل للصور وفق مفهوم المسافات وزوايا الالتقاط والمسافات وفق دراسة ليون. كما غاب عن الدراسة التي تهتم بمسألة الصورة موضوعًا ومنهجًا أهم التنظيرات المرتبطة بالصورة وخصوصًا دراسات ريجيس دوبريه وجاك أمون وآخرون. كما تجدر الإشارة إلى مفارقة غريبة تدعيها وتستنتجها الدراسة بأن الصورة لا تركز على الفاعلية الفلسطينية المقاومة. وفي الاستنتاج في الصفحة 221 تقول «فهو القابع في زاوية الصورة: أسيرًا، أو جريحًا، أو شهيدًا»؛ والتساؤل هنا أليست تلك الصور

(7) أوموت أوزكيريملي، **نظريات القومية: مقدمة نقدية**، ترجمة معين الإمام (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

(8) انظر: نورمان فيركلو، **تحليل الخطاب: التحليل النصي في الخطاب الاجتماعي**، ترجمة طلال وهبة (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، وتوين فان دايك، **اللغة والسلطة**، ترجمة غيداء العلي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014).

هي مؤشر على العمل المقاوم والفاعلية الفلسطينية، فالشهيد والأسير والجريح هم نتاج عمليات الاشتباك والمقاومة مع الاستعمار الإسرائيلي، وكما قال باسل الأعرج في وصيته «وهل هناك أبلغ وأفصح من فعل الشهيد».

بحثت دراسة عبد الجواد عمر «ما بعد فلسطين: الخطاب الثقافي الفلسطيني وتراجيديا الهزيمة» التحولات التي اعترت مفهوم المقاومة الفلسطينية عبر التحولات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومشاريعها السياسية، وبيّن عمر أن الثقافي يؤثر ويتأثر بالسياسي والعكس صحيح، وأن العلاقة بينهما متداخلة ومركّبة ومربكة. وقد استعرض عمر جملة من التحولات والمفاهيم والاستعارات لدى الشاعر الفلسطيني محمود درويش بين ما كان زمن المقاومة وما صار في زمن توقيع اتفاقية السلام وما بعدها من سلام بلا سلام ومقاومة بلا سردية شعرية وثقافية. وعقدت الدراسة مقارنات مع منظّرين وكتّاب فلسطينيين مثل إدوارد سعيد وفيصل درّاج وعبد الرحيم الشيخ ومريد البرغوثي وغسان كنفاني وآخرين. وبيّنت أن جملة التحولات التي اعترت السياسة والثقافة الفلسطينية تهدف إلى بلوغ مرحلة «ما بعد فلسطين» أي تجاوز فلسطين جغرافيًا وماديًا وهوياتيًا.

على الرغم من كثافة دراسة عمر ورشاقتها في التسلسل والتحليل والنقد، وقدرتها على الاتقاط النقدي لمقولات درويش وسعيد وتحولات فلسطين الثقافية، إلا أن إشكاليتها تكمن في اختزال فلسطين الثقافية في النخبة الثقافية الفلسطينية، في حين أن هناك تحولات ثقافية من أسفل وجزء منها في موقعية ما بين الأسفل والأعلى في سلم الثقافة الفلسطينية ومؤسساتها أعادت الاعتبار لفلسطين الثقافية والسياسية ضمن صورتها الميثاقية الجماعية، ومن تلك الأمثلة السريعة على تلك التحولات الثقافية نحو فلسطين الميثاقية سياسيًا وثقافيًا وجغرافيًا؛ مساقات فلسطين في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت؛ الخطاب التحرري والمعرفي والأكاديمي في جامعة بيرزيت ومواقع صحافية وبحثية مثل باب الواد وفسحة ومجلة الدراسات الفلسطينية... إلخ. وعلى الرغم من الاتفاق مع تشخيص عمر لحالة التحولات الثقافية والسياسية إلا أن التحديق في فلسطين من أسفل يبين لنا التحولات الثقافية والسياسية التي تعيد كتابة وممارسة فلسطين كفكرة ميثاقية ببلاغة شعبية ووطنية وإن لم تكن ببلاغة شاعرية درويش.

ثانيًا: إشارات وتأملات

يعَد الكتاب مساهمة مهمة في تحويل التمارين والدرس الأكاديمي الجامعي إلى منجز نشري مرجعي عن فلسطين، ومشروعها التحرري معرفيًا وواقعيًا. تنقَّل الكتاب بين مجموعة من الحقول المعرفية والمنهجية وساهم في شق طريق بحثي لسالكين آخرين قادمين لاستكمال المهمات البحثية التي قام بها الكتاب والبناء عليها ومراكمتها في سبيل المعرفة التحررية والمراكمة النقدية. وعلى الرغم من أهمية مساهمات الكتاب إلا أن هناك وضوحًا للتفاوت بين فصول الكتاب سواء من ناحية المتانة النظرية والتأطيرية لبعض الفصول وهشاشة الأخرى. إلى جانب ذلك؛ هناك بعض الفصول المسلحة بأدوات منهجية متعددة منحت النصوص رصانة ومتانة أكاديمية، ونصوصًا وهنت فيها الأدوات

المنهجية ولم تتمكن من رص صفوف معارفها ونقاشاتها بقوة وصلابة.

يجسّد الكتاب فكرة مفهمة فلسطين أو ما يمكن استعارته «الجماعات المتخيلة» من بندكت أندرسون، لكن يجدر التنويه أن جزءًا من تلك الجماعات المتخيلة غاب عنها جزء مهم من الجماعة الفلسطينية المتخيلة، وهي جماعة الشتات الفلسطيني التي لم تحضر بقوة عند الحديث عن الديمغرافيا والجغرافيا الفلسطينية على الرغم من حضورها في الحكاية الجامعة، وجزء من الدراسات تركز على الضفة الغربية ومناطق فيها، وبعض الدراسات بحكم بحثها غير الميداني تتطرق إلى فلسطين المستعمَرة عام 1948 وشخصيات من الشتات الفلسطيني، وهذه جزء من الإشكالية التي عندما نحاول التحرر المعرفي وإنتاج معرفة متحررة نكون رهين الجغرافيا الاستعمارية وبؤس شروطها المفروضة على البحث والباحث والمبحوث.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الكتاب فاتحة لدراسات أخرى، ستصدر تحت بند «مفهمة فلسطين» عن طلاب الدفعة الثالثة من برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية (جامعة بيرزيت). وهذا المجهود البحثي والطباعي يعزز دور الجامعة والباحثين في البحث المحارب، وفي تعزيز الهوية الفلسطينية، والمقولة الفلسطينية التحررية من داخل «بطن الوحش» كما كتب الشيخ في مقدمته (ص 1).

أخيرًا وليس أخرًا؛ يأتي الكتاب كمنجز مهم في إطار تعزيز الرواية الفلسطينية، وإعادة بناء سردية الرواية الفلسطينية، من جانب المؤسسات الثقافية والباحثين، كون فلسطين كفكرة ثقافية تمثل قاسمًا مشتركًا للكل الفلسطيني، وهذا جزء من رؤية محرر الكتاب الذي كتب يومًا ما «المقولة الثقافية تنتصر على السياسية والتقسيم»[9] □

(9) عبد الرحيم الشيخ، «المقولة الثقافية تنتصر على السياسة والتقسيم،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 85 (شتاء 2011)، ص 126ـ134.

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

أولًا: كتب عربية

ـ1ـ

بيان نويهض الحوت (معد). **أحاديث ومراسلات عجاج نويهض: الحركة العربية (1905ـ1933)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022. 688 ص.

هدفُ هذا الكتاب هو العودة إلى تاريخ الحركة العربية منذ انبعاثها في مطلع القرن العشرين وحتى نهاية الثلث الأول من القرن. وهذه العودة ـ كما يرد في التمهيد للكتاب ـ تأتي على أجنحة الذاكرة الحيّة لقادتها وأبنائها، هؤلاء الذين تحدثوا عن تجاربهم، عن أحزاب الحركة العربية وجمعياتها السرية، وعن ثورتها في منتصف الحرب الكبرى/ الأولى 1914، عن نضال شهدائها، عن مؤتمراتها، وعن نجاحاتها وإخفاقاتها.

ويتضح نهج الكتاب من عنوانه، فهو كتاب توثيقي يعتمد على الأحاديث والمراسلات التي أجراها عجاج نويهض ـ المؤرخ ـ مع رجال الحركة العربية والتي أجرى معظمها في خمسينيات القرن الماضي في الأردن. وقد سلمها إلى كريمته بيان نويهض التي أعدت الكتاب وهو على فراش مرضه الأخير وأوصاها بها، وهي تعلم أن والدها كان يسعى إلى تأريخ الحركة العربية.

يحتوي الكتاب على القسم الأكبر من أحاديث ومراسلات المؤرخ وعلى ما توافر عن الحركة العربية والنهضة الفكرية في أوراقه الخاصة. وتثبت هذه الأحاديث والمراسلات أن أولى الجمعيات السرية التي دعت إلى إحياء مجد العرب هي جمعية «الشبيبة العربية» السرية، وأنها تأسست عام 1905، وكانت أول جمعية سياسية تسعى إلى وحدة العرب. أما نهاية هذه المرحلة الأولى من الحركة العربية عام 1933، فالأحاديث والمراسلات لم تتطرق إليها أو يسأل المؤرخ أحدًا عنها، لكونه أحد العاملين والمسؤولين فيها، وهي مادة احتفظ بها في مكتبته أو اختزنت في ذاكرته. وهذه المراسلات والأحاديث والمذكرات في مجموعها حول الحركة العربية يتركها المؤرخ في نهاية المطاف في عهدة العروبيين الباحثين عن تاريخ أمتهم لتولد مزيدًا من الحوار والأبحاث عن الحركة العربية وعن العرب بماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم.

وقد شملت المراسلات والأحاديث شخصيات متعددة من رواد وشخصيات الحركة العربية، من أبرزهم: عبد الرحمن فاضل الكواكبي؛ محي الدين الخطيب؛ فايز الشهابي؛ لطفي الحفار؛ عبد الساتر السندروسي؛ سليم عبد الرحمن؛ محمد الشريقي؛ موسى الكيالي؛ عادل جبر؛ تيسير ظبيان؛ أحمد طهبوب؛ ضابط تركي؛ عارف المؤت؛ عبد الله الخليل؛ حسن علي الخليل؛ سعيد حيدر؛ وداد محمصاني الدباغ؛ عبد الرحمن أرشيدات؛ سعيد الصباغ؛ أبو محمود زيتونة؛ محمد علي العجلوني؛ نسيب البكري؛ عبد الفتاح درويش؛ عبد القادر التل؛ محمد كامل القصاب؛ فخري البارودي؛ عوني عبد الهادي؛ توفيق أبو نايف؛ سلطان الأطرش؛ رشيد الحاج إبراهيم؛ نصري سليم؛ إضافة إلى شهادة المؤرخ عجاج نويهض التي اقتبستها كريمته من مذكراته **ستون عامًا مع القافلة العربية**.

تغطي هذه الأحاديث والمراسلات والمذكرات أنشطة وانشغالات الحركة العربية منذ انبعاثها مع تزايد الوعي العربي ضد النزعة الطورانية وحركة التتريك في الدولة العثمانية عقب الحرب الكبرى وإعدام جمال باشا الحاكم التركي المطلق على بلاد الشام لفوجين من الأحرار في بيروت ودمشق عامي 1915 و1916، وصولًا إلى عام 1933. وقد شارك المؤرخ خلال تلك الحقبة في المؤتمر الإسلامي العام في مكة المكرمة عام 1926 الذي تابع ممارسات الفرنسيين والبريطانيين الاستعمارية في سورية ولبنان وفلسطين ونددَ بها، إضافة إلى فظائع الإيطاليين في ليبيا 1931. كما شارك في المؤتمر العربي القومي 1931 الذي شدد على ضرورة تكوين القضية العربية العامة وهدفها الوحدوي وتطوره، وأصدر ميثاقًا قوميًا عامًا لمقاومة التجزئة والاستعمار. وقد خاض المؤرخ معترك الصحافة في سياق نضاله ضد التجزئة والاستعمار بإصداره مجلة **العرب** الأسبوعية عام 1932، التي كان من أبرز موضوعاتها قضية الوحدة العربية والثورة العربية ومواجهة الصهيونية والاستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي الجاثم على البلدان العربية.

ـ2ـ

سراب حافظ. **المرأة بين أصول الفقه والواقع: آداب الحجاب**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022. 255 ص.

يرى الكثير من المفكرين والباحثين المعاصرين ـ كما يأتي في التمهيد لهذا الكتاب ـ أن أي مشروع نهضوي يطمح إلى التغيير لا بد أن يبدأ بمحاولة تحليل إشكالية تخلّف المرأة المسلمة وتفكيك تلك الإشكالية، لأنها أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تخلف المجتمعات الإسلامية المعاصرة عمومًا. هذا ما حاولت مؤلفة الكتاب سراب حافظ القيام به، من خلال إجراء «حفريات معرفية في الطبقات الرسوبية لأهم العلوم الدينية الإسلامية، وهما علم أصول الفقه وعلم الفقه».

وقد أثبت الحفر المعرفي أن مؤسسي المذاهب والأصوليين المتقدمين لم يختلفوا في الأمور الفرعية من الدين فحسب، بل اختلفوا حول مصادر الشريعة الأساسية أيضًا، كاختلافهم حول حجية أحاديث الآحاد والإجماع. وكانت تلك الاختلافات سببًا في نشأة المذاهب الأربعة الرئيسة ـ الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي ـ بادئ ذي بدء، وذلك قبل أن يجمع الأصوليون المتأخرون

مع بدايات القرن الثامن للهجرة/الرابع عشر للميلاد، على نسخة واحدة من أصول الفقه، أرثوذكسية الطابع، وهي النسخة التي لا يزال معمولًا بها على الساحة الفكرية الإسلامية ذات الاتجاه السني وتحديدًا ذات المنحى الشافعي. وهذا يعني أن النسخة الأخيرة – ذات المنحى الشافعي ـ أصبحت مصدرًا أساسيًا من مصادر الشريعة، أي ملزمًا لعموم المسلمين على مستوى المعاني والدلالات، وبالتالي على مستوى الأحكام الشرعية المستنبطة منها. ويعني ذلك أيضًا اعتبار الإجماع مصدرًا أساسيًا من مصادرها، واستبعاد المصادر الأخرى التي كانت تُعدّ أساسية بالنسبة إلى بعض مؤسسي المذاهب، كمرجعية العرف والاستحسان بالنسبة إلى أبي حنيفة، والمصالح المرسلة بالنسبة إلى مالك.

وقد أدت طريقة الأصوليين المتأخرين هذه في تقرير أصول الفقه إلى مصادرة معظم الأحكام المذكورة في القرآن الكريم لمصلحة الأحكام المذكورة في أحاديث الآحاد، وبخاصة ما يتعلق منها بقضايا المرأة، إضافة إلى تضييق المجال المعرفي لعلم أصول الفقه، وبالتالي لعلم الفقه، أي غلق باب الاجتهاد بحسب المصطلح المعروف.

وكحالة تطبيقية، تمت دراسة مفهوم الحجاب والأحكام ذات العلاقة عبر المراحل التاريخية المتعاقبة لتكوين الفقه الإسلامي، مع الأخذ في الحسبان مرجعياته الفكرية الأساسية، وأهمها أفلاطون الذي كان له تأثيره في أئمة الصوفية، وتلميذه أرسطو الذي كان له تأثيره في الفقهاء. وكنتيجة للحراك الذي شهدته الساحة الفكرية الإسلامية مع بدايات القرن الرابع للهجرة/العاشر للميلاد، بدأت أحكام الحجاب والعورة بالنشوء، وسط عملية دمج بين الفقه من جهة، وآداب الصوفية من جهة أخرى. وكشف البحث التاريخي المعرفي عن خلو مؤسسي المذاهب من أي أحكام تحدد ملابس المرأة أمام غير محارمها من الرجال، أو تقرر مدى مشاركتها في الحياة العامة، وأن ذلك لم يكن بالنسبة إليهم ينتمي إلى دائرة الحلال والحرام، بل إلى دائرة الأعراف والعادات الاجتماعية السائدة.

تفكك الكاتبة في مقدمة الكتاب بنية الخطاب الإسلامي العام مع التركيز على دراسة أهم المحطات التاريخية التي تم فيها تقرير مصادر الشريعة الأساسية التي تستنبط منها الأحكام. كما تسعى إلى تحليل الركائز لنشوء فكرة دونية المرأة المسلمة مقارنة بالرجل وبالتالي تقييدها بجملة من الاشتراطات.

وتتناول في الفصل الأول من الكتاب الذي يضم ثمانية فصول، أصول الفقه كما بيّنها مؤسسو المذاهب على الاتجاه السني، وأصول الفقه كما بيّنها الفقهاء لاحقًا (الأصوليون؛ المتقدمون والمتأخرون)، في حين تخصص الفصل الثاني لـ«السنة» و«الحديث» كما استخدمهما المسلمون الأوائل، وكما بيّنها مؤسسو المذاهب ومن ثم الأصوليون ذوو الاتجاه الشافعي.

أما الفصل الثالث فيُعنى بـ «أحاديث الآحاد»، والفصل الرابع بـ«الإجماع»، ومواقف مؤسسي المذاهب والأصوليين ذوي التوجه الشافعي منه. وتعرض الكاتبة في الفصول، الخامس والسادس والسابع على التوالي، لمناهج الأصوليين في تأويل القرآن الكريم واستنباط الأحكام الشرعية منه على المستويات اللغوية والدلالية والتاريخية.

ويتمحور الفصل الثامن والأخير حول موضوع الحجاب، فيتناول مفهوم الأنوثة والذكورة في الفكر الغربي القديم وتأثيره في الفكر الإسلامي. كما يتناول وضع المرأة في بلاد الشام وما بين النهرين قبل الإسلام، وفي جزيرة العرب قبل الإسلام وفي بداية عهده، ويعرض للمفاهيم والأحكام ذات العلاقة بالحجاب كما بيّنها أعلام الفكر الإسلامي.

ـ3ـ

علاء الجبالي ورنا سبليني (محرران). **العربية والمعرفة: قراءات في حاضر اللغة ومستقبلها**. بيروت: دار المشرق، 2022. 252 ص.

لا يخفى أنه من الصعوبة بمكان قيام ونجاح أي نهضة فكرية وحضارية لأي أمة من دون امتلاكها لغة جامعة تحمل هويتها وتمثل وعاءً للفكر والتعبير عنه. ويعود ذلك إلى ارتباط اللغة بإرادة وقدرة المجتمعات التي تسعى إلى إنتاج فكري جاد يحمل هويتها ويستوفي معايير الجودة العالمية، وذلك بدلًا من ترك هذه المهمة للغات أخرى عُمل على تكريسها لأسباب سياسية وثقافية، ولا تزال تتأثر بحقبة الاستعمار.

من هنا يأتي هذا الكتاب للبحث في التحديات التي تتعلق بقضية إنتاج فكري باللغة العربية وتشخيص العيوب التي تشوب جسم البحث العلمي العربي، ورفع العوائق التي تحول دون بلوغ الإنتاج المعرفي بالعربية مدارج الرقي الفكري والعلمي، وبخاصة أن اللغة العربية لا تزال مغيَّبة عن مجالات البحث العلمي والتقني بكل فروعه ولا تستعمل إلا في إنجاز الأبحاث الخاصة بالعلوم الشرعية وبعض حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية، وذلك نتيجة ضعف القناعة والثقة في الباحثين ومؤسسات البحث العلمي الجامعي.

يضم الكتاب عشرة أبحاث تسعى إلى تناول جانب عملي من مشروع النهضة باللغة العربية وتعزيزها لتكون لغة الإنتاج الفكري والمعرفي، سواء لأبنائها أو لغير أبنائها. ومن القضايا التي تعالجها الأبحاث: الترجمة، والمصطلح اللساني، وترتيب المعجم، والاختبارات المعياريّة، والمدخل الثقافي. ويعرض الكتاب كذلك للأطر النظرية والحلول التطبيقية التي تطرحها دراسة حالات عملية في جامعات عربية وأجنبية تتبنى منظور استعادة مكانة العربية لغة لاكتساب المعرفة وإنتاجها. كما يتطرق الكتاب إلى مسائل عامة، مثل المناهج التقليدية التي يقوم عليها التعليم المدرسي، حيث لا يتم التعامل مع اللغة بوصفها أداةً حيوية إنما مجرد قوالب جامدة، نافرة للدارس في أغلب الأحيان. كما يتناول مسألة غياب التكامل بين المدرسة والبيت والمجتمع، إذ تختلف اللغة باختلاف هذه البيئات.

ويقترح الكتاب لمعالجة نقاط الضعف المذكورة إجراء الاختبارات التشخيصية لطلبة الجامعات لسبر قدرتهم على استخدام العربية في السياقات المعرفية. ولا بد عند البحث عن تعزيز مكانة اللغة العربية كلغة لاكتساب المعرفة وإنتاجها أن يؤخذ في الحسبان ضرورة وضع سياسات عملية لدعم العلاقات بين اللغة والإنتاج المعرفي استنادًا إلى تجارب تطبيقية، وتطوير وسائل رفع كفاءة الباحثين في اللغة العربية لأغراض أكاديمية ومهنية لتعزيز مكانتها في التعبير عن الفكر، إضافة إلى تطوير إسهامات التكنولوجيا في رفع كفاءة التعليم والتعلم.

ـ4ـ

لبيب قمحاوي. **القضية الفلسطينية والمشكلة الإسرائيلية: رؤية جديدة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022. 128 ص.

الوجود الصهيوني هو أساس كل المشكلات التي تعصف بالمنطقة العربية وتهدد الاستقرار والسلم الدوليين، ويتوقف رخاء الوطن العربي واستقراره على التخلص من هذا الوجود وعقيدته الإحلالية العنصرية واحتلاله أرض فلسطين العربية وغيرها من أراضٍ عربية. هذا الموقف ـ كما يأتي في مقدمة هذا الكتاب ـ كان وما يزال أساس الموقف العربي التاريخي الصحيح والصادق في تعامله مع الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين بوصفه خطرًا وجوديًا على العرب كما هو على الفلسطينيين.

ولكن ما جرى من تطورات خلال العقدين الأخيرين وعلى يد السلطة الفلسطينية وبعض الأنظمة العربية، يدفع إلى التساؤل عن حقيقة التغيُّر في هذا الموقف، والأسباب المحيطة به والوسائل الملتوية التي اتبعتها تلك الأنظمة سعيًا وراء التطبيع الخفي ومن ثم العلني مع الكيان الإسرائيلي، وهو ما أدى إلى انحسار الاهتمام العام بالقضية الفلسطينية وإلحاق الضرر بها على المستويات كافة نتيجة تمادي الأنظمة العربية في التطبيع المجاني المتهالك مع «إسرائيل» والذي يقر ضمنًا بالاستسلام التاريخي للاحتلال الإسرائيلي والتنازل عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

من هنا يقدم مؤلف الكتاب لبيب قمحاوي رؤية جديدة لما يجب عمله للتعامل مع واقع الاحتلال في ظل الخيارات المتوافرة، مع التشديد على الثوابت الوطنية وتبيان المثالب التي عصفت بالقضية الفلسطينية على يد الاحتلال الإسرائيلي والقيادة الفلسطينية التي لجأت إلى خيار أوسلو كبديل لخيار الكفاح والمقاومة بمختلف أوجهها، وكذلك بعض الأنظمة العربية التي اختارت مسار التطبيع بديلًا من المواجهة للحفاظ على الثوابت والحقوق.

وفي سياق رؤيته الجديدة للتعامل مع تطورات القضية الفلسطينية، يقدم المؤلف مانيفستو فلسطينيًا جديدًا يشدد فيه على أن فلسطين جزء من الوطن العربي وهي وطن العرب الفلسطينيين مهما طال الزمن. وبالرغم من جبروت الاحتلال الصهيوني ومشاريعه الاستيطانية والإحلالية. كما يؤكد أن الثوابت الوطنية الفلسطينية التاريخية بمجملها وكما وردت في الميثاق الوطني الفلسطيني لعام 1964 هي ملك للشعب الفلسطيني وأجياله المستقبلية، ولا يحق لأي قيادة فلسطينية بما في ذلك السلطة الفلسطينية المنبثقة من اتفاقات أوسلو، أو أي قيادة أو زعامة عربية مهما كانت، التنازل عن تلك الثوابت كليًا أو جزئيًا.

وعليه يدعو المؤلف إلى رفض كل أشكال الاحتلال وإلغاء اتفاقات أوسلو وما نجم عنها من تنسيق أمني مع الاحتلال والتمسك بحق المقاومة بمختلف أشكالها مادام الشعب الفلسطيني رازحًا تحت الاحتلال. كما يؤكد ضرورة رفض «حل الدولتين» كشعار وكهدف كون الهدف الحقيقي منه يتنافى والمصلحة الوطنية الفلسطينية.

ويحذِّر المانيفستو الجديد من خطر تهافت البلدان العربية على التطبيع مع الكيان الصهيوني الساعي إلى التغلغل في مجتمعاتها

وضرب مصالحها وأمنها والهيمنة على مواردها والحصول على اعترافها باحتلالها لأرض فلسطين، مؤكدًا أهمية مواجهة حالة التطبيع العربي المجاني، والعمل على تطوير التعاون مع المنظمات الإقليمة والدولية لحشد الدعم للقضية الفلسطينية، وخلق علاقة تحالف استراتيجية مع القوى الصاعدة إلى مصاف الدول العظمى، مثل الصين والهند، للإفادة من المتغيرات الدولية المقبلة، وخصوصًا أن الموقف الاستراتيجي الأمريكي الداعم لإسرائيل وللحركة الصهيونية ما زال ثابتًا حاليًا وسيبقى كذلك في المدى المنظور.

ثانيًا: كتب أجنبية

ـ1ـ

Mohamed Zayani (ed.).

A Fledgling Democracy: Tunisia in the Aftermath of the Arab Uprisings

London: C Hurst and Co Publishers Ltd., 2022. 320 p.

نالت تونس ما يكفي من الثناء عقب نجاح «ثورة الياسمين» الشعبية عام 2011 التي أطاحت بالرئيس الأسبق زين العابدين بن علي. كما رأى الكثير من المراقبين والباحثين أن تونس تمكنت من تجاوز الاضطرابات التي أعقبت الانتفاضات العربية ورسمت طريقًا فريدًا في نوعه في منطقة مضطربة يمكّنها من احتضان ثقافة جديدة للديمقراطية، تقوم على التعددية والحكم المدني والانتقال السلمي للسلطة. وترافق ذلك مع إشادة بالمجتمع المدني وبصوغ الدستور التونسي الجديد الذي يدعم الحريات الفردية ويدافع عن حقوق المرأة.

مع ذلك، أظهرت التطورات اللاحقة في تونس أنه على الرغم من الإنجازات التي تحققت في البلاد، لا تزال هناك تحديات رهيبة، وأن انتقالها إلى الديمقراطية لم يكن سهلًا، إذ إن تجربتها الديمقراطية لا تزال متأرجحة ومستقبلها غير مؤكد، وتواجه البلاد تحديات سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية هائلة تهدد ما تحقق من تطور سلمي.

ولا بد من الإشارة إلى أن موضوع حزب النهضة الإسلامي بعد عام 2011 لا يزال مطروحًا للدراسة، ولا سيَّما أجندته السياسية بعد أن أصبح في السلطة. وتدور بالتالي التساؤلات حول المجال العام الديني في البلاد، في حين تطرح التساؤلات أيضًا حول فاعلية دور المجتمع المدني والحراك النقابي في الحكم الرشيد ومعالجة المظالم الاقتصادية والخلل في توزيع الدخل وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية للفئات المهمشة.

لقد اندلعت الانتفاضة التونسية احتجاجًا على غياب العدالة الاجتماعية ، ولا سيَّما عدم المساواة من حيث توزيع الدخل وانتشار الفساد. لكن الحكومات المتعاقبة بعد الانتفاضة لم تتمكن من معالجة تلك المسائل في غياب أي استراتيجية اقتصادية تترافق مع التحول الديمقراطي وتستجيب لتوقعات الناس. ولم يطرأ تحسن يذكر في المجال الأمني مع استمرار العمليات الإرهابية التي تشمل تونس بين الحين والآخر. وعلى مستوى التحول الديمقراطي، لا يبدو أن مثل هذا التحول تخطَّى كل العقبات في ظل المشهد السياسي المنقسم إلى حد بعيد.

ـ2ـ

Tobias Hagmann, Finn Stepputat (eds.).

Trade Makes States: Governing the Greater Somali Economy

London: C Hurst and Co Publishers Ltd., 2022. 312 p.

يسلط هذا الكتاب الضوء على كيفية تحول التجارة وتداول السلع إلى أمر أساسي

بالنسبة إلى الصوماليين والمجتمعات القاطنة في الفضاء الاقتصادي في شرق أفريقيا الذي يشمل مناطق كينيا وجيبوتي وأوغندا وإثيوبيا. وفي هذا السياق يربط بين التجارة وبناء الدولة في مرحلة ما بعد انهيار الدولة، فيوضح أن الإدارات العامة والحكومات في منطقة شرق أفريقيا غالبًا ما تسعى إلى توليد الإيرادات والتحكم في البنى التحتية على طول ممار التجارة الرئيسية، الأمر الذي يدفعها إلى السيطرة على ممار التجارة والتحكم بحركة تدفق السلع والبضائع، وبالتالي السيطرة على الأراضي والشعوب القاطنة في فضائها الاقتصادي، وتعزيز سلطة الإدارات العامة. وتتوقف عملية بناء الدولة على قدرة الإدارات العامة للحكومات على السيطرة على حركة تجارة السلع والتحكم بها كمدخل أساسي للسيطرة على الشعوب والأراضي.

لقد سعى الصوماليون إلى التحكم بحركة التجارة الرئيسية العابرة للحدود، وشكلوا بالتالي نواة حكم ذاتي في المناطق الواقعة في فضائهم الاقتصادي، الأمر الذي يشكل ـ من حيث المبدأ ـ خطوة مهمة على طريق إعادة بناء الدولة الصومالية التي تعرضت للتفكك.

ـ3ـ

Karen A. Mingst, Margaret P. Karns and Alynna J. Lyon

The United Nations in the 21st Century

6th ed. London: Routledge, 2022. 416 p.

يستكشف هذا الإصدار «الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين» في طبعته السادسة الأسس التاريخية والمؤسسية والنظرية للأمم المتحدة إضافة إلى الاتجاهات والتحديات العالمية الرئيسية التي تواجه المنظمة اليوم، بما في ذلك ديناميات القوى الرئيسية المتغيرة، والتهديدات الجديدة للسلام والأمن، وأزمات الهجرة واللاجئين، ووباء كوفيد ـ 19، والتحديات الوجودية لتغير المناخ والاستدامة.

كما يحتوي الإصدار على فصلين جديدين عن الأمم المتحدة والبيئة والأمن البشري، بما في ذلك قضايا الصحة والأمن الغذائي والهجرة العالمية والاتجار بالبشر. ويقدم تحليلًا معززًا لوجهات النظر النظرية حول ما بعد الاستعمار، والنظرية النسوية، والبنائية، والآراء غير الغربية. كما يتناول أزمة ميزانية الأمم المتحدة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، ودور المرأة في المنظمة.

ويؤكد الإصدار أهمية دراسة الأمم المتحدة كمنظمة حكومية دولية تواجه الحاجة الأوسع للتعاون العالمي إلى معالجة الترابط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جنبًا إلى جنب مع التهديدات التي تمثلها القومية والشعبوية المتزايدة، ليمثل مرجعًا أساسيًا للطلاب والممارسين في المنظمات الدولية، الحوكمة العالمية والعلاقات الدولية.

يعرض الكتاب للتحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في ظل التطورات السياسية العالمية والعلاقات الدولية المتضاربة، ويتناول تطور منظومة الأمم المتحدة ومشكلاتها التنظيمية المستمرة وتحديات الإصلاح وآفاق تطور ميثاق الأمم المتحدة. كما يتناول التحديات التي تواجه عمليات الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وآليات التسوية السلمية والدبلوماسية الوقائية وعمليات التدخل الإنساني والحد من التسلح ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب. كذلك يركز الكتاب على نهج الأمم المتحدة لتعزيز التنمية الاقتصادية والبشرية والمستدامة، والنهوض بحقوق الإنسان، وسبل تنسيق الجهود المبذولة

للتصدي للإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إضافة إلى تعزيز البرامج لحماية البيئة والتنوع البيولوجي.

ـ4ـ

Noele Crossley

Understanding Humanitarian Protection

London: Routledge, 2022. 200 p.

يقدم هذا الكتاب مسحًا شاملًا لأدبيات الحماية الإنسانية بوصفها مجال دراسة يهتم بالاستجابات الدولية للنزاع المسلح والعنف السياسي والأزمات الإنسانية. ويتناول الجهود المبذولة لتأمين الحاجات الأساسية للأفراد الذين وقعوا ضحية النزاعات والحد من المخاطر التي يتعرض لها السكان المدنيون والمحتجزون على وجه الخصوص أثناء النزاعات المسلحة أو غيرها من حالات العنف ومنع ووقف أي انتهاكات تتسبب في معاناتهم، مع إعطاء الأولوية للسلامة والكرامة وتخفيف أكبر قدر ممكن من الآثار السلبية غير المتعمدة في إثر التدخل وضمان وصول الأشخاص إلى المساعدة والخدمات من دون عوائق أو تمييز. ويناقش الكتاب في الوقت نفسه السياسات والممارسات المرتبطة بالاستجابات الوقائية للنزاع وحالات الطوارئ الإنسانية التي تضع حياة وسبل عيش السكان الضعفاء، بما في ذلك المدنيين واللاجئين، والأقليات، في خطر.

يقع الكتاب في ثلاثة أجزاء، يتناول الجزء الأول حقوق الإنسان في ظل الحرب الباردة، وسبل إعادة التفكير في الحماية الإنسانية بعد الحرب الباردة، بينما يعرض الجزء الثاني لدور وأنشطة الأمم المتحدة والدول والمنظمات الإقليمية والإنسانية والمجتمع المدني في تأمين الحماية. ويناقش الجزء الثالث المسؤوليات التي تتحملها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمحلية والمجتمع المدني نتيجة ممارساتها لمهامها.

يمثل الكتاب مرجعًا أساسيًا للباحثين في شؤون الحماية الإنسانية، ومسؤولية الحماية، والأمن البشري، وحفظ السلام، والعلاقات الدولية بوجه عام.

ثالثًا: تقارير بحثية

ـ5ـ

Simon Henderson

“Lebanon’s (Verbal) Threat Against Israeli Gas Exploration,”

Policy Alert (Washington Institute for Near East Policy) (6 June 2022).

يتابع سيمون هندرسون الخبير الأمريكي المتخصص في الشؤون الخليجية في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في هذا التنبيه السياسي موضوع حقل كاريش الذي من المقرر أن تبدأ إسرائيل ضخ الغاز الطبيعي منه في وقت لاحق من هذا العام. وقد عبر الجانب اللبناني عن اعتراضه للتحرك الإسرائيلي لضخ الغاز مع وصول سفينة «إنرجان باور»(Energean Power) ، السفينة المتخصصة إلى شرق البحر الأبيض المتوسط لإنتاج الغاز من الحقل، وهي وحدة عائمة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال وتصنيعه وتخزينه.

ويشدد لبنان على أن حقل «كاريش» يقع في منطقته الاقتصادية الخالصة، أي المنطقة التي يمكن للبلدان الساحلية في المنطقة المطالبة بها والتي تمتد إلى مئتي ميل بحري في ما يتخطى الاثني عشر ميلًا بحريًا من المياه الإقليمية العادية. وحتى الآن، لا

يفصل أي خط متفق عليه بين المنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين اللتين يطالب بهما الطرفان اللبناني والإسرائيلي على الرغم من المحادثات ـ غير المباشرة ـ التي أجريت بين الطرفين على مدى شهور بوساطة أمريكية. وفي 5 حزيران/يونيو حذر لبنان إسرائيل من القيام بأي «عمل عدواني»، لكنه دعا في 6 حزيران/يونيو المبعوث الأمريكي الخاص لشؤون الطاقة عاموس هوخشتاين إلى استئناف انخراطه في الوساطة بين الطرفين للتوصل إلى اتفاق على ترسيم الحدود البحرية.

وتفيد وسائل إعلام إسرائيلية أنه من الممكن أن تكون سفينة «إنرجان باور» في مهب الأعمال العسكرية وأن القوات البحرية الإسرائيلية تستعد للدفاع عن عملياتها ضد هجمات «حزب الله» بالسفن البحرية التي تشمل الغواصات، إضافة إلى بطارية القبة الحديدية المضادة للصواريخ المنقولة بحرًا.

ويتمثل الحل للمحادثات البحرية التي باءت بالفشل حتى الآن، بالاتفاق على الحدود البرية عند نقطة وصولها إلى البحر. وتطالب بيروت بالتوصل إلى اتفاق مع الأمم المتحدة بدلًا من إسرائيل التي لا تزال في حالة حرب معها، وذلك على أساس اعتماد خط يشمل حقل «كاريش»، بينما يرفض الجانب الإسرائيلي هذا المطلب. ويطرح لبنان أيضًا مسألة قانونية تتعلق بتأثير الخط البحري الذي يفصل بين الجزر الصغيرة. وما يزيد من الوضع تعقيدًا – بموجب هذا التنبيه السياسي ـ أنه لم يتم الاتفاق رسميًا على الحدود البرية بين الجانبين اللبناني والإسرائيلي وهو ما يجعل من الصعب تحديد النقطة التي توازي الحدود البرية في البحر الأبيض المتوسط.

وفي الوقت نفسه، لم تسفر التراخيص التي منحتها بيروت لشركات أجنبية لاستكشاف المناطق البحرية عن أنشطة تذكر ولم يتم اكتشاف احتياطيات كبيرة. إضافة إلى ذلك، فإن لبنان بحاجة ماسة إلى الوقود لتشغيل مولدات الطاقة. ويعتمد الكثير من اللبنانيين على مولدات خاصة محلية تعمل بالوقود النفطي، التي لا توفر سوى ساعات قليلة من الكهرباء في اليوم. ولم يتم بعد تنفيذ مخطط لنقل الغاز المصري عبر الأردن إلى سورية، ومن ثم إلى لبنان لتوليد الكهرباء.

ولا يستبعد هندرسون مع بدء إنتاج الغاز الطبيعي من حقل كاريش أن يتصاعد التوتر بين الجانبين اللبناني والإسرائيلي ليصل إلى المستوى العسكري، لكنه يرى أن عمليات الإنتاج ستكون بعيدة من الأنظار من الساحل، وهو ما قد يسمح بتجديد الجهود الأمريكية لتهدئة التوترات أو حتى حلها بعيدًا من مرأى الجماهير ومسمعهم.

يتبنى هذا التنبيه السياسي هندرسون، وبوجه عام ـ كما هو معلوم ـ وجهة النظر الأمريكية-الإسرائيلية إزاء إنتاج الغاز من حقل كاريش. ويشير إلى أن الإنتاج سيتم بعيدًا من الأنظار، تجنبًا لانتقادات الرأي العام اللبناني، بينما يُتوقع أن يُشغل لبنان الرسمي وربما يتلهى أو يتلطى بالوساطة الأمريكية التي لا جدوى منها.

-2-

Steven A. Cook,

"Biden Was Always Going to Need Saudi Arabia,"

Council on Foreign Relations (8 June 2022).

يتناول الخبير في دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا في مجلس العلاقات الخارجية ستيفن

كوك في هذا التحليل العلاقات السعودية- الأمريكية في ضوء إعلان الرئيس الأمريكي جو بايدن عن زيارة سيقوم بها للسعودية يلتقي فيها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان الذي سبق أن حمله مسؤولية مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي عام 2018.

ويوضح كوك أنه بعد مدة وجيزة من أداء الرئيس بايدن اليمين الدستورية العام الماضي، بدا أنه يفي بوعده في حملته الانتخابية بعدم إعطاء «شيكات على بياض» للحكام المستبدين عندما اتخذ عددًا من الخطوات لتغيير العلاقات السعودية- الأمريكية. وقد جمد مبيعات الأسلحة إلى المملكة في انتظار مراجعة كيفية استخدامها، وأذن بالإفراج عن تقييم مجتمع الاستخبارات الأمريكية بأن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان كان مسؤولًا عن خاشقجي. وأشار البيت الأبيض إلى أنه عندما يكون لبايدن علاقة تجارية مع السعودية، فإنه سيتعامل فقط مع الملك السعودي سلمان، وليس ابنه ولي العهد. وأعلن عن عزم إدارته منع السعوديين وغيرهم ممن هددوا أو ضايقوا الصحافيين والنشطاء من دخول الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن السعودية لم تكن «منبوذة» تمامًا كما تعهد بايدن، إلا أن الإدارة الأمريكية يمكن أن تدعي أن الرئيس كان يغير معايير العلاقة معها. كما أضفى النهج الجديد صدقية على تعهد بايدن باتباع سياسة خارجية تركز على حقوق الإنسان وتشدد على القيم الديمقراطية لأمريكا بعد أن وجهت انتقادات للحرب الدائرة في اليمن. مع ذلك أصيب نشطاء حقوق الإنسان بخيبة أمل ليس فقط لأن الإدارة الأمريكية لم تذهب بعيدًا في فرض عقوبات على ولي العهد السعودي، بل لأن سياسة بايدن في معاقبة ولي العهد محكوم عليها بالفشل. وفي هذا السياق، ترى مصادر سعودية أن كل شيء سيكون على ما يرام وسيأتي يوم يحتاج فيه الرئيس بايدن إلى السعودية، وسيتعين عليه الاتصال بصاحب السمو الملكي بن سلمان. كما ذكرت مصادر سعودية أن بايدن وفريقه تغاضوا عن حقيقة واحدة مهمة وهي أن السعودية كانت ولا تزال لاعبًا إقليميًا وعالميًا مهمًا، وهي مُحاور عربي أساسي لواشنطن في المنطقة.

وبينما تدور الآن المفاوضات مع طهران حول الملف النووي الإيراني، سيتعين على واشنطن مرة أخرى حشد تحالف إقليمي ـ مع السعودية كعضو مركزي ـ لاحتواء إيران. وقد تراجعت الثقة بين الجانبين في وقت كانت الإدارة الأمريكية تسعى فيه إلى إزالة بطاريات صواريخ باتريوت من السعودية بينما كان الحوثيون يطلقون صواريخ على مدن سعودية.

كما كشفت الحرب الروسية في أوكرانيا خطأ التفكير بأن السعودية لم تعد مهمة كما كانت من قبل، وذلك بعد أن أصبحت الولايات المتحدة «مستقلة في مجال الطاقة»، بوصفها أكبر منتج للنفط في العالم، وأنه سوف تكون معزولة عن السوق العالمية والصدمات الجيوسياسية، ناهيك بأن مصادر الطاقة البديلة ستقلل الحاجة إلى نفط الشرق الأوسط، وبالتالي تقلل حجم السعودية الهائل. لقد كشفت الحرب الروسية أنه من المستحيل تجنب بعض الصدمات الجيوسياسية، مثل الحاجة إلى إخراج روسيا، أحد منتجي الطاقة الرئيسيين من السوق لأنه غزا جارته، وذلك بمعزل عن كمية النفط التي تنتجها الولايات

المتحدة. وعلى الرغم من أنه من المعقول أن تؤدي مصادر الطاقة البديلة في نهاية المطاف إلى تقليل الحاجة إلى النفط السعودي، فإن ذلك سيكون في العقود القادمة، وليس خلال مدة رئاسية أمريكية أو اثنتين ـ وبالتأكيد ليس قريبًا بما يكفي لإنقاذ بايدن من أرقام استطلاعات الرأي الضعيفة حيث يتصارع الأمريكيون مع ارتفاع أسعار الغاز.

ومن الواضح أن الرئيس يأمل في أنه إذا صافح ولي العهد ووافق السعوديون على ضخ المزيد من النفط، فلن يدفع الأمريكيون ما بين 5 و7 دولارات مقابل غالون الغاز لمدة أطول كثيرًا. ومن المحتمل أن تكون هذه المقايضة أكثر من مجرد مصافحة النفط، لكن من الواضح أن بايدن قلق في شأن شعبيته المتدهورة ويسعى إلى الحد من الضرر الذي يلحق بالديمقراطيين في انتخابات التجديد النصفي المقبلة. وبعيدًا من المخاوف السياسية الضيقة، فإن أسعار الطاقة المرتفعة تعصف بالبلدان الأقل قدرة على تحمل تكاليفها، مضيفة مكونًا آخر إلى جانب انعدام الأمن الغذائي والتضخم. لذلك قد يكون ولي العهد السعودي غير مرغوب فيه، لكن حقيقة الأمر أن المصالح السياسية للرئيس بايدن تتشابك مع القرارات المتخذة في الرياض، ذلك أنه لا يوجد دولة أخرى لديها طاقة فائضة لإحداث فرق سريع في أسعار الطاقة.

وربما كان بايدن صادقًا في رغبته في دمج «القيم الأمريكية» في سياسته الخارجية، لكن الحصيلة النهائية هي أنه لا يوجد الكثير مما يمكنه فعله لإجبار السعوديين على تلقي الإملاءات المتعلقة بحقوق الإنسان.

ويجد بايدن نفسه الآن في أسوأ المواقف الممكنة مع السعودية. وربما يكون من الأفضل لإدارته اتباع نهج مدروس أكثر لجعل السعوديين أقل تشددًا عندما يطالبهم بضخ المزيد من النفط. وليس هناك ما يضمن أن يكونوا أكثر تعاونًا، بالنظر إلى فوائد ارتفاع أسعار النفط للمملكة.

وفي الحصيلة تتركز زيارة بايدن للسعودية على نفطها الذي كان دائمًا أساس العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والسعودية. والثمن الذي يطلبه ولي العهد محمد بن سلمان لمساعدته هو زيارة ودية من الرجل الذي تعهد ذات مرة بجعله منبوذًا. بعبارة أخرى، لقد تم ذلك بالضبط بالطريقة التي كان المسؤول السعودي يعرفها دائمًا، المتمثلة بحاجة الولايات المتحدة إلى التعاون السعودي في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك □

لا شك في أن مناخًا من الحرية ساد الساحة الفكرية الإسلامية في القرون الأولى للهجرة، حين اختلف أئمة المذاهب على الاتجاه السنّي – كما اختلف الأصوليون المتقدمون من بعدهم – حول أهم العلوم الإسلامية، وهو علم أصول الفقه، أي المصادر الأساسية التي تستنبط منها أحكام الشريعة والقواعد التي تتحكم في استنباطها، وقد عُدّت اختلافاتهم تلك اجتهادًا معترفًا به من جانب جميع الأطراف ومنتشرًا على نطاق واسع. لكن كيف آلت الأمور إلى ما نحن عليه، وما هي الاختلافات والتعديلات والتحولات التي مر بها هذا العلم حتى وصل إلى حالة من الجمود والتشدد ما تزال المجتمعات الإسلامية، وبخاصة العربية، تعانيها حتى يومنا هذا، إلى الدرجة التي تتوجه فيها أصابع الاتهام بالخروج عن «المعلوم من الدين بالضرورة» إلى كل من يحاول الاجتهاد فيه؟

الكاتبة: د. سراب حافظ

عدد الصفحات: 255 الثمن: 14$

لمزيد من المعلومات: www.caus.org.lb

يعود بنا هذا الكتاب إلى يوميات الحركة العربية وأحداثها منذ انبعاثها، كما عاشها ورواها نخبةٌ من روّاد تلك الحركة أو مقرّبون منهم. يقدم عجاج نويهض في هذا الكتاب، وهو أحد أبرز روّاد الحركة العربية تلك، شهادات تاريخية لعدد من روّاد الحركة العربية، بدأ نويهض في جمعها منهم إما عبر أحاديث شفهية مباشرة وإما بالمراسلة، وهي شهادات يقدمون فيها صفحات من سِيَرهم النضالية، تضيء لأول مرة على جوانب وتفاصيل مفصلية في تلك التجربة لم يُضَأ عليها من قبل، مضيفةً بذلك فصولًا جديدة إلى تاريخ تلك المرحلة. هذه المراسلات تركها عجاج نويهض في عهدة كريمته بيان، التي عملت عليها سنوات، توثيقًا وتدقيقًا وتقديمًا وشرحاً، لكي تصدر اليوم بين دفتَي هذا الكتاب الذي يلقي الضوء على أحداث ومواقف تنشر لأول مرة.

إعداد: بيان نويهض الحوت

عدد الصفحات: 688 الثمن: $24

لمزيد من المعلومات: www.caus.org.lb

يستقطب الحديث في القضية الفلسطينية اهتمام معظم العرب لقناعتهم الأكيدة بأن الوجود الصهيوني هو أساس كل المشكلات التي تعصف بالمنطقة العربية وتهدد الاستقرار والسلم الدوليين، وأن رخاء الوطن العربي واستقراره يتوقفان على التخلص من هذا الوجود الصهيوني. كان هذا وما يزال أساس الموقف العربي التاريخي الصحيح والصادق في تعامله مع الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين. يقدِّم هذا الكتاب رؤية وأفكارًا جديدة لما يجب عمله ولسبل التعامل مع الواقع أو الخيارات المتوافرة، مع التشديد على الثوابت الوطنية وتبيان المثالب التي عصفت بالقضية الفلسطينية.

الكاتب: لبيب قمحاوي

عدد الصفحات: 128 الثمن: $12

لمزيد من المعلومات: www.caus.org.lb